

الملائكة في الكتاب

لإمام دأبر الهجرة الإمام مالك بن أنس الإصبحي

رواية الامام سحنون بن سعيد التلوخي عن الامام

عبد الرحمن بن القاسم العتي عن الامام مالك بن

أنس رضي الله تعالى عنهم أجمعين

الجزء الرابع عشر

﴿ أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل ﴾

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملزم ﴾

الحاج محمد قنديل سني المغربي البوسني

(التاجر بالقهاين بمصر)

تنبه

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عتيقة جداً ينف تاريخها عن
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفق الله سبحانه وتعالى بفضل
للمحصل عليها بعد بذل المجهود وصرف بأهظ النفقات ووجدني حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالتفاضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طبع بمطبعة المائدة بجوار محافظة مصر سنة ١٢٢٣هـ - لصاحبها محمد اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

45427

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الرهن ﴾

﴿ في الرهن يجوز غير مقسوم ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ما قول مالك في الرهن أيجوز غير مقسوم أم لا يجوز إلا مقسوما مقبوضا (قال) يجوز غير مقسوم إذا قبضه صاحبه وحازه مع من له فيه شرك وكان يكرهه ويليه مع من له فيه شرك فهو جائز وإن كان غير مقسوم وهذا قول مالك

﴿ فيمن ارتهن رهنا فلم يقبضه حتى قام الغرماء على الراهن ﴾

﴿ وفي رهن مشاع غير مقسوم من العروض والحيوان ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن رهن رجل رهنا فلم يقبضه مني حتى قامت على الغرماء أيكون أسوة الغرماء أم يكون أولى بالرهن في قول مالك (قال) قال مالك هو أسوة الغرماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن ارتهنت من رجل سدس دار أو سدس حمام أو نصف سيف أو نصف ثوب أيجوز وكيف يكون قبضي لذلك (قال) قال مالك ذلك جائز وقبضه أن يجوزه دون صاحبه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ في رجل ارتهن نصف دار من رجل وتكاري الراهن النصف الآخر من شريكه (قال) أرى رهنه فاسدا حين سكن فيه الراهن لأنه إذا لم يتم المرتهن قبض نصف الدار وتقاسمه لأنه قد صار ساكنا في نصف الدار والدار غير مقسومة فنصار المرتهن غير حائز لما ارتهن ﴿ قال ابن القاسم ﴾

ولو قال الشريك الذي لم يرهن انما اكرى نصيبى من الراهن وأبى الا ذلك لم يمنع من ذلك وتسمت الدار بينهما فجاز المرتهن نصيب الراهن وأكرى الشريك نصيبه ممن شاء ولم يفسخ ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت نصف دابة كيف يكون قبضى لها (قال) بقبض جميعها

﴿ فيمن ارتهنت نصف دابة أو نصف ثوب ﴾

﴿ فقبض جميعه فضااع الثوب ﴾

﴿ قلت ﴾ فان كانت الدابة بين الراهن ورجل آخر (قال) يقبض حصه الراهن ﴿ قلت ﴾ فان شاء جعله على يدي شريك الراهن فذلك جائز (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت نصف ثوب فقبضته كله أيجوز هذا فى قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان ضاع الثوب عندى أضمن نصفه أم كله فى قول مالك (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن لا يلزمه الا نصفه لان مالكاً سئل عن رجل كان يسأل رجلاً نصف دينار فأعطاه ديناراً يستوفى منه نصفه ويرد اليه النصف الباقي فزعم أنه قد ضاع (قال) قال مالك النصف من المقتضى والنصف الآخر هو فيه مؤتمن ﴿ قلت ﴾ وعليه الميمن ان اتهمه (قال) ان كان متهما أحلف والالم يحلف

﴿ فيمن ارتهنت رهناً فاستحق بمضه والرهن مشاع غير مقسوم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت دابة أو داراً أو ثياباً فاستحق نصف ما فى يدي من الرهن والرهن مشاع غير مقسوم (قال) يكون ما بقى فى يديك رهناً بجميع حقلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان ثوباً فاستحق نصفه فقال المستحق انا أريد أن أبيع حصتي (قال) يقال للمرتهن وللراهن فيما معه ثم يكون نصف الثمن رهناً فى يد المرتهن ﴿ قلت ﴾ فان قال الذى استحق لا أبيع وأنا أدعاه بحاله بيتنا فضااع الثوب كم يذهب من الدين (قال) ان كان فى يد المرتهن حتى ضاع ضمن نصف قيمته

للراهن (قال) وان كان الراهن والمرتهن قد وضعاه على يدي المستحق أو على يدي غيره فلا ضمان على المرتهن والدين كما هو بحاله على الراهن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اترهنت ثوبا من رجل فجعلناه على يدي عدل أنا والراهن فضاع الثوب ممن ضياعه (قال) من الراهن عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استحق رجل نصف الثوب وهو رهن فأراد البيع لمن يقال بيع معه الراهن أم للمرتهن (قال) انما يقال ذلك للراهن ويقال للمرتهن لا تسلم رهنك وهو في يدك حتى يباع فتقبض نصف الثمن فيكون رهننا بجميع حقك ويوضع على يدي من كان الثوب على يديه وهذا رأيي

﴿ في ضياع الرهن من الحيوان والعروض اذا ضاع ﴾

﴿ ضياعا ظاهرا أو غير ظاهر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحيوان كله اذا اترهنته الرجل فضل أو بقى أو مات أو عوى أو أصابه عيب ممن ضمان ذلك (قال) من الراهن عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما يغيب عليه المرتهن اذا ضاع ضياعا ظاهرا أيكون ذلك من الراهن (قال) كل شيء يصيبه من أمر الله عز وجل يقوم على ذلك بينة لم يأت من سبب الذي هو على يده فهو من الراهن ﴿ قلت ﴾ فأن شهدت الشهود للمرتهن أن رجلا وثب على الثياب فأحرقها فهرب ولم يوجد ممن مصيبة ذلك (قال) من الراهن عند مالك (قال) وكل شيء يصيب الرهن تقوم عليه بينة أن هلكه كان من غير سبب المرتهن فلا ضمان على المرتهن في ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن أحرقة رجل ففرم قيمته أتكون القيمة رهننا مكانه في قول مالك (قال) أحب ما فيه إلى أن أتى الراهن برهن ثقة مكانه أخذ القيمة والا جعلت هذه القيمة رهننا

﴿ في بيع الراهن الرهن بغير أمر المرتهن أو بأمره ﴾

﴿ قال ﴾ وقال مالك اذا رهن الرجل رهننا فباعه الراهن بغير إذن المرتهن (قال)

فلا يجوز بيعه وان أجازته المرتهن جاز البيع وعجل للمرتهن حقه ولم يكن للراهن أن يأبى ذلك اذا باع الرهن بغير إذن المرتهن فأجاز ذلك المرتهن ﴿قال سحنون﴾ انما يكون للمرتهن أن يحجز البيع أو يرد اذا باعه الراهن بأقل من حق المرتهن فأما اذا باعه بمثل حق المرتهن أو أكثر فلا خيار له لان المرتهن أخذ حقه فلا حجة له ﴿قال مالك﴾ فان باعه بأذن المرتهن فقال المرتهن لم آذن للراهن في البيع ليأخذ الراهن الثمن ﴿قال﴾ يخلف فان حلف فأبى الراهن برهن ثقة يشبه الرهن الذي باع أخذه المرتهن ووقف له رهنا وأخذ الراهن الثمن فان لم يقدر على رهن مثل رهنه الاول تكون قيمته مثل قيمة الرهن الاول وقف هذا الثمن الى محل أجل دينه ولم يجعل للمرتهن الدين ﴿قلت﴾ وما ذكرت من أن المرتهن اذا أذن للراهن في البيع لم يكن ذلك نقضاً للرهن انما ذلك اذا باع الراهن والرهن في يد المرتهن لم يخرج من يده ﴿قال﴾ نعم ﴿قلت﴾ فان أمكن المرتهن الراهن من الرهن لبيعه وأخرجه من يده اليه أي يكون الرهن قد خرج من الرهن ﴿قال﴾ نعم أراه قد نقض رهنه حيث أسلمه الى الراهن وأذن له فيما أذن له فيه من البيع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾ نعم هو قول مالك

﴿فيمن ارتهن طعاما مشاعا﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ارتهنت نصف هذا الطعام من الراهن والطعام بين الراهن وبين غيره ﴿قال﴾ اذا ارتهنت فخرته فذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فان أراد شريك الراهن في الطعام البيع ﴿قال﴾ يتقسمونه فيكون نصفه رهناً في يد المرتهن ﴿قلت﴾ ومن يقاسمه ﴿قال﴾ ان كان الراهن حاضراً أمر أن يحضر فيقاسم شريكه والرهن كما هو في يد المرتهن لا يخرج من يده فتكون حصته اذا قاسم شريكه رهناً ويدفع النصف الى شريكه فان شاء باع وان شاء حبسه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾ هذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان لم يكن رب الرهن حاضراً ﴿قال﴾ يرفعه الى السلطان

فيقاسمه السلطان أو يأمر بذلك

سـ فيمن ارتهن ثمرة لم يبد صلاحها أو بعد ما بدا سـ

﴿ صلاحها أو زرعاً لم يبد صلاحه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتهنت ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها أو بعد ما بدا صلاحها أيجوز في قول مالك أم لا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك اذا حزته وقبضته وكنت أنت تسقيه أو جعلته على يدى رجل باذن الراهن يسقيه ويليه ويجوزه لك ﴿ قلت ﴾ فأجر السقي على من يكون (قال) على الراهن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك في أجر السقي على الراهن (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال مالك في الدابة والعبد والوليدة اذا كانوا رهناً ان نفقتهم وعلوفتهم وكسوتهم على أربابهم فكذلك النخل ﴿ قلت ﴾ وكذلك الزرع الذى لم يبد صلاحه اذا ارتهنته الرجل (قال) الزرع الذى لم يبد صلاحه والثمرة التى لم يبد صلاحها يحمل واحد عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الذى ارتهن الثمرة قبل أن يبدو صلاحها يأخذ النخل معها (قال) نعم لا يقدر على قبض الثمرة الا بقبض النخل والنخل ليست رقبها برهن ولكنه لا يقدر على حوز الثمرة وسقيها الا والنخل معها لان الثمرة فى النخل فان فلس الراهن وقد حازها المرتهن بما وصفت لك من سقيها والقيام عليها فالثمرة له دون الغرماء والنخل للغرماء ﴿ قلت ﴾ فالزرع الذى لم يبد صلاحه مثل ما وصفت لى فى النخل لا يكون قبض الزرع الا مع الارض التى الزرع فيها (قال) نعم وليس الارض برهن مع النخل فيكون الامر فيه كما وصفت لك فى النخل ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله

سـ فيمن ارتهن شجراً هل تكون ثمرتها رهناً معها أو داراً سـ

﴿ هل تكون غلتها رهناً معها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتهنت نخلاً وفيها ثمر يوم ارتهنتها قد أزهى أو لم يزه أو أبر

أو لم يؤبر أتكون الثمرة رهنا مع النخل أم لا (قال) قال مالك لا تكون الثمرة رهنا مع النخل إلا أن يشترط ذلك المرتهن ﴿قلت﴾ وكذلك كل ثمرة تخرج في الرهن بعد ذلك فليست برهن إلا أن يشترطها المرتهن فإن اشترط ذلك المرتهن فإن الثمرة تكون رهنا مع النخل كانت في رؤس النخل أو لم تكن أو خرجت بعد ذلك (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ لم قال مالك في الثمرة لا تكون رهنا مع النخل وهو يقول في الولادة أنها رهن مع الام فافرق ما بينهما (قال) لأنه من باع جارية حاملا في بطنها ولد فهو لمن اشترى الجارية ومن باع نخلا فيها ثمرة قد أبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ والثمره ذكرا والدور في الرهن بمنزلة واحدة في قول مالك وكذلك اجارة العبيد كل ذلك للراهن ولا يكون في الرهن إلا أن يشترطه المرتهن (قال) نعم

❦ في الكفالة واعطاء الكفيل رهنا بغير أمر المكفول به أو باذنه ❦

﴿قالت﴾ أرايت ان تكفالت لرجل بكفالة وأعطيته بذلك رهنا أيجوز ذلك أم لا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فإن كنت قد رهنته بغير أمر الذي عليه الدين أو بأمره والرهن أكثر قيمة من الدين فضاع الرهن وهو مما يفسد عليه المرتهن (قال) اذا ضاع عند المرتهن وكنت قد رهنته بأمر الذي عليه الدين فلك أن ترجع بقيمة رهنك كله على الذي عليه الدين وان شئت اتبعت المرتهن بفضل قيمة رهنك على الدين ورجعت على الذي كان عليه الدين بالدين ويكون الخيار في ذلك اليك وتبضع بفضل قيمة رهنك على الدين أيهما شئت وأما مبلغ الدين من رهنك فائما ترجع به على الذي أمرك بذلك وتبطل حق المرتهن فإن أنت رجعت بفضل قيمة رهنك على الذي أمرك رجوع الذي أمرك بذلك على المرتهن فأخذه منه لأن المرتهن كان ضامنا لجميع الرهن حين قبضه ولم يكن في دينه وفاء لجميع قيمة الرهن فلما هلك الرهن عنده قص^(١) له من الرهن مقدار دينه وغرم البقية وان كان رهنه بغير أمر الذي عليه الدين وقيمة أكثر من الدين فضاع الرهن عند المرتهن فإن الذي رهن بغير أمر الذي

عليه الدين له أن يرجع بالدين على الذي عليه الدين ويرجع بفضل قيمة رهنه على المرتهن الذي له الدين وليس له أن يرجع بالفضل من قيمة رهنه على الذي عليه الدين لانه لم يأمره بذلك وهذا رأيي^(٢) قلت ﴿ أ رأيت ان كان رهن الكفيل قد ضاع عند المرتهن (قال) اذا كانت قيمة الرهن ولدين سواء وكان مما يغيب عليه المرتهن فقد استوفى المرتهن حقه لان الضياع منه اذا كانت الصفة كما وصفت لك ويكون للكفيل أن يرجع على الذي عليه الحق بقيمة رهنه لان قيمة الرهن والدين سواء ﴾ قلت ﴿ فان كنت انما تكفلت بهذا الحق بغير أمر الذي عليه الحق وأعطيته الرهن بغير أمره فضاع الرهن وهو مما يغيب عليه المرتهن وكان قيمة الرهن والدين سواء أ يكون لي أن أرجع على الذي عليه الدين بالدين الذي عليه (قال) نعم ﴾ قلت ﴿ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي وهذا يخالف للمسألة التي فوقها في القضاء لانه لا يرجع ها هنا على الراهن ويرجع بها على المرتهن لان رهنه قد تلف عنده

﴿ في الكفالة بالدم الخطأ والرهن فيه وفي المارية ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الدم الخطأ تجوز فيه الكفالة (قال) سمعت مالكا وسأله رجل عنه وقد كان تكفل لرجل بدم خطأ فأعطاه بمض الدية ثم سأل عن ذلك مالكا فقال لا تلزمه الكفالة ويتبعون به المأفلة ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز الرهن في القتل الخطأ (قال) لا يجوز عند مالك ان كان رهنه وهو يظن أن الدية لازمة له وحده وان كان اما رهنه عن قتله وهو يعلم أن الدية تجب على القاتل فالرهن جائز عندي ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استمرت دابة ورهنته بها رهنا أيجوز ذلك أم لا (قال) قال مالك من استعار دابة فصبيتها من ربه فأرى الرهن فيها لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أيجوز أن يستير الرجل الدابة على أنها مضمونة عليه أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أرى أنه

(٣) (قوله قلت أ رأيت ان كان رهن الكفيل الى قوله لان رهنه قد تلف عنده) هذه اجملة موجودة في احدي النسختين اللتين بأيدينا فقط وموضوع في أولها وفي آخرها علامة ولعلها اشارة الى زيادة هذه الجملة بدليل أنها ساقطة من النسخة الثانية فليحذر اهـ كتبه

لا يضمن لان مالكا قال في الرجل يرتهن من رجل رهنا مما يغيب عليه ويشترط أنه مصدق فيه فلا ضمان عليه فيه فيقول بعد ذلك قد ضاع مني (قال) قال مالك شرطه باطل وهو ضامن ﴿قلت﴾ أرايت المتاع أستعبده وأعطيته به رهنا أيجوز أم لا في قول مالك (قال) نعم يجوز ذلك عند مالك لانه ضامن ﴿قلت﴾ أرايت ان استأجرت عبدا بجلل وأعطيته بالاجارة رهنا أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم عند مالك

﴿فيمن أعار دابة وارثن بها رهنا فضاء الرهن﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أعرته داجي وأخذت بها منه رهنا مما أغيب عليه فضاء الرهن عندي (قال) أراك ضامنا للرهن لان أصل ما أخذه عليه على الضمان ولم تأخذه على وجه الامانة

﴿في رجل ادعى قبل رجل بألف درهم فأخذ منه رهنا فضاء الرهن﴾

﴿وقد أقر المدعى أنه لا حق له فيها كان ادعى قبله﴾

﴿قلت﴾ وكذلك لو ادعت قبل رجل بألف درهم فرهنني بها رهنا مما أغيب عليه فضاء الرهن عندي فتصادقنا أن الدين الذي ادعت قبله كان باطلا وكنت قد اقتضيته ولم أعلم بذلك (قال) أنت ضامن لقيمة الرهن لانك لم تأخذه على وجه الامانة ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل كان يسأل رجلا دنانير فتعلق به فيدفع اليه دراهم حتى يصارفه بها فأتاه فقال قد ضاعت الدراهم مني (قال مالك) هو ضامن لها لانه لم يبطها اياه على وجه الاثمان له ﴿قال﴾ وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل الصائغ الخاتم بالاجل له فسه أو شيئا يصلحه له فيه أو القلادة يصلح فيها الشيء بغير حق على وجه المعروف (قال مالك) هو ضامن وان لم يأخذ عليها أجرا ﴿قلت﴾ وكذلك جميع الصنائع كلهم في قول مالك الخياطين والصباغين وغيرهم من أهل الصنائع ما دفع اليهم بغير أجر فقالوا قد ضاع أيضا يضمنون (قال) نعم يضمنون ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك لو دفع الى خياط قميصا ليرقمه له فضاء القميص

عند الخياط (قال) نعم هو ضامن له كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل رهنا فقلت له هذا لك رهنا بكل ما أقرضت فلانا من شيء أيجوز هذا (قال) نعم

﴿فيما ولدت الأمة المرهونة وفي أصواف الغنم﴾
 ﴿والبانها وأولادها وسمونها اذا رهنتم﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت الأمة اذا ارتمها رجل وهي حامل فولدت ثم ولدت بعد ذلك أيضاً أتكون أولادها رهناً معها (قال) قال مالك نعم ما ولدت من ولد بعد الرهن فولدها رهن معها ﴿قلت﴾ أ رأيت أصواف الغنم والبانها وسمونها وأولادها أ يكون ذلك رهناً معها (قال) أما أولادها فهم رهن مع الامهات عند مالك وأما الاصواف والالبان والسمون فلا تكون رهناً معها عند مالك الا أن يكون صوفاً كان عليها يوم ارتمها فأراه رهناً معها اذا كان يومئذ قد تم ألا ترى لو أن رجلاً ارتمها داراً أن غلتها لا تكون رهناً معها أو ارتمها غلاماً أن خراجها لا يكون رهناً معه ولو اشتراها كانت غلتها له فالرهن لا يشبه البيوع

﴿في الرهن يجعل على يدي عدل أو يكون على يدي المرتهن﴾
 ﴿فاذا حل الاجل باعه العدل أو المرتهن بغير أمر السلطان﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان ارتمت رهناً فجعلناه على يدي عدل أو على يدي المرتهن الى أجل كذا وكذا فان جاء الرهن بمحقه الى ذلك الاجل والا فالذي على يديه الرهن مسلط على بيعه ويأخذ المرتهن من ذلك حقه (قال) قال مالك لا يباع الرهن وان اشترط ذلك كان على يدي المرتهن أو على يدي عدل الا بأمر السلطان ﴿قال ابن القاسم﴾ وبلغني ممن أتق به أن مالكا قال وان بيع نفذ البيع ولم يرد وذلك رأيي (قال) قال مالك وان لم يشترط أنه يبيعه اذا حل الاجل فانه اذا حل الحق رفعه المرتهن الى السلطان فان أوفاه حقه والا باع له الرهن فأوفاه حقه

﴿ فيمن ارتهن رهناً فأرسل وكيله يقبض له الرهن قبضه ﴾

﴿ فضاع الرهن من الرسول ممن ضياعه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتهنت رهناً فبعثت وكيلاً لي يقبض الرهن فضاع الرهن وهو مما يغيب عليه المرتهن أيكون الضياع من الراهن لان الوكيل قبضه وتجعله بمنزلة الرهن اذا كان على يدي عدل أو يجعل ضياعه من المرتهن لان وكيله قبضه قبض الوكيل كقبض المرتهن (قال) أرى أن قبض الوكيل اذا وكله المرتهن قائماً هو كقبض المرتهن فضياعه من المرتهن وانما يكون العدل الذي يتراضيان به جميعاً المرتهن والراهن أن يجعل الرهن على يديه فهذا الذي يكون عدلاً ويكون ضياع الرهن فيه من الراهن فأما رسول المرتهن فليس يكون بمنزلة العدل في هذا

﴿ فيمن رهن عبداً على من فقته أو كفته ودفنه اذا مات ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان رهنتم عبداً عند رجل فأت عند المرتهن على من كفته ودفنه (قال) على الراهن عند مالك (قال مالك) ونفقته وكفته ودفنه على الراهن

﴿ في الرهن يحمل على يدي عدل فيدفعه العدل الى الراهن أو المرتهن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرهن اذا كان على يدي عدل فدفعه العدل الى الراهن أو الى المرتهن فضاع وهو مما يغيب عليه أيضمن أم لا في قول مالك (قال) نعم يضمن ان دفعه الى الراهن ضمن للمرتهن وان دفعه الى المرتهن ضمن ذلك للراهن لان الراهن لم يرض أن يكون رهنه عند المرتهن فان كان الرهن كافاً لحق المرتهن سقط بذلك حق المرتهن اذا تاف الرهن في يديه وان كان في قيمته فضل غرم ذلك العبد للراهن لان الراهن لم يرض أن يكون رهنه عند المرتهن

❦ في الرهن يحمل على يدي عدل فيموت المدل فيوصى الى رجل هل يكون ❦
 ❦ الرهن على يديه وفي المرتن يرفع الرهن الى السلطان فيأمر ❦
 ❦ السلطان رجلا ببيعة فيضيع الثمن من المأمور ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا مات المدل والرهن على يديه وأوصى الى رجل أيكون الرهن
 على يدي الوصى (قال) لا ولكن يتراضيان الراهن والمرتن بينهما كيفما أحبا
 ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لان هذا ليس له أن يوصي فيه لان أربابه
 أحياء قيام وهم أملك لشينهم ❦ قلت ❦ أرايت لو أن المرتن رفع رهنه الى السلطان
 وقد حل الاجل فأمر السلطان رجلا يبيع الزهن حتى يدفع الى المرتن حقه فباع
 ذلك الرجل الذي أمره السلطان ببيع الرهن فضاع الثمن من يد المأمور الذي أمره
 السلطان ممن يكون ضياعه وهل يكون على المأمور شيء أم لا (قال) لا ضمان على
 المأمور عند مالك والقول في الضياع قوله فان اتهم كانت عليه اليمن

❦ في المفلس يأمر السلطان ببيع ماله للفرماء فيضيع الثمن ممن ضياعه ❦

(قال) وقال مالك في المفلس انه اذا باع السلطان للفرماء ماله فضاع الثمن بعد ما باع
 السلطان ماله ان الضياع من الفرماء وكذلك مسألتك في الرهن ان ضياع الثمن
 من المرتن لانه قد باعه السلطان للمرتن فلما وقع البيع كان الثمن للمرتن فضمانه منه
 ان ضاع قبل أن يقبضه ❦ قال أشهب ❦ عن مالك مصيبة الثمن من الراهن حتى
 يصل الى المرتن وكذلك التفليس ❦ قلت ❦ أرايت لو أن الذي أمره السلطان
 بالبيع وأن يدفع الى المرتن حقه باع الرهن فقال قد دفعت الى المرتن حقه وكذبه
 المرتن وقال لم أخذه (قال) القول قول المرتن لان مالكا يقول في رجل دفع الى
 رجل مالا ايدفعه الى غيره فقال قد دفعته اليه لم يصدق الا بيينة فكذلك هذا

﴿فيمن ارتهن رهناً فلما حل الاجل دفعه الى السلطان فباعه وقضاه حقه﴾
 ﴿ثم استحق الرهن رجل وقد فات من يد المشتري﴾

﴿قلت﴾ أرايت الرجل اذا ارتهن رهناً فلما حل الاجل دفع ذلك الى السلطان فباعه له وأوفاه حقه ثم أتاه رجل فاستحق الرهن وقد فات عند المشتري وغاب المشتري ولا يدري أين هو (قال) أرى أن هذا الذي استحق الرهن أن أجاز البيع أخذ الثمن من المرتهن ورجع المرتهن علي الراهن بحقه لانه ثمن شئيه وكذلك قال مالك في البيوع اذا باع رجل سلعة فاستحقها صاحبها وقد دارت في أيدي رجال انه يأخذ الثمن من أيهم شاء

﴿في الرهن اذا كان على يدي عدل فقال بتمه بمائة وقضيتك أياها﴾
 ﴿أيها المرتهن وقال المرتهن بل بتم بخمسين وقضيتي خمسين﴾

﴿قلت﴾ أرايت العدل اذا باع بأمر السلطان الرهن فقال بتمه بمائة وقضيتك أياها أيها المرتهن وقال المرتهن بل بتم بخمسين وقضيتي خمسين (فقال) أرى أن العدل ضامن للخمسين لانه قد أقر أنه باع بمائة وهذه الخمسون منها قد تبين موضعها وخمسون منها هو ضامن لها لانه لا يعلم لها موضع ألا ترى لو أن رجلاً دفع الى رجل مائة دينار يدفعها الى رجل من حق له عليه فقال قد دفعتها اليه وقال الذي أمر بأن يدفعها اليه لم تدفع الى الا خمسين ديناراً أنه ضامن للخمسين وهذا قول مالك وكذلك مسائلك

﴿في اختلاف الراهن والمرتهن في الاجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان قال المرتهن قد حل أجل المال وقال الراهن لم يحل أجل المال (قال) القول قول الراهن لان المرتهن قد أقر أن الحق الى أجل وهذا اذا أتى الراهن بأمر لا يستنكر ادعى أجلاً يشبه أن يكون القول قوله لا يدعى أجلاً بعيداً يستنكر فان ادعى من ذلك ما لا يشبه لم يصدق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) أخبرني

بعض من أتق به أنه سأل مالك عن الرجل يبيع من الرجل السلعة ففتوت عنده السلعة فيقتضيه ثمنها فيقول الذي عليه الحق ثمنها إنما هو إلى أجل كذا وكذا ويقول الذي له الحق ديني حال (قال مالك) إن ادعى عليه الحق أجلاً قريباً لا يستذكر رأيه مصداقاً وإن ادعى أجلاً بعيداً لم يقبل قوله ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن لا يصدق المبتاع في الأجل ويؤخذ بما أقر به من المال حالا إلا أن يكون أقر بأكثر مما ادعى البائع فلا يكون للبائع إلا ما ادعى فهذا لم يزعم أنه باع إلى أجل فقد جعل مالك القول قول مدعى الأجل إذا أتى بأمر لا يستنكر في مسائلتك أحرى أن يكون القول قول من ادعى الأجل ﴿قال سحنون﴾ إنما معنى قول مالك أن ادعى أجلاً قريباً يريد بذلك ما يرى أن تلك السلعة قد تباع بذلك إلى ذلك من الأجل الذي ادعى ومعنى قوله أن ادعى أجلاً بعيداً لم يقبل قوله إنما يريد بذلك أن ادعى أنه ابتاع إلى أجل يرى أن تلك السلعة لا تباع إلى ذلك من الأجل فهذا لا يقبل قوله لأنه قد ادعى ما لا يمكن بمنزلة ما يدعى الرجل في السلعة فيقول اشتريتها بخمسة دراهم ومثلها لا يتباع بخمسة دراهم وهي ثمن عشرة دنانير أو خمسة عشر فهذا لا يقبل قوله فهكذا هذه المسألة التي وصفت لك

﴿في تمديد المأمور وبيع السلعة بما لا يتباع به﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن أمر الإمام رجلاً أن يبيع رهن هذا الرهن ويوفيه حقه فباع المأمور الرهن بخنطة أو شير أو عرض من العروض أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في رأيي ألا ترى أن الرجل يوكل الرجل ببيع السلعة فيبيعها بعرض أو حيوان فيتلف ما باع به فينكر صاحب السلعة فإن البائع ضامن ولو باعها بدنانير فتلفت لم يكن عليه ضمان فهذا يشبه مسائلتك ﴿قلت﴾ أرايت أن أمرت رجلاً يبيع لي سلعة بنقد فباعها بنسيئة أيجوز أم لا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أفيرد البيع أم لا (قال) يرد البيع إن أدرك وإن لم يدرك بيع الدين إن كان مما يباع قبل أن يستوفى فإن كان فيه ما سعى إن كان سعي له ثمناً أو قيمته إن كان فوض إليه أو

أكثر أسلم ذلك الى صاحبها وان كان أقل من ذلك ضمن ما أمره به كما سمي وغرم قيمتها وان كان بما لا يباع حتى يستوفى ترك وأخذ من المأمور ما أمره به من الثمن أو قيمتها ان كان فوض اليه فدفع الى صاحبها ثم استوفى بالطعام فاذا حل استوفاه ثم بيع فان كان فيه فضل عما ساء له أو عن قيمتها ان كان فوض اليه دفع الى صاحبها وان كان نقصانا كان على البائع بما تعدى وهذا قول مالك

❦ في الرهن يرجع الى الراهن بوديعة أو باجارة ❦

❦ قلت ❦ أيجوز للرجل أن يرهن رهنًا فيقبضه ثم يحمله على يدي الراهن (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لأنه اذا رده اليه بوديعة أو أجرة من الراهن أو بوجه من الوجوه حتى يكون الراهن هو الحائز له فقد خرج من الرهن

❦ في الرجل يرهن رهنًا فلا يقبضه حتى يموت الراهن ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ان ارهن الرجل رهنًا فلم يقبضه حتى مات الراهن أيكون أسوة الغرماء في الرهن في قول مالك (قال) نعم ❦ قلت ❦ أرأيت ان كان الحق الى أجل فأخذ به رهنًا فمات الراهن قبل حلول أجل المال (قال) يباع الرهن ويقضي المرتهن حقه لأنه اذا مات الذي عليه الدين فقد حل المال وهذا قول مالك ❦ قلت ❦ أرأيت لو أتى رهنت ثوبًا بألف وقيمته ألف فلقيني المرتهن فوهب لي دينه ذلك ثم رجع ليدفع الى الثوب فضاع الثوب (قال) هو ضامن لقيمة الثوب ❦ قلت ❦ أتخفظه عن مالك (قال) لا ❦ قلت ❦ أرأيت لو أن رجلا رهن امرأته رهنًا قبل البناء بها بجميع الصداق أيجوز أم لا في قول مالك (قال) قال مالك اذا عقد النكاح فقد وجب لها الصداق كله الا أن يطلقها قبل البناء بها فهذه انما أخذت الرهن بمال جميعه لها عند مالك وهو جائز ❦ قلت ❦ أرأيت ان طلقها الزوج قبل البناء بها فأراد أن يرجع عليها فيأخذ منها نصف الرهن أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا يأخذ منها من الرهن شيئًا حتى يوفيهما نصف الصداق وقد صار جميع

الرهن رهنا بنصف الصداق في رأيي ألا ترى لو أن رجلا رهن رجلا رهنا بألف درهم فقضاه خمسمائة منها أو وهبها له ثم أراد أن يرجع فيأخذ نصف الرهن لم يكن ذلك له حتى يوفيه جميع حقه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن ضاع الرهن كم يضمن (قال) قيمته كله إن كان مما يغيب عليه عند مالك

﴿فيمن رهن رهنا وعليه دين يحيط بماله﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت من رهن رهنا وعليه دين يحيط بماله إلا أن الغرماء لم يقوموا عليه أ يجوز ما رهن (قال) سألت مالكا عن الرجل يتاجر الناس فيكون عليه الدين فيقوم رجل عند حاول الاجل بحقه فيلزمه بحقه فيرهنه في ذلك رهنا أراه له دون الغرماء (قال) نعم ما لم يفسوه ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد كان روى مرة عن مالك خلاف هذا أنهم يدخلون معه وليس هذا بشئ والقول الذي سمعت منه وقال لي هو الذي عليه جماعة الناس وهو أحق به وإنما الرهن بمنزلة القضاء أن لو قضى أحدا منهم قبل أن يقوموا عليه وفسس فقضاؤه جائز ولا أبالي كان بحدثنان ذلك قاموا عليه أو غيره إذا كان قائما يبيع ويتاجر الناس فقضاؤه وبمه جائز

﴿فيمن كان له قبل رجل مائة دينار فارتهن منه بمائة منها رهنا ثم قضاه﴾
 ﴿مائة دينار ثم ادعى أن الرهن إنما كان بالمائة التي قضى وادعى المرتهن﴾
 ﴿أن الرهن إنما هو عن المائة التي بقيت﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن لي على رجل مائة دينار فرهنتي بمائة منها رهنا وبقيت عليه مائة أخرى لا رهن فيها فقضاني مائة دينار ثم قام عليه الغرماء بعد ذلك أو لم يقوموا فقال لي أعطني الرهن فإن المائة التي قضيتك إنما هي المائة التي فيها الرهن وقال المرتهن بل المائة التي قضيتني إنما هي المائة التي كانت لي عليك بغير رهن القول قول من (قال) قال مالك تقسم المائة التي قضاه بين المائة التي فيها الرهن وبين المائة التي لا رهن فيها فيكون نصفها قضاء عن هذه ونصفها قضاء عن هذه ﴿قال سحنون﴾ القول قول المرتهن لأن الراهن قد ائتمته على قبضها حين دفعها ولم يشهد والراهن مدع وهو قول أشهب

﴿ فيمن أسلم سلماً وأخذ بذلك رهناً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت الى رجل في طعام الى أجل وأخذت منه بذلك رهناً فلما حل الأجل تقابلنا أو قبل حلول الأجل تقابلنا أو بعد حلوله والرهن في يدي المرتهن أتجاوز الاقالة من غير أن يقبض رأس المال لمكان الرهن الذي في يد الذي أسلم في الطعام (قال) لا تجوز الاقالة الا أن يمطيه رأس المال مكانه قبل أن يتفرقا والا فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسلمت الى رجل في طعام أ يصلح لي أن أبيع قبل أن أقبضه (قال) لا يصلح عند مالك أن تبيع قبل أن تقبضه الا أنه لا بأس بأن توليه أو تقبل صاحب الطعام أو تشرك فيه وتقبض رأس المال قبل أن تفارق الذي وليته أو ألقته أو أشركته في ذلك ﴿ قلت ﴾ فاذا جاوزت لي التولية والشركة والاقالة في ذلك فلا بأس أن أخره برأس المال (قال) لانك اذا أخرته برأس المال دخله بيع الطعام قبل استيفائه لانه قد صار في التأخير معروف فاذا دخله المعروف فليس هذا بتولية ولا اقالة ولا شرك وانما التولية والاقالة والشرك أن يأخذ منه مثل رأس ماله بغير معروف يصطنعه ويدخله أيضاً عند مالك بيع الطعام قبل أن يستوفى لانه اذا أخره برأس المال وقبض المشتري الطعام فهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى

﴿ في الرهن في الصرف واختلاف الراهن والمרתن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان صرفت عند رجل دراهم بدنانير فقبضت الدراهم وأعطيتها بالدنانير رهناً فضاع الرهن عنده بعد ما افترقنا وهو بما يغاب عليه وجهلنا السنة في ذلك أيكون عليه ضمان الرهن (قال) نعم في رأيي ألا ترى أن من اشترى بما فاسداً ضمن ذلك ان ضاع عنده عند مالك فكذلك الرهن والرهن أيضاً لم يقبضه الا على الضمان فعليه غرمه ﴿ قلت ﴾ وإنشئ شيء يكون غرم هذا الرهن الدنانير التي وجبت عليه

في الدراهم التي أخذ أو قيمة الرهن وترد الدراهم (قال) ان كان قيمة الرهن والدراهم سواء فلا شيء عليه وان كان في الدراهم فضل أو في قيمة الرهن تراد الفضل بينهما ﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي على رجل ديناً فأخذت به منه رهناً فأوفاني حتى فضاء الرهن عندي بعد ما أوفاني حتى من الضياع (قال) أنت ضامن للرهن عند مالك حتى ترده ﴿قلت﴾ أرايت الرهن في قول مالك أهو بما فيه (قال) لا ولكن المرتهن ضامن لجميع قيمة الرهن ﴿قلت﴾ أرايت ان رهنتم رهناً قيمته مائة دينار فقال المرتهن ارتهنته بمائة دينار وقال الراهن بل رهنتمكم بمخسرين ديناراً (قال مالك) القول قول المرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن ﴿قلت﴾ فان ادعى أكثر من قيمة الرهن (قال) لا يصدق المرتهن وعلى الراهن البين فان حلف برئ مما زاد على قيمة الرهن وأدى قيمة رهنه وأخذ رهنه ان أحب والا فلا سبيل له الى رهنه ﴿قلت﴾ فان ضاع الرهن عند المرتهن فاختلفا في قيمة الرهن (قال) يتوافتاه ويكون القول في الصفة قول المرتهن مع يمينه ثم يدعى لتلك الصفة المقومة فيكون القول فيما رهن به الرهن قول المرتهن الي مبلغ قيمة هذه الصفة وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان ادعت ان هذه السلعة التي في يدي رهن وقال ربه بل أعرتكها (قال) قال مالك القول قول رب السلعة

❦ في العبد المرتهن بمخني جنابة ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أني ارتهنتم عبداً لحق لي على رجل فخني العبد جنابة على رجل (قال) قال مالك يقال لرب العبد اقتد عبداً فان اقتداه كان على رهنه كما هو وان أبي أن يقتديه قيل للمرتهن اقتده لان حقلك فيه فان اقتداه فأراد سيده أخذه لم يكن له أخذه حتى يدفع ما اقتداه به من الجنابة مع دينه فان أبي سيده أن يأخذه بيع فبدى بما فداه به المرتهن من الجنابة فان قصر ثمنه عن الذي أدى فيه المرتهن من الجنابة لم يكن للمرتهن على السيد في ذلك شيء الا الدين الذي ارتهنه به وحده لانه اقتداه بنير أمره وان زاد ثمنه على ما اقتداه به من الجنابة قضى بالزيادة في الدين عن

الراهن وهذا قول مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا يباع حتى يحمل أجل الدين ولم
أسمع من مالك في الاجل شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان قالوا جميعا الراهن والمرتهن
نحن نسله فأسلماه أيبكون دين المرتهن بحاله في قول مالك كما هو (قال) نعم هو
قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت ان أبى الراهن أن يفتديه وقال للمرتهن افتد به (قال)
قال لي مالك اذا أمره أن يفتديه اتبعه المرتهن بالجناية وبالدين جميعا (قال مالك) وان
أسلماه جميعا وله مال كان ماله مع رقبته في جنيته وان افتكه المرتهن لم يكن ماله مع
رقبته فيما افتكه به ولا يزداد على ما كان في يديه من رهن رقبة العبد اذا لم يكن مال
العبد رهناً معه أو لا

﴿في ارتهان فضلة الرهن وازدياد الراهن على الرهن﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان ارتهنت من رجل رهناً بدين لي عليه ولقيته بعد ذلك فقال أقرضني
مائة درهم أخرى على الرهن الذي لي عندك فقلت أتكون هذه المائة التي أقرضته
في الرهن أيضاً في قول مالك (قال) قال مالك في رجل ارتهن عبداً قيمته مائة دينار
بخمسين ديناراً فأتى رب العبد الى رجل من الناس فقال أقرضني خمسين ديناراً أو
أكثر من ذلك أو أقل فقال له الرجل لا أقرضك الا على أن ترهنني فضل العبد
الرهن الذي في يدي فلان (قال مالك) ان رضى فلان الذي في يديه العبد بذلك
فان ذلك جائز وان لم يرض لم يجز ويكون الفضل الذي في العبد عن رهن الاول
رهناً للمقرض الثاني فكذلك سألتك اذا جاز هذا هاهنا فهو في مسائلك أجوز
﴿قلت﴾ ويكون المرتهن الاول حائزاً للمرتهن الثاني (قال) نعم اذا رضى بذلك
وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فان ضاع الرهن عند المرتهن الاول بعد ما ارتهن المرتهن
الثاني فضلة الرهن والرهن مما ينبغي عليه المرتهن وليس هو عبداً كيف يكون ضياع
الرهن ومن يكون (قال) يضمن الاول من الرهن قيمة متباغ حقه ويكون فيما بقي
مؤتمناً لانه كان لغيره رهناً ويرجع المرتهن الآخر بدينه على صاحبه لان فضلة الرهن
هي على يدي عدل والعدل هاهنا هو المرتهن الاول

❦ في النفقة على الرهن بأذن الراهن أو بغير اذنه ❦

❦ قلت ❦ أرأيت ما أنفق المُرتهن على الرهن بأذن الراهن أو بغير اذنه أتكون تلك النفقة في الرهن في قول مالك أم لا (قال) قال مالك النفقة على الراهن قال ابن القاسم فإن كان أنفق المُرتهن بأمر الراهن فأنما هو سلف ولا أراه في الرهن إلا أن يكون قال له أنفق على أن نفقتك في الرهن فإن قال له ذلك رأيتها في الرهن وله أن يحتسبه بنفخته وبما رهنه فيه إلا أن يكون له غرماء فلا أراه بأحق بفضلهما عن دينه لأجل نفقته أذن له في ذلك أو لم يأذن له إلا أن يكون اشترط أن النفقة التي ينفقها الرهن به أيضا ❦ قلت ❦ أرأيت الضالة أليس له ما أنفق عليها وليس لصاحبها أن يأخذها حتى يعطيه نفقتها في قول مالك ويكون أولى بها من الغرماء حتى يقبض نفقته وقد أنفق بغير أمر ربه فلم قال مالك في الضالة هو أولى بها وفي نفقة الراهن لم لا يكون أولى بها أيضا (قال) لأن الضالة لا يقدر على صاحبها ولا بد له من أن ينفق على الضالة ونفقة الرهن ليس هي على المُرتهن فلو شاء طلب صاحبه فإن لم يكن صاحبه حاضراً رفع ذلك إلى السلطان

❦ في الوصي برهن مال اليتيم أو يعمل به قراضاً أو يعطيه غيره ❦

❦ قلت ❦ أرأيت الوصي أن يرهن رهناً من متاع اليتيم لليتيم في كسوة اشتراها لليتيم أو في طعام اشتراه لليتيم (قال) قال مالك يستلف الوصي لليتيم حتى يبيع له بعض متاعه فيقضيه فذلك جائز على اليتيم وكذلك الرهن عندي ❦ قلت ❦ فهل يجوز للوصي أن يعمل بمال اليتيم مضاربة هو نفسه في قول مالك (قال) لا أحفظ قول مالك فيه ولا يعجبني ذلك إلا أن يتجر لليتيم فيه ويقارض له من غيره فيتجر له ❦ قلت ❦ أيعطى مال اليتيم مضاربة (قال) نعم ❦ قلت ❦ أيجوز للرجل أن يعطى مالا مضاربة ويأخذ به رهناً في قول مالك (قال) لا خير في هذا عند مالك ❦ قلت ❦ أرأيت أن ضاع هذا الرهن (قال) أراه ضامناً لأنه لم يأخذه على وجه الامانة

﴿ فيما رهن الوصي لليتيم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصي أيجوز له أن يرهن مالا لليتيم بدین يقرضه اليتيم في قول مالك (قال) قال مالك في الوصي أيجوز له أن يسلف اليتيم مالا ينفقه عليه أو يجعله في مصلحة له اذا كان لليتيم عروض ثم يبيع ويستوفي فان لم يكن لليتيم مال فقال أنا أسلفه وأضيق عليه فان أفاد اليتيم مالا اقتضيت منه فأنفق عليه اذا لم يكن لليتيم عروض وأموال فنفقته عليه على وجه الحسنة ولا يتبعه بشئ منه فان أفاد اليتيم بد ذلك مالا لم يلزمه ما أسلفه على هذا الشرط الا أن يكون له مال حين أسلفه وأما ما سألت عنه من الرهن أن الوصي يرهن لنفسه عروض اليتيم فليس ذلك له الا أن يكون تسلف مالا لليتيم من غيره أنفقه عليه ولا يكون أحق بالرهن من الغرماء لانه لا يجوز لنفسه من نفسه دون الغرماء وهو والغرماء ها هنا فيه سواء ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وقال غيره ليس ذلك له وليس للوصي أن يقبض من نفسه لنفسه

﴿ نذر صيام ^(١) ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا قال لله على أن أصوم شهراً متتابعاً فصام أول يوم أجزأه البيات بعد ذلك ولا يحتاج الى أن يبيت كل ليلة الصوم (قال) نعم يجوز له ولقد سئل مالك عن رجل شأنه صيام الاثنين والخميس فمر به وهو لا يعلم حتى يطعم عليه الفجر أجزأه صيامه (قال) نعم لانه قد كان على بيات من صومه هذا قبل الالية ﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصيين أيجوز لأحدهما أن يرهن متاعا لليتيم دون صاحبه في قول مالك أو يبيع أحدهما متاعا لليتيم دون صاحبه (قال) قال مالك لا يجوز انكاح أحد الوصيين الا باجماع منهما فان اختلفا في ذلك نظر السلطان في ذلك فأرى البيع والرهن بهذه المنزلة

(١) (قوله نذر صيام) انظر ما وجه ذكر هذه الترجمة هنا مع المسألة المترجم لها المتقدمة فبيئت الصوم كل ليلة ولا يصح أن تكون استطرادية لأن الاستطراد شرطه المناسبة ولا مناسبة هنا ظاهرة فليحررها كقوله مصححه

﴿ في الورثة يزلون ما على أبيهم من الدين ويقتسمون ما بقي فيضيع ﴾

﴿ ما عزلوا في الراهن يستعير من المرتهن الرهن وفي رهن الرجل ﴾

﴿ مال ولده الصغار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن والدنا هلك وعليه مائة دينار ديننا فمزلنا مائة دينار من ميراثه واقتسمنا ما بقي فضاعت المائة بمن ضياعها (قال) ضياعها عليكم والدين بحاله ﴿ قلت ﴾ سمعت هذا من مالك (قال) لا أقوم علي حفظه وهذا رأيي (قال) وإن كان السلطان قبضها للغائب وقسم ما بقي من ميراث الميت فضاعت فهي من مال التريم وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن زوجت أمتي من رجل فأخذت جميع مهرها قبل أن ينفي بها زوجها فأعتقتها ثم طلقها زوجها قبل البناء بها وقد كان السيد استهلك المهر ولا مال للسيد غير الأمة (قال) لا أرى أن يرد عتقها لأن السيد يوم أعتقها لم يكن عليه دين وإنما وجب الدين عليه حين طلق الزوج امرأته ﴿ قال ﴾ وقال مالك وليس للسيد أن يأخذ مهر أخته ويدها بلا جهاز ولكن يجزها به مثل الحرة ألا ترى أن مهرها في جهازها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن رهنتم رهناً فاستترته من المرتهن أثره خارجاً من الرهن (قال) هو خارج من الرهن عند مالك ﴿ قلت ﴾ أف يكون له أن يرده بعد ذلك وللمرتهن أن يقوم على الرهن فيأخذه منه ويرده في الرهن (قال) لا إلا أن يكون أعاره على ذلك فإن أعاره على ذلك فاستحدث ديناً أو مات قبل أن يقوم عليه كان أسوة الفرماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن استندت ديناً فرهنت به متاعاً لولدي صغار ولم أستند الدين على ولدي أيجوز عليهم ذلك أم لا (قال) لا أراه جائزاً ﴿ قلت ﴾ لم أليس يمه جائزاً عليهم (قال) إنما يجوز يمه عليهم على وجه النظر لهم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الوصي (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة عن مالك ولكنه رأيي لأن مالكا قال ما أخذ الوالد من مال ولده على غير حاجة فلا يجوز ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا اشتري الرجل من مال أبه وهو صغير لابن

له صغير أيجوز هذا الشراء (قال) نعم ولا أقوم على حفظه عن مالك (قلت)
أرأيت الوصي أهو بهذه المنزلة (قال) نعم

— في اشتراط المرتن الانتفاع بالرهن واجارة الرجل نفسه فيما لا يحل —

(قلت) أرأيت المرتن هل يجوز له أن يشترط شيئاً من منفعة الرهن (قال) ان
كان من بيع فذلك جائز وان كان الدين من قرض فلا يجوز ذلك لانه يصير سلفاً
جر منفعة (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم الا أن مالكا قال لي اذا باعه وارتهن
رهننا فاشترط منفعة الرهن الى أجل فلا أرى به بأساً في الدور والارضين (قال مالك)
وأكرهه في الحيوان والثياب (قال ابن القاسم) ولا بأس به في الحيوان وغيره
اذا ضرب لذلك أجلاً (قلت) لم كرهه مالك في الحيوان والثياب (قال) لانه يقول
لا أدري كيف ترجع اليه الدابة والثوب (قال ابن القاسم) وليس هذا بشئ
لا بأس به في الحيوان والثياب وغير ذلك اذا ضرب لذلك أجلاً ألا ترى أنه يجوز له
أن يستأجره الى أجل ولا أدري كيف يرجع وانما باع سلّمته بمن قد سماه وبعمل
هذه الدابة أو لباس هذا الثوب الى أجل فاجتمع بيع وكراء فلا بأس به

— في المرتن بيع الرهن وفي المرتن يؤاجر الرهن أو يئيره بأمر الراهن —

(قال ابن القاسم) قال مالك فيمن ارتهن رهنًا فباعه أو رهنه فانه يردّه حيث وجده
فيأخذه ربه ويدفع ما عليه فيه ويتبع الذي اشتراه الذي غره فيلزّمه بحقه (قلت)
أرأيت لو أن المرتن أجر الرهن بأمر الراهن الا أن المرتن هو الذي ولي الاجارة
أيكون الرهن خارجاً من المرتن في قول مالك (قال) لا يكون خارجاً في قول مالك
(قلت) وكذلك لو أعاده بأمر الراهن الا أن الذي ولي العارية انما هو المرتن (قال)
نعم هو في الرهن على حاله لان الذي ولي ذلك هو المرتن (قلت) فان ضاع عند
المستأجر هذا الرهن وهو مما يغيب عليه (قال) الضياع من الراهن لأن ضياعه عند
الذي استأجره اذا كان بأمر الراهن بمنزلة الرهن على يدي عدل (قلت) أرأيت

الرجل أيحس له أن يؤاجر نفسه في عمل كنيسة في قول مالك (قال) لا يجوز له لان مالك قال لا يؤاجر الرجل نفسه في شيء مما حرم الله عز وجل (قال مالك) ولا يكرى داره ولا يبيعها ممن يتخذها كنيسة (قال مالك) ولا يكرى دابته ممن يركبها الى الكنائس

— في الرجل يرتن الامة فله في الرهن فيقوم الغرماء على ولدها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ارتنت أمة فولدت أولاداً وماتت الام فقامت الغرماء على الولد (قال) الولد رهن بجميع الدين وهذا قول مالك

— في الرجل يرهن دنائير أو دراهم أو فلوساً أو طعاماً أو مصحفاً —

﴿ قلت ﴾ هل يجوز أن ارتن في قول مالك دنائير أو دراهم أو فلوساً (قال) قال مالك ان طبع عليها والا فلا ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الخنطة والشعر وكل ما يكال أو يوزن أو يسلخ أن يرهن (قال) لا بأس بأن يرهن عند مالك ويطبع عليه ويحال بين المرتن وبين أن يصل الى منفعة كما يفضل بالدنائير والدراهم وكذلك سمعت عن مالك ﴿ قلت ﴾ والحلى يرهن (قال) نعم عند مالك ﴿ قلت ﴾ أفلا يخاف أن ينتفع بلبسه (قال) لا لان هذا يدخل فيه اذا الثياب وغير ذلك فلا بأس بهذا ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين منفعة الحلى في الرهن ومنفعة الطعام والدراهم (قال) الطعام والدراهم يأكله وينفق الدراهم ثم يأتي بمثله والثياب والحلى ليس يأتي بمثله انما هو بعينه وليس يأتي بمثله ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المصحف أيحوز أن يرتن في قول مالك (قال) نعم ولا يقرأ فيه ﴿ قلت ﴾ فان لم يكن في أصل الرهن شرط أن يقرأ فيه فتوسع له رب المصحف أن يقرأ فيه بعد ذلك (قال) قال مالك لا يجزئ ذلك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كان هذا الرهن من قرض أو من بيع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه سواء من قرض كان أو من بيع

﴿ في ارتهان الحجر والخنزير وفيمن ارتهن حلي ذهب أو فضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت للمسلم أيجوز له أن يرتهن من ذي خمر أو خنزيراً (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ اتحفه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارتهنت خلخالين فضة أو سوارين فضة بمائة درهم وقيمة السوارين أو الخلخالين مائة درهم فاستهلك الخلخالين أو السوارين (قال) عليك قيمتهما من الذهب تكون رهنا مكانهما ﴿ قلت ﴾ فان كسرتهما ولم استهلكهما (قال) عليك قيمتهما مصوغين من الذهب ﴿ قلت ﴾ أليس قد قلت اذا كسرهما رجل ولم ي تلفهما فانما عليه ما نقص الصياغة (قال) هذا القول أحب الى واليه أرجع وأرى أن يضم قيمتهما من الذهب مصوغا استهلكهما أو كسرهما فهو سواء ويكونان له ﴿ قلت ﴾ فان ضمن قيمتهما من الذهب أتكون القيمة رهناً أم يقبض هذا الذهب من حقه قبل محل الاجل وحقه دراهم (قال) لا أرى أن يقبضه من حقه ولكن تكون هذه القيمة رهناً يطبع عليها وتوضع على يدي عدل فاذا حل حقه فان أوفاه الراهن حقه أخذ هذه الذهب والا صرفت له فاستوفى منها حقه ﴿ قال سحنون ﴾ قال بعض أصحابنا انه يطبع على القيمة وبمحال بينه وبينها حتى يحل الاجل تأدياً له لئلا يمدو الناس على ما ارتهنوا فيستعجلوا التقاضي ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك فيمن استهلك سوارين ان عليه قيمتهما يوم استهلكهما ان كانا من الذهب فعليه قيمتهما من الفضة (قال) ولم أسمع منه في الكسر شيئاً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى ارتهنت سوارى ذهب بدراهم فالتفتها وقيمتها مثل الدين سواء وقد استهلكتها قبل محل الاجل أتكون القيمة رهناً أم تجعله قصاصاً (قال) أرى القيمة رهناً حتى يحل الاجل فيأخذ منه في حقه اذا حل الاجل ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان مالكاً قال لي في الراهن اذا باع الرهن بغير أمر المرتهن فأجاز المرتهن البيع بمحل للمرتهن حقه (قال مالك) واذا باع الراهن بأمر المرتهن وقال المرتهن لم أذن لك في البيع لأن تخرجه من الرهن ولكن أذنت لك في البيع لحياء الرهن وما يشبه هذا ولم يمكن المرتهن الراهن من البيع وحده ولكن

السلعة بقيت في يد المرتن حتى باعها الراهن وقبضت من يدي المرتن وقبض الثمن
 المرتن أحلف في هذا أنه لم يأذن له في البيع إلا لما ذكر وكان القول قوله وبجمل الثمن
 رهنا مكان الرهن حتى يحل الاجل إلا أن يعطيه الراهن رهناً مكان الثمن فيه ثقة
 من حقه فيجوز ذلك حتى إذا حل الاجل قضاء الراهن حقه وأخذ ما بقي في يدي
 المرتن من رهنه فكذاك مسألتك ألا ترى أن الكا قد قال ها هنا لا أجل له
 حقه من الثمن حتى يحل الاجل فكذاك مسألتك

— في الراهن بقول للمرتن ان جئتك الى أجل كذا وكذا —

والا فالرهن لك بما لك على

قلت رأيت ان رهنته رهناً وقلت له ان جئتك الى أجل كذا وكذا والا فالرهن
 لك بما أخذت منك (قال) قال مالك هذا الرهن فاسد ويتقض هذا الرهن ولا يقر
 (قال مالك) من فرض كان أو من بيع فانه لا يقر ويفسخ وان لم يفسخ حتى يأتي
 الاجل الذي جملة الراهن للمرتن بما أخذ من المرتن الى ذلك الاجل فانه لا يكون
 للمرتن ولكن الرهن يرد الى ربه يأخذ المرتن دينه قلت أفيكون للمرتن
 أن يحتبس هذا الرهن حتى يوفيه الراهن حقه ويكون المرتن ان أفلس هذا الراهن
 أولى بهذا الرهن من الغرماء في قول مالك (قال) نعم وانما معنى قوله انه يفسخ أنه
 ان كان أقرضه الى سنة على ان ارتن به هذا المتاع فان حل الاجل ولم يوفه فالسلعة
 للمرتن بما قبض منه الراهن فانه هذا يفسخ قبل السنة ولا ينتظر بها السنة فهذا معنى
 قول مالك انه يفسخ فأما ما لم يدفع اليه الراهن حقه فليس له أن يخرج من يده
 والمرتن أولى به من الغرماء وكذلك لو كان إنما رهنته من بيع فهو والقرض سواء
 قال وقال لي مالك في هذه المسئلة فان مضى الاجل والرهن في يدي المرتن
 أو قبضه من أحد جملة على يديه بما شرط من الشرط في رهنته قال مالك فان أدرك
 الرهن بمحضرة ذلك رد وان تطاول ذلك وحالت أسواقه أو تغيرت بزيادة بدن أو
 نقصان بدن لم يرد له ولزمته القيمة في ذلك يوم حل الاجل وضمنه قال سحنون

انما تلزمه بالقيمة السلعة أو الحيوان لأنه حين أخذها على أنه ان لم يأت بالثمن فهي له بالثمن فصار ان لم يأت رب السلعة بما عليه فقد اشتراها المرتن شراء فاسداً فيفعل بالرهن ما يفعل بالبيع الفاسد ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقاصه بالدين الذي كان للمرتن على الراهن من قيمة السلعة ويترادان الفضل ﴿ قال مالك ﴾ وهذا في السلع والحيوان وأما الدور والارضون قال مالك فليس فيهما فوت وان حالت أسواقهما وطال زماهما فانها ترد الى الراهن وأخذ دينه ﴿ قال ﴾ وهذا مثل البيع الفاسد كذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فان انهدمت الدار أو بنى فيها ﴿ قال ﴾ هذا فوت وكذلك قال مالك الهدم فوت والبنيان فوت والفرس فوت ﴿ قلت ﴾ فان هدمها هو أو انهدمت من السماء فذلك سواء في قول مالك ﴿ قال ﴾ نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا في البيع الحرام مثل هذا في قول مالك ﴿ قال ﴾ نعم ويلزمه قيمتها يوم جل الاجل وهو يوم قبضها وهذا بيع حرام

— فيمن أسلف فلوساً فأخذ بها رهناً ففسدت الفلوس —

﴿ بعد السلف أو اشترى بفلوس الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلفت رجلاً فلوساً وأخذت بها رهناً ففسدت الفلوس ﴿ قال ﴾ قال مالك ليس لك الا فلوس مثل فلوسك فاذا جاء بها أخذ رهنه لأن مالكا قال من أسلف فلوساً أو اشترى بفلوس الى أجل فأنما له نقد الفلوس يوم اشترى ولا يلتفت الى فسادها ولا الى غير ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان آتيت الى رجل فقلت له أسلفني درهم فلوس ففعل والفلوس يومئذ مائة فلس بدرهم ثم حالت الفلوس ورخصت حتى صارت مائتا فلس بدرهم ﴿ قال ﴾ انما يرد مثل ما أخذ ولا يلتفت الى الزيادة ﴿ قال ﴾ وقال مالك الشرط باطل وانما عليه مثل ما أخذ

— فيمن ارتهن رهناً من غريم فضاع الرهن فقام الغريم على المرتن —

﴿ هل يكون الراهن أولى بما عليه من الغريم ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى ارتهنت من رجل رهناً مما أغيب عليه في طعام أسلفته اياه

أو في دراهم أسلفتها إياه أو في ثياب أسلفتها إياه أو في حيوان أو كان ذلك من شيء
بعت منه إلى أجل فضاغ الرهن عندي ولا مال لي غير الدين الذي لي عليه من سلم
أو من قرض فقامت الغرماء على وقال الذي لي عليه الحق أنا أولى بماله على من قبل
أن رهني قد ضاع في يديه وأنا حائز لما على وأنا أولى بقيمة رهني أستوفيه من هذا
الدين الذي له على فإن فضل عن ديني شيء كان لكم (قال) أراه أسوة الغرماء لانه
دين كان له عليه ولم يكن هو رهنا عن شيء دفعه إليه فأرى له أن يرجع بقيمة والغرماء
فيما عليه من الدين يتحاصون ويتبعونه بما بقي ولقد سئل مالك عن الرجل يستلف من
الرجل مائة دينار فيبتاع الذي أسلف من الذي استسلف سلعة بمائة دينار ولم يسم
انها في ثمن سلعته فيفلس أحدهما قال مالك هو دين له يحاص الغرماء أيهما أفلس
فليس له أن يقول لي عليه مثله فأنا أحق به فكذلك مسائلتك

❦ في التكفل يأخذ رهنا ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الرجل يتكفل عن الرجل بحق عليه ويأخذ بذلك رهنا من الذي
تكفل عنه أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) نعم هذا جائز لانه انما تكفل بالحق

❦ الدعوى في الرهن ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان ارتهنت رهنا قيمته مائتا دينار فقلت ارتهنته بمائتي دينار وقال
الراهن بل رهنتك بمائة ولك على مائتا دينار الا أن مائة منهما لم أرهنتك بها رهنا
(قال) القول قول المرتن فيما بينه وبين قيمة الرهن مثل ما قال مالك اذا ارتهنت رهنا
بحق له وأنكر الراهن وقال هو رهن بأقل من قيمتها فكذلك اذا أقر له الراهن بما قال
المرتن من الدين وأقر بأن السلعة رهن الا أنه قال لم أرهنتها الا ببعض دينك الذي
على ولم أرهنتك بجميع دينك فالقول قول المرتن أنه انما ارتهنتها بجميع دينه ولا يصدق
الراهن ❦ قلت ❦ فان قال المرتن ارتهنتها بألف درهم أقرضتكها وقيمة السلعة خمسمائة
درهم وأقر له الراهن بأن له عليه ألف درهم وقال ما رهنتكها الا بخمسمائة درهم

وهذه خمسمائة درهم تغذها وأعطى زهني وأجل الالف الدين لم يحل بمد وقال
 المرتين لا أعطيها الا أن آخذ الالف كلها (قال) القول فيها قول الزاهن لأنه لا يتهم
 اذا أعطى قيمتها وعليه اليمين ووجه الحجة فيه أنه لو قال له لم أرهنكها الا بخمسمائة
 كان القول قوله وكان المرتين مدعيا في الخمسمائة الأخرى فكما لا يجوز قوله اذا
 ادعي انها له قبله دينا فكذلك لا يجوز قوله اذا ادعي انها رهن اذا كان الرهن انما
 يساوي خمسمائة (قلت) أرايت ان ارتهنت من رجل سلعة قيمتها ألف درهم ثم حالت
 أسواق السلعة فصارت تساوي ألفي درهم فتصادقا على قيمتها الراهن والمرتين ان قيمتها
 يوم قبضها ألف درهم وان أسواقها حالت بمد ذلك فصارت تساوي ألفي درهم أو
 نمت السلعة في يديهما حتى صارت تساوي ألفي درهم وادعى الراهن أنه انما كان رهنها
 بألف درهم وقال المرتين بل ارتهنتها بألفي درهم والمرتين مقر أنه يوم ارتهنتها انما
 كانت قيمتها ألف درهم بكم تجعلها رهنًا والقول قول من (قال) قال مالك انما ينظر
 الى قيمة الرهن يوم يحكم فيها فالقول قول المرتين الى مبلغ قيمة الرهن يوم يحكم فيها
 ولا ينظر الى قيمتها يوم قبضت ولم أسمعه يقول في قيمتها انها تصادقا أولم يتصادقا
 ولكن ان تصادقا في ذلك أولم يتصادقا فان القول قول المرتين فيما بينه وبين قيمتها
 يوم يحكم عليهما ألا ترى أن مالك لم يقل فيهما اذا اختلفا في القيمة انه ينظر الى
 قيمتها يوم قبضها فيستل أهل المعرفة عن قيمتها يومئذ فلو كان ينظر الى قولها اذا
 تصادقا على القيمة يوم قبضها لقال ينظر في قيمتها يوم قبضها اذا اختلفا

الدعوى في قيمة الرهن

(قلت) أرايت لو رهننت رجلا ثوبين بمائة درهم فضاغ أحدهما فاختلفا في قيمة
 الذاهب القول قول من (قال) قال مالك القول قول المرتين في قيمة الرهن اذا هلك
 بمد الصفة مع يمينه ويذهب من الرهن مقدار قيمة الثوب الذاهب (قلت) وهذا
 قول مالك (قال) قال مالك القول قول المرتين في قيمة الرهن اذا هلك والرهن
 بمد الصفة مع يمينه فذهاب بمضه كذهابه كله

﴿ في الرجل يبيع السلمة على أن يأخذ رهنا ﴾

﴿ بغير عينه أو رهنا بعينه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن يمت سلمة من رجل على أن يأخذ عبده ميمونا رهنا بحق فافترقنا قبل أن أقبض ميمونا أيفسد الرهن بافتراقنا قبل القبض (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فإن قت عليه بعد ذلك كان لي أن أخذ منه النلام رهنا أم لا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن قامت الثرماء عليه قبل أن أخذه منه أكون فيه أسوة الثرماء (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن باعه قبل أن أقبضه منه (قال) يبيع جائز ﴿ قلت ﴾ أفيلزمه أن يعطيني رهنا مكانه (قال) لم أسمع من مالك فيه أنه يعطيه رهنا مكانه إلا أن مالكا قال إن أمكنه من الرهن فباعه فبيعه جائز وليس له إلى الرهن سبيل فهو حين تركه في يده ولم يقبضه منه حتى باعه فقد تركه ﴿ قلت ﴾ وكل هذه المسائل التي سألتك عنها في ميمون هذا الرهن هو قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ لم أجزت بيع الراهن لهذا العبد الذي قد شرط هذا المرتهن حين باعه السلمة أنه يأخذه رهنا ولماذا أجزت بيع الراهن للعبد لم لا تنسخ البيع بينهما لأن البائع شرط في عقدة البيع أنه يأخذ ميمونا رهنا بحقه (قال) لأنك تركته في يده حتى باعه فكأنك تركت الرهن الذي كان لك ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا إذا كان تركه في يد المولى تركا يرى أن تركه رضا منه بأجازه البيع بلا رهن ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن يمت رجلا سلمة إلى سنة على أن يعطيني رهنا فيه وثيقة من حق فمضيت معه فلم أجد عنده رهنا (قال) أنت أعلم إن أحيت أن تمضي البيع بلا رهن وإن شئت أخذت سلعك وتقضت البيع ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه

﴿ اختلاف الراهن والمرتهن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قال رجل لرجل عبدك هذان اللذان عندي هما جميعا رهن عندي بألف درهم لي عليك فقال له الرجل أما ألف درهم لك على فقد صدقت أن

لك عندي ألف درهم وأما أن أكون رهنتك العبدین جميعاً فلم أفضل إنما رهنتك أحدهما واستودعتك الآخر فقال القول قول رب العبدین ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنني سألت مالكا عن الرجل يكون في يديه عبد الرجل فيقول ارهنته ويقول سيده لا بل أمرتكم أو استودعتكم (قال مالك) القول قول رب العبد ﴿قلت﴾ أرأيت أن دفعت إلى رجل ثوبين أحدهما نخط والاخر جبة فقال المدفوع اليه الثوبان أما النخط فكان ودیعة وقد ضاع وأما الجبة فرهن وهي عندي وقال رب الثوبین بل كان النخط رهنا والجبة ودیعة القول قول من في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولكن أرى هذه المسألة مثل المسألة الأولى القول قول الراهن في أن الثوب الباقي ليس برهن ولا تكون دعوى المرتهن شيئاً هاهنا إلا ببينة ولا يلزم المرتهن من ضياع الثوب الذاهب شيء لأنه قال إنما كان ودیعة عندي وكل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿قال سحنون﴾ فليس يصدق صاحب الثوبین فيما ادعى أن الثوب الذاهب كان رهنا وليس على الذي كان في يديه من غرمه شيء وليس يصدق الذي في يديه الثوب أن الباقي هو الرهن وليس هو برهن ولكن يأخذ صاحب الثوب ثوبه ويبرأ هذا من ضمان الثوب الذي ذهب لأنه زعم أنه إنما كان ودیعة ويتبعه بدینه الذي له عليه

❦ في ارتهان الزرع الذي لم يبد صلاحه والثمرة التي لم يبد صلاحها ❦

﴿قلت﴾ هل يجوز في قول مالك أن ارتهن مالا يحل بيده (قال) نعم مثل الزرع الذي لم يبد صلاحه والثمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ فإن كان الدين إلى أجل فارتفعت به ثمراً لم يبد صلاحه أو زرعا لم يبد صلاحه فأت الراهن قبل حلول الأجل والذي في يدي من الرهن لم يبد صلاحه أيتكون ديني قد حل في قول مالك حين مات الراهن (قال) نعم ﴿قلت﴾ وباع في هذا الرهن قبل أن يبد صلاحه (قال) لا ولكن إن كان للراهن مال أخذت حقلك ورددت عليهم رهنهم وإن لم يكن للميت مال انتظرت فإذا حل به بتمه وأخذت حقلك وهو قول مالك لأن مالكا (قال) في

الدينون اذا مات الذي عليه الدين فقد حل الدين وقال في الزرع والتمسار لا تباع حتى يبدو صلاحها ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو فلس رجل أو مات وقد ارتهن منه رجل زرعاً لم يبد صلاحه حاص الغرماء بجميع دينه في مال المفلس أو الميت واستوفى بالزرع فاذا حل يعمه بيع ونظر الى قدر الدين وثمر الزرع فان كان كفافاً رد ما أخذ في المحاصة فكان بين الغرماء وكان له ثمن الزرع اذا كان كفافاً وان كان فيه فضل رد ذلك الفضل مع الذي أخذ في المحاصة الى الغرماء وان كان ثمن الزرع أقل من دينه رد ما أخذ في المحاصة ثم نظر الى ما بقى من دينه بعد مبلغ ثمن الزرع وإلى دين الميت أو المفلس فضرب به مع الغرماء في جميع مال المفلس أو الميت من أوله فيما صار في يديه وأيدى الغرماء فما كان له في المحاصة أخذه ورد ما بقى فصار بين الغرماء بالحصص ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله فيما يلقي

﴿في رهن الحيوان وتظالم أهل الذمة في الرهون﴾

﴿ورهن المكاتب والمأذون له﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان ارتهنت عبداً فادعيت أنه أبقى مني (قال) القول قولك عنه مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان ارتهنت حيواناً فادعيت أنها قد ضلت مني (قال) القول قولك ودينك كما هو على الراهن ﴿قلت﴾ أرايت الرهون اذا تظالم أهل الذمة بها فيما بينهم أم يحكم بينهم في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت المكاتب اذا رهن أو ارتهن أيجوز في قول مالك (قال) نعم اذا أصاب وجه الرهن لانه جائز لشراء والبيع ﴿قال سحنون﴾ اذا ارتهن في مال أسلفه فليس يجاز لانه لا يجوز له أن يصنع المعروف فان ارتهن في مال أسلفه فهو جائز ﴿قلت﴾ أرايت ان وجد السيد مع المكاتب مالا قبل حلول أجل الكتابة فيه وفاء من الكتابة أو أقل من الكتابة أيكون له أن يأخذه أو لا في قول مالك (قال) ليس له ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان رهنى رجل بكتابة مكاتبى رهناً أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا تجوز الحلالة

للسيد بكتابة مكاثبه عند مالك فكذلك الرهن عندي لا يجوز مثل الحماة ﴿ قلت ﴾
 أرايت العبد التاجر أيجوز ما رهن أو ارتهن في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾
 أرايت المكاتب أيجوز له أن يرهن ولده أو أم ولده في قول مالك (قال) قال مالك
 ان خاف العجز جاز له أن يبيع أم ولده وليس له أن يبيع ولده وان خاف العجز
 فأراه ان خاف العجز جاز له أن يرهن أم ولده وليس له أن يرهن ولده مثل قول
 مالك في البيع

— ﴿ في الرجل يرهن أمته فيعتقها أو يكتبها أو يدبرها أو يطؤها فيولدها ﴾ —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان رهنتم أمتي فأعتقها وهي في الرهن أو كاتبتها أو دبرتها (قال)
 قال مالك ان أعتقها وله مال أخذ المال منه فدفع الى المرتهن وعتقت الجارية والتدبير
 جائز وتكون رهناً بحالها لان الرجل يرهن مدبره عند مالك ان أحب وأما الكتابة
 فهي عندي بمنزلة العتق ان كان للسيد مال أخذ منه ومضت الكتابة ﴿ قال سحنون ﴾
 والتدبير بمنزلة العتق سواء ولعجل له حقه كذلك قال مالك ذكره ابن
 وهب عن مالك وكذلك الكتابة ان كان له مال الا أن يكون في ثمن الكتابة اذا
 بيعت وفاء للدين فتكون الكتابة جائزة ﴿ قلت ﴾ فان وطئها الراهن فأجلها (قال)
 قال مالك ان كان وطئها باذن المرتهن أذن له في الوطء أو كانت غفلة تذهب في
 حوائج المرتهن وتجيء فهي أم ولد للراهن ولا رهن للمرتهن فيها وان كان وطئها إياها
 على وجه الاغتصاب لها والتسور عليها بغير اذنه فكان له مال أخذ منه المال فدفع الى
 المرتهن وكانت الجارية أم ولد للراهن وان لم يكن له مال بيعت الجارية بعد أن تضع
 ولم يبيع ولدها فان نقص ثمن الجارية عن حق المرتهن أتبع السيد بذلك ولم يبيع الولد
 وأتبع الولد أباه ﴿ قال سحنون ﴾ وان كانت تذهب وتجيء في حوائج المرتهن اذا لم
 يأذن له المرتهن في الوطء فهو كالتسور عليها لانه وطئ بغير اذن ولا أمر من المرتهن
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أعتق السيد الجارية وهو موسر ودين المرتهن لم يحل بسبب
 تأمره أن يخرج رهناً فيجعلها مكانها ثقة من حق المرتهن أم تأمر الراهن أن يقضي

المرتهن حقه قبل حلول الاجل في قول مالك (قال) قال مالك يجعل له حقه وتمتق الجارية

﴿ فيمن رهن عبداً فأعتقه وهو في الرهن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أعتقت العبد الذي رهننت وأنا معسر أ يكون العبد رهنا على حاله الى محل الاجل في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان أفدت مالا قبل محل الاجل (قال) يؤخذ منك الدين ويخرج العبد حراً مكانه وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أعتق عبده ولا مال له وعلى السيد دين فأراد الغرماء بيع العبد فقال العبد خذوا دينكم مني ولا تردوني في الرق أو قال لهم أجنبي من الناس خذوا دينكم مني ولا تردوا العبد في الرق (قال) قال مالك في العبد يحنى الجناية فيعتقه سيده بعد ما حنى فيريد أهل الجناية أن يأخذوا السيد بالجناية ليأخذوا منه قيمة الجناية فيقول السيد ما أردت ذلك وما ظننت أن ذلك علىّ وما أردت أن أتحمّل الجناية ويحلف على ذلك (قال) قال مالك يرد عتق العبد الا أن يكون للعبد مال فيدفعه العبد في ذلك أو يجد أحداً يؤدي ذلك عنه يجعل ذلك فانه يخرج حراً ولا يكون لهم أن يردوه في الرق فكذلك مسائلك

﴿ في الرجل يستعير السلعة ليرهنها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت الرجل يستعير السلعة ليرهنها أ يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استعرتها لأرهنها فرهنها فضاغت عند المرتهن وهي مما ينبغي عليه المرتهن (قال) قال مالك في رجل يرهّن متاعاً لغيره وقد أعيره ليرهنه ان الراهن ان لم يؤد الدين باع المرتهن في حقه اذا حل الاجل واتبع المعير المستعير بما أدى عنه من ثمن سلته ديناً (عليه وقال) مالك في ضمانها انها ان هلكت ان للمعير أن يتبع المستعير بقيمتها ديناً عليه قال وأما كل مالا ينبغي عليه فانه لا ضمان على من استعاره ليرهنه فرهنه ولا على من كان في يديه ولا يتبع من أعاره الذي استعاره منه بشئ من قيمته

— فيمن رهن عبداً ثم أقر أنه لنيزه وفي العبد يكون رهناً فيجنى جناية —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان رهنتم عبداً فأقررت أنه لنيزي أيجوز في قول مالك أم لا (قال) لا يجوز اقرارك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الآن ﴿ قلت ﴾ أرأيت ما جنى العبد عند المرتن أيلزم المرتن من ذلك شيء في قول مالك أم لا (قال) لا يلزم المرتن من ذلك شيء عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان موسراً فأقره الذي أقر له رهناً فهو بحاله الى أجله وان أبى الا أخذه أخذه وعجل للمرتن حقه (قال) نعم وان كان المقر معسراً لم يجوز اقراره على المرتن وكان المقر له بالخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته واتبه بها وان شاء وقف فان أفاد الراهن مالا أخذ عبده وقضى المرتن حقه وان لم يفد مالا حتى يحل الاجل ويبيع في الدين ويقضى المرتن ثمنه فان شاء أخذه من الراهن أو قيمته يوم نقد وان شاء أخذ منه ثمنه الذي قضى عن نفسه ان أفاد يوماً مالا

— فيمن رهن رجلاً سلعة سنة فاذا مضت السنة فهو خارج من الرهن —

﴿ قلت ﴾ أرأيت رجلاً رهن عند رجل رهناً جعله هذه السنة رهناً فاذا مضت السنة خرج من الرهن أ يكون هذا رهناً أم لا (قال) لا يعرف هذا من رهون الناس ولا يكون هذا رهناً ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال الرجل لعبده أذ الغلة الى أ يكون هذا مأذوناً له في التجارة في قول مالك (قال) لا يكون مأذوناً له بهذا

— فيمن استعار عبداً ليرهنه فأعتقه السيد وهو في الرهن —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو استعرت عبداً لأ رهنه فرهنته فأعتقه سيده وهو موسر أيجوز عتقه أم لا في قول مالك (قال) قال مالك انه اذا رهن عبد نفسه ولم يستره فأعتقه وهو موسر كان عتقه جائزاً فأرى في مسئلتك أن عتق المعبر جائز اذا كان موسراً ويقال للمعبر قد أفسدت الرهن على المرتن فأذ الدين وخذ عبدك الا أن تكون قيمة

العبد أقل من الدين فلا يكون عليه الا قيمته لانها كانها هو فان كان الدين قد حل
رجع المير بما أدى على المستعير وان كان الدين لم يحل لم يرجع به المير على المستعير
حتى يحل الدين فاذا حل الدين رجع عليه بالدين

— في العبد المأذون له في التجارة يشتري أبا مولاة —

قلت ﴿ أرأيت لو أن عبداً مأذوناً له في التجارة اشترى أبا مولاة أو ابنه أيعتق
أم لا (قال) قال مالك اذا ملك العبد من لو ما ملكهم سيده عتقوا على سيده فأنهم
يعتقون في مال العبد ﴿ قلت ﴾ فلو أن العبد اشتراه وهو يعلم أنه أبو مولاة أو ابنه
أو هو لا يعلم ذلك أهو سواء يعتقون عليه اذا ملكهم العبد أم لا والبائع يعلم أو لا يعلم
(قال) أرى ان باعه البائع وهو يعلم أو لا يعلم فذلك سواء وينفذ البيع ويعتقون
على العبد وليس على البائع أن يعلمه ذلك ولا يخبره لانه لو باع رجل أبا نفسه
أو ابنه لم يكن عليه أن يعلمه وسواء علم السيد أو لم يعلم فأنهم يعتقون فان كان العبد قد
علم بذلك فاشتراه على ذلك وهو يعلم فان ذلك لا يجوز وانما ذلك بمنزلة أن لو أعطاه
سيده مالا يشتري له عبداً فاشترى أبا مولاة فان ذلك لا يجوز على سيده وليس له أن
يتلف مال سيده ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل سلعة يبيعها لي فباعها وأخذ
بثمنها رهناً أيجوز ذلك على أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليك لانه لا يجوز له أن يبيع
سلمتك بالدين لانك لم تأمره بالدين ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم في الدين
وليس له أن يبيعها بدين ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمره أن يبيع بالدين فباع وأخذ رهناً
أيجوز ذلك الرهن على الأمر أم لا (قال) الأمر بالخيار ان شاء قبل ذلك وكان
ضمانه منه ان تلف والا رد الرهن الى ربه ولم يلزمه ويكون البيع على حاله وان تلف
قبل أن يعلم به الأمر فلا ضمان عليه والضمان على المأمور ولا يقاص المأمور الأمر
بشيء من حقه الذي على المشتري

﴿ فيمن ارتهن عصيراً فصار خيراً ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً ارتهن عصيراً فصار خيراً كيف يصنع (قال) يرفهها الى السلطان فيأمر السلطان بها قهراق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يوصي الى الرجل فتكون في تركته خيراً (قال مالك) أرى أن يهرقها الوصي ولا يهرقها الا بأمر السلطان خوفاً من أن يتعقب بأمر من يأتي يطلبه فيها فكذلك مسألتك (قال مالك) واذا ملك المسلم خيراً أهرقت عليه ولم يترك أن يخلها ﴿ قلت ﴾ فإن أصلحها فصارت خلا (قال) قد أساء وأساءه كذلك قال مالك

﴿ فيمن رهن جلود السباع والميتة ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت جلود الميتة اذا دبقت أو جلود السباع اذا كانت ذكية أيجوز أن يرهنها الرجل (قال) أما جلود الميتة فلا يجوز أن يرهنها الرجل لانه لا يجوز بيعها عند مالك وان دبقت وأما جلود السباع اذا كانت ذكية فلا بأس ببيعها عند مالك فأرى أنه لا بأس بrehنها ﴿ قلت ﴾ اذا كانت جلود السباع ذكية جاز البيع فيها والرهن دبقت أو لم تدبغ (قال) نعم وكذلك قال مالك في الصلاة بها فالبيع عندي والرهن مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ لم لا تجيز جلود الميتة في الرهن وان كنت لا تجيز بيعها بمنزلة ما أجزت في الزرع قبل أن يبدو صلاحه والثمرة قبل أن يبدو صلاحها في الرهن في قول مالك ومالك لا يجيز هذا في البيع فا فرق ما بين جلود الميتة وهذا (قال) لان الثمرة والزرع قد يحل بيعهما يوماً ما اذا ارتهنت وجلود الميتة لا يحل بيعها عند مالك على حال من الحالات فهذا فرق ما بينهما

﴿ في المقارض يشتري بجميع مال القراض عبداً ثم يشتري آخر ﴾

﴿ فيرهن الاول وفي الرجل يرهن الجارية فيطوؤها المهرن ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت المقارض أيجوز له أن يشتري بالدين على المقارضة في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فان اشتري بجميع مال المقارضة عبداً ثم اشتري عبداً آخر بألف

درهم فرهن العبد الذي اشتراه بآل المقارضة مكان هذا العبد أيجوز أم لا وهل ترى أنه اشترى بالدين لأن جميع مال المضاربة قد تقدمه في العبد الاول (قال) لا أرى أن يجوز ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان قال له رب المال اشتر على المقارضة بالدين أيجوز هذا (قال مالك) هذه مقارضة لا تحل ﴿قال ابن القاسم﴾ ولا ينبغي له هذا لانه لو جاز هذا جاز أن يقارض الرجل الرجل بغير مال ألا ترى أنه لما قال له ما اشتريت به من دين فهو على القراض فهو كرجل قارض بغير مال فهذا لا يجوز ﴿قلت﴾ أرايت ان أعرت رجلاً سلمة ليزهنها فأمرته أن يرهنها بكذا وكذا درهما فرهنها بطعام ولم يرهنها بدراهم أتراه مخالفاً وتراه ضامناً في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان ارتهنت أمة فوطئتها فولدت مني أيقام على الحد في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويكون الولد رهناً معها في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولا يثبت نسب الولد من المرتن في قول مالك (قال) نعم لا يثبت نسبه عند مالك ﴿قلت﴾ أرايت السيد هل يكون له على المرتن مهر مثلها في قول مالك مع الحد الذي عليه ان كانت طاوغة الجارية أو أكرهها (قال) إنما على الرجل في قول مالك اذا أكره جارية رجل فوطئها ما نقصها بكراً كانت أو ثيباً ﴿قلت﴾ أرايت هذا الذي وطئ الأمة فولدت وهي رهن عنده ان اشتراها واشترى ولدها أيمتق عليه ولدها في قول مالك أم لا (قال) لا يمتق عليه لانه لم يثبت نسبه منه

﴿فيما وهب للامة وهي رهن﴾

﴿قلت﴾ أرايت ما وهب لأمة وهي رهن أ يكون رهناً معها في قول مالك (قال) لا لا يكون ذلك رهناً معها عند مالك ويكون ذلك موقوفاً الا أن ينتزعه السيد ﴿قلت﴾ أرايت لو رهنها ولها مال أ يكون مالها رهناً معها في قول مالك (قال) قال مالك لا يكون مالها رهناً معها الا أن يشترطه المرتن ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترط مالها رهناً معها والمبال مجهول أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) نعم لان مالكا أجازاه في البيع

﴿ فيمن ارتهن زرعاً لم يبد صلاحه أو نخلاً ﴾

﴿ بيئها فانهارت البئر ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو اني ارتهنت زرعاً لم يبد صلاحه بيئره أو نخلاً في أرض بيئرها فانهارت البئر وقال الراهن لا أنفق على البئر فأراد المرتهن أن ينفق ويصلح رهنه ويرجع بما أنفق على الراهن (قال) ليس له أن يرجع على الراهن بشئ ولكن يكون ما أنفق في الزرع وفي رقاب النخل ان كان انما أنفق عليها خوفاً من أن تهلك حتى يستوفي ما أنفق ويستوفي دينه ويبدأ بما أنفق قبل دينه ثم يأخذ دينه بعد ذلك فان بقي شئ كان لربه لان مالكا قال في الرجل يستكرى الارض يزرع فيها فتتهور بئرها أو تنقطع عنها أو يساقى الرجل الرجل فتتهور البئر وتنقطع العين (قال) ان أحب المساقى أو المستكرى أن ينفق في العين أو في البئر حتى تم الثمرة فيبيعها ويستوفي ما أنفق من حصة صاحب النخل في المساقاة ويقاص المستكرى من كراء تلك السنة التي تكارها بما أنفق وان تكارها سنين فليس له أن ينفق الا كراء سنة واحدة يقاصه بكراء سنة فان فضل فضل مما أنفق لم يبلغه كراء السنة أو حصة صاحبه في المساقاة لم يكن له أن يتبعه بأكثر من ذلك فأرى في مسألتك اذا خاف هلاك الزرع أو النخل فأنفق رأيت ذلك له ويبدأ بما أنفق فان فضل فضل كان في الدين بمنزلة الزرع الذي يرهنه الرجل فيخاف الهلاك فيعرض الراهن على المرتهن أن ينفق فيه فيأبى فيأخذ مالا من رجل آخر فينفقه فيه فيكون الآخر أحق بهذا الزرع حتى يستوفي حقه من المرتهن الاول فان فضل فضل كان للمرتهن الاول ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان لم يخرج الزرع الا تمام دين الآخر أين يكون دين المرتهن الاول (قال) يرجع الاول بجميع دينه على الراهن ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الثمرة أتكون رهناً مع النخل اذا كانت في النخل يوم يرتهنها أو أثمرت بعد ما ارتهنها في قول مالك (قال) لا تكون رهناً وان كانت في النخل يوم ارتهنها أو أثمرت بعد ما ارتهنها بلعاً كانت أو غير بلع ولا ما يأتي بعد من الثمرة الا ان يشترطه المرتهن (قال) وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾

أرأيت لو أن رجلا رهن أرضاً فيها نخل ولم يسم النخل في الرهن أيكون النخل مع الأرض في الرهن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في رجل أوصى لرجل بأصل نخل فقال الورثة إنما أوصى له بالنخل والأرض لنا (قال مالك) الأصل من الأرض والأرض من الأصل فكذلك مسألتك في الرهن إذا رهنه الأصل فالأرض مع الأصل وإذا رهنه الأرض فالنخل مع الأرض (قال) ومما بينك ذلك لو أن رجلاً اشترى نخل رجل إن الأرض مع النخل ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن ارتهنت أرضاً فأناثى السلطان فأخذ مني خراجها أ يكون لي أن أرجع علي ربهها بذلك (قال) لا إلا أن تكون حقاً والأفلا ﴿ قلت ﴾ أتحمظه عن مالك (قال) هذا رأيي

﴿ فيمن ارتهن أرضاً فأذن للراهن أن يزرعها أو يؤجرها وفي ﴾

﴿ الرهن يرتنه رجلان على يدي من يكون ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت أرضاً ارتهنتها فأذنت للراهن أن يزرعها فزرعها أتكون خارجة من الرهن أم لا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فإن زرعها ربهها ولم يخرجها من يدي (قال) إذا زرعها ربهها فليست في يديك وإنما ذلك بمنزلة الدار يرتنها ثم يسكنها ربهها أو العبد يرتنه ثم يخدم العبد ربه فهذا كله خروج من الرهن وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ فإن أكرها الراهن بأمر المرتهن (قال) هذا خروج من الرهن وهذا إسلام من المرتهن إلى الراهن ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن ارتهنا ثوباً وأنا وصاحب لي على يدي من يكون (قال) إذا رضيتما ورضى الراهن معكما أن يكون على يدي أحكما فذلك جائز والذي ليس في يديه شيء حصته من ذلك في الضياع على الراهن وحصة الذي الثوب على يديه في الضياع منه وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ فإن ارتهنا الثوب ولم يجعله الراهن على يدي أحدهما كيف يصنع به هذان وعند من يكون (قال) يجعلانه حيث شاء وأما ضمانان له

﴿ في الرجلين يكون لهما دين مفترق دين أحدهما من سلم والآخر من قرض أو دين أحدهما دراهم والآخر شمير فأخذ بذلك رهنا ﴾

﴿ قالت ﴾ أرأيت إن كان لرجلين على رجل دين مفترق دين أحدهما من سلم ودين الآخر من قرض أو دين أحدهما دراهم ودين الآخر شمير فأخذ بذلك رهنا واحداً أيجوز هذا في قول مالك (قال) هذا جائز عند مالك إلا أن يكون أحدهما أقرضه قرضاً على أن يبيع الرجل الآخر بيعاً وأخذ بذلك جميعاً رهناً فهذا لا يجوز لأن هذا قرض جر منفعة وأما إن كان الدين قد وجب من بيع ومن قرض ولم يقع بينهما شيء من هذا الشرط فلا بأس بما ذكرت وإن كانا أقرضاه جميعاً معا واشترطا على أن يرهنهما فلا بأس بذلك ﴿ قالت ﴾ أرأيت إن قضى أحدهما دينه أ يكون له أن يأخذ حصته من الرهن أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجلين يكون بينهما الدار فبرهناتها بمائة دينار فيأتي أحدهما بحصته من الدين يريد أن يفتك نصيبه من الدار (قال) قال مالك ذلك له فمستلثك مثل هذا إلا أن في مستلثك أن كتبها كتاباً بذكر حق واحد وكان بينهما واحداً فليس لواحد منهما أن يقتضي حصته دون صاحبه (قال) وإن كان دينهما مفترقاً شيئين مثل أن يكون لأحدهما دنانير وللآخر قمح كان لكل واحد منهما أن يقتضي حقه ولا يدخل معه صاحبه فيها اقتضاه وكذلك لو كتبها عليه ذكر حق بأمرين مختلفين كان لكل واحد منهما أن يقتضي حقه دون صاحبه وإنما الذي لا يكون لأحدهما أن يقتضي حقه دون صاحبه أن يكتبها كتاباً بينهما جميعاً شيء واحد يكون ذلك الشيء بينهما أو يكون الرهن لهما من شيء واحد وإن لم يكتبها بذلك كتاباً فليس لأحدهما أن يقتضي دون صاحبه مثل أن تكون دنانير كلها أو قمحاً كله أو شيئاً واحداً أو نوعاً واحداً كله فليس لأحدهما أن يقتضي دون صاحبه

﴿ في الرجل يحمي جناية غيره من بذلك رهنا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن جنى رجل على رجل جناية لا تحلها الباقلة فرهته تلك الجناية

رهنًا وعليه دين يحيط بماله وهذا قبل أن تقوم عليه الغرماء فقامت عليه الغرماء ففلسوه فقالت الغرماء ان هذا الرهن الذي ارتهنته من صاحب الجناية انما هي أموالنا وانما دين صاحب الجناية من غير بيع ولا شراء ولا قرض فلا يكون له الرهن دوننا ونحن أولى به هل تحفظ من مالك فيه شيئاً (قال) قال مالك في الرجل يحنى جناية لا تحملها الهائلة ثم تقوم عليه الغرماء فيه فيفلسونه ان صاحب الجناية يضرب بدينه مع الغرماء ﴿قال ابن القاسم﴾ فالرهن جائز للمرتهن المجنى عليه مثل هذا القول ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً رهن عبيد عند رجل فقتل أحدهما صاحبه بكم يفتك الراهن الباقي (قال) بجميع الدين لان مصيبة العبد من الراهن

﴿فمن رهن رهنًا فأقر الراهن أنه جنى جناية﴾

﴿أو استهلك مالا وهو عند المرتهن﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان رهن رجل عبداً له فأقر الراهن أن عبده هذا الرهن قد جنى جناية أو استهلك مالا وهو عند المرتهن والمسيد موسر أو معسر (قال) ان كان معسراً لم يصدق على المرتهن وان كان موسراً قيل للسيد ادفع أو افد فان قال أنا أفديه فداه وان كان رهنًا على حاله وان قال لا أفدي وأنا ادفع العبد لم يكن له أن يدفع حتى يحل الاجل فاذا حل الاجل أدى الدين ودفع العبد بجنايته التي أقر بها وان أفلس قبل أن يحل الاجل كان المرتهن أولى به من الذين أقر لهم بالجناية ولا يشبه اقراه هاهنا البينة إذا قامت على الجناية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه وانسكن قد قال مالك في جناية العبد اذا كان رهنًا فقامت البينة على الجناية ما قد أخبرتك وهو رأيي

﴿في الرجل يحبس على ولده الصغار داراً أو يتصدق عليهم﴾

﴿بدار وهو فيها ساكن حتى مات﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان حبست داراً على ولدي وهم صغار أو تصدقت عليهم وهم صغار في حجرى بدارى وأشهدت لهم الا أنى فيها ساكن حتى مت أيجوز ذلك

في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في الرجل يهب لولده الصغار وهم في حجره داراً
 أو يتصدق بها عليهم أو يحبسها عليهم أن حوزة لهم حوز وصدقهم وهبتهم والحبس
 عليهم ثابت جائز إلا أن يكون يسكن فيها كلها حتى مات فإن كان ساكناً فيها كلها
 حتى مات فهي موروثة على فرائض الله تبارك وتعالى وإن كان كانت داراً كبيرة
 فسكن القليل منها وجعلها الأب يكرهه فحوزة لهم فيها سكن وفيما لم يسكن حوز كله
 وتجاوز الهبة والصدقة والحبس في الدار كلها إذا كان إنما سكن الشيء الخفيف منها
 (قال مالك) وإن كانت داراً يسكن جلها والذي يكره منها القليل لم يجز للولد منها
 قليل ولا كثير لا ما أكره ولا ما سكن (قال) والاحباس والهبة والصدقة
 كلها سواء (قال) وقال مالك وإن حبس ذلك في دور مفترقة فسكن في دار منها
 ليست تلك الدار التي سكن جل حبسه ولا أكثره وهي في هذه الدور التي حبس
 خفيفة رأيت الحبس جائزاً للولد فيما سكن من ذلك وفيما لم يسكن (قال مالك) وإذا
 كانت الدار التي يسكن هي جل الدور وأكبرها (قال مالك) فلا يجوز لها هنا من
 الدور للولد قليل ولا كثير لا ما سكن ولا ما لم يسكن (قال سحنون) الكبار
 غير الصغار لأنه يسكن القليل للصغار فيحوز الباقي لهم فيكون حاز الحوز وأما إذا
 كانوا كباراً يلون أنفسهم ققبضوا لأنفسهم وبقي يسكن من ذلك المعظم فإن ذلك
 غير جائز (قال ابن القاسم) وسمعت مالكا يقول في حيازة الدار إذا حبسها الرجل
 على ولده الصغار وسكن منها المنزل وهي ذات منازل فجز الكبار سائر الدار أو كانوا
 صغاراً فكانت الدار في يديه إلا أنه ساكن في منزل منها كما ذكرت لك (قال
 مالك) إن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت حبسا جميعا داريهما وكانا يسكنان فيهما
 حتى ماتا منزلاً منزلاً منها (قال مالك) فنفذ حبسهما ما سكتا وما لم يسكتا (قال مالك)
 فإذا كان الشيء على ما وصفت لك إذا سكن من حبسه أقله جاز ذلك كله فإذا كان
 سكن أكثرها أو كلها لم يجز منها قليل ولا كثير

❦ في الرجل يفتصب الرجل عبداً فيجني عنده ❦
 ❦ أو يرهن عبداً فيعيده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت ان غصبنى رجل عبداً فجنى عنده جناية ثم رده على وفي رقبته الجناية (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى أن سيد العبد مخير ان أحب أن يسلمه ويأخذ قيمته من الناصب فذلك له وان أحب أن يفتكه بدية الجناية فذلك له ولا يتبع الناصب من ذلك بشئ مما دفعه فيه ❦ قال سحنون ❦ قال أشهب ان افتكه السيد اليه رجع على الناصب بالافل من قيمة العبد أو جنايته ❦ قال سحنون ❦ وقول ابن القاسم أحسن وهو أحب الى ❦ قلت ❦ أ رأيت لو أنى ارتهنت من رجل عبداً فأعتره رجلاً بغير أمر الراهن فمات العبد عند المعار أليضمن المرتهن قيمته أم لا (قال) ان لم يعطب في عمل استعمله المستعير فيه فلا ضمان على واحد منهما واذا مات من أمر الله فلا ضمان عليهما لا على المرتهن ولا على المستعير ❦ قلت ❦ لم أليس هذا المرتهن عاصياً حين أعار العبد بغير أمر سيده (قال) لا ❦ قلت ❦ تحفظه عن مالك أن المرتهن لو استودعه رجلاً بغير أمر الراهن لم يضمن (قال) لا وهو رأيي الا أن يكون الذى استودعه أو استعاره استعمله عملاً أو بئته مبعثاً يعطب في مثله فيضمن ❦ قال سحنون ❦ اذا عطب عند المستعير ضمنه لانه متعد كان العمل مما يعطب فيه أولاً يعطب فيه

❦ في الرجل يرهن أمته ولها زوج أيجوز أن يطأها أو يزوج أمته ❦
 ❦ وقد رهنها قبل ذلك أو يرهن جارية عبده ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أنى ارتهنت جارية لها زوج أ يكون لى أن أمنع زوجها من الوطء في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يمنع زوجها من الوطء (قال) وقال مالك أ رأيت لو باعها أ يكون للشترى أن يمنع زوجها من الوطء أى ليس له أن يمنع فكذاك المرتهن (قال) وقال مالك ولو أن رجلاً رهن جارية عبده لم يكن لسيدها

هذا العبد أن يطأها (قال مالك) وكذلك لو رهنها جميعا عبده وأمته لم يكن للعبد أن يطأها ﴿ قال أشهب ﴾ ان وطئ العبد جاريته بأمر المرنه فقد أفسد رهنه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان افتكهما السيد وتكون الجارية للعبد كما هي في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وسواء ان كان رهنها السيد وحدها ثم افتكها أو رهنها هي وسيدها العبد ثم افتكها أهما سواء وتكون الجارية للعبد (قال) قال مالك انه اذا افتكها السيد رجعت الى العبد بحال ما كانت قبل الرهن وكذلك اذا رهنها جميعا فافتكها هو أبين منه حين رهنها دونه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان زوج أمته وقد رهنها قبل ذلك أيجوز هذا التزويج في قول مالك (قال) لا يجوز تزويجه اياها لان التزويج عيب يلحق الجارية فليس للسيد أن يدخل في الرهن ما ينقصه الا أن يرضى بذلك المرنه فان رضى بذلك جاز

❦ في الرهن بالسلف ❦

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ارهننت من رجل جارية قيمتها خمسمائة درهم بخمسمائة درهم أسلفته اياها ثم جاءني بعد ذلك فقال أسلفني خمسمائة أخرى فقلت لا الا أن ترهنني جاريته فلانة الأخرى بجميع الالف وقيمتها ألف درهم (قال مالك) لا خير في هذا لأن هذا قرض جر منفعة ألا ترى أنه أقرضه على أن زاده في سلفه الاول رهنًا ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلا أتني الى رجل له عليه دين فقال أنا أقرضك أيضاً على أن ترهنني رهنًا بجميع حتى الاول والآخر قال مالك لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان وقع هذا بحال ما وصفت لك فاسدًا جهلوا ذلك حتى قامت الفرما فقلسوا المستسلف أو ماتت الفرما أيكون الرهن الثاني الذي صار فاسدًا رهنًا أولاً ويكون المرنه أولى به حتى يستوفي حقه في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لا يكون رهنًا الا بالسلف الآخر ولا يكون الرهن في شيء من السلف الاول لانه سلف اجتر به منفعة

﴿ في ارتهان الدين يكون على الرجل ﴾

﴿ قلت ﴾ لابن القاسم هل يجوز في قول مالك أن يرتهن الرجل الدين يكون له على رجل ويتباع من رجل بما أو يستقرض منه قرضاً فيقرضه ويرتهن منه الدين الذي له على ذلك الرجل (قال) قال مالك نعم له أن يرتهن ذلك فيقبض ذكر الحق ويشهد ﴿ قلت ﴾ فإن لم يكن كتب ذكر حق (قال) يشهد وتجزئه ﴿ قلت ﴾ فإن كان لرجل على دين فبعتة بيعاً وارتهنت منه الدين الذي له على أن يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم وهو أقواهما ﴿ قال ﴾ وقال مالك فيمن ارتهن ديناً على غيره أن ذلك جائز فهذا جائز لما عليه

﴿ تم كتاب الرهن بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وبليہ کتاب النصب ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب القصب ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت لو أتيت كسرت صحيفة لرجل كسراً فاسداً صيرتها فلفقتين أو كسرتها كسراً غير فاسد أو كسرت له عصا كسراً فاسداً أو غير فاسد أو شققت له ثوباً فافسدت الثوب شققتة نصفين أو شققتة شقاً قليلاً (قال) قال مالك في رجل أفسد لرجل ثوباً قال ان كان الفساد يسيراً رأيت أن يرفوه ثم يفرم ما نقصه بمسد الرفو وان كان الفساد كثيراً فإنه يأخذ الثوب ويفرم قيمته يوم أفسده لرب الثوب وكذلك المتاع مثل ما قال لي مالك في الثوب فتكل الذي سألت عنه هو عندى على مثل هذا الحمل ﴿ قلت ﴾ فان قال رب الثوب لا أسلم الثوب وقد أفسده فساداً فاحشاً فقال لا أسلمه ولكنى أتبعه بما أقتضيه من ثوبي (قال) هو مخير في ذلك ان أحب أن يسلمه ويأخذ قيمته فعل وان شاء احتسبه وأخذ ما نقصه وانما فرق ما بينه اذا أفسده فساداً كثيراً واذا أفسده فساداً يسيراً أن اليسير لا مضرة على صاحبه فيه فكذلك لم يكن له خيار ولم يلزم من فعل ذلك به وانه حين أفسده فساداً كثيراً فصاحبه يحتاج يقول أبطل على ثوبي فكذلك يخير (قال) ولقد كان مالك دهره يقول لنا في الفساد يفرم ما نقصه ولا يقول يستير ولا كثير ثم وقف بعد ذلك فقال هذا القول في الفساد الكثير وهو أيضاً مضرة فيه على الذي أفسده لانه انما يطرح عنه بقدر الذي بقي في يدي صاحب الثوب وهو قيمته

التي كان يرغب وليس هذا بيعاً من البيوع يخير فيه إنما هذه جنایات فالجنبي عليه هو الذي يخير كما وصفت لك

﴿ فيمن اغتصب جارية فزادت عنده ﴾

﴿ ثم باعها أو وهبها أو قتلها ﴾

﴿ قالت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اغتصب جارية من رجل وقيمتها ألف درهم فزادت عنده حتى صارت تساوي ألفين ثم باعها الناصب بعد ذلك بألف وخمسة أوهبها أو قتلها أو تصدق بها ففانت الجارية ما يكون على الناصب وهل يكون رب الجارية خيراً في هذا في أن يضمه قيمتها يوم غصبها أو قيمتها يوم باعها أو وهبها أو تصدق بها أو يبيعها هل يكون خيراً في هذا كله في قول مالك أم لا (قال) أما إذا فانت الجارية عنده وقد زادت قيمتها فليس عليه في الزيادة عند مالك شيء ولكن عليه قيمتها يوم غصبها وأما إذا باعها فرب الجارية بالخيار أن شاء ضمته قيمتها يوم غصبها وإن شاء أجاز بيعه وأخذ الثمن وأما أن قتلها الناصب وقد زادت عند الناصب فليس عليه الا قيمتها يوم غصبها ألا ترى أنها لو قصت لكان ضماناً لقيمتها يوم غصبها فكذلك إذا زادت ولا يشبهه الاجنبى إذا قتلها عند الناصب فليس على الاجنبى الا قيمتها يوم قتلها وتكون القيمة لصاحب الجارية الا أن تكون القيمة أقل من قيمتها يوم غصبها الناصب فيكون على الناصب تمام قيمتها يوم غصبها

﴿ فيمن اغتصب جارية فباعها من رجل فماتت عند المشتري فأتى سيدها ﴾

﴿ قالت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اغتصب من رجل جارية فباعها من رجل فماتت عند المشتري وأتى سيدها ما يكون له في قول مالك (قال) قال مالك ليس لسيدها على هذا الذي اشتراها قليل ولا كثير لأنها قد ماتت ويكون لسيدها على الذي اغتصبها قيمتها يوم غصبها إن أحب وإن أراد أن يمضى البيع يأخذ الثمن الذي باعها به الناصب فذلك له (قلت) أقول يكون له أن يضم الناصب قيمة الجارية يوم باعها في قول مالك

مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ ولم أجزت له أن يبيع الناصب الجارية بعد موتها وإنما يبيع البائع الساعة حين يبيع سيدها البيع والجارية ميتة ويبع الموتى لا يحل (قال) ليس هذا بيع الموتى إنما هذا رجل أخذ من سلته ولا يلتفت في هذا إلى حياتها ولا إلى موتها إذا رضى أن يأخذ الثمن الذي يبعث به وهو قول مالك

— فيمن اغتصب جارية من رجل فباعها فاشترى رجل وهو —

﴿لا يعلم بالغصب فقتلته فأنه أخذ لها أرشاً ثم قدم سيدها﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً غصب من رجل جارية فباعها في سوق المسلمين فاشترى رجل وهو لا يعلم أنها موصوبة فقتلته عنده فأنه أخذ لها أرشاً ثم قدم سيدها فاستحقها (قال) سيدها مخير في قول مالك أن شاء أخذ قيمتها من الناصب يوم غصبها وإن شاء أخذ ثمنها الذي باعها به الناصب (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن لسيدها أيضاً أن شاء أن يأخذ من المشتري المقل الذي أخذه من الذي قتل الجارية ويرجع المشتري أن يأخذ السيد منه ذلك المقل على البائع بالثمن ﴿قلت﴾ فإن كان المشتري هو نفسه قتلها فأراد سيد الجارية حين استحقها أن يضمه فية جاريته لأنه هو الذي قتلها (قال) ذلك له وما سمعته من مالك ﴿قلت﴾ فإن ضمنه قيمتها لقتله إياها أترده على بائنه بالثمن (قال) نعم (قال) وإنما قلت لك أنه بضمن لأن مالكا قال فيمن ابتاع طعاماً في سوق المسلمين أو ثياباً فأكل الطعام أو لبس الثياب فاستحق ذلك رجل أن المستحق يأخذ من المشتري طعاماً مثله ويأخذ منه قيمة الثياب وكذلك قتله الجارية وإنما يوضع عنه موتها لأنه أمر من أمر الله تعالى يعرف والثياب والطعام كذلك أيضاً لو جاءه أمر من أمر الله تعالى يعرف فهلك لم يضمن المشتري قليلاً ولا كثيراً

﴿ فِيمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً فِي سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ فَقَطَعَ يَدَهَا ﴾
 ﴿ أَوْ فَقَأَ عَيْنَهَا فَاسْتَحَقَّهَا رَجُلٌ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ جَارِيَةً فِي سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ فَقَطَعْتَ يَدَهَا أَوْ فَقَأْتَ عَيْنَهَا فَاسْتَحَقَّهَا رَجُلٌ أَيْ كَوْنُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْجَارِيَةَ وَيُضْمِنَنِي مَا نَقَصَهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ فِي الثَّوْبِ يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ فِي سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ فَيَلْبِسُهُ فَيَنْتَهِرُ مِنْ لِبْسِهِ ثُمَّ يَسْتَحِقُّهُ رَجُلٌ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ وَيُضْمِنُ الْمُشْتَرِيَ مَا نَقَصَهُ اللَّبِيسُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَمْضِيَ الْبَيْعَ فَذَلِكَ لَهُ فَكَذَلِكَ مَسْأَلَتُكَ فِي هَذَا مِثْلُ الثَّوْبِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ جَارِيَتَهُ وَيُضْمِنَكَ مَا نَقَصَهَا جَنَابَتُكَ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ مُشْتَرِيَ الثَّوْبِ إِذَا أَخَذَ رَبَّ الثَّوْبِ الثَّوْبَ وَأَخَذَ مِنْهُ مَا نَقَصَهُ اللَّبِيسُ أَوْ رَجَعَ بِالْثَمَنِ عَلَى الْبَائِعِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) نَعَمْ

﴿ فِيمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً مَفْصُوبَةً وَلَا عِلْمَ لَهُ ﴾
 ﴿ فَأَصَابَهَا أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ جَارِيَةً مَفْصُوبَةً مِنْ سَوْقِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عِلْمَ لِي فَأَصَابَهَا عِنْدِي أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ ذَهَابَ عَيْنٍ أَوْ ذَهَابَ يَدٍ أَيْ كَوْنُ لِسَيِّدِهَا إِذَا اسْتَحَقَّهَا أَخْذَهَا وَيُضْمِنَنِي مَا نَقَصَهَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَا وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا إِنْ شَاءَ نَاقِصَةً وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى النَّاصِبِ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ الَّذِي بَاعَهَا بِهِ النَّاصِبُ وَيُسَلِّمَهَا وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَضْمِنَ النَّاصِبُ قِيمَتَهَا يَوْمَ غَضَبِهَا وَهَذَا أَيْضًا قَوْلُ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَلَمْ لَا تَجْعَلْهُ يَأْخُذَ جَارِيَتَهُ وَيَأْخُذَ مَا نَقَصَهَا الْعَيْبُ الَّذِي حَدَثَ بِهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي مِنَ النَّاصِبِ (قَالَ) لِأَنَّ النَّاصِبَ لَوْ لَمْ يَبْعِهَا وَكَانَتِ الْجَارِيَةُ عِنْدَهُ فَذَهَبَتْ عَيْنُهَا بِأَمْرٍ مِنَ السَّمَاءِ لَمْ يَكُنْ لِرَبِّ الْجَارِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ جَارِيَتَهُ وَيُضْمِنَ النَّاصِبُ مَا نَقَصَهَا عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا مَعِيَّةً وَلَا شَيْءَ لَهُ أَوْ يَضْمِنُهُ قِيمَتَهَا يَوْمَ غَضَبِهَا ﴿ قُلْتُ ﴾ فَلَمْ قُلْتُ إِذَا بَاعَهَا النَّاصِبُ حَدَّثَ بِهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبَ أَنَّهُ يَأْخُذَ جَارِيَتَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى النَّاصِبِ وَلَا عَلَى الْمُشْتَرِي مِمَّا نَقَصَهَا الْعَيْبُ (قَالَ) أَمَّا الْمُشْتَرِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ

العيب الذي أصابها عنده من السماء لانه اشترى في سوق المسلمين وأما الناصب فأنما امتنعت من أن أجعل عليه ما نقص الجارية العيب الذي أصابها عند المشتري لاني لو جعلت ذلك عليه لم يكن لي بد من أن أجعل الناصب برد الثمن على المشتري اذا أخذت منه الجارية فاذا ردت الثمن وجعلت له على الناصب أيضاً قيمة العيب الذي أصابها عند المشتري فيكون الناصب رد الجارية وأغرم قيمة العيب الذي أصابها عند المشتري وهو لا يستطيع أن يرجع بقيمة ذلك العيب على المشتري لان المشتري لا يضمن عند مالك ما أصابها عنده من عيب من السماء اذا استحقها مستحق فلا أرى لربها اذا أصابها عند المشتري أمر من الله الا أن يأخذها نافسة البدن أو يضمن الناصب قيمتها يوم غضبها أو يبيعها أو يأخذ الثمن

فمن غضب دابة فباعها في سوق المسلمين قطع

يدها أو قفا عينها فاستحقها رجل

قلت أرايت لو أتى اغتصبت من رجل دابة أو جارية فبعها من رجل فأتى ربها فاستحقها وهي عند المشتري بحالها لم تحل عن حالها فأراد أن يضمثي قيمتها (قال) ليس ذلك له عند مالك انما له أن يأخذها أو يبيعها لانها لم تتغير عن حالها الا ترى انها لو كانت عند الناصب لم تتغير عن حالها فأراد المستحق أن يضمثي قيمتها يوم غضبها لم يكن ذلك له وليس له الا جاريته أو دابته أو ثمنها ان أجاز البيع يأخذها من الناصب (قال) وقال لي مالك في الدابة الا أن يكون استعمالها فأعجزها أو أدبرها أو نقصها فله أن يأخذ من الناصب قيمة دابته يوم غضبها قلت له أفله أن يأخذها ويأخذ كراء ما استعمالها (قال) لا انما له أن يأخذها ان وجدها على حالها أو يأخذ قيمتها يوم غضبها ان كان دخلها نقص ولا شيء له من عملها (قال) وكذلك اذا خرجت من يده الى غيره ببيع باعها فلم تتغير فليس لربها اذا وجدها بحالها الا سلته أو الثمن الذي باعها به الناصب ولا ينظر في هذا وان حالت الاسواق وكذلك قال لي مالك في المسألة الاولى في حوالة الاسواق في الغصب انه لا يلتفت الى ذلك

﴿ فيمن اغتصب جارية فأصابها عيب مفسد ثم جاء ربها ﴾

﴿ أو ولدت عنده فأنى ربها ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان غصبي رجل جارية أو عبداً فأصابها عنده عيب قليل غير مفسد فاستحقها ربها فأردت أن أضمنه قيمتها يوم غصبها وقال الناصب ليس ذلك لك انمالك أن تأخذ جاريته وأضمن لك ما نقصها العيب لان العيب غير مفسد ما القول في هذا في قول مالك (قال) قال لي مالك ليس له الا جاريته الا أن تنقص في بدنها ولم يقل لي نقصان قليل ولا كثير وذلك عندي سواء ان نقصت قليلاً أو كثيراً أن أحب أن يأخذها معيبة على حالها وان أحب أن يضمه قيمتها يوم غصبها فذلك له ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان غصبي رجل جارية فولدت عنده أولاداً فأتى الاولاد عنده ايضمنهم لي في قول مالك (قال) قال لي مالك لا ضمان عليه فيمن مات منهم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قتلهم ايضمنهم (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قطع يد عبدى أو يد أمى أو قفاً أعينهما أو قطع أيديهما أو قطع أرجلها جميعاً أو قطع يداً أو رجلاً ما يكون عليه في قول مالك (قال) يضمن الجاني على العبد قيمة العبد كلها اذا كانت جنيته عليه قد أفسده بمنزلة ما أفسد من المروض ونحن نقول انه اذا كان فساداً لا منفعة في العبد حتى يضمه من تمدى عليه عتق عليه وكان بمنزلة من مثل بمده وهو رأى ورأى من أرضى من أهل العلم ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً قطع يد دابتي أو رجلها أو قفاً عينها أو قطع أذنيها أو ذنبها (قال) الدابة بمنزلة الثوب اذا كان الذى أصابها عيباً مفسداً أفسد الدابة حتى لا يكون فيها كبير منفعة أخذها الجاني عليها وغرم جميع قيمتها لها بحال ما وصفت لك في الثوب وان كان عيباً يسيراً غرم ما نقصها مثل ما قلت لك في الثوب وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ والغنم والبقر والابل اذا أصابها رجل بعيب (قال) هذا كله مثل الثوب وهذا قول مالك

﴿فيمين اغتصب جارية صغيرة فكبرت ثم ماتت أو غصبها صغيرة﴾
 ﴿فهرمت أو اختلفت أسوانها﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اغتصب رجل جارية صغيرة فكبرت عنده حتى نهدت فماتت وقيمتها يوم اغتصبها مائة دينار وقيمتها اليوم حين ماتت الف دينار (قال) لا أرى أن يضمن الا قيمتها يوم غصبها ولا يضمن الزيادة ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) ما أحفظه الساعة عن مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان غصبني رجل جارية شابة فكبرت عنده حتى صارت عجوزاً ثم أقت عليه البينة فأردت ان أضمنه قيمتها يوم غصبها مني وقال الناصب هذه جاريك خذها (قال) الهرم فوت ولك القيمة عند مالك لأنه لو غصبها فأصابها عند الناصب عيب مفسد كان لربها أن يضمنه جميع قيمتها يوم غصبها عند مالك وكذلك الهرم فهو بمنزلة العيب المفسد وكذلك قال مالك في الهرم انه في البيوع فوت وكذلك هو في النصب عندي

﴿فيمين أقام شاهداً واحداً على أن فلانا غصبه جاريته﴾
 ﴿وأقام شاهداً آخر أنه أقر أنه غصبها﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أقت شاهداً واحداً على أن هذا الرجل غصبني هذه الجارية وأقت رجلاً آخر أنه أقر أنه غصبنيها (قال) هذه الشهادة جائزة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أني أقت شاهداً واحداً على أنه غصبنيها وأقت آخر على أنها جاريتي (قال) لا أراها شهادة واحدة فإن كان دخل الجارية نقص حلف مع الذي شهد له أنه غصبها وأخذ قيمتها ان شاء وقد كان قال أرى أن شهادتهما جائزة ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل أقام شاهداً واحداً على أرض أنها له وأقام آخر أنها حيزه (قال) قال مالك أراها له لان حيزه تركته وأراها قد اجتمعا على الشهادة ﴿قلت﴾ لابن القاسم ما معنى حيزه (قال) كقولك هو حيز فلان وهذا حيز فلان

﴿ فيمن اغتصب من رجل جارية فباعها فضاع الثمن عنده ﴾
 ﴿ فأجاز البيع أيكون على الفاسب شيء أم لا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غصبني رجل جارية فباعها فضاع الثمن عنده فأجزت البيع أيكون على الفاسب شيء من الثمن أم لا في قول مالك (قال) نعم عليه الثمن لأن مالكا قال ان أراد أن يحيز البيع فذلك له ويأخذ الثمن من الفاسب ﴿ قلت ﴾ أولأ تراه اذا أجاز البيع قد جعل الفاسب مؤتمنا في الثمن (قال) لا لأن الفاسب لم يزل ضامنا للجارية حين غصبها أوللثمن حين باعها ان أراد رب الجارية أن يحيز البيع فلا يبرئه من ضمانه الذي لزمه الا الاداء

﴿ فيمن غصب جارية رجل فباعها فولدت عند ﴾
 ﴿ المشتري فأتى ربا فأجاز البيع ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غصب جارية من رجل فباعها فولدت عند المشتري فأتى ربا فأجاز البيع أيجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز لأن مالكا قال اذا باعها الفاسب فان أراد ربا أن يحيز البيع كان ذلك له ولست ألقت الى ولادتها عند المشتري ألا ترى أنها لو ماتت هي نفسها فأجاز سيدها البيع أخذ الثمن وكان ذلك جائزا ولست ألقت الى نقصان الجارية ولا الى زيادتها اذا أجاز البيع لانه انما يحيز اليوم أمرا قد كان قبل اليوم فاذا أجاز اليوم فالجارية لم تزل للمشتري من يوم اشتراها فمأواها له ونقصانها على المشتري وله من يوم اشتراها اذا أجاز رب الجارية البيع

﴿ فيمن غصب جارية بعينها يابض فباعها الفاسب ثم ذهب البياض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا غصبني جارية وبعينها يابض فباعها الفاسب ثم ذهب البياض عند المشتري فجاء ربا فأجاز البيع ثم علم بعد ذلك أن البياض قد ذهب من عينها وقال انما أجزت البيع ولم أعلم بذهاب البياض من عينها وأنا الآن لا أجز (قال) لا يلتفت الى قوله والبيع جائز ﴿ قلت ﴾ اتحفظه عن مالك (قال) قال مالك في

رجل اكرى من رجل دابة فتعدى عليها فضلت منه في تمديه فضمنه رب الدابة
 قيمتها ثم اصابها بعد ذلك التمدى فأراد رباها أخذها (قال) قال مالك لا شيء له فيها
 وهي للتمدى لانه قد ضمن قيمتها (قال) قال مالك ولو شاء صبر ولو لم يعجل حتى
 ينظر أيجدها أم لا (قلت) فسألتى لا تشبه هذا (قال) أجل ولكن لو شاء رب
 الجارية استثبت قبل أن يبيع (قلت) أرايت ان اشتراها رجل من الناصب
 فأعتقها ثم جاء ربا فأجاز البيع أتكون حرة بالعتق الذى أعقها المشتري قبل أن
 يبيع ربا البيع فى قول مالك (قال) نعم (قلت) فتى جاز البيع أقبل العتق أم بعد
 العتق (قال) لم يزل البيع جائزا فان أراد رد البيع ذهب فهو مردود وان أجازاه فلم يزل
 جائزا لان العتق انما وقع يوم وقع البيع فصار بيعا جائزا ألا أن يرد المستحق فذلك
 جاز العتق وصار نكاهه وخصامه من المشتري (قلت) أرايت ان أعتقها المشتري ثم
 ثم أتى سيدها فاستحقها أيكون له أن يأخذ جاريته ويردها فى الرق فى قول مالك
 (قال) نعم (قلت) فان كانت قد نقصت أو زادت فهو سواء وله أن يأخذها ويطلق
 العتق فى قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك

فيمن باع الجارية فأقر أنه اغتصبها من فلان أصدق على المشتري

(قلت) أرايت ان بعت جارية ثم اتى أقررت أنى قد كنت اغتصبها من فلان أصدق
 على المشتري أم لا فى قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أنى أرى أن لا
 يصدق عليه وأراه ضامنا لقيمتها للمفصوب منه يوم غصبها الا أن يشاء المنصوب أن
 يأخذ الثمن الذى باعها به فذلك له (قلت) أرايت ان اغتصبت جارية من رجل فبعتها
 من رجل ثم لقيت الذى اغتصبها منه فاشتريتها منه ثم أردت أن أخذها من المشتري
 الذى اشتراها منى (قال) لا أرى لك ذلك وأرى بيعك فيها جائزا وان كان البيع قبل
 اشتراك اياها لائك انما تحلل صنيعة فى الجارية من الذى اغتصبها منه فكانه أخذ
 منك قيمة الجارية حين اشتريتها منه ولست أنت فى هذا كغيرك وأرى البيع الذى
 كان فيها بينك وبين مشتري الجارية منك جائزا لئمن لك أن تنقصه وليس لأحد أن

ينقض بيعك الا المنصوب منه الجارية أو مشتريها منك ان أراد ان يردّها عليك اذا علم
 أنها غصب وكان المنصوب منه غائباً لان رب الجارية ان أحب أخذ جاريته فذلك
 له ويكون هذا نقضاً للبيع الذي باعها به الناصب ولان المشتري اذا كان رب الجارية
 بعيداً فقال أنا أردّها ولا أضمنها فيكون ردها على بالخيار اذا جاء فيكون ذلك له وهو
 رأي وان وجدها ردها عند رجل فباعها من رجل قد رآها وعرف شأنها أيضاً من
 غير الناصب ومن غير الذي اشتراها من الناصب فهو أيضاً نقض لبيع الناصب لان
 الذي اشتراها من ردها له أن يأخذها من الذي اشتراها من الناصب ﴿قلت﴾ فان
 علم المشتري أن الجارية منصوبة وأتى ردها فقال قد أجزت البيع وقال المشتري
 لا أقبل الجارية لانها غصب (قال) يلزمه البيع (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل
 يفتات على الرجل فيبيع ساعته وهو غائب فيعلم بذلك المشتري فيريد ردها ويقول بالثمن
 أنا أستأني رأي صاحبتها فيها (قال مالك) ليس ذلك له وله أن يردّها قال فان كان المنصوب
 منه غائباً كان بحال من أختب عليه وان كان حاضراً فأجاز البيع فليس للمشتري ان
 يأبى ذلك اذا جاءه رب السلعة وانما كان له أن يرد اذا كان رب السلعة غائباً لانه
 يقول لا أوقف جارية في يدي أنفق عليها وصاحبها على بالخيار فيها وهذا رأي
 ﴿قلت﴾ أرايت ان أقت البيعة على رجل أنه غصبني جارية والجارية مستهلكة ولا
 يعرف الشهود ما قيمتها أيقال لهم صفوها فيدعي لصفتها المقومون (قال) نعم ﴿قلت﴾
 أرايت ان قالوا نشهد أنه غصب منه جارية ولا يدرى الجارية أهى للمنصوبة منه أم
 لا (قال) اذا شهدوا أنه غصبها منه فهي عندنا له وقال أرايت لو أن قوما شهدوا على
 رجل أنه نزع هذا الثوب من هذا الرجل غصبه إياه الساعة وقالوا لا ندرى الثوب
 للمنصوب منه أم لا أما كنت تردّه عليه فالامة بهذه المذلة

﴿فيمين غصب جارية فادعى أنه قد استهلكها أو قال هلكت﴾

﴿فاختلفا في صفتها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان غصبني رجل جارية فادعى أنه قد استهلكها أو قال هلكت

الجارية فاختلفنا في صفتها أنا والناصب (قال) القول قول المنصوب منه الجارية في
الصفة مع يمينه ﴿ قلت ﴾ فإن ضمنه قيمتها ثم ظهرت الجارية عند الناصب بعد ذلك
أى يكون للمنصوب منه أن يأخذها ويرد القيمة (قال) ان علم أن الناصب قد أخفاها
عن المنصوب منه فله أن يأخذ جاريته وإن لم يعلم ذلك فليس له أن يأخذها إلا أن
يكون الناصب حلف على صفتها وغرم قيمة تلك الصفة فظهرت الجارية بعد ذلك
متخالفة لتلك الصفة خلافاً بيناً فيكون للمنصوب منه الجارية أن يرد ما أخذ وأخذ
جاريته وإن شاء تركها وحبس ما أخذ من القيمة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال)
هذا رأيي ﴿ وقال ﴾ أيضاً أرى أن يأخذ من الناصب تمام القيمة لأنه إنما جحد به بعض
قيمتها فذلك رجع عليه بالذي جحد به ﴿ قال ﴾ ولقد سئل عن رجل انتهب من رجل
صرة دنائير وناس ينظرون اليه فادعى الذي انتهب منه أن فيها كذا وكذا وقال
الذى انتهبها إنما فيها كذا وكذا أقل من العدد الذي ادعى المنتهب منه (قال مالك)
القول قول المنتهب مع يمينه فكذلك هذا

— فيمن أقام بينة على رجل أنه غصبه جارية —

﴿ وقد ولدت من الناصب أو من غيره ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أقت البينة على رجل أنه غصبني هذه الجارية وقد ولدت من
الناصب أولاداً أو من غير الناصب أيقضى بها وبولدها لاذى استحقها في قول مالك
(قال) نعم ويقام على الناصب الحد إذا أقر بوطئها ولا يثبت نسب ولدها منه. وأما
ولدها من غيره فإن كان بتزويج أو شراء فإنه يثبت نسبه من الذى تزوجها أو اشتراها
ويكون الولد في التزويج رقيقاً لسيد الجارية ويكون في الشراء على أبيهم قيمتهم يوم يحكم
فيهم إلا أن يكون الذى تزوجها تزوجها على أنها حرة فيكون عليه قيمتهم بمنزلة التى تفر
من نفسها بأنها حرة ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى جارية في سوق المسلمين
فأعتقها أو ولدت منه أولاداً فإنه رجل فأقام البينة أنها له سرقته منه أو غصبت
منه أو أقام البينة أنها له ولم يشهدوا على سرقة ولا غصب يأخذ الجارية في قول مالك

أم لا (قال) أما في المتق فله أن يأخذها عند مالك ويردها رقيقا وأما إذا ولدت من المشتري فقد اختلف قول مالك فيها وأحب قوله إلى أن يأخذها ويأخذ قيمة ولدها ﴿قلت﴾ أرايت ان ماتت بعد ما ولدت من المشتري قبل أن يأتي سيدها فأتى سيدها فاستحقها وهي ميتة أبيضن المشتري قيمتها أم لا (قال) لا يضمن قيمتها إلا أن يدركها حية فيأخذها ويأخذ قيمة ما أردك من ولدها حيا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت إذا قضيت على المشتري بقيمة الولد أيقضى له على بآمه بتلك القيمة أم لا (قال) لا أعضي عليه بقيمة الولد ﴿قلت﴾ أنحفظه عن مالك (قال) لا وما سمعت مالك يذكر أنه يقضى على البائع بقيمة الولد

﴿فمن غصب من رجل أمة وقيمتها ألف درهم فزادت﴾

﴿قيمتها فباعها الناصب بألف وخمسمائة فذهب بها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان اغتصب رجل من رجل أمة وقيمتها يوم اغتصبها منه ألف درهم فزادت قيمتها حتى صارت تساوي ألفين فباعها الناصب بألف وخمسمائة فذهب بها المشتري فلم يعلم بموضعها أيكون لربها أن يضمن الناصب أي القيمة شاء وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن في قول مالك (قال) ليس له الا قيمتها يوم غصبها أو الثمن ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل غصب من رجل ثوبا فباعه فاشتره رجل في سوق المسلمين فلبس المشتري حتى أبلاه ثم جاء به فاستحقه فإنه ان شاء ضمن المشتري قيمة الثوب يوم لبسه وان شاء ضمن الناصب قيمة الثوب يوم غصبه اياه لان الثوب قد تلف وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن فالناصب لا يشبه من اشترى لان الناصب لو أصابه عنده أمر من أمر الله لكان ضمانا والمشتري ان أصابه عنده أمر من أمر الله لم يكن له ضمانا فليس على الناصب أكثر من قيمته يوم غصبه أو ثمنه ولو كان يكون عليه أكثر من قيمتها يوم غصبها لكان عليه قيمتها يوم ماتت اذا كانت أكثر من قيمتها يوم غصبها فليس عليه اذا ماتت في يديه أو فانت الا قيمتها يوم غصبها أو ثمنها ان كان أخذها ثمنًا

﴿ فَمِنْ اغْتَصَبَ مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا أَوْ آدَامًا فَاسْتَهْلَكَ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اغْتَصَبَ مِنْ رَجُلٍ طَعَامًا أَوْ آدَامًا فَاسْتَهْلَكَ مَاذَا عَلَيْهِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) عَلَيْهِ مِثْلُهُ فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُ فِيهِ (قَالَ مَالِكٌ) وَأَنْ لَقِيَهُ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي غَصَبَهُ فِيهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَقِيَهُ فِيهِ شَيْئًا ﴿ قُلْتُ ﴾ وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَقِيَهُ فِيهِ قِيَمَةُ الطَّعَامِ أَوِ الْآدَامِ الَّذِي اسْتَهْلَكَهُ أَوْ يَأْخُذَ مِنْهُ قِيَمَتُهُ فِي بِلَادِهِ حَيْثُ غَصَبَهُ (قَالَ) لَا إِنَّمَا لَهُ قَبْلَهُ طَعَامٌ أَوْ آدَامٌ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي غَصَبَهُ فِيهِ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ قَبْلَهُ قِيَمَةُ عِنْدَ مَالِكٍ

﴿ فَمِنْ اسْتَهْلَكَ ثِيَابًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ عَرُوضًا مِمَّا لَا يَكَالُ وَلَا يَوْزَنُ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَهْلَكَ لَهُ ثِيَابًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ عَرُوضًا مِمَّا لَا يَكَالُ وَلَا يَوْزَنُ (قَالَ) عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ عِنْدَ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ فَإِنْ لَقِيَهُ بِغَيْرِ الْبِلَادِ الَّذِي اغْتَصَبَهُ فِيهِ (قَالَ) عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ اغْتَصَبَهُ قِيَمَتُهُ فِي الْبِلَادِ الَّتِي اغْتَصَبَهُ فِيهَا وَيَأْخُذُهُ بِالْقِيَمَةِ حَيْثُ وَجَدَهُ ﴿ قُلْتُ ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) نَعَمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ إِنَّمَا تَجْعَلُ عَلَيْهِ قِيَمَتَهُ يَوْمَ اغْتَصَبَهُ وَلَا تَلْتَفِتُ إِلَى قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَتْ قَدْ زَادَتْ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ نَقَصَتْ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ مَنْ اغْتَصَبَ حَيَوَانًا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ اغْتَصَبَهُ وَلَسْتُ أَلْقِي إِلَى نَقْصَانِ قِيَمَةِ الْحَيَوَانِ أَوْ زِيَادَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ

﴿ فَمِنْ اسْتَهْلَكَ لِرَجُلٍ سَمْنًا أَوْ عَسَلًا ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَهْلَكَ لِرَجُلٍ سَمْنًا أَوْ عَسَلًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَلَمْ أَجِدْ لَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَهْلَكَتَهُ فِيهِ سَمْنًا وَلَا عَسَلًا أَيْ كَوْنًا عَلَى قِيَمَتِهِ أَمْ لَا (قَالَ) لَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا مِثْلُهُ تَأْتِي بِهِ ذَلِكَ لَكَ لِأَنَّكَ لَا تَصْطَلِحُ عَلَى شَيْءٍ لَأَنَّ مَالِكًا قَالَ لِي إِنَّمَا عَلَيْهِ مِثْلُ مَا اسْتَهْلَكَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَهْلَكَتَهُ فِيهِ

﴿فيمين غصب جارية فأصابها عنده عور أو عى ثم﴾
 ﴿استحقها ربها فأراد أخذ الجارية﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا غصب من رجل جارية فأصابها عنده عور أو عى أو ذهاب يد من السماء ثم استحقها ربها فأراد سيدها أن يأخذ الجارية ويأخذ من الناصب ما نقصها العيب (قال) ليس ذلك له إنما له أن يأخذها بعينها ولا شيء له أو يأخذ قيمتها من الناصب يوم اغتصبها ويسلم الجارية ﴿قلت﴾ لم (قال) لأن الناصب كان ضامنا لها يوم غصبها فما أصابها بعد ذلك من أمر من السماء فليس الناصب بضامن لذلك وإنما هو ضامن للقيمة التي كان لها ضامناً بالنصب لأن الذي أصابها ليس من فعله وإنما يضمن قيمتها أن لو ماتت فأما إذا أصابها عيب من ذهاب عين أو يد أو رجل أو ما أشبه هذا من العيوب فإنه يقال لربها خذ قيمتها يوم غصبها أو خذ جارتك ولا شيء لك غير ذلك ﴿قلت﴾ فإن قال الناصب لا أغرم جميع قيمتها وهذه الجارية تخذها مني وخذ مني ما نقصها العيب عندي أ يكون ذلك له أم لا (قال) لا لأنه قد ضمن قيمتها يوم غصبها إلا أن يردّها صحيحة بحال ما أخذها ﴿قلت﴾ فإن كانت صحيحة يوم يستحقها سيدها إلا أن الاسواق قد حالت والجارية لم تتغير بزيادة بدن ولا نقصان بدن أ يضمن قيمتها إذا جاء ربها (قال) لا ولا يلتفت في هذا إلى حواله الاسواق ويقال لرب الجارية خذ جارتك ولا شيء لك غيرها وهذا كله قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن كان الناصب هو الذي قطع يدها أ يكون لربها أن يضمنه ما نقصها القطع ويأخذ جاريته في قول مالك (قال) نعم لأن قطعه يدها جناية منه وإن أحب أخذ قيمتها يوم غصبها ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قطع يدها أجنبي من الناس فهرب فلم يقدر عليه فأتي ربها فاستحقها أ يكون له أن يأخذ جاريته ويضمن الناصب ما نقصها (قال) لا ليس له إلا أن يأخذ جاريته ويتبع الجاني إن أحب أو يأخذ قيمتها يوم غصبها من الناصب ويتبع الناصب الجاني بما جنى عليها

﴿ فيمن اغتصب رجلاً نخلاً أو شجراً أو ابلاً أو غنماً ﴾

﴿ فأثمرت النخل وتولدت الغنم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اغتصبت من رجل نخلاً أو شجراً أو غنماً أو ابلاً فأثمرت النخل وتولدت الغنم عندي أو الابل فجوزت أصوافها وشربت ألبانها وأكلت سمونها وجبنها ثم قام ربه فاستحقها أله أن يضمني ما أكلت من ذلك ويأخذها مني بأعيانها في قول مالك (قال) نعم الا ما كان من ذلك يؤكل أو يوزن فعليه مثل كيله أو وزنه ﴿ قلت ﴾ فان كانت قد ماتت أله أن يضمني قيمتها وقيمة ما أكلت منها في قول مالك (قال) لا لانه بلغني عن مالك أنه قال لو أن رجلاً اغتصب رجلاً جارية أو دابة فولدت عنده أولاداً ثم هلكت الام فأراد ربه أن يأخذ ولدها وقيمة الام منه لم يكن ذلك له وانما له قيمة الام ويسلم الاولاد أو يأخذ الاولاد ولا قيمة له في الامهات فكذلك ما باع أو أكل اذا ماتت أمهاتها فانما له قيمة أمهاتها أو الثمن الذي باع به أو قيمة ما أكل بمنزلة ما لو وجد أولادها وقد هلكت أمهاتها فأكل أو باع فهو بمنزلة الاولاد اذا وجدهم وهو رأي الذي أخذ به ألا ترى لو أن الفاضل باعها من رجل فولدت عنده ثم هلكت أمهاتها فأني ربه لم يكن له أن يأخذ أولادها وقيمة الام من المقتصب وانما له أن يأخذ أولادها ويتبع المشتري الفاضل بالثمن أو يأخذ الثمن من الفاضل أو قيمتها يوم غصبها ويترك الولد في يد المشتري ولا يجتمع على المقتصب قيمتها ويتبع بالثمن فالمقتصب في موت أمهاتها ومن ماتت عنده ممن اشتراها من المقتصب بمنزلة سواء اذا ماتت أمهاتها وهو الذي سمعت وبلغني من قول مالك ممن أثنى به ﴿ قلت ﴾ وهذه النخل وهذه الشجر وهذه الحيوان التي اغتصبت وأكلت ثمرتها ان كنت قد سقيته وعالجته وعملت فيه ورعيت الغنم وأنفقت عليها في رعايتها ومصاحتها أيكون ما أنفقت في ذلك لي (قال) لا شيء لك فيما أنفقت على النخل ولا في رعاية الغنم ولكن يكون ذلك لك فيما عليك من قيمة الغنم الا أن يكون ما أنفقت أكثر مما اغتلت ألا ترى لو أن رجلاً سرق دابة فغلبها أشهراً

وأشقى عليها ثم أتى ربها فاستحقها أنه لا شيء له فيما علف وسقى وكذلك الغاصب
 ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ولكن هذا رأيي

— في الدور والعبيد اذا غصبها رجل زمانا والارضين فاستحق ذلك —

﴿قلت﴾ أرايت الدور والعبيد اذا غصبهم رجل زمانا والارضين فأكرى ذلك كله
 أو زرع أو سكن أو لم يسكن ولم يكر ولم يزرع الارض فأتى رجل فاستحق أنه
 غصبها منه منذ كذا وكذا سنة أيكون له على الغاصب كراء هذه الدور وهذه
 الارضين وهو لاء العبيد هذه السنين في قول مالك أم لا (قال) قال مالك في
 الرجل يفتصب الرجل الدابة فتقيم عنده أشهراً فيستعملها أنه لا كراء عليه فيها
 فكذلك العبيد عندي بمنزلة الحيوان ﴿قال سحنون﴾ وقد روى علي بن زياد عن
 مالك أنه يرجع بالغة وقاله أشهب ﴿قال ابن القاسم﴾ وأما الدور والارضون فان
 كان زرعها أو سكنها فان عليه كراءها وان لم يسكن ولا اكرى ولا زرع فلا شيء
 عليه من الكراء وهو قول من أرضى من أهل العلم وان كان أكرها غرم مأخذ من
 الكراء بمنزلة ما لو سكن أو زرع ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا كان استخدمه أيكون
 عليه كراؤه في قول مالك (قال) لا كراء عليه ﴿قلت﴾ أرايت المائلة هل تحمل
 دية العبد اذا قتله رجل عمداً كان أو خطأ (قال) قال مالك لا تحمل المائلة دم العبد
 خطأ كان أو عمداً عند مالك

— فيمن اغتصب داراً فلم يسكنها وانهدمت من غير سكنى —

﴿قلت﴾ أرايت ان اغتصب داراً فلم يسكنها فانهدمت من غير سكنى أضمن
 قيمتها في قول مالك أم لا (قال) نعم أضمن قيمتها لان مالكاً قال فيمن غصب دابة أو
 غلاماً فأت عنده بعد يوم أو يومين فهو ضامن لقيمته فكذلك الدار ﴿قلت﴾
 أيكون على كراء الدار للسنين التي اغتصبها في قول مالك (قال) لا ﴿قال﴾ وسألت
 مالكا عن السارق يسرق الدابة فيستعملها فيريد ربها أن يأخذها منه ويأخذ كراء

ما استعملها فيه (قال مالك) لا أرى ذلك له ولا أرى له إلا دابة إذا كانت على حالها فان كان قد أعجبها وأنقصها فربما خير أن أحب أن يأخذ قيمتها فذلك له وإن أحب أن يأخذها معيبة فذلك له (قلت) فقلت له فان كانت أسواقها قد اختلفت وهي على حالها فإراد أن يضمه قيمتها يوم سرقها (قال) ليس له ذلك إذا وجدها على حالها فليس له إلا دابة

فمن استمار دابة أو أكثرها فتعدى عليها

(قلت) أرأيت أن استمارها منى إلى موضع من المواضع فتعدى عليها أيكون له كراء ما تعدى إليه في قول مالك وأخذ دابتي منه (قال) قال مالك نعم إن كان تعديه ذلك تعديا بعيدا كان رب الدابة بالخيار في قيمة الدابة يوم تعدى عليها وفي كراء ما تعدى فيه ويأخذ دابته (قلت) فان ردها بحالها أو أحسن حالا (قال) قال مالك وإن ردها بحالها أو أحسن حالا فذلك له لأنه قد حبسها عن أسواقها ومنافعها (قلت) وكذلك الكراء إذا تعدى فيه في قول مالك (قال) الكراء والعارية إذا تعدى فيهما فهما سواء أقول فيهما واحد عند مالك (قال) فقلت للمالك إذا كان تعديه في الكراء مثل الأميال أو البريد وما أشبهه ثم أتى بها وهي على حالها فأراد ردها أن يلزمه قيمتها (قال) لا أرى ذلك له إلا أن تعطى فيه وليس له إلا كراء ما تعدى عليها إذا أتى بها على حالها (قلت) فان أصابها في ذلك البريد الذي تعدى فيه عيب أيكون لرب الدابة أن يضمه قيمة الدابة (قال) نعم إذا كان عيبا مفسداً وإن كان العيب اليسير فأرى ذلك مثل من تعدى على بيسة رجل فضرها وإن كان عيباً يسيراً فليس له أنقص من ثمنها وإن كان عيباً مفسداً لزمه جميع قيمتها وأخذها لأن مالكا لم ير البريد وما أشبهه تعديا يضم به بذلك قيمتها إذا ردها على حالها وإنما ضمته إذا عطبت في ذلك التمدى فهو في هذا البريد إذا تعدى فاصابها فيه عيب بمنزلة رجل تعدى على دابة رجل ففترها أو ضرها لأنه حين تعدى هذا البريد لم يضم قيمتها بالتعدى ساعة تعدى وإنما يضم ما حدث فيها من عيب

﴿ قلت ﴾ فما الفرق ما بين الناصب والسارق يسرق الدابة فيستعملها ويريد ربا أن يأخذها منه ويأخذ كراء ما استعملها فيه (قال) مالك لا أرى ذلك وليس له الادبته إذا كانت على حالها فإذا كان أعجزها أو قصصها فربها بخير أن أحب أن يأخذ قيمتها فذلك له وإن أحب أن يأخذها بمعية فذلك له ﴿ قال ﴾ قلت له فما الفرق بين الناصب والسارق وبين المستعير والمتكاري ﴿ قلت ﴾ في المستعير والمتكاري أنه إذا رد الدابة وقد تدمى عليها فأصابها العيب إن رب الدابة بخير في أن يأخذ الدابة بعينها ويأخذ كراءها وفي أن يضمن المتكاري أو المستعير قيمتها يوم تدمى عليها وإن ردها صحيحة وكان تعديه ذلك ليس يريد وما أشبهه ولكن أكثر من ذلك فله أن يضمنه إن شاء قيمتها يوم تدمى وإن شاء أخذ دابته وأخذ كراءها ﴿ وقلت ﴾ في السارق والناصب لا يضمن الكراء إنما لرب الدابة أن يأخذ دابته إذا وجدها بعينها وليس له غير ذلك إذا كانت بحالها يوم غصبت أو يوم سرقت وإن كانت أسواقها قد حالت فليس له إلا دابته إذا كانت بحالها وإن أصابها عيب فليس له إلا دابته بمعية أو قيمتها يوم غصبتها أو سرقها ولا كراء له وليس على الناصب ولا على السارق في واحد من الوجهين كراء ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لأن مالكاً قال في المتكاري إذا حبسها عن أجلها الذي تكارها إليه جاز عليه كراء ما حبسها فيه وإن كان لم يركبها وهي على حالها قائمة على مداودها وإن حبسها عن أسواقها فلربها أن يضمنه قيمتها يوم حبسها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في السارق إذا سرقها فحبسها عن أسواقها ومنافها فوجدتها صاحبها على حالها لم يكن له على سارقها قيمة ولا كراء ولم يكن له إلا دابته بعينها فلهذا فرق ما بينهما عند مالك والمفتصب بمنزلة السارق والمستعير بمنزلة المتكاري ولولا ما قال مالك لجمعت على السارق مثل ما أجمل على المتكاري من كراء وكوبه إياها وأضمنه قيمتها إذا حبسها عن أسواقها ولكني أخبرتك بقول مالك فيها وهو الذي أخذ به ولقد قال جل الناس إن السارق والمستعير والمتكاري والناصب بمنزلة واحدة ولا كراء عليهم وليس عليهم إلا القيمة أو يأخذ دابته فكيف يحمل على المفتصب والسارق

كراء ﴿قلت﴾ أرايت الارض والدور أليس قد قال مالك في الدار اذا اغتصبها رجل فزرعها ان عليه كراءها ويردها (قال) نعم ﴿قلت﴾ والدور عند مالك بتلك المنزلة (قال) نعم اذا سكنها الذي اغتصبها فعليه كراء ما سكن ﴿قلت﴾ قاللداة اذا سرقها فركبها لم قلت لا كراء عليه فيها في قول مالك فافرق ما بين الدابة وبين الدور والارضين (قال) كذلك سمعت من مالك لان الدابة لو أن رجلا سرقها فحبسها حيناً فانفق عليها وكبرت الدابة والجارية والسلام بهذه المنزلة فاستحقهم صاحبهم انه يأخذهم بزيادتهم ولا نفقة لمن أنفق عليهم في طعامهم ولا كسوتهم ولا علوفة الدواب وان الدور لو أحدث فيها عملاً والارض ثم جاء صاحبها فاستحقها أخذ الناصب ما كان له فيها ولهذه الاشياء وجوه تنصرف اليها

﴿فيمن سرق دابة من رجل فأكرأها﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان سرق رجل دابة من رجل فأكرأها فاستحقها ربهما بعد ما ركبها المتكاري وأخذ السارق الكراء أيكون لب الدابة أن يأخذ دابته يأخذ كراءها في قول مالك وكيف ان كان السارق حالي في الكراء أبيضن ماحالي فيه أم لا (قال) سألنا مالكا عن السارق يسرق الدابة فيجدها صاحبها عنده وقد نقصها واستعملها فما ترى له فيها (قال) أرى له قيمتها يوم سرقها (قال) قلت لمالك فان أراد أن يأخذها وكراء ما استعملها فيه (قال) ليس ذلك له وأرى أن يأخذ دابته ولا كراء له اذا كانت الدابة لم تتغير عن حالها وان كانت قد نقصت كان على السارق قيمتها يوم سرقها ولا كراء لصاحب الدابة فيما أكرأها به السارق لاني لو جعلت لصاحب كراء لجعلت له فيما استعملها السارق كراء لانه كان ضامناً لها وجعلت للسارق في قيامه عليها على ربه كراء وأعطيته نفقة التي أنفق عليها ولا يشبه الحيوان الدور ولا الارضين فيما سكن أو زرع وانما الدور والارضون فيما سكن أو زرع بمنزلة ما أكل الناصب أو لبس وهذا رأيي في السارق والسارق والناصب مخالفان للمتكاري والمستعير وقد وصفت لك ذلك

﴿فيمن استعار دابة أو أكثرها فتعدي عليها﴾

﴿قلت﴾ أرايت اذا كثرت دابة رجل أو استعرتها الى موضع من المواضع فتعديت عليها فنفتت الدابة (قال) قال مالك رب الدابة مخير في أن يأخذ منك قيمة دابته يوم تعدت عليها أو يأخذ منك كراء ما تعدت به عليها ولا شيء له من قيمة الدابة فاذا كان انما أكرها منه فتعدي عليها فانت فانت رب الدابة مخير في أن يأخذ منه قيمتها يوم تعدى عليها أو الكراء من الموضع الذي ركب منه الى الموضع الذي تعدى فيه ولا يكون عليه فيما ركبها في حال التعدي قليل ولا كثير وان أحب أن يأخذ منه كراءها الى الموضع الاول الذي تعدى فيه وكراء ما تعدى ولا شيء له من قيمة الدابة فذلك له ﴿قال﴾ ولقد سألت رجل مالكا وأنا عنده عن رجل استعار دابة ليشيع عليها الحاج الى ذي الحليفة فلما أتى ذا الحليفة تقي قريبا من ذي الحليفة فنزل ثم رجع فنفتت الدابة في رجوعه (قال) قال مالك ان كان الموضع الذي تقي اليه منزلا من منازل الناس التي يزلونها من ذي الحليفة فلا شيء عليه وان كان تعدى من منازل الناس فأراه ضامنا

﴿فيمن وهب لرجل طعاما أو ثيابا أو ادما فأني﴾

﴿رجل فاستحق ذلك وقد أكله﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان وهبت لرجل طعاما أو ثيابا أو ادما فأني رجل فاستحق ذلك وقد أكله الموهوب له أو لبس الثياب فأبلاها فضمنه المستحق قيمة ما أبلى أو أكرى أ يكون للموهوب له أن يرجع على الواهب بشيء من ذلك لانه غره في قول مالك (قال) انما يكون للمستحق أن يرجع على الموهوب له في هذه الاشياء أبدا اذا كان الواهب عديما لاشيء له أو لا يقدر على الواهب فأما اذا كان الواهب مليا يقدر عليه فلا ضمان على الموهوب له وانما للمستحق أن يضمن ذلك الواهب ﴿قلت﴾ فان كان الواهب عديما فضمن المستحق الموهوب له أ يكون للموهوب له أن يرجع

على الواهب بذلك في قول مالك (قل) لا أقوم على حفظ قول . لك في هذا ولا أرى ذلك له

﴿ فيمن استعار من رجل ثوبا شهرين فلبسه شهرين ﴾
﴿ فنقصه اللبس فأتى رجل فاستحقه ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان استعرت من رجل ثوبا شهرين لالبسه فلبسته شهرين فنقصه لبسي فأتى رجل فاستحق الثوب والذي أعارني الثوب عديم لاشي له أ يكون للذي استحقه أن يضمني مانقصه لبسي الثوب (قال) نعم في رأيي مثل ما قال مالك في الاشتراء ﴿ قلت ﴾ فان ضمني أ يكون لي أن أرجع بذلك على الذي أعارني في قول مالك (قال) لا أرى لك أن ترجع عليه بشي لأن الهبة معروف ولأنه لم يأخذ هبته ثوبا فيرجع عليه بالتواب (قال) ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان كنت استأجرت الثوب فلبسته فنقصه لبسي فأتى رب الثوب أ يكون له أن يضمني (قال) نعم مثل ما قال مالك في شراء الثوب أنه اذا لبسه وقد اشتراه فنقصه لبسه أنه ضامن لما نقص لبسه وكذلك الاجارة عندي هي مثل البيع ﴿ قلت ﴾ فهل يرجع على الذي آجره الثوب بما أخذ منه من الاجارة (قال) نعم كما يرجع في البيع بالثمن ألا ترى أنه اذا لبس الثوب وقد اشتراه فنقصه اللبس فضمن مالك المشتري ما نقص اللبس الثوب وأخذ ثوبه أنه يرجع على البائع بجميع الثمن فكذلك هذا في الاجارة وهو في البيوع قول مالك وفي الاجارة رأيي

﴿ فيمن ادعى قبل رجل أنه غصبه ألف درهم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو اتى ادعيت قبل رجل أنه غصبني ألف درهم أ يكون لي أن استحلّفه في قول مالك (قال) قال مالك في امرأة ادعت أن فلانا استكرهها على نفسها قال مالك ان كان الرجل لا يشار اليه بشي من هذا رأيت على المرأة الحد وان كان ممن يشار اليه بالنسق رأيت أن ينظر السلطان في ذلك فكذلك الغصب في

الاموال اذا ادعى رجل قبل رجل غصباً فان السلطان ينظر في ذلك فان كان المدعى عليه ممن لا يهتم في شيء من هذا رأيت أن يؤدب السلطان الذي ادعى ذلك وان كان ممن يهتم بذلك نظر السلطان في ذلك وأحلفه ﴿قلت﴾ أرايت لو أن هذا الناصب كان ممن يهتم بذلك فاستحلفه فأبى أن يحلف أيقضى عليه بالمال أم حتى يحلف المدعى (قال) لا يقضى عليه حتى يحلف المدعى لان مالكا يرى أن ترد اليمين على المدعى في الحق اذا نكل المدعى عليه عن اليمين فكذلك هذا في مسئلتك لان هذا من حقوق الناس

﴿فيمن اغتصب من رجل ثوباً فادعى الناصب أنه غصبه منه﴾

﴿خلفاً وقال المنصوب منه غصبته جديداً﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً غصب من رجل ثوباً فادعى الناصب أنه غصبه منه خلفاً وقال المنصوب منه غصبته جديداً (قال) القول قول الناصب مع يمينه ﴿قلت﴾ فان استحلفه المنصوب منه خلفاً وأخذ المنصوب منه الثوب خلفاً ثم وجد بعد ذلك بيته يشهدون أنه غصبه منه جديداً أتجيز بينته بعد اليمين في قول مالك (قال) نعم اذا لم يكن علم بينته يوم استحلفه لانه بلغني عن مالك أنه قال في رجل ادعى قبل رجل حقاً وله بيعة يعلم بها فاستحلفه ورضى بيمينه عند السلطان أو عند غير السلطان ثم أراد أن يقيم البيعة عليه بعد ذلك قال فلا شيء له لانه قد ترك البيعة ورضى بيمينه ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في رجل له على رجل دين فجحدته فاستحلفه وهو لا يعلم أن له بيعة خلف المدعى قبله ثم أصاب عليه بعد ذلك بيعة يشهدون له (قال) قال مالك تقبل بينته ويقضى له بحقه لان هذا لم يعلم بينته يوم استحلفه فسألتك مثل هذا

— فيمن اغتصب من رجل سويقاً فلقه بسمن فأتى رجل —
 ﴿ فاستحق ذلك السويق ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اغتصبت من رجل سويقاً فلقته بسمن فأتى رجل فاستحق ذلك السويق (قال) تضمن له سويقاً مثل ذلك السويق ﴿ قلت ﴾ فان غصب رجل من رجل ثوباً فصبغه أحمر أو أصفر أو أسود فأتى رجل فاستحقه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه مخيراً بين أن يدفع إلى الناصب قيمة صبغه ويأخذ ثوبه وبين أن يسلمه إلى الناصب ويأخذ قيمته منه يوم غصبه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غصبت من رجل حنطة فطحنها دقيقاً (قال) أحب ما فيه إلى أن يضمن له حنطة مثل حنطته

— فيمن سرق من رجل دابة فنقصها —

﴿ قال ابن القاسم ﴾ سألت مالكا عن السارق الذي يسرق الدابة فيجدها صاحبها عنده وقد نقصها واستعملها فإذا ترى له (قال) أرى له قيمتها يوم سرقها ﴿ قال ﴾ فقلت فإن أراد أن يأخذها وكراء ما استعملها فيه (قال) ليس ذلك له ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن أكرها السارق فنقصها أيكون لربها أن يأخذها وبأخذ الكراء في قول مالك (قال) لا ليس له إلا أن يأخذها ولا كراء له ولا شيء أو يضمنه القيمة ان تئبرت أو نقصت

— فيمن اغتصب من رجل سوار ذهب فاستهلكه ماذا عليه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اغتصب من رجل سوار ذهب فاستهلكه ماذا عليه (قال) قال مالك عليه قيمته مصوغاً من الفضة ﴿ قلت ﴾ فيصلح له اذا ضمنه قيمته أن يؤخره في قول مالك (قال) لا بأس به وإنما هو حكم من الأحكام وإنما هو بمنزلة رجل غصب ثوباً من رجل فخسّم عليه بقيمته دراهم فلا بأس أن يؤخره (قال) فإن قال قائل ليس هو مثله لأن الثياب بالدرهم إلى أجل لا بأس بها والذهب بالورق إلى

أجل لا خير فيه فقد أخطأ لأنه حين استهلكه لم يكن عليه ذهب إنما كان عليه ورق فما كان يكون عليه في القضاء فلا بأس به إن أخره أو عجله لأنه ليس ببيع وإنما هو حكم من الأحكام

❦ فيمن كسر لرجل سوارين من فضة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن كسرت لرجل سوارين من فضة (قال) أرى عليك قيمة ما أفسدت ويكون السواران لربهما وإنما عليك قيمة صياغتهما ❦ قلت ❦ تحفظه عن مالك (قال) لا وإنما رأيت هذا الذي قلت لك لأنه إنما أفسد له صياغته فليس عليه إلا تلك الصياغة ألا ترى لو أن رجلاً كسر لصانغ سوارين من ذهب قد صاغها لرجل بكراء كان عليه قيمة الصياغة وليس عليه غير ذلك وليس فساد الصياغة تلفاً للذهب كما يكون في العروض إذا أفسدها فساداً فاحشاً أخذها ويضمن قيمتها

❦ فيمن ادعى ودية لرجل أنهاله ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت السلعة تكون عند الرجل ودية أو عارية أو باجارة فيغيب ربهان ثم يدعيها لرجل ويقيم البيعة أنها له أيقضي له بها وربها غائب في قول مالك (قال) نعم يقضى على الغائب وهذا بعد الاستيناء والاستبراء وكذلك قال مالك إلا أن يكون ربهان بموضع قريب فيتلوم له الفاضى ويأمر أن يكتب إليه حتى يقدم

❦ فيمن غصب من رجل حنطة ومن آخر شعيراً فخلطهما ❦

❦ أو خشبة فجعلها في بئانه ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اغتصب من رجل حنطة ومن آخر شعيراً فخلطتهما ما على (قال) عليك حنطة مثل الحنطة لصاحب الحنطة وشعير مثل الشعير لصاحب الشعير ❦ قلت ❦ أ رأيت أن اغتصب رجل من رجل خشبة فجعلها في بئانه (قال) بلنفي أن مالكا قال يأخذها ربهان ويهدم بئانه ❦ قلت ❦ والحجر إذا أدخله في بئانه (قال) هو

منزلة الخشبة كذلك (قال مالك) يأخذه ربه

﴿ فيمن غصب من رجل خشبة فعمل بها مصرعين ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اغتصب من رجل خشبة فعمل منها مصرعين (قال) هذا يكون لرب الخشبة قيمتها (قال) ولم أسمع هذا من قول مالك ﴿قلت﴾ وما فرق ما بين هذا وبين الذي أدخلها في بنيانه (قال) الذي أدخلها في بنيانه قد بلغتني عن مالك ما أخبرتك و فرق ما بينهما أنه لم يغير الخشبة التي أدخلها في البنيان وهذا الذي عمل منها مصرعين قد غيرها وصار له هاهنا عمل فلا يذهب عمله باطلا وإنما عليه قيمتها لانه ان ظلم فلا يظلم

﴿ فيمن اغتصب من رجل فضة فضربها دراهم أو صاغ منها حلياً ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اغتصب من رجل فضة فضربها دراهم أو صنع منها حلياً (قال) عليه فضة مثلها وما أحفظ أني سمعت من مالك فيه شيئاً ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اغتصبت من رجل تراباً فجعلته ملاطاً لبنياني ماذا له عليّ (قال) عليك مثله ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني اغتصبت من رجل ودياً من النخل أو شجراً صغيراً فقلعتها وغرستها في أرضي فكبرت فأنى ربحها (قال) يأخذها ﴿قلت﴾ يأخذها بعد ما صارت كباراً (قال) نعم ﴿قلت﴾ فلو غصبت من رجل حنطة فزرعتها فأخرجت حنطة كثيرة (قال) أرى عليك قحاً مثله ﴿قلت﴾ أ رأيت النخلة الصغيرة اذا غصبتها فصارت نخلة كبيرة لم قلت يأخذها ربحها (قال) ألا ترى أنه اذا غصبه دابة صغيرة فكبرت عنده ان ربحها يأخذها فكذلك النخلة

﴿ في مسلم غصب مسلماً خمرًا غلها أو غصب من ﴾

﴿ رجل جلد ميتة غير مدبوغ فأثقله ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان غصب مسلم مسلماً خمرًا غلها فأنى ربحها أيكون له أن يأخذها

خلافي قول مالك (قال) قال مالك في مسلم كان عنده خر قال أرى ان يهرقها فان
اجترأ فلم يهرقها حتى صيرها خلافاً كلها فأرى أنها للمنعوبة منه ﴿قلت﴾ أرايت ان
اغتصبت من رجل جلد ميتة غير مدبوغ فالتفتة أيكون على شيء أم لا في قول مالك
(قال) عليك قيمته ﴿قلت﴾ لم قلت عليك قيمته وقد قال مالك لا تباع جلود الميتة
(قال) ألا ترى أن مالكا قال لا يباع كلب الزرع ولا كلب الماشية ولا كلب الصيد
ولا يحل ثمنها ومن قتلها كان عليه قيمتها كذلك قال مالك في الكلاب بجلود الميتة
بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ أكان مالك يكره الصلاة في جلود الميتة وعليها وبمعها وان
دبغت (قال) نعم ﴿قلت﴾ ولا تلبس وان دبغت (قال) نعم في قول مالك لا تلبس
وان دبغت (قال) ولكن يقعد عليها اذا دبغت وتفرش وتمتن للمنافع ولا يصلى
عليها ولا تلبس ﴿قال﴾ فقلت للمالك أفيسق بها (قال) أما أنا فأتقيا في خاصة نفسي
وما أحب ان أضيق على الناس وغيرها أحب الى منها (قال) ولا يؤكل ثمنها وان
دبغت ﴿قلت﴾ بجلود السباع اذا ذكيت أيحل بيعها اذا دبغت أو قبل أن تدبغ
(قال) بانى عن مالك أنه قال في جلود السباع اذا ذكيت أنه لا بأس بالصلاة عليها
فاذا قال لا بأس بالصلاة عليها فلا بأس بلبسها ولا بأس ببيعها ﴿قلت﴾ فهل كان
مالك يوقت في ثمن الكلاب في كلب الزرع فرق من طعام وفي كلب الماشية شاة
من الضأن وفي كلب الصيد أربون درهم (قال) لا لم يكن يوقت هذا ولكن كان
يقول على قاتله قيمته

في الناصب يكون محاربا

﴿قلت﴾ أرايت الناصب هل يكون محاربا في قول مالك (قال) قال مالك ليس
كل غاصب يكون محاربا أرايت السلطان اذا غصب رجلا متاعا أو دارا أيكون هذا
محاربا (قال) لا يكون هذا محاربا في قول مالك انما المحارب من قطع الطريق أو دخل
على رجل في حريمه فدافعه على شئته وكابره فهذا المحارب أو لقيه في الطريق فضربه
أو دفعه عن شئته بصى أو بسيف أو بغير ذلك فهو لاء المحاربون في قول مالك

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا مات وعليه دين للناس وترك ذنابير ودرهم فأتى قوم فشهدوا الرجل أنه اغتصب منه هذه الذنابير وهذه الدراهم بأعيانها من هذا الرجل أيكون أحق بها من الغرماء (قال) ان عرفوها بأعيانها وشهدوا عليها فهو أحق بها من الغرماء في رأيي

﴿ فيمن اغتصب سلعة فاستودعها رجلا فتلفت عنده فأتى ربهها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا غصب من رجل سلعة فاستودعها رجلا فتلفت عنده فأتى ربهها فاستحقها أيكون له على المستودع شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء عليه إلا أن تلف من فعله

﴿ منع الامام الناس الحرس الا باذن ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ قلت للمالك يا أبا عبد الله انا نكون في ثغورنا بالاسكندرية فيقولون لنا ان الامام يقول لا تحرسوا الا باذن (قال) مالك ويقول أيضا لا تصلوا الا باذن. أي ليس قوله هذا بشيء وليحرس الناس ولا يلتفتوا الى قوله هذا

﴿ فيمن أقر أنه غصب من رجل ثوبا فجعله ظهارة لجبته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أتى أمرت أني غصبت من رجل ثوبا فجعلته ظهارة لجبتي هذه أيكون على قيمته أم يكون ربه أن يأخذني (قال) ربه أن يأخذني منك مثل الخسبة التي أدخلها في البليان أو يضمّنك قيمة الثوب ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أمرت لرجل أني غصبت هذا الخاتم ثم قلت بعد ما أمرت به ان لي فيه أصدق أم لا (قال) لا تصدق الا أن يكون الكلام نسقا متابعا ﴿ قلت ﴾ وكذلك الجبة اذا أقر بها ثم قال بعد ذلك البطانة لي (قال) هذا والخاتم سواء ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك الدار عند مالك اذا أقر بها أنه غصبها ثم قال بعد ذلك البليان أنا بئتيه (فقال) هذا مثل الخاتم سواء

﴿ فِيمَنْ اغْتَصَبَ أَرْضًا فَرَسَهَا أَوْ شَيْئًا مَّا يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فَأَتْلَفَهُ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَصَبَ أَرْضًا فَرَسَهَا فِيهَا شَجَرًا فَاسْتَحَقَّهَا رِبَهَا (قَالَ) يُقَالُ لِلنَّاصِبِ أَقْلَعُ شَجَرُكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَهَا بِقِيمَتِهَا مَقْلُوعَةً وَكَذَلِكَ الْبَنِيَانُ إِذَا كَانَ لِلنَّاصِبِ فِي قَلْعِهِ مَنَفْعَةٌ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ أَقْلَعَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِقِيمَتِهِ مَقْلُوعًا وَأَمَّا مَا لَيْسَ لِلنَّاصِبِ فِيهِ مَنَفْعَةٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْلَعَهُ وَلَيْسَ لَهُ فِي حَفْرِ حَفْرَةٍ فِي بَثْرِ فِي الْأَرْضِ أَوْ تَرَابٍ رَدَمَ بِهِ حَفْرًا فِي الْأَرْضِ أَوْ مَطَامِيرَ حَفَرَهَا فَلَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَقْدِرُ النَّاصِبُ عَلَى أَخْذِهِ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اغْتَصَبْتَ مِنْ رَجُلٍ حَدِيدًا أَوْ نَحَاسًا أَوْ رَصَاصًا أَوْ مَا أَشَبَّهُ هَذَا مِمَّا يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فَأَتْلَفْتَهُ أَيْ كَوْنًا عَلَى مِثْلِهِ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ مَنْ اشْتَرَى بَيْعًا جِزَافًا مِثْلَ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ فَأَتْلَفَهُ فَلَيْسَ بِهِ مِثْلُهُ وَكَذَلِكَ النَّصَبُ هُوَ بِمِثْلِهِ هَذَا ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اغْتَصَبْتَ مِنْ رَجُلٍ حَدِيدًا أَوْ نَحَاسًا فَصَنَعْتَ مِنْهُ قَدْرًا أَوْ سِيوفًا أَيْ كَوْنًا لِلْمَنْصُوبِ مِنْهُ أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ أَمْ لَا (قَالَ) لَا أَرَى لَهُ إِلَّا وَزَنًا مِثْلَ نَحَاسِهِ أَوْ حَدِيدِهِ

﴿ الْحَكَمُ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْمُسْلِمِ يَغْضَبُ نَصْرَ الْأَنْخَرَاءِ ﴾

﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ أَهْلَ الذِّمَّةِ إِذَا تَطَالَمُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْخُرْيَا أَخْذَهَا بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ أَوْ يَفْسِدُهَا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَيْ يَحْكُمُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَمْ لَا (قَالَ) نَعَمْ يَحْكُمُ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْخُرْيَا لَأَنَّهَا مَالٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ^(١) ﴿ قُلْتُ ﴾ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ مَالِكٌ إِذَا تَطَالَمُوا بَيْنَهُمْ حَكَمَتْ بَيْنَهُمْ وَدَفَعْتُهُمْ عَنِ الظَّالِمِ أَفَلَيْسَ الْخُرْيَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ الَّتِي يُبْنِي أَنْ يَدْفَعَ بَعْضُهُمْ عَنْ ظُلْمِ بَعْضٍ فِيهَا (قَالَ) بَلَى كَذَلِكَ أَرَى أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فِيهَا (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ وَلَا أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي الرِّبَا إِذَا تَطَالَمُوا بَيْنَهُمْ فِي الرِّبَا وَتَحَاكَمُوا الْبَيْنَالَمْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴿ قُلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ إِذَا رَضُوا أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ فِي الْخُرْيَا

(١) (قوله نعم يحكم فيما بينهم في الخرياء قوله فلا أرى أن يحكم بينهم في شيء من الربا) لتأمل في هذا المبحث بالإمعان والتدقيق فعمله لم تصل إليه يد التحرير والتحقيق اهـ كنهه مصححه

والربا ظالمهم ومظلومهم يحكم بينهم ويردhem الى رؤس أموالهم (قال) سمعت مالكا وسأله رجل عن الحكم بين النصارى فقال يقول الله تبارك وتعالى في كتابه في الحكم بين النصارى فاحكم بينهم أو أعرض عنهم (قال) ولترك أحب الى فان حكم حكم بالعدل ثم قال مالك أرايت لو أربى بعضهم على بعض أكان يحكم بينهم استنكارا أن يفعل ذلك فلا أرى أن يحكم بينهم في شيء من الربا ﴿ قلت ﴾ أرايت مسلما غصب نصرايا خمرآ (قال) عليه قيمتها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ ومن يقومها (قال) يقومها أهل دينهم ^(١) ﴿ قلت ﴾ أرايت الرجل والمرأة اذا دفنا في قبر واحد من يقدم في قول مالك (قال) الرجل ﴿ قلت ﴾ أفيجعل بينهما حاجز من الصعيد (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا الا أنه قال يقدم الرجل ﴿ قلت ﴾ أفيدفنان في قبر واحد من غير ضرورة (قال) ما سمعت من مالك فيه الا ما أخبرتك ﴿ قلت ﴾ من يدخل قبر المرأة في قول مالك (قال) قال مالك أبوها وأخوها وعصبتها أولى بالصلاة عليها وزوجها أولى بآلاتها في قبرها وغسلها من أيها وابنها (قال) وأرى أن يدخل ذو محارمها دون الاجنبي فان اضطروا الى الاجنبي فلا بأس أن يدخل القبر في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شيئا

﴿ فيمن استحق أرضا وقد عمل المشتري فيها عملا ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشترى رجل أرضا فحفر فيها مطامير أو آبارا أو بنى فيها ثم أتى

(١) (قال أبو الفضل قوله يقومها أهل دينهم) كذا روايتنا وكذا عند ابن عثاب وفي رواية ابن باز وحوق عليه في كتاب ابن المراءط وقال ضرب عليه عند يحيى وكذا في الأصل بمعنى أصل الاسدية وفي نسخ يقومها من يعرف قيمتها من المسلمين وكذا في كتاب سهل وفي رواية الدامغ في حاشية ابن المراءط وعليه احتصر أكثر المختصرين قال فضل ومن روايتنا عن عبد الرحيم وقد اختلف فيه قول ابن اقسام قال احمد بن خالد كذا أصلحت وكانت في الاسدية خطأ والقولان معروفان وفيها أقوال أخر معلومة كلها ترجع الى معنى واحد الى ما هاتنا اه من التنبيهات اه من هاشم الاصل (قوله قلت الرجل والمرأة اذا دفنا في قبر) انظر ما وجه ذكر هذا المبحث هاهنا من تعلقات باب الجنائز فليحذر اه كتيبه مصححه

ربحها فاستحقها ما يكون له في قول مالك (قال) يقال للذي استحقها ادفع قيمة المارة
 والبناء الى هذا الذي اشتراها وخذ أرضك وما فيها من المارة وهذا قول مالك
 (قال) وقال مالك في الرجل يشتري الأرض فيعمرها بأصل يضعه فيها أو البئر
 يحفرها فيها ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقاً فيريد أن يأخذ بالشفعة (قال) لا شفعة له فيها
 إلا أن يمطيه قيمة ما عمر فإن أعطاه كان أحق بشفعته والا فلا حق له فيها (قال)
 وقال مالك في الأرض الموات إذا أتى رجل إلى أرض فأحياها وهو يظن أنها موات
 وأنها ليست لأحد ثم استحقها رجل (قال مالك) في قضاء عمر بن الخطاب أنا آخذ به
 وأرى أنه إذا أتى هذا وأبى هذا أنها يكونان شريكين بقدر ما أنفق هذا من عمرته
 وبقدر قيمة الأرض يكونان شريكين في الأرض والمارة جميعاً وهذه المسئلة قد اختلف
 فيها وهذا أحسن ما سمعت وأحب ما فيه إلى * وأنا أرى أن الذي اشتري الأرض فبى
 فيها إذا أتى الذي استحقها أن يقرم له قيمة ما أنفق ويأخذها أو يقال للذي اشتراها
 اغرم له قيمة بقعته وحدها واتبع من اشتريت منه بالثمن فإن أبى كانا شريكين
 صاحب الرصة بقيمة عرصته والمشتري بقيمة ما أحدث يكونان شريكين فيهما على
 قدر الماهما فيقسمان أو ييمان . وكذلك الذي يريد أن يأخذ بالشفعة فيما استحق أنه
 يقال للمستحق ادفع إليه قيمة ما عمر وخذ بالشفعة فإن أبى قيل للمشتري ادفع إليه
 نصف قيمة البقعة التي استحق فإن فعل كان ذلك له ووجع على البائع بنصف الثمن
 فإن أبى أن يدفع قيمة ما استحق وأبى المستحق أن يدفع إليه قيمة ما عمل ويأخذ
 بالشفعة فنظر إلى نصف الدار التي اشترى المشتري وإلى نصف ما أحدث فيكون
 له ثم ينظر إلى قيمة ما أحدثه في حصة المستحق وينظر إلى قيمة حصة المستحق
 فيكونان شريكين في ذلك لصاحب البنيان بقدر نصف قيمة البنيان الذي بقي في
 حصة المستحق فيكون للمستحق قدر نصيبه فيما استحق فيكونان شريكين في ذلك
 النصف بقدر ما لكل واحد منهما من القيمة فيكون للمشتري النصف الذي اشتراه
 ونصف جميع قيمة ما أخذته من البنيان وهذا أحسن ما سمعت وتكلمت فيه مع

من تكلمت ولم أوقف مالكا فيها على أمر أبلغ فيه حقيقته ألا ترى أنه مما
يبين لك هذا أن المستحق يستحق الدار أو المستحق للنصف بالشفعة إذا
لم يجد ما يملأ أكان يذهب حقه فيقال له اتبع من باع ولعله أن يكون معد ما وليس
ذلك كذلك فلا بد له من أخذ حقه فإذا لم يأخذ أسلم وإذا أبي المشتري أن يأخذ حقه على
الشركة على ما فسر لك وهذا أحسن ما سمعت والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

— فيمن غصب ثوبا فصبغه أحمر —^(١)

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا غصب ثوبا فصبغه أحمر ثم جاء رب الثوب فاستحقه
(قال) يقال له خذ ثوبك وادفع إليه قيمة الصبغ أو خذ قيمة ثوبك لأن الناصب قد
غيره عن حاله ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ ولا يكونان
شريكين إذا أبي أن يأخذ الثوب ويدفع قيمة الصبغ وأبي أن يقبل قيمة الثوب (قال)
لا يكونان شريكين إذا أبي أن يأخذ الثوب وليس الا واحد من هذين اما أن يأخذ
واما أن يملأ ﴿ قلت ﴾ فإن كانا عديمين لا يقدران على شيء الناصب ورب الثوب
(قال) يقال لرب الثوب اختر ان شئت أخذت الثوب على أن تعطى الناصب قيمة
الصبغ أو خذ الثوب وبع وأعط الناصب قيمة الصبغ وإن أحببت أن تضمن الناصب
قيمة الثوب ببع الثوب وأعط الناصب قيمته فإن لم يبع بقيته يوم غصبته كان ما بقي هينا
لك عليه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي الا أن مالكا قال لا يكونان
شريكين في الغصب وانما يكونان شريكين فيما كان على وجه شبهة

﴿ تم كتاب الغصب بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويلي كتاب الاستحقاق ﴾

(١) هذه الترجمة الى آخر الباب ثابتة في أحد الاصلين اللذين بأيدينا وساقطة من الآخر اهـ مصححه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

• كتاب الاستحقاق •

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم أرايت ان استأجرت من رجل أرضه سنين على أن أسكن فيها وأبني وأغرس ففعلت فبئيت وغرست وزرعت ثم استحق الأرض رجل قبل انقضاء أجل الاجارة (فقال) لا شيء على الذي أجره ان كان الذي أجره الأرض إنما كان اشترى الأرض فالكراء له لان الكراء له بالضمان الى يوم استحق ما في يديه من السكنى وان كانت للزرع فاستحق وقد فات ابان الزرع فليس للمستحق من كراء تلك السنة شيء وهو مثل ما مضى وفات ﴿ قلت ﴾ وان كان قد مضى من السنين شيء وان كان ابان الزرع لم يفت فاستحق أولى بكراء تلك السنة وان كانت من الأرض التي يعمل فيها السنة كلها فهي مثل السكنى إنما يكون له من يوم يستحق وما مضى فهو للاول ويكون المستحق بالخيار فيما بقي من السنين ان شاء أجاز الكراء الى المدة وان شاء نقض فان أجاز الى المدة فله ان شاء اذا انقضت المدة أن يأخذ النقص والغرس بقيته مقلوعا وان شاء أمر صاحبه بقلعه وان أبي أن يخير وفسخ الكراء لم يكن له أن يقلع البناء ولا يأخذه بقيته مقلوعا ولكنه بالخيار ان شاء أن يطيئه قيمته قائما وان أبي قبل للباني أو الفارس أعطه قيمة الأرض فان أيا كانا شريكين وكذلك هذا الاصل في البنيان والغرس وأما الأرض التي تزرع مرة في السنة فليس له فسخ كراء تلك السنة التي استحق الأرض فيها لانه قد

وجب له كراؤها وان كانت أرضا تمل السنة كلها فله من يوم يستحقها فان أراد
 الفسخ لزمه تمام البطن التي هو فيها على حساب السنة وفسخ ما بقى لان المكترى
 ليس بغاصب ولا متعدي وانما زرع على وجه الشبهة ومما يجوز له وان كان رجل ورث
 تلك الارض فأتى رجل فاستحقها أو أدرك معه شركا فانه يتبع الذي أكرهاها
 بالكراء لانه لم يكن ضمنا لشيء انما أخذ شيئا ظن أنه له فأتى من هو أحق به منه
 مثل الاخ يرث الارض فيكرها فيأتي أخ له لم يكن عالما به أو علم به ف يرجع على أخيه
 بحصته من الكراء ان لم يكن حابي في الكراء فان حابي رجع بتمام الكراء على أخيه
 ان كان له مال فان لم يكن له مال رجع على المكترى (وغير ابن القاسم) يقول يرجع
 على المكترى ولا يرجع على الأخ بالحباة كانت للأخ مال أو لم يكن له مال الا
 أن لا يكون للمكترى مال فيرجع على أخيه وهذا اذا علم بأن له أخا فان لم يعلم فانما
 يرجع بالحباة على المكترى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان كان انما يسكنها وبزرعها لنفسه
 وهو لا يظن أن معه وارثا غيره فأتى من يستحق معه فلا كراء عليه فيها لاني
 سألت مالكا عن الاخ يرث الدار فيسكنها فيأتي أخ له بعد ذلك فقال ان كان علم
 أن له أخا أغرمته نصف كراء ما سكن وان كان لم يعلم فلا شيء عليه وكذلك في
 السكنى (وقد قال) عبد الرحمن بن القاسم وأما الكراء عندي فهو مخالف للسكنى
 له أن يأخذ منه نصف ما أكرها به علم أو لم يعلم لانه لم يكن ضمنا لنصيب أخيه
 ونصيب أخيه في ضمان أخيه ليس في ضمانه وانما أجيز له السكنى اذا لم يعلم على وجه
 الاستحسان لانه لم يأخذ لآخيه مالا وعسى أنه لو علم لم يسكن لنصيب الاخ
 ولكان في نصيبه من الدار ما يكفيه ﴿ سحنون ﴾ وقد روى علي بن زياد عن مالك
 أن له عليه نصف كراء ما سكن

﴿ في الرجل يكثرى الارض فيزرعها ثم يستحقها رجل ﴾

﴿ في أيام الحرث وغير أيام الحرث ﴾

﴿ قلت ﴾ رأيت ان اكرت من رجل أرضا سنة واحدة بمشرين ديناراً لازرعها

فلما فرغت من زراعتها وذلك في أيام الحرث بعد فائق رجل فاستحقها أيكون له أن
يقطع الزرع في قول مالك أم لا (قال) ليس له أن يقطع زرع هذا الزارع اذا كان
الذي أكره الأرض لم يكن غصبها وكان المكثري لم يعلم بالنصب لانه زرعه بأمر
كان يجوز له ولم يكن متعمدا (قلت) ولم لا يكون لهذا الذي استحق أن يقطع زرع
هذا الزارع وقد صارت الأرض أرضه (قال) قد أخبرتك لان الزارع لم يزرع
غاصبا وإنما زرع على وجه شبهة وقد قال مالك فيمن زرع على وجه شبهة انه لا يقطع
زرعه ويكون عليه الكراء (قلت) فلمن يكون هذا الكراء وقد استحقها هذا
الذي استحقها في ابان الحرث وقد زرعه المتكاري (قال) اذا استحقها في ابان
الحرث فالكراء للذي استحقها كذلك قال لي مالك لان مالك قال من زرع أرضا
بوجه شبهة فائق صاحبها فاستحقها في ابان الحرث لم يكن له أن يقطع الزرع وكان له
كراء الأرض على الذي زرعه فان استحقها وقد فات ابان الزرع فلا كراء له فيها
وكرؤها للذي اشتراها أو ورثها وهو بمنزلة ما استعمل قبل ذلك أو زرع أو سكن
وان كان غصبها الزارع قطع زرعه اذا كان في ابان تدرك فيه الزراعة وإنما يقطع من
هذا ما كان على وجهه بالنصب فأما ما كان على وجه شبهة فليس له أن يقطعه وإنما
يكون للذي استحق الكراء (قلت) فان مضى ابان الحرث وقد زرعه المكثري
أو زرعه الذي اشترى الأرض فاستحقها رجل آخر أيكون له من الكراء شيء أم لا
(قال) لا يكون له من الكراء شيء لان الحرث قد ذهب ابانه (قلت) وتجعل
الكراء للذي أكرهاها (قال) نعم (قلت) وهذا قول مالك (قال) نعم فيما بلغني اذا لم
يكن غصبها (قال) وهذا بمنزلة الدار يكرها فيها أخذ غلتها ويسكن هذا المتكاري حتى
ينقضي أجل السكنى ثم يستحقها مستحق بعد انقضاء السكنى فيكون الكراء للذي
اشترى الدار وأكرهاها لانه قد صار ضمنا للدار فالأرض اذا ذهب ابان الحرث بمنزلة
ما وصفت لك في كراء الدار اذا انقضى أجل السكنى فاستحقها رجل كذا سمعت اذا
لم يكن غاصبا (قلت) وأريت ان كان هذا الذي أكرى لا يعرف أنه اشتراها فأكرهاها

أوزرعها للتكاري فأتى رجل فاستحقها في ابان الحرث (قال) هو بمنزلة مالوثانه اشتراها حتى يعلم أنه غصبها لان مالكا قال من زرع على وجه شبهة فليس لمن استحق الارض أن يقطع زرعه ﴿قلت﴾ أرايت ان كان انما ورت الارض عن أخيه فأتى رجل فادعى أنه ابن أخيه وأثبت ذلك وذلك في ابان الحرث أيكون له أن يقطع الزرع ويكره الكراء^(١) ﴿قلت﴾ فان كان قد مضى ابان الحرث فاستحق الارض لمن يكون الكراء (قال) أما في الموارثة فأرى الكراء للذي استحق الارض كان في ابان الحرث أو غير ابان الحرث لان ضمانها انما كان من الذي استحق الارض لان الارض لو غرقت أو كانت داراً فانهدمت أو احترقت لم يضمنها هذا الذي كانت في يديه وانما كان ضمانها من الغائب الذي استحقها فلذلك كان له الكراء لان ضمانها كان في ملكه وان الذي اشترى الدار أو ورثها من أبيه فاستحقها رجلاً بغير وراثة دخل معه فانما له الكراء من يوم استحقها على ما وصفت لك ولا كراء له فيما مضى وانما الذي يرجع على الورثة في الكراء والغلة الذي يدخل بسبب مع من كانت في يديه يكون هو وأبوهم ورثوا داراً فأما أن يستحقها بوراثه وقد كانت في يدي غيره بغير وراثة فانه لا حق له الا من يوم استحق الا أن يعلم أنه كان غاصباً وهو الذي سمعت واستحسنتم وفسر لي

﴿ في الرجل يكتري الارض بالبد أو بالثوب ثم يستحق البعد أو الثوب ﴾
 ﴿ أو بمجديد أو برصاص أو بنحاس بعينه ثم يستحق ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرتيت أرضاً ببد أو بثوب فزرعت الارض فاستحق البعد أو الثوب ما يكون على في قول مالك (قال) عليك قيمة كراء الارض ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اكرتيتها بمجديد بعينه أو برصاص بعينه أو بنحاس بعينه فاستحق ذلك الحديد أو النحاس أو الرصاص وقد عرفنا وزنه أيكون على مثل وزنه أو يكون مثل

(١) لم يذكر جواب هذا السؤال ولعل تقديره نعم له أن يقطع الزرع ويكره الكراء يدل على هذا جواب السؤال الذي بعده فتأمل وحرره اهـ كـ تـ مـ

كراء الارض (قال) ان كان استحقاقه قبل أن يزرع الارض أو يجرها أو يكون له فيها عمل أو يزرع انفسخ الكراء وان كان بعد ما أحدث فيها عملاً أو يزرع كان عليه مثل كراء تلك الارض ﴿قال﴾ وسألت مالكا عن الرجل يبتاع من الرجل الطعام بعينه فيفارقه قبل أن يكتاله فيتعدي البائع على الطعام فيبيعه (قال) قال مالك للبائع على البائع أن يأتيه بطعام مثله ﴿قال﴾ فقلت لمالك فان قال المشتري أما اذا بعتم طعامي فاردد لي دنائيري (قال) قال مالك ليس له ذلك أن يكون عليه بالخيار ان شاء طعامه وان شاء دنائيره وانما عليه أن يأتيه بطعام مثله (قال مالك) ولكن لو أصابه أمر من أمر الله من نار أهلكت الطعام أو سارق أو سيل أو ما أشبه هذه الوجوه فهذا ينتقض البيع فيه بينهما ويرد عليه دنائيره وليس على البائع أن يأتيه بطعام مثله وليس للبائع أن يقول أنا أتيتك بطعام مثله

— في الرجل يكرى داره سنة يسكنها المكثري ستة أشهر —

﴿ولم يقبض منه الكراء ثم يستحقها رجل﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان أكرت الدار سنة بمائة دينار ولم أقبض الكراء حتى سكن المتكاري نصف سنة ثم استحق رجل الدار لمن يكون كراء الشهور الماضية في قول مالك (قال) للمكثري الذي استحققت الدار من يديه وللذي استحق الدار أن يخرجها ويقتضى الكراء فان أحب الذي استحق الدار أن يمضي الكراء أمضاء ولم يكن للمتكاري أن يقبض الكراء وان رضاه أمضاء ذلك الكراء مستحق الدار ﴿قلت﴾ ولم يكن للمتكاري أن يقبض الكراء وهو يقول انما كانت عهدي على الاول فلا أرضي أن تكون عهدي عليك أيها المستحق (قال) يقال له ليس ذلك لك ولا ضرر عليك في عهدتك اسكن فان أنهدمت الدار وجاء أمر لا تستطيع السكنى معه من هدم الدار أو ما أشبهه فأد من الكراء بقدر ما سكنت واخرج ﴿قلت﴾ فان كان المتكاري قد نقد الكراء كله فاستحقها هذا الرجل بعد ما سكنها هذا المتكاري نصف سنة (قال) يرد نصف النقد الى المستحق وان كان غير مخوف عليه فان لم يكن وجند خوف

أن يكون الرجل كثير الدين ونحو هذا يدفع إليه بقية الكراء ولم يرد ما بقي من الكراء على سكني الدار ولزمه الكراء وهذا اذا رضى بذلك مستحق الدار وهو رأي

— في الرجل يكرى داره من رجل فيهدمها المتكاري تعديا —

﴿ أو المكري ثم يستحقها رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أني أكرت داري سنة من رجل فهدمها المتكاري تعديا وأخذ نقضه فاستحقها رجل (قال) تكون الدار للمستحق ويكون قيمة ما هدم المتكاري للمستحق ﴿ قلت ﴾ فان كان المكري قد ترك قيمة الهدم للمتكاري قبل أن يستحقها هذا المستحق (قال) يرجع المستحق بقيمة الهدم على المتكاري الذي هدمها ﴿ قلت ﴾ فان كان معدا أ يرجع على المكري بالقيمة التي ترك له (قال) لا انما هو بمنزلة عبد اشتراه رجل في سوق المسلمين فسرق منه فترك قيمته للسارق ثم استحق فلا يكون مستحقه على الذي وهبه شيء انما يتبع الذي سرقه لانه هو الذي أتلفه وانما عمل هذا المشتري ما كان يجوز له ولم يتعد (قال) ولو كان المكري باع نقض الدار بمسدهدمه اياها فان المستحق بالخيار ان شاء أخذ قيمة النقض من المكري الذي هدم الدار وان شاء أخذ الثمن الذي باع به النقض هو في ذلك بالخيار ﴿ قلت ﴾ فان كان المكري هو الذي هدم الدار ثم استحقها هذا المستحق (قال) فلا شيء له على المكري الا أن يكون هو الذي باع نقضها فان كان باع نقضها أخذ منه ثمن ما باع به وان كان انما هدم منها شيئا فأنما عنده أخذه منه ﴿ قلت ﴾ والذي سألتك عنه من أمر المكري الذي ترك الهدم للمتكاري أهو قول مالك (قال) هو رأي

— في الرجل يكرى الدار فيستحق الرجل بعضها أو يتأمنها —

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان اكرت دارا فاستحق بعضها أو بيت منها (قال) قال مالك في رجل ابتاع دارا فاستحق بيت منها أو بعضها (قال) ان كان البيت الذي استحق منها هو أيسر الدار شأنًا فأرى أن يلزم البيع ويرد من الثمن مبلغ قيمة ذلك البيت من الثمن

(قال مالك) ورب دار لا يضرها ذلك تكون داراً وفيها من البيوت بيوت كثيرة ومساكن رجال فلا يضرها ذلك والنخل كذلك يستحق منها الشيء اليسير النخلات فلا يفسخ ذلك البيع اذا كان النخل لها عدد وقدر وان كان الذي استحق منها نصفها أو جُلها أو كان أقل من نصفها ما يكون ضرراً على المشتري فإن أحب أن يردّها كلها ردّها وأخذ الثمن كان ذلك له وإن أحب أن يماسك بما لم يستحق منها على قدر قيمته من الثمن ان كان النصف رد إليه النصف من الثمن وإن كان استحق الثلث فذلك له فأرى الدار اذا تكارها رجل فاستحق منها شيء مثل قول مالك في البيوع (وقال غيره) لا يشبه الكراء البيوع في مثل هذا اذا كان الذي استحق النصف أو الجُل لم يكن للمتكراري أن يماسك بما بقي لان ما بقي مجهول

— في الرجل يشتري الدار أو ورثها فاستغناها زماناً —

﴿ ثم يستحقها رجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً اشترى داراً أو ورثها فاستغناها زماناً ثم استحقها رجل (قال) الغلة للذي كانت الدار في يده وليس للمستحق من الغلة شيء ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان الغلة بالضمان وانما هذا ورث داراً أو غلماناً لا يدري بما كانوا لأبيه ولعله ابتاعهم فكان كراؤهم له بالضمان ﴿ قلت ﴾ فان كانت الدار والغلمان انما وهبوا لأبيه ثم ابتاعهم أبوه فوزعهم عن أبيه ثم استحق جميع ذلك رجل أتكون عليه غلة الغلمان والكراء فيما مضى من يوم وهبوا لأبيه الى يوم استحقه المستحق له (قال) ان علم أن الواهب لأبيه هو غصب هذه الاشياء من هؤلاء الذين استحقوا هذه الدار هذه الغلة وهؤلاء الغلمان أو غصب هذه الاشياء من رجل هذا المستحق وارثه فجميع هذه الغلة والكراء للمستحق ﴿ قلت ﴾ ولم قلت في الواهب اذا كان لا يدري أغاصب أم لا (قال) لأنني لا أدري لعل هذا الواهب اشترى هذه الاشياء من سوق المسلمين ألا ترى لو أن رجلاً اشترى في سوق المسلمين داراً أو عبداً فاستملمهم ثم استحق ذلك وجعل لم يكن له من الغلة شيء ﴿ قلت ﴾ فان كان الذي باعها في السوق هو الذي

غضب هذه الاشياء لتكون الغلة للمشتري في قول مالك أم لا (قال) نعم اذا لم يعلم المشتري بالنصب **وقلت** فان وهبها هذا الناصب لرجل وهو لا يعلم بالنصب أو علم به فاعتل هذه الاشياء الموهوبة له أو أخذ كراءها ثم استحقها رجل (فقال) الكراء للذي استحقها ان كان الموهوب له علم بالنصب كانت الغلة التي اغتلت مردودة الى الذي استحقها وان كان لم يعلم بالواهب له أنه غصب هذه الاشياء نظر فان كان الناصب الذي غصب هذه الاشياء مليا كان غرم ما اغتلت هذا الموهوبة له هذه الاشياء على الناصب اذا كان مليا واذا لم يكن للواهب مال كان على الموهوب له أن يرد جميع الغلة بمنزلة ما لو أن رجلا اغتصب ثوبا أو طعاما فوهبها لرجل فأكله أو لبس الثوب فأبلاه أو كانت دابة فباعها وأكل ثمنها ثم استحققت هذه الاشياء فان كان عند الواهب مال أغرم وأسلم للموهوب له هبته اذا لم يعلم بأن الواهب كان غاصبا وهذا اذا قامت في يد الواهب وان لم يكن للواهب مال أغرم الموهوب له وهذا مثل الاول ألا ترى أن الناصب نفسه لو اغتلت هذا العبد أو أخذ كراء الدار كان لازما له أن يرد جميع الغلة والكراء الى مستحق الدار فلما وهب هذه الاشياء فأخذها هذا الموهوب له بغير ثمن فكانه هو الناصب نفسه في غلتها وكرائها اذا لم يكن للواهب مال ألا ترى لو أن الناصب مات فتركها ميراثا فاستغلها ولده كانت هذه الاشياء وغلتها للمستحق فكذلك الموهوبة له هذه الاشياء لا يكون أحسن حالا من الوارث فيها اذا لم يكن للناصب الواهب مال ألا ترى لو أن رجلا ابتاع قحاً أو ثياباً أو ماشيةً فأكل القمح ولبس الثياب فأبلاها وذبح الماشية فأكلها ثم استحقها رجل أنه يفرم المشتري ثمن ذلك كله ولا يوضع عنه لاشترائه في سوق المسلمين وانما يوضع عنه ما كان من الحيوان مما هلك في يديه أو داراً احترقت أو انهدمت لأنه كان ضامناً لثمنها ومصيبتها منه وان كانت هذه الحنطة والثياب لم يأكلها ولم يلها حتى أثمت عليها جائحة من السماء فذهبت بها وله على ذلك اليانة فلا شيء عليه فكما كان من اشتري في سوق المسلمين طعاماً أو ثياباً أو ماشيةً فأكلها أو لبسها لم يوضع الشراء عنه الضمان فكذلك

الموهوب له حين وهب له ما ليس هو لكن وهبه له انما اغتصبه فاستغلبها الموهوب له
لم يكن عليه ضمان لئمن أخرجه فيه كان عليه أن يؤدي ما استغل اذا لم يكن للناصب
الواهب مال لانه أخذ هذه الاشياء بغير ثمن . وما بين لك ذلك أن الغلة للذي
استحق هذه الاشياء ان كان وهبها هذا الناصب ولو أن عبداً نزل بلدان من البلدان
فادعي أنه حر فاستعانه رجل فبنى له داراً أو بيتاً أو وهب له مال فأتى سيده فاستحقته
انه يأخذ قيمة عمل غلامه في تلك الدار والبيت اذا كان الشيء له بال الا أن يكون
الشيء الذي لا بال له . مثل سقى الدابة وما أشبهه وبأخذ جميع ماله الذي وهب له ان كان
أكمله الموهوب له أو باعه فأخذ ثمنه فليبه غرمه الا أن تكون هذه الاشياء تلفت
من يد الموهوب له من غير فعله قد علم ذلك فلا غرم عليه ﴿ قلت ﴾ ولم لا يكون على
الموهوب له هذه الاشياء اذا تلفت عنده وقد جعلت أنت الغلة للمستحق لانك
قلت الموهوب له في الغلة بمنزلة الناصب اذا لم يكن للواهب مال لان الناصب لو اغتزل
هذه الاشياء أخذ الغلة المستحق منه لهذه الاشياء فجعلت الموهوبة له بمنزلة الناصب
في الغلة اذا لم يكن للواهب مال فلم لا يكون الموهوبة له هذه الاشياء بمنزلة الناصب
اذا لم يكن للناصب مال في التلف لانك تقول في الناصب لو تلفت هذه الاشياء
عنده يموت أو تلفت من غير فعله كان عليه الضمان فلم لا يكون ذلك على الموهوب له
هذه الاشياء اذا لم يكن للناصب مال (قال) لان الموهوبة له هذه الاشياء لم يتعد
والناصب قد تعدى حين غصبها الا أن يكون الموهوبة له هذه الاشياء قد علم
بالغصب قبلها وهو يعلم بالغصب فتلفت عنده أنه يضمن لانه مثل الناصب أيضاً
﴿ قلت ﴾ أرايت ما شترت من الدور والارضين والحيوان والياب وجميع ما يكرى
وله الغلة أو نخل فثمرت عندي فاستحق جميع ذلك مني رجل أقام البيعة أن البائع
غصبه ما قول مالك فيه (قال) قال مالك الغلة للمشتري بال ضمان ﴿ قلت ﴾ وجعل
مالك ثمر النخلة بمنزلة غلة الدور والعبيد جعل ذلك للمشتري (قال) نعم ﴿ قلت ﴾
فان وهب الناصب هذه الاشياء هبة فاغتها هذا الموهوب له أ تكون غلتها للمستحق

(قال) نعم ولا تطيب النلة له لانه لم يؤد في ذلك ثمننا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه في الهبة الساعة ولا أشك أن النلة للمستحق اذا كانت في يدي هذا هبة من الغاصب بحال ما وصفت لك ويعطى هذا الموهوب له هذه الاشياء قيمة عمله فيها وعلاجه ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين الهبة وبين البيع (قال) لان في البيع تصير له النلة الى الضمان والهبة ليس فيها الضمان ﴿قلت﴾ وما معنى الضمان (قال) معنى الضمان أن الذي اشترى هذه الاشياء وان اشترها من غاصب اذا لم يعلم أنه غاصب أن هذه الاشياء اذا تلفت في يدي المشتري بشيء من أمر الله كانت مصيتها من المشتري وتلف الثمن الذي أعطى فيها والموهوب له ليس بهذه المنزلة ان تلفت هذه الاشياء من يديه لم يتلف له فيها شيء من الثمن فاما جعلت النلة للمشتري بالثمن الذي أدى في ذلك وكانت النلة له بالضمان بما أدى منها والموهوب له لا تطيب له النلة لانه لم يؤد في ذلك شيئاً اذا لم يكن للغاصب مال

— الرجل يتاع السلعة بثن الى أجل فاذا حل الاجل أخذ —

﴿مكان الدنانير دراهم ثم يستحق رجل تلك السلعة﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان بعت سلعة بدنانير الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه بالدنانير دراهم فاستحققت السلعة التي بعتها بم يرجع على صاحبها (قال) قال مالك لى في الرجل يبيع السلعة بمائة دينار فأخذ بثمنها دراهم ثم يجد بها عيباً فيردّها بم يرجع على صاحبها (قال) بالدراهم ﴿قال﴾ فقلنا له فان أخذ بها عرضاً ماذا له عليه اذا ردّها (قال) له عليه مائة دينار ﴿قال﴾ ورأيتك يحمله اذا أخذ العين من العين الدنانير من الدراهم أو الدراهم من الدنانير لا يشبه عنده ما اذا أخذ من العين الذي وجب له عرضاً فساأتك التي سألت عنها مثلها سواء لانه لما أخذ بمائة دينار كانت له عليه من ثمن سلعة ألف درهم فلما استحققت السلعة من يدي المشتري رجع على البائع بالذي دفع اليه وذلك ألف درهم لان مالكا جعل العين بعوضه من بعض فاذا كان انما باعه سلعة بمائة دينار فأخذ منه بالمائة الدينار سلعة من السلع ذابة أو غير ذلك ثم استحققت الذابة أو السلعة

التي أخذ في ثمن الدنانير من يده رجع على صاحبه بمائة دينار لأنه إنما أخذ السلعة
التي استحققت من يديه بمائة دينار كانت له على صاحبه ولم تكن هذه ثمنًا
للسلعة الأخرى وإنما هي عندى بمنزلة ما لو قبض الذهب ثم ابتاع بها من صاحبها
سلعة أخرى فاستحققت السلعة من يده فإتاما رجع عليه بالذهب

❦ الرجل يشتري الجارية ثم يستحقها رجل ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت لو أن رجلا اشترى جارية في سوق المسلمين فوطئها فاستحقها
رجل أنها أمة أو استحققت أنها حرة وقد وطئها السيد المشتري أيكون عليه للوطء
شيء أم لا (قال) قال مالك لا شيء عليه ❦ قلت ❦ أ رأيت من اشترى جارية فوطئها
فانقضها أو كانت ثيبًا فوطئها فاستحققت أنها حرة أو استحقها رجل أنها أمة (قال)
قال مالك لا شيء على الواطئ بكرًا كانت أو ثيبًا

❦ الرجل يشتري الجارية فتلد منه ولدًا فيقتله رجل ❦

❦ خطأ أو عمدًا ثم يستحقها سيدها ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الرجل يشتري الجارية في سوق المسلمين فتلد منه ولدًا عند السيد
فيقتله رجل خطأ أو عمدًا ثم يأتي رجل فيستحق الأمة وقد قضى على القاتل بالدية أو
القصاص أو لم يقض عليه بعد بذلك (قال) أما الدية فإن مالكا قال في دية أنها لأبيه
كاملة لأنه حر ويكون على أبيه قيمته لسيد الأمة إلا أن تكون القيمة أكثر من
الدية فلا يكون على الأب أكثر مما أخذ وأما في العمد فهو حر وفيه القصاص ولا
يضع القصاص عن القاتل استحقاق هذه الأمة لأنه حر ❦ قلت ❦ وكذلك إن
جرح (قال) نعم كذلك إن جرح أو لم يجرح لأنه حر وهو قول مالك ❦ قلت ❦
أ رأيت الأب إذا اقتض من قاتل ابنه هذا ثم أتى سيد الأمة هل يترحم له الأب شيئًا
أم لا (قال) لا ❦ قلت ❦ أ رأيت الولد إذا كان قائما عند والده أيكون لمستحق الأمة
على والده قيمته بالغة ما بلغت وإن كانت أكثر من دية (قال) كذلك قال لي مالك

أما يذرم قيمته أن لو كان عبداً يباع على حاله التي هو عليها يومئذ ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً قطع يده خطأ وقيمة الولد أكثر من ألف دينار فأخذ الأب نصف دية ولده ثم استحق رجل أمه (قال) يقوم والده قيمة الولد أقطع اليد يوم يحكم له فيه ويقال ما قيمته صحيحا وقيمته أقطع اليد يوم جنى عليه فينظر كم بينهما فإن كان بين قيمته صحيحا وقيمته أقطع اليد الخمسة التي أخذها الأب غرمها الأب وإن كان أقل منها غرم الأب ما بين قيمته صحيحا وقيمته أقطع اليد وكان الفضل للأب وإن كان فيما بين قيمته صحيحا وبين قيمته أقطع اليد أكثر مما أخذ الأب لم يكن على الأب أكثر مما أخذ وهو مثل القتل إذا قتل فأخذ أبوه الدية ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن الولد مات صحيحا أيكون على الوالد من قيمته شيء أم لا في قول مالك (قال) لا شيء على والد المقيم إذا ماتوا ﴿ قلت ﴾ فإن ضرب رجل بطن هذه الامة وفي بطنها جنين من سيدها فطرحته فاستحقها رجل وقد كان أخذ سيدها النرة أو لم يأخذها بعد (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن أرى أن الضارب يذرم غرة فتكون لأبيه ثم ينظر الى قيمة أمه كم قيمتها يوم ضرب بطنها فينظر الى ما أخذ الأب فإن كان ما أخذ الأب أكثر من عشر قيمتها يوم جنى عليها غرم الأب عشر قيمتها وإن كان أقل من عشر قيمتها لم يكن على الأب الا ما أخذ لأن مالكاً قال لي ذلك فيه إذا أخذ دية ابنه من القاتل ﴿ قلت ﴾ أرأيت مالكا هل كان يذرم سيدها لهذا الذي استحقها ما نقصتها الولادة أم لا (قال) أرى أن يأخذ جاريته ولا يكون عليه فيما نقص الحمل منها لأنها لو ماتت لم يكن عليه قيمتها لأنه اشتراها في سوق المسلمين

— الرجل يشتري الجارية قتله منه فيستحقها رجل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل تكون عنده الجارية قد اشتراها قتله منه فيأتي رجل فيقيم البيئة أنها أمته (قال) يأخذ المستحق الجارية وقيمة ولدها من الدماء وهذا قول مالك وهو أحب قوليه إلى والذي أخذ به وعليه جماعة الناس وقد كان مالك مرة يقول ثم رجع عنه وقال يأخذ قيمة الجارية لأن في ذلك ضرراً على المستكبري لأنها

اذا ولدت منه فأخذت كان ذلك عاراً على سيدها الذي ولدت منه وعلى ولدها وفي
 قوله الآخر أنه ان أخذها فانه يأخذ معها قيمة الولد أيضاً فهذا هو الضرر ويمنع من
 ذلك ﴿قلت﴾ فهل يرجع المشتري الجارية على البائع بقيمة الولد الذي غرم في قوله
 هذا (قال) لا ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكاً قال في رجل باع من
 رجل عبداً سارقاً دلس له فأدخله بيته فسرقت العبد مال المشتري انه لا يرجع بما
 سرق له على البائع ﴿قلت﴾ أرايت ان أقام هذا المستحق البيعة أن الذي ولدت منه
 الجارية غصبها له (قال) يأخذها ويأخذ ولدها ويحد غاصبها ﴿قلت﴾ أرايت الذي
 يشتري الجارية فلقد منه ثم يستحقها رجل فيقوم الاب بقيمة الولد على ما أخبرني من
 أثق به من قول مالك في القول الاول أيرجع بما أدى من قيمة الولد على الذي باعه
 الجارية بتلك القيمة في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه رجوعاً ولا غير
 ذلك ولا أرى ذلك له ولو كان له أن يرجع على البائع بقيمة الولد لسمعناه من مالك
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً زوج أمته رجلاً غره منها وزعم أنها حرة فاستحقها
 رجل وقد ولدت من الزوج (قال) يأخذها السيد ويأخذ قيمة الولد من أبي الولد
 ويرجع الزوج على الذي غره بالصدّاق الذي دفعه اليها ﴿قلت﴾ ولا يرجع الزوج
 على الذي غره منها بقيمة الولد عند مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فلم جعلته يرجع
 بالصدّاق ولا يرجع بقيمة الولد (قال) لانه غره منها فلذلك يرجع بالصدّاق ولو
 كانت هي التي غره لم يرجع الزوج عليها بقليل ولا بكثير الا أن يكون ما أعطاهما
 أكثر من صدّاق مثلاً فيرجع عليها بالفضل ﴿قلت﴾ أرايت ان رجلاً باع بالصدّاق
 على الذي غره أيترك له قدر ما استحل به فرجها (قال) لا ﴿قلت﴾ تحفظه عن
 مالك (قال) انما قال لنا مالك يرجع بالصدّاق على الذي غره ولم يقل لنا مالك يترك
 له شيئاً وأصل قول مالك انما يرجع بالصدّاق على الذي غره لانه كانه باعه بضمها
 فاستحق من يده البضع فيرجع بالثمن الذي دفعه في البضع وهو الصدّاق ولا يرجع
 بقيمة الولد لانه لم يبعه الولد فهذا أصل قولهم ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت عبداً

فأعفته أو أمة في سوق المسلمين فاتخذتها أم ولد فأثن رجل فاستحق رقابها
أيرد البيع وينسخ عتق العبد وتصير الامة أم ولد لهذا الرجل أو أمة لهذا المستحق
(قال) قال مالك أما في العبد فيفسخ عتقه ويرد رقيقا (قال مالك) وأما الجارية فإنها
ترد ما لم تحمل فإذا حملت كان على سيدها الذي حملت منه قيمتها الذي استحقها (قال
ابن القاسم) وقد قال لي قبل ذلك يأخذها ويأخذ قيمة ولدها من الاب قيمتهم
يوم يحكم فيهم (قال ابن القاسم) وهذا أحب قوليه الى

— الرجل يشتري الجارية فقلد منه ثم يستحقها —

(رجل والسيد عديم والولد قائم موسر)

(قلت) أرايت لو أن رجلا اشترى جارية في سوق المسلمين فولدت ولداً من
السيد فاستحقها رجل والسيد المشتري عديم (قال) يأخذ جاريته وتكون قيمة ولدها
ديناراً على الاب عند مالك (قلت) فإن كان الاب موسراً فأدى قيمة الابن أ يكون
له أن يرجع على الابن بقيمته التي أدى عنه في قول مالك ببيعها (قال) لا (قلت)
فإن كانا موسرين أتؤخذ قيمة الابن من مال الاب أم من مال الابن (قال) بل من
مال الاب (قلت) فيرجع بها الاب في مال الولد إذا كان الولد موسراً أو ينقصه
أو بشئ منه (قال) لا (قلت) وهذا قول مالك (قال) ثم (قلت) فإن كان الاب
عديماً والولد موسراً أتؤخذ القيمة من مال الابن (قال) نعم (وقال غيره) لا يكون
على الابن شيء وذلك على الاب في اليسر والعدم (قال سخنون) وهذا أحسن
(قلت) لابن القاسم أفيرجع به الابن على الاب (قال) لا (قلت) أتؤخذ قيمة
الام من مال الولد إذا كان الاب عديماً والولد موسر (قال) لا تؤخذ قيمة الام من
الولد على حال (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع وليدة
مسروقة أو أبة فقلد منه ثم يأتي سيد الجارية فيقبضها ويريد أخذ ولدها قال ابن
شهاب نراها لسيدها الذي أبقت منه أو سرت وزرى ولدها لا يهيم الذي ابتاع
أمهم بقيمة عدل يؤدي قيمتهم الى سيد الجارية (سخنون) عن ابن وهب عن

الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال ما رأيت الناس يرون إلا أن الرجل إذا أدرك وليده وأقام البيعة أيها مسروقة يأخذ وليده ويكون الولد لو أدهم بالقيمة يؤدي الثمن إلى سيد الوليدة ولا نزي عليه غير ذلك ولو أخذ السارق كان أهلاً للمقوبة الموجهة والفراصة والناس لا يرون في الحيوان من الماشية إذا أخذت في الصحراء قطما ولا في الرقيق قطما

✽ الرجل يبنى داره مسجداً ثم يأتي رجل فيستحقها ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت لو أن رجلاً بنى داره مسجداً ثم يأتي رجل فيستحقها أيكون له أن يهدم المسجد في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يعتق عبداً له فيأتي رجل فيستحق العبد أن يعتق يرد وأنه يرجع رقيقاً فكذلك المسجد له أن يهدمه مثل العتق له أن يرده

✽ في الرجل يشتري سلماً كثيرة أو يصلح على سلع كثيرة ✽

✽ ويأتي رجل فيستحق بعضها ✽

✽ قلت ✽ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى من رجل سلماً كثيرة أو صلحته من دعوى ادعيتها على سلع كثيرة فقبضت السلع أو لم أقبضها حتى استحق رجل بعضها (قال) ينظر فإن كان ما استحق منها ذلك الرجل وجه ذلك البيع كان له أن يرد جميع ذلك فإن لم يكن وجه ذلك لزمه ما يفي بحصته من الثمن كذلك قال مالك وسواء أن كان قبض أو لم يقبض كذلك قال مالك في الاستحقاق والعيوب جميعاً (قال مالك) ولو أن العيوب والاستحقاق وجدت في عيون ذلك فرفض البائع والمبتاع أن يسلم ما ليس فيه عيوب بما يصيبه من جملة الثمن كله لم يحل ذلك لواحد منهما وكان مكروهاً لأن المصنف قد وجب ردها كلها فكانه باعهم بثلث لا يدرى ما يبلغ أثمانهم من الجملة ✽ قلت ✽ أ رأيت أن اشتريت جنطة أو شعيراً أو عروضاً كثيرة صفقة واحدة فاستحق بعض ذلك الشيء قبل أن أقبضه أو بعد ما قبضته فأردت أن أرد ما بقي أيجوز

لى ذلك فى قول مالك (قال) قول مالك ان كان ما استحق منه الشئ اليسير النافه
أخذ ما بى بحصته من الثمن (قال) وان كان انما استحق منه جل ذلك الشئ فله أن
يرده ولا يأخذه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلما كثيرة صفقة واحدة متى يقع
لكل سلعة منها حصتها من الثمن أحيان وقعت الصفقة أم حين يقبض (قال) حين
وقعت الصفقة وقع لكل سلعة منها حصته من الثمن ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك
(قال) نعم

— الرجل يتزوج المرأة على جارية فيستحقها رجل —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجت امرأة على جارية فاستحققت الجارية أنها حرة أو أصابت
المرأة بها عيبا (قال) تردها وتأخذ قيمة الجارية من زوجها ﴿ قلت ﴾ ولم لا تأخذ منه
مهر مثلها اذا استحققت الجارية أنها حرة أو أصابت بها عيبا فردتها (قال) لا ^(١) وليس
هذا الوجه يشبه البوع فى قول مالك ﴿ قال ﴾ قال مالك ولو أن امرأة تزوجت
بشقص من دار فأتى الشفيع ليأخذها بشفيعته فقلت لملك فأبى شئ يكون للمرأة
اذا أخذ الشفيع الدار بالشفعة أصدّق مثلها أم قيمة الشقص (قال) بل قيمة الشقص
﴿ قلت ﴾ وكذلك ان خالها زوجها على عبد دفعته اليه فأصاب به عيبا رده وأخذ
قيمة العبد فى قول مالك (قال) نعم

— الرجل يشتري الصبر من القمح والشعير —

﴿ بالثمن الواحد فيستحق بعضها ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى صبرة شعير وصبرة قمح صفقة واحدة بمائة
دينار على أن كل صبرة منهما بخمسين دينارا أفقد الثمن واكتال الشعير والخنطة ثم
استحققت الخنطة أو الشعير بم يرجع على بائعه يرجع عليه بخمسين عن صبرة الشعير
ان كان الذى استحق الخنطة أو الشعير (قال) لا ولكن يقسم الثمن على قيمة
الخنطة وقيمة الشعير فيوضع عن المشتري من الثمن مقدار ما استحق من ذلك لانها

صفقة واحدة وكذلك لو اشترى رقيقاً أو ثياباً صفقة واحدة على أن كل واحد من الرقيق وكل واحد من الثياب بدينار دينار فاستحق بعض ذلك أنه لا ينظر إلى ماسياً أن لكل ثوب دينار ولكل عبد ديناراً ولكن يقسم الثمن على جميع الصفقة فإصاب الذي استحق من الصفقة من الثمن وضع عن المشتري ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى صبرة شعير وصبرة حنطة صفقة واحدة كل ففيز بدرهم فنقد الثمن فأكثل القمح والشعير ثم استحققت الحنطة أو الشعير فبم يرجع على بائنه أيرجع بدرهم لكل ففيز كان الذي استحق شعيراً أو حنطة (قال) أصل هذا البيع لا يحل ولا يجوز (قال) ومن اشترى رقيقاً وثياباً صفقة واحدة كل واحد من العبيد وكل واحد من الثياب بدينار دينار فاستحق بعض ذلك أنه لا ينظر إلى ماسياً من أن لكل عبد ديناراً أو لكل ثوب ديناراً ولكن يفض الثمن على جميع الصفقة فإصاب الذي استحق من الثمن وضع عن المشتري وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت أن اشترت عبيدين صفقة واحدة فلم أقبضهما أو قبضتهما فاستحق أحدهما أنه حر (قال) قال مالك ينظر إلى الحر المستحق فإن كان هو وجه العبد ومن أجله اشترياً رد الباقي وإن كان ليس من أجله اشترياً ولا هو وجهها لزمه الباقي بحصته من الثمن ﴿قلت﴾ ويقوم هذا الحر المستحق قيمته أن لو كان عبداً في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ وكذلك أن كان المستحق مكرتاً أو مدبراً أو أم ولد في قول مالك (قال) نعم

الرجلان يصطلحان على الافرار أو على الانكار

﴿يستحق مافي يد أحدهما﴾

﴿قلت﴾ أرايت أن اصطلاحاً على الافرار فاستحق مافي يد المدعى أيرجع على صاحبه بالذي أقر له به (قال) نعم أن كان قائماً لم يفت وكان عرضاً أو حيواناً فإن فات بزيادة أو نقصان أو حوالة أسواق رجع عليه بقيمة ما أقر له به ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) إنما الصلح بيع عند مالك فهذا والبيع سواء ﴿قلت﴾ أرايت أن اصطلاحاً على

الانكار فاستحق ما في يدي المدعى عليه أيرجع على المدعى بشئ أم لا (قال) نعم
يرجع عليه بقيمة ما دفع اليه ان كان ما دفع اليه عروصاً أو حيواناً قد فاتت بئماً أو
تقصان أو حوالة أسواق وان كان قائماً بعينه لم يفت رجع عليه فأخذه منه ﴿قلت﴾
أرأيت لو أن لي على رجل ألف درهم فصالحته على أن حططت عنه خمسمائة درهم
على أن يعطيني بالخمسمائة الباقية عبده ميمونا أيجوز هذا في قول مالك وكيف ان
استحق العبد بهم يرجع عليه في قول مالك أبالخمسمائة أم بالالف كلها (قال) شراء العبد
جائز وفي الاستحقاق يرجع بالالف كلها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا
قال اذا باع الرجل سلعة بشئ من الاشياء على أن يعطى بتلك السلعة سلعة أخرى
كانت السلعة الأخرى نقداً أو الى أجل فأنما وقع البيع بملك السلعة الأخرى كان
ذلك ذهباً أو ورقاً أو طعاماً أو عرضاً وكان الكلام الذي كان قبل ذلك حشوا (قال
مالك) انما ينظر في ذلك الى الفعل ولا ينظر الى الكلام فاذا صح الف حل لم يضرهم
فبح كلامهم ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يكون له على رجل دم عمد فيصالحه من الدم
العمد على عبد أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان استحق العبد (قال)
لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى له أن يرجع بقيمة العبد ولا سبيل له الى القتل
الا ترى أن مالكا قال في رجل تزوج امرأة بمبد فاستحق العبد انه في النكاح
ترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولا سبيل للمرأة على نفسها وهي زوجته على حالها
وكذلك القتل العمد هو بهذه المنزلة مثل ما قال في النكاح ﴿قلت﴾ فالخلع هو بتلك
المنزلة عند مالك (قال) نعم

الرجل يتاع العبد فيجد به عيباً فيصالحه من العيب

﴿على عبد آخر فيستحق أحد العبدین﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً فأصبت به عيباً ثم صالحته من العيب على عبد
دفعه الى أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز لان مالكا جوز ذلك بالذناير ﴿قلت﴾ فان
استحق أحد العبدین (قال) يفيض الثمن عليهما ثم يكون سبيلهما سبيل ما وصفت

لك فيمن اشترى عيدين صفقة واحدة فأصاب بأحدهما عيباً أو استحق أحدهما
فذلك جائز فهذا جائز لأن مالكا قال الصلح بيع من البيوع

— العبد يشتريه الرجل بمرض فيموت العبد ويستحق العرض —

﴿قال﴾ وقال مالك إذا اشترى الرجل عبداً بثوب فأعتق العبد واستحق العرض
فانه يرجع على بائع الثوب بقيمة العبد ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بعبد
فولدت الجارية عندي أولاداً ثم استحق العبد أ يكون على أن أرد الجارية وأولادها
في قول مالك (قال) لا لأنها قد تغيرت وفاتت عندك فليس عليك الا قيمتها يوم
قبضتها والماء والنقصان لك وعليك ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بعبد فزوجت
الجارية من بوي أو من العبد فاستحق العبد أو أصاب به صاحبه عيباً أ يكون هذا
في الجارية فوتاً أم لا وكيف ان كان أخذ للجارية مهرأ أو لم يأخذه (قال) أرى أن
تزوج الجارية عيب فأراه فوتاً وأرى عليه القيمة أخذ لها مهرأ أو لم يأخذه ﴿قلت﴾
وهذا قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل يشتري الجارية فيزوجها ثم يجد بها
عيباً (قال) يردها وما نقص النكاح منها والنكاح لا شك عند الناس نقصان
﴿قلت﴾ وان كانت من وخش الرقيق (قال) نعم وان كان من وخش الرقيق ﴿قلت﴾
أرأيت ان اشتريت جارية بعبد فاستحق العبد أنه حر أ ينقض البيع فيما بيننا وقد
حالت الاسواق في الجارية أم لا (قال) لا ينقض البيع فيما بينكما ويكون عليه قيمة
الجارية يوم الصفقة ﴿قلت﴾ فان استحق أنه حر أو عيب فهو سواء عند مالك (قال)
نعم ﴿قلت﴾ وهذا الذي سألتك عنه أهو قول مالك (قال) نعم

— الرجل يكتب عبده على حيوان موصوفة فيؤدي ذلك —

﴿الى سيده فيمحق ثم يستحق الحيوان﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان كتبت عبدي على حيوان موصوفة أو ثياب موصوفة أو طعام
موصوف فأداه الى فاستحق من يدي الذي أدى الى من ذلك أيرد المكاتب في

الكتابة أم قد عتق ويكون ذلك ديناً عليه (قال) أحب إلى أن لا يرد ويكون ذلك ديناً عليه يتبع به لأن حرمة قد ثبتت ويرجع عليه بمثل ما استحق منه لأن ما كاتبه عليه بمنزلة ما صالحه عليه ﴿قلت﴾ فإن أعتقه على شيء مما ذكرت بعينه وهو عبد غير مكاتب فاستحق ذلك من يدي (قال) يمضي عتقه ولا يرد وهذا بين لا شك فيه لأنه كأنه ماله أنزعه منه وأعتقه

— الرجل يهب الهبة للرجل فيموضه من هبته فاستحق الهبة أو العوض —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن وهب رجلاً هبة فموضه فاستحق الهبة أيكون له أن يرجع في عوضه في قول مالك (قال) نعم وهذا بمنزلة البيع ﴿قلت﴾ أ رأيت أن استحق العوض أيكون له أن أرجع في هبتي أخذها منه (قال) نعم في قول مالك إلا أن يموضك عوضاً آخر يكون قيمة الهبة أو أكثر فليس لك أن ترجع في الهبة أن أعطاك عوضاً مكان العوض الذي استحق ﴿قلت﴾ أ رأيت أن وهبت لرجل هبة فموضني منها عوضاً ضعف قيمة الهبة ثم استحق هذا العوض فأردت أن أرجع في هبتي فقال الموهوب له أنا أعطيتك قيمة الهبة عوضاً من هبتك فقلت لا أرضى إلا أن تعطيني قيمة العوض وقيمة العوض الذي استحق من يدي ضعف قيمة الهبة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى له إلا قيمة الهبة لأن الذي زاده أولاً في عوضه على قيمة هبته إنما كان ذلك معروفاً منه تطاول به عليه فلما استحق لم يكن له إلا قيمة الهبة ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أني بعت سلعة لي من رجل بسلعة أخرى فاستحق أحدى السلعتين أو قامت البيئة أنها حرة واستحقها رجل وقد تغيرت السلعة الأخرى بحالة الأسواق أو بزيادة أو نقصان (قال) قال لي مالك أن استحق أحدى السلعتين أنها حرة أو استحقها رجل وقد تغيرت السلعة الأخرى بزيادة بدن أو نقصان بدن أو بحالة أسواق فليس له على الذي تغيرت السلعة في يديه إلا قيمة هذه السلعة يوم قبضها لأنها قد فانت ولو لم تفت أخذها فلما فانت صار له قيمتها يوم قبضها لأنه لا يجتمع لأحد في قول مالك الخيار في الضمان أو في أخذ سلعتيه في مثل هذا ﴿قلت﴾ وكذلك

ان وهبت لرجل هبة على العوض فوضني من الهبة التي وهبت له ثم استحققت الهبة وقد زاد العوض في يدي أو نقص أو حالت أسواقه فأنما للموهوب قيمة عوضه يوم قبض عوضه ولا يجتمع له في قول مالك أن يكون له الخيار في أخذ سلتة وفي أن يضمته قيمتها (قال) نعم هذا قول مالك

الرجل يشتري النلام بجارية فيعتق النلام

ثم يستحق نصف الجارية

قلت رأيت ان اشترت جارية بنلام فتقابضنا ثم أعتقت النلام واستحق نصف الجارية وذلك بعد يوم أو يومين أو ثلاثة أيام قبل أن تحول أسواق الجارية (قال) قال مالك الذي استحققت الجارية في يديه بالخيار ان شاء رد اليه الذي بقي في يديه من الجارية وأخذ جميع قيمة النلام من الذي أعتق هذا النلام يوم قبضه وان شاء حبس الجارية ورجع على صاحبه بنصف قيمة النلام قلت وسواء ان كان النلام هو الذي استحق نصفه أو الجارية هي التي أعتقت في قول مالك (قال) نعم ذلك سواء في قول مالك على ما فسر لك

الرجل يهلك فيوصى بوصايا فتنفذ وصاياه ويقسم ماله

فيستحق رجل رقبته

قلت رأيت لو أن رجلاً هلك فأوصى أن يبيع عنه فانفذ الوصى ذلك ثم أتى رجل فاستحق رقبة الميت هل يضمن الوصى أو الحاج عن الميت المال وكيف بما قد بيع من مال الميت فأصيب فأنما بعينه (قال) أرى اذا كان الميت حراً عند الناس يوم يباع ماله فلا يضمن له الوصى شيئاً ولا الذي حج عن الميت ويأخذ ما أدرك من مال الميت وما أصاب مما باعوا من مال الميت فأنما بعينه فليس له أن يأخذه الا بالثمن ويرجع هو على من باع تلك الاشياء فيأخذ منه ثمن ما باع من مال عبده لان مالكا قال في رجل شهد عليه أنه مات فباعوا رقبته ومثاعه وتزوجت امرأته

ثم أتى الرجل بعد ذلك فقال ان كان شهدوا عليه بزور ردت عليه امرأته وأخذ رقيقه حيث وجدهم أو الثمن الذي بيعوا به ان أحب ذلك (قال) وقال مالك وان كانوا شبه عليهم وكانوا عدولا ردت عليه امرأته وما وجد من متاعه ورقيقه لم يتبر عن حاله وقد بيع أخذه بعد أن يدفع الثمن الى من ابتاعه وليس له أن يأخذ ذلك حتى يدفع الثمن الى من ابتاعه وما تحول عن حاله فقات أو جارية وطئت فحلت من سيدها أو أعتقت فليس له الا الثمن على بائع الجارية وأرى أن يفعل في العبد مثل ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى التديير والعنق والكتابة فوتا فيما قال مالك والصغير اذا كبر فوتا أيضا فيما قال لي مالك لان مالك قال اذا لم تتغير عن حالها فهذه قد تديرت عن حالها والذي أراد مالك تغيير بدنها ﴿ قلت ﴾ وكيف يتبين شهود الزور هاهنا من غير شهود الزور وكيف نفرهم في قول مالك (قال) اذا أتوا بأمر يشبه أن يكونوا انما شهدوا بحق مثل ما لو حضروا معركة فصرع فظفروا اليه في القتلى ثم جاء بعد ذلك أو طمن فظنوا أنه قدم مات فخرجوا على ذلك ثم جاء حيا بعدهم أو أشهدهم قوم على موته فشهدوا بذلك عند القاضي فهو لا يعلم أنهم لم يعتمدوا الزور فهذا وما أشبهه وأما الزور في قول مالك فهو اذا لم يأتوا بأمر يشبه وعرف كذبهم (قال مالك) اذا شهدوا بالزور انه يرد اليه جميع ماله حيث وجدته ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فأرى اذا كانوا شهدوا بالزور أن يرد اليه ما أعتق وما دبر وما كوتب وما كبر وأم الولد وقيمة ولدها أيضا (قال مالك) ويأخذ أم الولد ويأخذ المشتري ولده بالقيمة وكذلك قال لي مالك في الذي يباع عليه بشهود زور انه يأخذها وقيمة ولدها اذا كانوا شهدوا على سيدها بالزور انه مات فباعوها في السوق وقد قال مالك في الجارية المسروقة ان صاحبها يأخذها ويأخذ قيمة ولدها وهو أحب قوليه الى (قال) وقال مالك وانما يأخذ قيمة ولده يوم يحكم فيهم ومات منهم فلا قيمة فيه



الرجل يسلف الدارهم والسلمة في الطعام فتستحق
 السلمة أو الدارهم أو الطعام بم قبضه

قلت أرايت ان سلفت دراهم في طعام فاستحقت الدارهم بعد ما قبضها المسلف
 اليه أيبطل السلف أم يرجع عليه بدراهم مثلها ويكون السلف على حاله (قال) يرجع
 عليه بدراهم مثلها عند مالك ويكون السلف على حاله قلت فان كان انما أسلفه
 سلمة بعينها دابة أو عبداً أو ثوباً أو جارية أو ماسوى هؤلاء من السلع في حنطة
 موصوفة الى أجل معلوم فاستحقت السلمة التي سلفتها في الطعام أو وجد بها عيباً
 قبل أن يقبض الطعام أو بعد ما حل الاجل وقبض الطعام (قال) ينقض السلف
 ويرجع عليه بمثل طعامه ان كان استهلك الطعام وان كان الطعام قائماً بعينه أخذه منه
 قلت فما فرق ما بين السلمة اذا كانت رأس مال السلم وبين الدراهم في قول مالك
 وقد قلت في الدراهم اذا كانت رأس مال السلم فاستحقت قبل أن يقبض ما سلف فيه
 أو بعد ما قبض ما سلف فيه انه يرجع بدراهم مثلها ولا ينقض السلف وقلت في
 السلمة اذا استحقت انتقض السلف ورجع بطعامه أو بمثل طعامه (قال) لان
 الدراهم انما هي عين واثمان الأتري لو أن رجلاً اشترى سلمة بعينها بدراهم بعينها
 فاستحقت الدراهم من يده انه يرجع بدراهم مثلها ولا ينتقض البيع ولو اشترى سلمة
 بسلمة فاستحقت احدى السلتين بحضرة ذلك رجع صاحب السلمة الباقية التي لم تستحق
 في سلمته وان تطاول ذلك قبل أن تستحق ثم استحقت بعد ذلك وكانت السلمة
 الباقية التي لم تستحق قد دخلها تغيير في بدنها بزيادة أو نقصان أو تغير أسواق أو غلا
 سعر تلك السلمة أو رخص عما كان عليه يوم تبايعاها مضى البيع فيها بينهما ورجع عليه بقيمة
 سلمته التي تغيرت لان البيع قد تم وليس تشبه السلع في هذه الدراهم والدنانير
 فكذلك هذه أيضاً في السلم وما يبين لك ذلك أيضاً فرق ما بين الدراهم والسلع
 في الاثمان أن من باع سلمة بسلمة انما يقع ذلك على سلمة بعينها ومثل من باع سلمة
 بدراهم فانما يقع البيع على السلمة بعينها وعلى دراهم ليست بأعيانها فلهذا لما استحقت

الدرهم رجع بدرهم مثلها ولم ينقض السلم ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلفت سلمة في طعام الى أجل فلما حل الاجل قبضت الطعام فاستحق الطعام من يدى أينقض السلف وأرجع في سلعى أم يكون لى طعام مثل طعامي ولا ينقض السلف في قول مالك (قال ابن القاسم) يكون لك طعام مثل طعامك ترجع به على الذى كان عليه السلف ولا ينقض السلف والسلف انما كان عليك ديناً اقتضيته فلما استحق رجعت بدينك عليه ولم ينقض ما كان بينكما من السلف فهذا والدرهم اذا كانت ثمناً فاستحققت سواء ﴿قلت﴾ أرأيت ان أسلفت شيئاً مما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب أو مما لا يؤكل ولا يشرب أو دنائير أو دراهم أو فلساً في سلمة من السلع موصوفة الى أجل معلوم فاستحق رأس المال أيبطل السلم أم لا في قول مالك (قال) أرى أن السلم جائز اذا كان رأس المال دراهم أو دنائير أو فلساً (قال) وأما ان كان رأس المال طعاماً مما يكال أو يوزن أو طعاماً لا يوزن ولا يكال فان السلم ينقض ولا يرجع عليه بمثل كيله ولا وزنه . ومما يدل على ذلك أنه لو اشترى طعاماً كيلاً أو وزناً فختلف قبل أن يقبضه لم يكن على البائع أن يأتي بمثله فكذلك هو في السلم اذا كان رأس المال طعاماً ان استحق لم يكن للمشتري أن يلزم البائع مثله يأتيه به

الرجل يتبع السلمة على أن يهب له البائع هبة
﴿فتستحق السلمة وقد فأت الهبة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترت من رجل سلمة على أن يهب لى هبة أو تصدق على بصدقة (قال) لا بأس بذلك اذا كان الذى يهب لك أو الذى يتصدق به عليك شيئاً معروفاً ﴿قلت﴾ فان استحققت السلمة وقد فأت الهبة (قال) يقسم الثمن عند مالك على الهبة والسلمة التى اشترت فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن عند مالك ﴿قلت﴾ والهبة والصدقة ما هنا اذا قال اشترى منك هذه السلمة على أن تصدق على بكذا وكذا أو تهب لى كذا وكذا فانبأ وقع البيع في هذا على السلمة التى اشترى وعلى ما اشترط من الهبة والصدقة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان

قال أبيعك عبدى هذا بخمسة أثواب موصوفة الى أجل أيهما رأس المال في قول مالك (قال) العبد ﴿قلت﴾ فان قال اشترى منك عبدك بعشرة أثواب موصوفة الى أجل أيهما رأس المال في قولك (قال) العبد رأس المال في قول مالك وانما ينظر في هذا الى فمليه ولا ينظر الى لفظهما وهو حين قال اشترى منك عبدك هذا بعشرة أثواب موصوفة الى أجل انما هذا سلم وانما أخطأ في اللفظ ورأس المال هاهنا انما هو العبد ﴿قلت﴾ فان استحق العبد هاهنا وقد قال اشترى منك عبدك هذا بعشرة أثواب موصوفة الى أجل أبطل الاثواب أم لا (قال) تبطل الاثواب عند مالك لان العبد هو رأس المال فلما استحق العبد بطلت الاثواب ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلمت ثوبا في عشرة أراذب حنطة الى شهر وعشرة دراهم الى شهر آخر فأسلمت الثوب في هذه الاشياء كلها وجعلت آجالها مختلفة كما ذكرت لك (قال) لا بأس بذلك مختلفة جعلت آجالها أو مجتمعة ﴿قلت﴾ أرايت ان استحق نصف هذا الثوب الذى أسلفت في جميع هذه الاشياء (قال ابن القاسم) المسلم اليه هذا الثوب بخير في أن يرد اليه النصف الباقي الذي بقى في يديه ويبطل جميع السلم كله وفي أن يقبل النصف الباقي الذي لم يستحق بنصف الذى أسلم الثوب فيه ﴿قلت﴾ وعلى ماذا قلته (قال) لان مالكا قال في لو أن رجلا ابتاع غلاما أو ثوبا بثمن فاستحق نصف ذلك فان المبتاع بالخيار ان شاء أن يرده كله وان شاء أن يكون له نصفه بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن فيأخذ ذلك منه وليس للبائع أن يأبى ذلك فهذا عندى مثله ﴿قلت﴾ وسواء في قول مالك هذا استحق نصف الثوب عند الذى أسلم في هذه الاشياء قبل أن يدفع الثوب أو بعد مادفعه (قال) نعم ذلك سواء ﴿قلت﴾ فان أسلمت ثوبين في فرس موصوف الى أجل معلوم فاستحق أحد الثوبين (قال) لا أحفظه من قول مالك (قال) وأرى ان كان الثوبان متكافئين أو كان المستحق هو وجه ما اشترى وفيه الفضل انتقض السلم وان كان تافها ليس من أجله اشترى ولا فيه رجاء الفضل كان عليه قيمة ما استحق وثبت السلم ﴿قال ابن القاسم﴾ والسلم في هذا وما اشترى يدا بيد بمضه بعض فهو

سواء ما يفسخ في بيع يدأ سيد يفسخ في السلم وأمرها واحد وكذلك قال مالك
 فيمن اشترى يدأ يد في هذه المسئلة فيما استحق أو يوجد به عيب فستلك في السلم
 عندي مثل هذا ﴿قلت﴾ أ رأيت ما أسلمت فيه من الحيوان الى أجل قبضته
 ثم زاد في يدي ثم استحقه رجل بم أرجع على الذي أسلمته اليه بقيته يوم استحق
 في يدي أم بصفته التي أسلمت فيها (قال) بصفته التي أسلمت فيها ولا ترجع بالزيادة
 التي زاد عندك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا قوله

— الرجل يشتري الخلى بذهب أو بورق ثم يستحق —

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت من رجل أباريق من فضة بدنانير أو بدرهم فاستحققت
 الدرهم أو الدنانير أينقص البيع فيما بيننا في قول مالك وتجعله صرفا (قال) نعم أراه
 صرفا وينقص البيع ينسكما (قال) وكان مالك يكره هذه الاشياء التي تجعل من الفضة
 مثل الأباريق (قال) وكان مالك يكره هذا من الفضة والذهب وعجاير الفضة والذهب
 وسمعت ذلك منه والاقداح واللحم والسكاكين المففضة وان كانت تبعا فلا أرى
 أن تشتري ﴿قلت﴾ أ رأيت ان صرفت دراهم بدنانير فاستحققت الدرهم بينهما
 أينقص الصرف أم لا (قال) أرى الصرف متقضا ﴿قلت﴾ فان استحققت ساعة
 صارفه فقال له صاحبهما خذ مثلها مكانها أ يصلح ذلك أم لا (قال) ان كان ذلك مكانه
 ساعة صارفه فلا أرى به بأسا وان تطاول ذلك واختلفا انتقص الصرف ﴿قلت﴾
 أ رأيت ان اشتريت خلخالين من رجل بدنانير أو بدرهم فاستحقهما رجل في يدي
 بعد ما افرقنا أنا وبأذى فقال الذي استحق الخلخالين أنا أجزى البيع وأتبع الذي أخذ
 الثمن (قال) لا يصلح هذا لانه صرف فلا يصلح أن يعطى الخلخالين ولا ينقص
 الثمن ﴿قلت﴾ فان كانا لم يتفرقا مشترى الخلخالين وبأثمه حتى استحقهما رجل فقال
 المستحق أنا أجزى بيع الخلخالين وأخذ الدنانير (قال) ذلك جائز اذا أجاز المستحق
 البيع والخلخالان حاضرا وأخذ الدنانير مكانه فذلك جائز ﴿قلت﴾ فان كان
 الخلخالان قد بعث بهما مشترىهما الى البيت (قال) لا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ ولا ينظر

في هذا الى افتراق البائع والمشتري بعد ما اشترى الخلفاين اذا استحقهما رجل
والخلفاين حاضرا حين استحقهما وأجاز البيع فقال له -مشتري الخلفاين أوبأيهما
أنا أدفع اليك الثمن حين أجزت البيع وكان ذلك مما (قال) ثم ذلك جائز ولا ينظر
في هذا الا الى حضور الخلفاين والتقدم مع اجازة المستحق البيع فاذا كان هكذا جاز
والا فلا ﴿ قلت ﴾ أنحفظه عن مالك (قال) لا

﴿ تم كتاب الاستحقاق بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

→ *** →

﴿ ويليهِ كتاب الشفعة الاول ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشفعة الاول ﴾

﴿ قيل ﴾ لابن القاسم هل لاهل الذمة شفعة في قول مالك (فقال) سألت مالكاً عن المسلم والنصراني تكون الدار بينهما فيبيع المسلم نصيبه هل للنصراني فيه شفعة (قال) نعم أرى ذلك له مثل ما لو كان شريكه مسلماً ﴿ قلت ﴾ فلو كان الذميان شريكين في دار فباع أحدهما أ يكون لصاحبه الشفعة أم لا (قال) ان تماحكا الى المسلمين حكم بينهما بالشفعة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) ان تراضيا فأبدي أن يحكم بينهما بالشفعة

﴿ تشافع أهل السهام ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك ثلاثة بنين اثنين منهم لأب وأم وآخر لأب وحده وترك داراً بينهم فلم يقتصموا فباع أحد الآخرين للذين لأب وأم حصته أ يكون لأخيه لأبيه وأمّه الشفعة دون الأخ للأب في قول مالك (قال) قال مالك الشفعة لأخيه لأبيه وأمّه ولا أخيه لأبيه جميعاً ليست الشفعة لأحدهما دون الآخر ﴿ قلت ﴾ فان كان هذا الأخ لم يبع ولكن ولد لأحدهم أولاد ثم مات الذي ولد له فباع واحد من أولاد هذا الميت حصته (قال) قال مالك الشفعة لأخوته أولاد هذا الميت دون أعمامهم لأن هؤلاء قد صاروا أهل وراثته دون أعمامهم ﴿ قلت ﴾ وكل قوم

ورثوا رجلا وبعض الورثة أقعد بعضهم من بعض وإنما قد دم من قبل أن بعضهم
أقرب بأم وهم أهل سهم واحد أولاد علات أو أخوة مختلفين فباع رجل منهم
حصته فالشفعة لجميعهم في قول مالك ولا تكون الشفعة للذي هو أقعد بهذا البائع
من صاحبه ﴿ قلت ﴾ وإن كان ولد لأحدهم ولد ثم مات فباع أحد ولده أينقل هذا
الامر ويصيرون شفعا بعضهم لبعض دون أهل السهم الاول في قول مالك (قال)
نعم لان هؤلاء قد انتملوا من حال السهم الاول الى وراثته بعد ذلك فبعضهم أولى
بشفعة بعض فان سلم هؤلاء شفعتهم فالشفعة لأعمامهم عند مالك فان باع بعض
الاعمام فالشفعة بين جميعهم اخوته وولد اخوته جميعا من قبل أن والدهم كان في
ذلك السهم الذي ورثه الاعمام لان والدهم كان في ذلك السهم وليس الاعمام
معه في شفعتهم لانهم قد صاروا أهل وراثته دون الاعمام وهو قول مالك
﴿ قلت ﴾ فلو أن رجلا هلك وترك ابنتين وأختين وترك دارا فلم تقسم الدار حتى
باعت إحدى الابنتين حصتها من الدار (قال) قال مالك الشفعة لاختها دون عمتها
لأنها وأختها أهل سهم دون عمتيها وإنما تحتاهما هاهنا عند مالك عصبية ﴿ قلت ﴾
فان لم تبع الابنة ولكن باعت إحدى الاختين حصتها (قال) فالشفعة لاختها
وللابنتين وكذلك قال مالك ﴿ قيل ﴾ ولم جعل مالك الشفعة للبنات دون الاخوات
وجعل شفعة الاخوات للبنات والأخوات جميعا (قال) لان مالكا قال اذا كان أهل
سهم وورثوا رجلا وورث معهم عصبته فباع بعض أهل السهم حصته فأهل
السهم أحق بالشفعة من عصبته وان باع أحد من العصبية حصته فأهل السهم والعصبية
في الشفعة جميعا لان أهل السهم هو شيء لهم مسمى في كتاب الله والعصبية ليس لهم
ذلك مسمى وليس هو سهما مسمى ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك
نصف دار له شركة بينه وبين شريكه في الدار مشاعة غير مقسومة فورثه عصبته
فباع رجل من العصبية حصته من الدار أتكون الشفعة للعصبية دون شركائهم في
الدار في قول مالك (قال) قال مالك نعم الشفعة للعصبية دون شركائهم في الدار فان

سلم العصبية الشفعة فالشفعة لشركائهم ﴿قلت﴾ لم والعصبية هاهنا ليسوا أهل سهم مسمى (قال) لانهم أهل وراثة واحدة وإن لم يكن لهم سهم مسمى ﴿قلت﴾ فلو هلك رجل وترك ابنتين وعصبية وترك نصف دار شركته فيها مشاعة غير مقسومة فباعت احدى الاختين حصتها فسلمت أختها الشفعة أتكون الشفعة للعصبية دون الشركاء في قول مالك (قال) نعم لان العصبية والبنات أهل وراثة دون الشركاء ﴿قيل﴾ فالجدتان اذا ورثتا السدس أتجعلهما أهل سهم وتحملهما محل أهل سهام أم تجعلهما بمنزلة العصبية في قول مالك (قال) قال مالك هذا بمنزلة أهل السهام الشفعة لهما دون من ورث الميث معهما لان الجدتين أهل سهم ﴿قلت﴾ ولا وارث في قول مالك أكثر من الجدتين (قال) نعم لا يرث في قول مالك أكثر من جدتين ﴿قلت﴾ فان كان أخوات لام معهن واردة سواهن فباعت احدى الاخوات للام حصتها من الدار (قال) فالأخوات للام أحق بالشفعة لانهن أهل سهم دون من سواهن من الورثة ﴿قلت﴾ فالأخوات للاب اذا أخذت الأخت للاب والام النصف وأخذت الاخوات للاب السدس تكلمة الثلاثين فباعت احدى الاخوات للاب حصتها فطلبت الأخت للام والاب أن تدخل معهن في الشفعة وقال الاخوات للاب الشفعة لنا دونك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى الشفعة للأخت للاب والام مع الاخوات للاب لانهن أهل سهم واحد ألا ترى أن السدس الذي صار للأخوات للاب انما هو أمر تكلمة الثلاثين فانما هو سهم واحد

باب اقتسام الشفعة

﴿قلت﴾ ما قول مالك في الشفعة أنقسم على عدد الرجال أو على قدر الانصاء (قال) قال مالك انما الشفعة على قدر الانصاء وليس على عدد الرجل (قال ابن القاسم) وأخبرني ابن الدراوردي عن سفيان الثوري عن علي بن أبي طالب أنه قال الشفعة على قدر الانصاء ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن قوما اقتسموا داراً بينهم فعرف كل رجل منهم بيوته ومقاصيره ألا أن الساحة بينهم لم يقتصموا

أ تكون الشفعة بينهم أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا شفعة بينهم إذا اقتسموا ﴿قلت﴾ وإن لم يقتصموا الساحة وقد اقتسموا البيوت فلا شفعة بينهم في قول مالك (قال) نعم ﴿قال﴾ وقيل للمالك أ رأيت إذا كانت الساحة واسعة فأرادوا أن يقتصموا فيأخذ كل انسان منهم قدر حصته يحوزة الى منزله فيرتفق به (فقال) إذا كانت كذلك ولم تكن ضرراً رأيت أن يقسم ﴿قلت﴾ أ رأيت السكة غير النافذة تكون فيها دار لقوم فباع بعضهم داره أ يكون لأصحاب السكة الشفعة أم لا في قول مالك (قال) لا شفعة لهم عند مالك ﴿قلت﴾ ولا تكون الشفعة في قول مالك بالشركة في الطريق (قال) نعم لا شفعة بينهم إذا كانوا شركاء في طريق ألا ترى أن مالكاً قال لا شفعة بينهم إذا اقتسموا الدار وإن كانت الساحة بينهم لم يقتصموها

﴿ ما لا تقع فيه الشفعة ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ماسوى الدور والأرضين والنخل والشجر أ فيه الشفعة في قول مالك (قال) قال مالك لا شفعة إلا في الدور والأرضين والنخل والشجر ﴿قيل﴾ والشجر (قال) الشجر بمنزلة النخل (قال) وجعل مالك في الثمر الشفعة ﴿قلت﴾ ولا شفعة في دين ولا حيوان ولا سفن ولا بز ولا طعام ولا في شئ من العروض ولا سارية ولا حجر ولا في شئ من الأشياء سوى ما ذكرت لى كان مما يقسم أولاً يقسم في قول مالك (قال) نعم لا شفعة في ذلك ولا شفعة إلا فيما ذكرت لك

﴿ الشفعة في النقص ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أذن لرجلين في أن يبنيا في عرصة له فبنا بأمره فباع أحدهما حصته من النقص أ يكون في ذلك شفعة أم لا في قول مالك ولئن تكون الشفعة (قال) قال مالك في رجل أذن لرجل أن يبنى في عرصته فأراد الخروج منها وبأخذ نقضه (قال مالك) صاحب العرصة عليه بالخيار أن أحب أن يدفع اليه قيمتها نقضاً وبأخذها فذلك له وإن أبى أسلمها الى صاحبها بنقضها (قال) وسئل مالك عن

قوم حبست عليهم دار فبنوا فيها ثم ان أحدهم مات فأراد بمض ورثة الميت أن يبيع نصيبه من ذلك البنيان فقال اخوته نحن نأخذ بالشفعة أفترى لهم في مثل هذا شفعة (قال مالك) ما الشفعة الا في الارضين والدور وان هذا الشيء ما سمعت فيه بشيء وما أرى اذا نزل مثل هذا الا ولهم في ذلك الشفعة ونزلت بالمدينة فرأيت مالكا استحسن أن يحمل في ذلك الشفعة فسألتك ان أحب صاحب الدار أن يأخذ نقضه بالقيمة أخذ ذلك ولم ينظر في ذلك الى ما باع به صاحب النقض ان كان أكثر من قيمته لانه لو أراد أن يأخذ النقض ويدفع الى رب النقض قيمة نقضه كان ذلك له الا أن تكون قيمة النقض أكثر مما باع به فيكون لصاحب الارض أن يأخذ النقض بهذا الثمن الذي باع به وان كان أقل من قيمته لان البائع قد رضي بذلك فان أبي رب الارض أن يأخذ فالشريك أولى من المشتري لان مالكا قال في الشركاء الذين بنوا في حبسهم فباع بعضهم انه رأى لهم الشفعة لان ذلك يدخل على الباقي منهم اذا تركه صاحب الارض مضرة اذا صار يهدم نصف كل بيت فيدخل في ذلك فساد (قال) وانما أصل الشفعة أنها جعلت للمضرة

— شفعة العبيد وشفعة الصغير —

﴿ قلت ﴾ هل للعبيد شفعة في قول مالك (قال) نعم لهم الشفعة عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن صبيا وجبت له الشفعة من يأخذ له بشفعته (قال) الوالد ﴿ قيل ﴾ فان لم يكن له والد (قال) فالوصي ﴿ قيل ﴾ فان لم يكن له وصي (قال) فالسلطان ﴿ قلت ﴾ فان كان في موضع لا سلطان فيه ولا أب له ولا وصي (قال) فهو على شفعته اذا باع (قال) وهذا كله قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان لهذا الصغير والد فلم يأخذ له بالشفعة ولم يترك حتى يبلغ الصبي وقد مضى لذلك عشر سنين أي يكون الصبي على شفعته اذا باع أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولا أرى للصغير فيه شفعة لان والده بمنزلة ألا ترى أن الصغير نفسه لو كان بالغاً فترك أن يأخذ شفعته عشر سنين لكان ذلك قطعاً لشفعته وكذلك مسائلك لان والده بمنزلة

❦ باب أجل شفعة الحاضر والغائب ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن شفيما علم بالاشتراء فلم يطلب شفعته سنة أيكون على شفعته (قال) وقت مالكا على السنة فلم يره كثيرا ولم ير السنة مما تقطع به الشفعة وقال التسعة الا شهر والسنة قريب ولا أرى فيها قطعا للشفعة (قال) فقلت مالكا فلو كان هذا الشفيع قد كتب شهادته في هذا الاشتراء ثم قام يطلب شفعته بعد ذلك (قال) مالكا وان كان قد كتب شهادته فلا أرى في ذلك ما تقطع به شفعته (قال) ولم أسأله عما وراء السنة (قال مالكا) وأرى ان أراد أخذ الشفعة أن يستحلف ما كان وقوفه تركا للشفعة اذا كان تباعد هكذا

❦ شفعة الجد لابن ابنه والمكاتب وأم الولد ❦

❦ قلت ❦ أرايت الجد أيأخذ لابن ابنه بالشفعة للصبي اذا لم يكن للصبي والد ولا وصي في قول مالكا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن يرفع ذلك الى السلطان فينظر في ذلك ❦ قلت ❦ فالمكاتب وأم الولد ألها الشفعة في قول مالكا (قال) نعم ألا ترى أن العبيد لهم الشفعة عند مالكا

❦ اختلاف المشتري والشفيع في الثمن ❦

❦ قلت ❦ أرايت اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن الذي اشترت به الدار القول قول من في قول مالكا (قال) القول قول المشتري الا أن يأتي بما لا يشبه فلا يصدق عندي الا أن يكون مثل هؤلاء الملوك يرغب أحدهم في الدار لضيق داره فيثمنها فالقول قوله اذا أتى بما يشبه ❦ قلت ❦ وما معنى قوله اذا أتى بما يشبه (قال) يشبه أن يكون منهما فيما يتباين الناس فيه ❦ قلت ❦ أرايت ان أقاما جميعا البيعة (قال) اذا تكافأت البيعتان في العدالة فالقول قول المشتري في الثمن وهما بمنزلة من لا بيعة بينهما لان الدار في يده وهذا رأيي

باب عهدة الشفيع

قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت شقصاً في دار فلم أقبض الشقص ولم أدفع الثمن حتى قام الشفيع على شفيعته فأراد أن يأخذها من يأخذ الدر أو الى من يدفع الثمن وعلى من تكون عهده في قول مالك (قال) قال مالك من أخذ شقصاً من دار بشفعة فانما عهده على المشتري وليس على البائع (قال) ولم يختلف عند مالك قبض أو لم يقبض ولقد سمعت عنه ولم أسمع منه أن من حجته في أن عهده على المشتري أن الشفيع يقول قد عرفت أنه يبيع ولكنه رجل يسيء المخاطلة ولم أدر ما يلحق الدار أو قال هو مديان أو ما أشبهه فأحييت أن تكون تباعى على ثقة فرأى مالك أن هذا له حجة وأنه جعل تباعة هذا الشفيع على المشتري ﴿ قلت ﴾ فان كان هذا المشتري لم يتقد الثمن ولم يقبض الدار وغاب المشتري كيف يصنع هذا الشفيع (قال) ينظر فيه السلطان ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتري منه ولم يتقده أ يكون للبائع أن يمنعه من قبض الدار في قول مالك حتى يتقد الثمن (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال الشفيع هذا الثمن ويدفوا الى الدار وقال رب الدار لا أدفع الدار حتى انتقد الثمن كيف يصنع بهذا الثمن والمشتري لم يدفع الى البائع (قال) لا تؤخذ الدار عند مالك من بائعها حتى يقبض الثمن فان أحب الشفيع أن يدفع ثمناً الى البائع دفع وقبض الدار وتكون عهده على المشتري لان دفعه الثمن هاهنا انما هو قضاء عن المشتري عندي في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان على المشتري للدار دين كبير ولم يقبض الدار ولم يدفع الثمن فقال الشفيع أنا أخذ بالشفعة وقال الغرماء نحن نريد ديننا وقال رب الدار لا أدفع الدار حتى أستوفي ثمنها (قال) يقال للشفيع ادفع الثمن الى رب الدار قضاء عن المشتري واقبض الدار ولا يكون للغرماء هاهنا شيء لان بائع الدار له أن يمنع الدار حتى يقبض الثمن ولان الشفيع يقول لا أدفع الثمن الى المشتري لاني أخاف أن يستهلكه وانما أدفع الثمن لأقبض الدار بشفيعتي فلا يكون للغرماء هاهنا شيء ولان الشفيع لو أسلمها بيعت الدار فأعطى صاحب الدار الثمن الذي بيعت به الدار وكان أحق بذلك

الثمن من الثرماء الا أن يقوم عليه الثرماء ويفلسوه فيكون رب الدار أولى بداره الا أن يضمن له الثرماء الثمن وهذا قول مالك فهذا يدل على ما ذكرت لك وبين لك

❦ في طلب الشفعة الشفعة والمشتري غائب ❦

❦ قيل ❦ أرأيت لو أن المشتري غاب وحضر الشفع أيقضى له بالشفعة والمشتري غائب في قول مالك (قال) نعم ولا يلتفت الى مغيب المشتري لان القضاء جائز عند مالك على الغائب ويكون الغائب على حجة اذا قدم ❦ قلت ❦ أرأيت ان اشتريت شقصا من دار بمن الى أجل من الآجال فقال الشفع أنا أخذ الدار وأتقد الثمن لمن يكون هذا الثمن للمشتري الى أجل أم للبائع والمشتري يقول انما الثمن على الى أجل فلا أعجله فلمن يكون هذا الثمن قبل الاجل في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يتناع الشقص من الدار الى أجل ان الشفع ان كان مليا فله أن يأخذها الى ذلك الاجل وان لم يكن مليا وأتى بمخيل ثقة ملي فذلك له فأرى فيما سألت عنه أنه انما يدفع الثمن الى المشتري ليس الى البائع لان الثمن قد وجب للبائع على المشتري وانما يجب الثمن للمشتري على الشفع ألا ترى أن الشفع انما وجب عليه الثمن للمشتري والمشتري قد وجب عليه الثمن للبائع وقد قبض المشتري الدار وهو ان لم يكن قبض فليس للبائع أن يمنعه قبض الدار ❦ قلت ❦ لابن القاسم أرأيت لو أن بائع شقص الدار الذي باع الى أجل قال للمشتري أنا أرضى أن يكون مالي على الشفع الى أجل (قال) لا يجوز ذلك عند مالك لان الثمن قد وجب للبائع على المشتري فلا يصلح أن يفسخه بدين على رجل آخر فيعبر هذا دينا بدين وذمة بذمة

❦ اشتراك الشفاء في الشفعة ❦

❦ قلت ❦ لابن القاسم أرأيت لو أن رجلا اشترى شقصا من دارها شفيهان فقال أحد الشفيعين أنا أخذ بالشفعة وقال الآخر أنا أسلم الشفعة فقال المشتري للشفع الذي قال أنا أخذ خذ الجميع أودع وقال الشفع لا أخذ الا حصتي (قال) قال مالك يأخذ

الشفيع الجميع أو يتركه وليس للشفيع الآخر أن يأخذ إلا الجميع إذا ترك ذلك صاحبه فقد صارت الشفعة كلها له فليس له أن يأخذ بعضها دون بعض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى حظوظ ثلاثة رجال من دار مشتركة صفقة واحدة وشفيعها رجل واحد فقال شفيعها أنا أخذ حظ رجل واحد منهم وأسلم حظوظ الاثنين منهم وقال المشتري خذ الجميع أو أترك (قال) قال مالك يقال للشفيع خذ الجميع أو أترك وليس له أن يأخذ بعض ذلك دون بعض لأنها صفقة واحدة ﴿قلت﴾ فإن كان إنما اشترى منهم صفقات مختلفات اشترى من كل واحد منهم حظه على حدة في صفقة على حدة فقال الشفيع أنا أخذ حظ واحد منهم نظر إليه فإن كان إنما أخذ حظ أول صفقة اشتراها المشتري فلا شفعة للمشتري معه فيها لأن صفقتي الباقيتين إنما وقعنا بعد هذه الصفقة (قال) وقال مالك وإن أخذ الشفيع الصفقة الثانية كان للمشتري معه الشفعة أيضاً بقدر صفقته الأولى ولا يكون له الشفعة بصفقته الآخرة لأنها إنما كانت بعد الصفقة الثانية (قال) مالك وإن أخذ الآخرة كان المشتري شفيعاً مع الشفيع بالصفقتين الأولىين كليهما وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وكان مالك يقول لو أنني اشتريت شقصاً من دار وأنا شفيع هذا الشقص قبل اشتراكي إياه ولهذا الشقص معي شفيع آخر ألي الشفعة فيما اشتريت مع الشفيع (قال) قال مالك لهما الشفعة بينهما على قدر حظوظهما ولا يخرج من الشفعة اشتراؤه الشقص وله الشفعة فيما اشترى عند مالك

❦ اشتراء شقص وعروض صفقة واحدة ❦

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار وعروضاً صفقة واحدة فقال الشفيع أنا أخذ الشقص من الدار ولا أخذ العروض وقال المشتري خذ الجميع أودع (قال) قال مالك ذلك للشفيع أن يأخذ الدار ويدع العروض لا يأخذها ويقسم الثمن على قيمة الشقص من الدار وعلى قيمة العروض فيأخذ الشفيع الشقص بما أصابه من الثمن ﴿قلت﴾ ومتى يقوم هذا الشقص أيوم يقوم الشفيع للأخذ بالشفعة أم

يوم اشترى المشتري (قال) قال مالك يقوم هذا الشقص يوم وقع الاشتراء ولا يقوم اليوم ﴿قلت﴾ أرايت ان كان المشتري قد سكن هذا الشقص حتى أبلى المساكن فانهدمت لسكنائه (قال) قال مالك لو هدمها هذا المشتري ثم أراد الشفيع أخذها بالشفعة لم يكن له أن يأخذها الا بجميع ما اشتراها به المشتري فكذلك هذا الذي اشترى الشقص والعروض في صفقة واحدة اذا أراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة فانما يقوم الشقص قيمته يوم وقع الاشتراء فيأخذه بحصته من الثمن

❦ باب اشتراء الرجلين الشقص والشفيع واحد ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان كان بائع الشقص رجلا واحداً والمشتري رجلين فقال الشفيع أنا أخذ حصّة أحدهما وقال المشتري بل خذ الجميع أودع (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنى أرى أنه ليس للشفيع الا أن يأخذ الجميع أودع وليس له أن يأخذ حصّة أحدهما ويترك الآخر لان الصفقة وقعت واحدة فكل صفقة وقعت واحدة فليس له أن يأخذ بعضها ويدع بعضها لان الصفقة واحدة وان اشتراها رجلان

❦ باب رجوع الشفيع في الشفعة بعد تسليمه اياها ❦

﴿قلت﴾ أرايت ان أخبر الشفيع أن المشتري اشترى بكذا وكذا درهما فسلم الشفيع فنظر فاذا هو قد اشترى بأقل من ذلك فطلب شفيعته (قال) له عند مالك أن يأخذ بالشفعة ويحلف بالله ماسلم الشفعة الا لمكان الثمن الكبير فأما اذا كان بهذا الثمن فأنا أخذه لان مالكاً سئل عن رجل باع شقصاً له في دار فقال شريكه أشهدكم بالله أنى قد أخذت ثم بدا له أن لا يأخذ فقال ان كان علم بما بيعت به الدار فذلك يلزمه حتى يباع فيها ماله وان كان لم يعلم فقال انما قلت أنا أخذ فان كان بهذا الثمن فلا أخذ (قال) قال مالك فذلك له فلذلك رأيت الاول مثل ما وصفت لك ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم الشفعة قبل الاشتراء فأتاه رجل فقال أنا أريد أن اشترى الحصّة التي أنت شفيعها فقال اشتر فاني قد أسلمت لك شفيعتي فلما اشترى المشتري قال الشفيع أنا

أخذ بشفتي (قال) قال مالك ذلك له يأخذ بشفته

باب اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن

قلت ﴿ أرايت ان كان المشتري يقول اشتريتها بمائة دينار ويقول الشفيع بل اشتريتها بخمسين وقال البائع بل بمت بمائتي دينار (قال) ان كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري ولم تقف بطول زمان أو بهدم من الدار أو بتغيير المساكن أو بيع أو هبة أو بصدقة أو بما تخرج به من ملك المشتري فالقول قول البائع وان تغيرت الدار بما ذكرت لك وهي في يد المشتري فالقول قول المشتري وهذا قول مالك في البيوع ثم يأخذ الشفيع على مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى شقصا من دار بألف درهم ثم جاء الشفيع فأخذها بالشفعة فوضع البائع عن المشتري تسعمائة درهم لعمد ما أخذها الشفيع بالشفعة (قال) ينظر في قيمة الدار فان كانت تشبه أن يكون ثمنها عند الناس مائة درهم اذا تفاونا بينهم أو اشترى بغير تفاين قيل للمشتري أنت لم تشتري بألف درهم ولكن هذه ذريعة فيا بينكما وانما أردتما قطع الشفعة عن هذا الشفيع فلا يكون لكما ذلك وان كانت قيمة الدار عند الناس لا تشبه أن تكون بهذه المائة فالذي ترك البائع للمشتري هبة فلا يرجع الشفيع بشئ من ذلك على المشتري ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان البائع ترك ذلك للمشتري قبل أخذ الشفيع بالشفعة (قال) نعم هو سواء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك هذا ولكنه رأيي ﴿ قيل ﴾ أرايت ان قال المشتري اشتريتها بألف وقال البائع بعثا بألفين فأنكر ذلك المشتري وتحالفا وفسخ البع بينهما ثم جاء الشفيع فقال أنا أخذ الشفعة بألفين (قال) قال مالك في رجل وهب لرجل شقصا له في دار له للثواب فلم يثبه الموهوب له فأراد الشفيع أن يأخذها بالثواب فقل مالك لا شفعة له حتى يثيب الموهوب له رب الدار فسألتك تشبه هذا ولا شفعة له فيه ﴿ قلت ﴾ ولم أجاز مالك الهبة لغير الثواب المسمى (قال) أجازته الناس وانما هو على وجه التفويض في السكاح وفي القياس لا يبغي أن يكون جائزا ولكن قد أجازته الناس فسألتك أيضا في

الشراء لا أرني فيها الشفعة مثل ما قال مالك (قال مالك) في الهبة حتى يأخذ المشتري ويجب له الاشتراء لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البيعين إذا اختلفا فالقول قول البائع أو يترادان فقد رذه النبي صلى الله عليه وسلم فصار غير بيع فلا شفعة فيه إلا بعد البيع وإنما يكتب أخذ الشفعة المهددة على المشتري وهاهنا لم تقع المهددة على المشتري لأنه منكر والبائع إنما رضى أن تكون المهددة عليه للمشتري ولم يرض أن يكون للشفيع عليه عهدة ولم يرد مبايعة

باب فيمن اشترى شقصاً فقام شركاه أو وهبه أو باعه
 ﴿أو تزوج به ثم قدم الشفيع﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار مشتركة ولها شفيع غائب فقام شركاه ثم قدم الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة وأرد القسمة (قال) ذلك له لأن المشتري لو كان باع لكان للشفيع أن يرد يمه فكذلك مقاسمته ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قول مالك أنه يرد البيع الثاني فإذا كان للشفيع أن يرد البيع الثاني فله أن يرد القسمة ﴿قلت﴾ أ رأيت أن كان المشتري قد وهب ما اشترى من الدار فقدم الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة لمن يكون هذا الثمن الموهوب له أو للمشتري في قول مالك (قال) للموهوب له ولا يشبه هذا ما استحق ولا ما كان حراً من العبيد لأن هذا حين وهبه قد علم أنه يؤخذ منه بالشفعة فكأنه إنما وهب له الثمن والذي استحق إنما وهبه بعينه ولم يرد أن يهب له الثمن والحرية كذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار مشتركة فباعها من غيره وباعها المشتري الثاني من غيره ثم قدم الشفيع أيكون له أن يأخذها بأي الأثمان شاء في قول مالك (قال) نعم له عند مالك أن يأخذها بأي الأثمان شاء إن شاء بما اشتراها المشتري الأول ويفسخ ما كان بعد ذلك من بيعهما وإن شاء أخذها بالبيع الثاني ويفسخ البيع الثالث وإن شاء أخذها بالبيع الثالث وثبتت البيوع كلها بينهم ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن المشتري تصدق بما اشترى فجاء الشفيع فقال أنا أخذها بالشفعة أنفسخ الصدقة في قول مالك

ويأخذ بالشفعة (قال) نعم والتمن للمتصدق عليه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان المشتري قد تزوج بما اشترى ثم جاء الشفيع فأخذ بالشفعة ثم ترجع المرأة على زوجها في قول مالك (قال) ترجع عليه بقيمة ما أخذ منها يوم نكحها به

باب اشترى شقصا بتمن ثم زاد البائع على ذلك الثمن أو وضع منه

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترت شقصا من دار مشتركة ثم أتاني البائع فقال استرخصت فزدني في الثمن فزدته ثم جاء الشفيع ليأخذ بالشفعة (فقال) يأخذ بالثمن الاول ولا يلتفت الى الزيادة لان هذا حق قد وجب ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال لو اشترى منه شقصا من دار ثم أقاله كانت الشفعة للشفيع وكانت الاقالة باطلا الا أن يسلم الشفيع الشفعة فتكون الاقالة جائزة ﴿قلت﴾ ولا تكون الاقالة بيعا من البيوع فيكون للشفيع أن يأخذ بعهد الاقالة (قال) ليست الاقالة في هذا الموضع في قول مالك بيعا من البيوع ﴿قيل﴾ فالاقالة عند مالك بيع من البيوع (قال) نعم الاقالة عند مالك بيع من البيوع حادث الا أن مالكا قال لي في الاقالة في الشفعة ما أخبرتك ﴿قلت﴾ أ رأيت البائع ما حط عن المشتري قبل أخذ الشفيع بالشفعة أو بعد ما أخذ (قال) اذا وضع عنه ما يرى أن مثل ذلك مما يوضع في البيوع فتلك الوضعية توضع عن الشفيع وان كان شيئا لا يوضع مثله فتلك الوضعية هبة فلا يوضع عن الشفيع من ذلك شيء ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترت امرأة شقصا من دار مشتركة فخلعت زوجها بذلك الشقص فأتني الشفيع فأخذ من الزوج بالشفعة على من تكون عهده (قال) تكون العهدة للشفيع ان شاء على المرأة وان شاء على الزوج ﴿قلت﴾ فان أراد أن يأخذ من المرأة (قال) يأخذ بالثمن الذي اشترت به أولا ﴿قلت﴾ فان أخذ من الزوج (قال) يأخذ بقيمة الشقص يوم خالته المرأة عليه وتكون عهده على الزوج ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يشتري الشقص من الدار فيتزوج به امرأة فيقدم الشفيع ان الشفيع مخير ان شاء فسخ عنه عطية الزوج للمرأة الدار في صداقها فأخذ الدار بما اشتراها وكانت عهده

على الزوج وان شاء أجاز عطية الزوج امرأته الشقص في صداقها وأخذ الشفعة بقيمة الشقص يوم أعطيت المرأة ذلك في الصداق وتكون عهده على المرأة وكذلك مسائلت في الخلع

باب تلوم السلطان للشفيع في الثمن وأخذ الشفعة من الغائب

قلت ﴿أرأيت أن أراد الشفيع الأخذ بالشفعة ولم يحضره نقدُهُ أيتلوم له القاضي في قول مالك (قال) قال مالك رأيت القضاة عندنا يؤخرون الأخذ بالشفعة في النقد اليوم واليومين والثلاثة ورأيت مالكا استحسنه وأخذ به ورأه ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت شقصا من دار مشتركة فقام الشفيع فأخذ بالشفعة فلم يقبض مني الشقص حتى أنهدم فقال أنا أترك ولا آخذ لأن الدار قد أنهدمت أليكون له ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يكون للشفيع أن يترك عند مالك لأنه قد أخذ وقد وجبت له الشفعة فأصاب الدار من شيء فهو من الشفيع ﴿قلت﴾ وكذلك هذا في البيع إذا أنهدمت الدار بعد الصفقة قبل أن يقبض المشتري ما أصاب الدار من المشتري ليس من البائع في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت شقصا من دار لرجل غائب أليكون للشفيع أن يأخذ بالشفعة في قول مالك (قال) نعم له أن يأخذ لأن مالكا يرى أن يقضى على الغائب ﴿قلت﴾ فلا يجوز أن أوكل من يأخذ لي بشفعتي وأنا غائب أو حاضر في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن قبل لي أن فلانا قد اشتري نصف نصيب شريكك فسلمت شفعتي ثم قيل أنه قد اشتري جميع نصيبه فقلت قد أخذت بالشفعة أليكون ذلك لي أم لا (قال) مسمعت من مالك فيه شيئا وأرى ذلك لك ﴿قلت﴾ أرأيت أن اشتريت شقصا من دار فأصابها هدم أو غرق أو حرق فأراد الشفيع الأخذ بالشفعة (قال) قال مالك يأخذها بجميع الثمن أو بدع ﴿قلت﴾ وإن اشتريت شقصا من دار فهدمتها فأني الشفيع ليأخذ بالشفعة (قال) قال مالك يأخذها مهدومة بجميع الثمن ويأخذ هذا النقض مهدوما ولا يكون له على المشتري قليل ولا كثير

(قال) قال مالك وان هدمها المشتري ثم بناها قيل للشفيع خذها بجميع ما اشترى
وقيمة ما عمر فيها فان أبي لم يكن له شفعة

باب اشترى داراً فباع بعضها ثم استحق نصفها

قلت رأيت لو أن رجلاً اشترى داراً من رجل فهدمها فباع بقصها ثم قدم رجل
فاستحق نصف الدار كيف يصنع (قال) ان لم يحز البيع فانه يأخذ نصف ما استحق
من الدار ونصف الثمن الذي باع به النقص لانه قد استحقه ثم ان أراد الأخذ
بالشفعة فانه يقسم الثمن على ما باع منها وما بقي يوم وقعت الصفقة ولا ينظر الى ثمن
ما باع منه فان كانت قيمة النقص الذي باع يوم وقعت الصفقة هي الثلثين والذي بقي من
الدار ثلث الثمن فيدفع نصف الثلث ويأخذ العرصه بالشفعة ويكون له نصف ثمن
النقص الذي بيع من حصته لانه هو له لانه كان له نصف الارض ونصف البنيان
وأما النصف الآخر من النقص فهو للمشتري ولا يرجع عليه فيه بشئ لانه بيع قد
جاز له لم يكن للأخذ بالشفعة فيه شئ وفات البيع فاما يرجع على ما بقي على ما فسر
لك وهذا الذي بلغني عن أئمة من قول مالك (قال) وانما كان له نصف ثمن
النقص لأن المبتاع باع شيئاً نصفه للأخذ بالشفعة وانما أجزى بيع نصف النقص الذي
اشترى المشتري لانه باع شيئاً هو له لم يكن للأخذ بالشفعة فيه حق الا أن يدركه
لم يفت فلما فات رجع الى العرصه فأخذها بحصتها ما بقي وقد فسر لك ما بلغني
(قال) وان لم يكن المشتري باع من النقص شيئاً قيل للمستحق ان شئت خذ نصف
الدار مهدمة ونصف هذا النقص فليس لك على هذا المشتري الهادم من قيمة البناء
الذي هدم قليل ولا كثير لانه انما هدم على وجه الشبهة ووجه الاشتراء وهو لم يبيع
من النقص شيئاً فيكون لك أن تتبعه بما باع من النقص فان أبي أن يأخذ ما استحق
منها مهدوماً قيل له لاشئ لك واتبع الذي باع فخذ منه الثمن الذي باع به حصتك
ان أحيت قلت فان أخذ حصته التي استحق وقال أما أخذ بالشفعة (قال) ذلك
له قلت فهل يبيع المشتري اذا أخذ بالشفعة بشئ مما هدم من الحظ الذي

يأخذه هذا المستحق بالشفعة (قال) لا يضمن له شيئاً مما هدم ﴿قلت﴾ فإن كان المشتري قد باع من الهدم شيئاً (قال) يضمن له نصف ما باع من ذلك إذا أخذ المستحق بالشفعة ﴿قلت﴾ فالمشتري إذا باع مما نقض شيئاً أخذ المستحق نصفه ذلك منه باستحقاقه نصف الدار ونصفه بالشفعة (قال) ثم إذا كان ما باع من النقض حاضراً لم يفت ﴿قلت﴾ فإن فات النقض فليس له أن يرجع عليه بما يصيبه من الثمن وإنما له أن يأخذ البقية بما يقع عليها من الثمن (قال) نعم ﴿قلت﴾ وما لم يبيع من ذلك لم يضمن له شيئاً من ذلك (قال) لا يضمن له ما هدم من حظ النصف الذي استحقه المستحق ولا يضمن له حظ النصف الذي يأخذ المستحق بالشفعة (قال) نعم لا يضمن شيئاً من هذا إلا أن يبيع شيئاً من ذلك فيضمن له بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

س ما جاء فيمن اشترى أنصباء

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى نصيباً في دارين صفقة واحدة وشفيعهما واحد فقال الشفيع أنا أخذ إحدى الدارين وأسلم الأخرى وقال المشتري خذ الجميع أودع (قال) قال مالك يقال للشفيع خذ الجميع أو دع ﴿قلت﴾ فإن كان المشتري اشترى هذين النصيبين من رجلين مختلفين صفقة واحدة (قال) قال مالك ليس للشفيع أن يأخذ حظ أحد الرجلين دون الآخر لأن الصفقة واحدة والمشتري واحد فاما أن يأخذ الجميع وأما أن يدع ﴿قلت﴾ وكذلك إن كانوا ثلاثة رجال لأحدهم نخل وأرض وللآخر قرية وللآخر دور فباعوا جميع ذلك كله صفقة واحدة من رجل وشفيع هذه القرية وهذه النخل وهذه الدور رجل واحد فقال الشفيع أنا أخذ هذه النخل بمحصتها من الثمن ولا أريد القرية ولا الدور وقال المشتري خذ الجميع أو دع (فقال) سألت مالكا عن الثريكين في الدور والأرضين والنخل وذلك مفترق يبيع أحدهما نصيبه من ذلك كله فيأتي الشفيع فيقول أنا أخذ بعض ذلك دون بعض (فقال) مالك ليس له إلا أن يأخذ الجميع أو يدع وليس له أن يختار

عليه أن يأخذ ما يجب ويدع ما يكره (قال ابن القاسم) لان الشفعة تكون فيه وهو كله مما تجرى فيه الشفعة وكذلك مسائلك في الثلاثة نفر ليس له الا أن يأخذ الجميع أو يدع لانها صفقة واحدة ومشتريها رجل واحد وشفيعها رجل واحد (قال) وسألت مالك عن الرجل يتبع من النفر الثلاثة أو الاربعة حظوظهم في صفقة واحدة فيأني شفيع في ذلك كله فيريد أن يأخذ حظ أحدهم فقال ليس له الا أن يأخذ ذلك كله أو يسلمه فسألتك مثل هذا أيضاً ﴿قلت﴾ فان كانوا ثلاثة رجال اشتروا من ثلاثة رجال داراً وأرضاً ونخلًا وشفيع هذه الدار والنخل والارض رجل واحد فأني الشفيع فقال أنا آخذ حظ أحدهم وأسلم حظ الاثنين (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وليس ذلك له الا أن يأخذ ذلك كله أو يتركه وذلك اذا كان ذلك كله في صفقة واحدة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشتريت شقصاً من دارين صفقة واحدة وشفيع كل دار على حدة فسلم لي أحدهما الشفعة وأراد الآخر الاخذ بالشفعة فقلت له خذ الصفقة كلها أو دع فقال لا تأخذ الا الذي أنا فيه شفيع أ يكون له ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك للشفيع أن يترك تلك التي لا شريك له فيها لانه ليس بشفيع لها ويأخذ التي له فيها شرك لانه شفيعها

﴿ما جاء فيمن اشترى شقصاً فوهبه ثم استحق أو غير ذلك﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى داراً فوهبها لرجل فهدمها أو هب نقضها لرجل يهدمه ثم أتى رجل فاستحق نصف الدار (فقال) هذا والبائع سواء ألا ترى أن المشتري لو باع من غيره فهدمها المشتري الآخر انه لا شيء للشفيع عليه من قيمة البناء الا أن يكون الهادم باع شيئاً من ذلك فيبيعه على ما فسرت لك فيمن باع نقضاً وكذلك الهبة في هذا لان الموهوب له لم يكن غاصباً إنما هدم على وجه الهبة والاشتراء فلا شيء عليه الا أن يكون باع شيئاً من ذلك فيكون بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) قال لي مالك ذلك في المشتري والموهوب له مثله

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً اشترى داراً فوهبها لرجل فأتى رجل فاستحق نصفها وأخذ النصف الباقي بالشفعة لمن يكون ثمن هذا النصف الذي يأخذه المستحق بالشفعة الواهب أم للموهوب له (قال) للواهب ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه انما وهب له الدار ولم يهب له الثمن ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو قوله وأما الذي سمعت أنا منه في رجل وهب لرجل جارية ثم هلك الموهوب له ثم استحققت بحرية فقيل للمالك لمن ترى هذا الثمن الذي أخذ من بأثمنها الورثة الموهوب له أم للمشتري الواهب فقال مالك بل للواهب وليس للموهوب له ولا لورثته شيء (قال) وقد بلغني أنه كان يقول في الاستحقاق أيضاً ان الثمن للواهب اذا وهب عبداً فاستحق العبد أنه مسروق ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترى رجل شقصاً من دار فوهبها لرجل فأتى شقيقها فأخذ بالشفعة لمن يكون الثمن (قال) اذا وهبها وهو يعلم أن للذي وهب من الدار شقيقاً يأخذ ذلك ان شاء أو يترك فأرى الثمن للموهوب له ﴿قلت﴾ ما فرق ما بين هذه المسألة وبين المسألة التي قبلها في الذي اشترى جميع الدار فوهبها فاستحق نصف الدار فقلت فيه الثمن للواهب وقلت هاهنا الثمن للموهوب له (فقال) لان الواهب انما وهب الدار كلها ولم يهب الثمن وان الذي وهب الشقص من الدار قد عرف أن لها شقيقاً انما وهبها وقد عرف أن الشقيق ان شاء أخذ وان شاء ترك فليس له من الثمن شيء

﴿الرجوع في الشفعة بعد تسليمها وأخذ الشفعة بالبيع التماساً﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترى رجلان حصة رجل فأخبر الشريك ان حصة صاحبك قد اشتراها فلان لأحدهما ولم يذكر له أن الآخر قد اشترى مع الذي ذكر له فقال قد سلمت له الشفعة فقيل له بعد ذلك انه لم يشتر هو وحده انما اشترى هو وفلان فقال فأنا أخذ بالشفعة وقال الذي أسلم الشفعة قد سلمت لي فلا أعطيك حصتي (فقال) أرى أن يأخذها جميعاً حصة الذي سلم له الشفعة وحصة الآخر الذي لم يسلم له الشفعة لاني الرجلان اذا اشترى من رجل حصته لم يكن للشقيق الا أن يأخذ

الشفعة كلها أو يترك البيع ﴿قلت﴾ أرأيت البيع الفاسد أفيه شفعة أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن ان لم يفت البيع الفاسد رد بعينه وان فات حتى تصير الدار على المشتري بالقيمة رأيت الشفعة للشفيع ﴿قلت﴾ أرأيت حوالة الاسواق أهى في الدور فوت أم لا في قول مالك (قال) ليست بفوت ﴿قيل﴾ فتغير البناء من غير هدم (قال) لا أعرف هذا وانما أعرف الفوت في البناء اذا كان الهدم فهذا فوت عند مالك ﴿قلت﴾ ويكون المشتري قد بنى فيها بناءً من البيوت والقصور فهذا فوت أيضاً (قال) والنرس أيضاً فوت أو يشتريها وفيها غرس فيموت النرس فهذا أيضاً فوت ﴿قلت﴾ أرأيت البيع الفاسد اذا ولاه الرجل أيجوز أم لا (فقال) قال لى مالك ان ولاه فقال أوليك كما اشتريت فهذا لا يصلح ويتقض أيضاً لانه ان كان المشتري الاول وقع في صفقته بيع وسلف فقال للذى ولاه وأليك هذه الشفعة كما اشتريتها فهذا لا يصلح لان هذا الثانى أيضاً قد وقع مثل ما وقع فيه الاول في بيع وسلف فلا يجوز ﴿قلت﴾ فان قال قامت على هذه السلعة بمائة دينار وانما أبيعها بذلك (قال) هذا قد كذب لم تقم عليه بمائة دينار لانه ان كان أخذها بمائة دينار على أن سلف عشرة دنانير وقيمة السلعة خمسون ديناراً فلم تقم عليه السلعة بمائة فهذا قد كذب فيكون المشتري بالخيار ان أحب أن يأخذ بالمائة دينار أخذ وان أحب أن يرد رد فان فاتت في يدى المشتري قبل أن يختار قومت السلعة فان بلغت من القيمة أكثر من المائة لم يزد عليها لانه قد رضى بها أولاً وان كانت أقل من المائة فله ذلك ﴿قلت﴾ فان اشتراها بيعاً فاسداً وباعها بيعاً صحيحاً (قال) هذا فوت أيضاً في البيع الفاسد وله أن يأخذ بالبيع الصحيح وليس له أن يأخذ بالبيع الفاسد ﴿قلت﴾ أرأيت الشفعة هل تورث في قول مالك (قال) نعم

— تنازع الغرماء والشفعاء في الدار —

﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يشتري شقةً من دار مشتركة فيموت وعليه دين أو يقوم عليه الغرماء ولم يمت فيأتي الشفيع بحضرة ذلك فيريد الاخذ بالشفعة وفي قيمة الدار

ففضل عما اشتراها به وقال النرماء نحن نأخذ الدار لأن فيها فضلا عما اشتراها به
 (قال) الشفيغ أولى من النرماء ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك عن رجل عليه دين وله
 شريك في دار فباع شريكه حصته فقام عليه غرامؤه فقالوا له خذ شفعتك فان فيها
 فضلا وقال لا آخذ فقال له النرماء أنت مضار ونحن نأخذ اذا كانت لك الشفعة
 فان فيها فضلا نستوفيه (قال مالك) ذلك للشفيغ ان شاء ان يأخذ وان شاء ان يترك
 وليس للنرماء ها هنا حجة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أسلم الشفيغ الشفعة بمال أخذه من
 المشتري أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك اذا أسلم الشفعة بعد وجوب
 الصفقة بمال أخذه فذلك جائز وان أسلم شفعتة قبل وجوب البيع للمشتري بمال أخذه
 فذلك باطل لا يجوز لانه لم يجب له الشفعة بعد وهو مردود وهو على شفعتة ها هنا
 ان أحب أن يأخذ شفعتة أخذ وان أحب أن يترك ترك (قال ابن القاسم) وكذلك
 ان أسلمها بمال قبل الوجوب فهو كذلك ويرد ما أخذ ﴿ قلت ﴾ أرايت ان اشتريت
 شقصاً من دار مشتركة فأتى رجل الى الشفيغ فقال خذها بشفعتك ولك مائة دينار
 ربها أربحك فيها (قال) قال مالك لا خير في هذا ولا يجوز ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن
 شفيغاً وجبت له الشفعة فباع قبل أن يأخذ شفعتة أيجوز ذلك في قول مالك (قال)
 قال مالك لا يجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ هل تحفظه عن مالك (قال) هو قول مالك

﴿ شفعة النائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت النائب اذا علم بالشراء وهو شفيغ ولم يقدم يطلب الشفعة حتى متى
 تكون له الشفعة (قال) قال مالك لا تقطع عن النائب الشفعة بنيتة ﴿ قلت ﴾
 علم أو لم يعلم (قال) ليس ذلك عندي الا فيما علم وأما فيما لا يعلم فليس فيه
 كلام ولو كان حاضراً ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى اشتريت من رجل شقصاً من دار
 بأفريقية وأنا بمصر وشفيغها بمصر فأقام معي زماناً من دهره لا يطلب الشفعة ثم
 خرجنا الى أفريقية فطلب شفعتة أ يكون ذلك له لازماً^(١) في قول مالك أو طلب بمصر
 قبل أن يخرج الى أفريقية أ يكون ذلك له في قول مالك أم لا (قال) لا أحفظ قول مالك

مالك فيها وأرى الدار الثابتة والحاضرة سواء ان ذلك له قام بمصر أو بإفريقية فذلك له ما لم يطل ذلك حتى يرى أنه تارك للشفعة وفي مسألتك التي ذكرت أنه مقيم معك زماناً من دهره ولا يطلب ذلك فلا أرى له شفعة اذا كان تاركا لذلك بحد علمه به حتى يطول ويكون أكثر من السنة فيما يرى أنه تارك لها والدار الحاضرة والثابتة في ذلك عندي سواء

الدعوى في الدار

قلت ﴿ أرأيت ان وكلت رجلاً يشتري لى شقصاً من دار وهو شفيعها أو وكلته ان يبيع لى شقصاً من دار وهو شفيعها فباع أو اشترى أتكون له الشفعة في الوجهين جميعاً أم لا (قال) نعم ولا أقوم على حفظ سماعي من مالك فيه ﴾ قلت ﴿ أرأيت ان كانت دار في يدي رجل فأقام البينة رجل أنه اشترى هذه الدار من هذا الذي الدار في يديه وأقام الذي الدار في يديه البينة أنه اشتراها من هذا المدعى (قال) اذا تكافأت البينتان في المدالة فهي للذي في يديه وان لم تتكافأ في المدالة قضى بها لأعدل البنين ﴾ قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت داراً فبنت فيها بيوتاً أو قصوراً أو هبتها أو بعتها ثم اختلفنا أنا والبائع في الثمن القول قول من (قال) هذا فوت والقول قول المشتري عند مالك ﴾ قلت ﴿ أرأيت ان اشتريت شقصاً من دار لها شفيعان فسلم لى أحدهما الشفعة وقال الآخر أنا أخذ جميع الشفعة وقال المشتري خذ الجميع وقال الشفيع لا أخذ الا حصتي لم يكن ذلك له اما أن يأخذ الجميع واما أن يدع وهذا قول مالك ﴾ قلت ﴿ أرأيت لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار مشتركة لها شفاء وكلمهم غيب الا واحداً حاضراً فقال الحاضر أنا أخذ الجميع بشفعتي وقال المشتري لا أدفع اليك حظوظ الغيب أو قال المشتري خذ الجميع وقال الشفيع لا أخذ الا قدر حصتي من الشفعة (قال) قال مالك يأخذ هذا الحاضر جميع ذلك أو يترك في الوجهين جميعاً ﴾ قلت ﴿ فان قدم الدائب وقد أخذ هذا الحاضر الجميع بالشفعة (قال) يدخلون معه جميعاً ان أحبوا كلهم فيأخذون بقدر ما كان لهم من شفعتهم فان أخذ

بعضهم وأبى بعضهم لم يكن للأخذ أن يأخذ بقدر حصته ويدع ما بقي وليس له إلا أن يكون شريكا يقاسمه جميع ما اشترى فيأخذ أو يدع ﴿قال﴾ وقال لي مالك ولوان هذا الحاضر أبى أن يأخذ الجميع وقال لا أخذ إلا قدر حصتي فترك أن يأخذ الجميع لم يكن له شيء فإن قدم النيب كان لهم أن يأخذوا جميع ذلك بالشفعة فإن أخذوا ذلك بالشفعة لم يكن لذلك الحاضر فيما أخذ النيب شفعة لأنه قد ترك ذلك أولا فلا يكون له في ذلك شيء ولهذا الذين قدموا أن يأخذوا جميع ذلك أو يتركوا ﴿قال﴾ قال مالك وليس لهذا الحاضر أن يقول أنا أخذ بقدر حصتي من الشفعة وأترك حصص أصحابي حتى يقدموا فإن أخذوا شفعتهم والا أخذت ذلك ﴿قال مالك﴾ ليس ذلك له ولكن أما أن يدع وأما أن يأخذ وإذا قدم هؤلاء النيب فترك جميعهم الشفعة إلا واحدا منهم قيل له خذ الجميع أو دع

— باب الكفالة في الدور —

﴿قلت﴾ أ رأيت أن بعت داراً وأخذ مني المشتري كفيلا بما أدركه من درك فبني في الدار ثم استحقها مستحق أي يكون للمشتري على الكفيل من قيمة ما بنى شيء أم لا ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى على الكفيل إلا ما ضمن له أولا ولا يكون عليه من قيمة ما بنى المشتري في الدار قليل ولا كثير ولكن يقال للمستحق ادفع إلى هذا المشتري قيمة ما بنى أو خذ قيمة دارك فإن دفع إليه قيمة ما بنى وأخذ داره رجع المشتري على البائع بالثمن أو على الحليل بالثمن والمشتري في ذلك مخير وهو قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال أشهدوا أنني قد أخذت بشفعتي ثم قال قد بدا لي ﴿قال﴾ قال مالك إذا كان قوله ذلك بعد الشراء وقد علم بالثمن فقد لزمه ذلك وإن كان لم يعلم بالثمن فله أن يترك أن أحب ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت شقصا في دار بعبد فأت العبد في يدي قبل أن أدفعه ﴿قال﴾ قال مالك المصيبة من رب الدار لأن العبد قد وجب له ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا قال أشهدوا بشفعته بقيمة العبد ﴿قال﴾ نعم عند مالك ﴿قلت﴾ وتكون عهدة الشفيع على رب الدار الذي باعها ﴿قال﴾ لا ولكن تكون

المهدة على المشتري ﴿قيل﴾ فتنى تجب للشفيع الشفعة في قول مالك (قال) قال مالك ان الشفعة تجب للشفيع ساعة تقع الصفقة فقد أولم يتقد قبض الدار أو لم يقبض

﴿أخذ الشفيع الشفعة بالبيع الفاسد﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى شقصا من دار بيعا فاسدا فأخذ الشفيع ذلك بالشفعة ثم علم بفساد البيع (قال) ترد الدار الى البائع ولا يأخذها الشفيع ولا المشتري لان البيع فاسد

﴿باب باع شقصا من دار بعبد فأخذ الشقص﴾

﴿بالشفعة ثم أصيب بالعبد عيب﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت شقصا من دار بعبد ثم أخذها الشفيع بالشفعة فأصاب بائع الدار بالعبد عيبا (قال) يردّه ويأخذ قيمة الدار من المشتري للدار وقد مضت الدار للشفيع بالشفعة ﴿قلت﴾ ولم أمضيت الدار للشفيع بالشفعة هاهنا (قال) لان هذا المشتري اذا دفعها الى الشفيع فهو بمنزلة ما لو باعها من غيره ﴿قلت﴾ فلم لا تجعله في البيع الفاسد بهذه المنزلة (قال) لان البيع الفاسد كان مردودا من الآخر والاول ألا ترى لو أن رجلا باع بيعا فاسدا ثم باع من آخر بيعا فاسدا ردا جميعا ألا أن يتناول أو يتغير بالابدان أو بالاسواق فيكون في ذلك القيمة ولا يرد فهذا فرق ما بينهما ﴿قلت﴾ وهذا كله قول مالك (قال) منه قوله ومنه رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت شقصا من دار بعبد فأخذ الشفيع ذلك الشقص بشفعته ثم استحق العبد من يد بائع الدار (قال) قد مضت الدار للشفيع ويرجع بائع الدار على المشتري بقيمة الشقص ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت قيمة العبد ألفا وقيمة الشقص ألفين فرجع بائع الشقص على المشتري بألفين وانما أخذ المشتري من الشفيع ألفا فأراد المشتري أن يرجع على الشفيع بألف آخر لانه قد صارت الدار على المشتري بألفين وهو قيمتها وانما أخذها الشفيع منه بألف (قال) لا يرجع المشتري على الشفيع بقليل ولا كثير

لان الأخذ بالشفعة انما هو بيع من البيوع وكذلك لو كانت قيمة العبد أنى درهم
 وقيمة الشقص ألف درهم فلما أخذها الشفيع بقيمة العبد وهي ألفا درهم استحق العبد
 فرجع البائع على المشتري بألف درهم فليس للشفيع أن يرجع على المشتري بالألف
 التي فضلت عنده ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) لأحفظه عن مالك وهو رأيي
 ﴿قلت﴾ أرايت ان اشتريت شقصا من دار بعرض من العروض فضى لذلك زمان
 والعرض قائم بعينه عند بائع الدار أو مستهلك فاختلف المشتري والشفيع في قيمته
 أنظر الى قيمة العرض ان كان قائما بعينه اليوم أم لا (قال) انما ينظر الى قيمته يوم وقع
 الشراء ولا ينظر الى قيمته اليوم ﴿قلت﴾ فان كان مستهلكا (قال) فالقول قول
 المشتري مع بعينه ﴿قلت﴾ فان أتى بما لا يشبه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا
 ولكن رأيت أنه مثل البيوع أنه ان أتى بما لا يشبه لم يقبل قوله وكان القول قول الشفيع
 اذا أتى للشفيع بما يشبه فان أتى أيضا بما لا يشبه قيل الذي استهلكه وهو المشتري
 صف العرض ويحلف على الصفة ثم يقوم على صفته بعد بعينه ثم يقال للشفيع خذ
 أو اترك ﴿قيل﴾ فان نكل المشتري عن الممين على الصفة التي وصف (قال)
 يقال للشفيع صف واحلف فاذا وصف وحلف أخذها بقيمة تلك الصفة وهذا
 مثل البيوع

باب اشترى شقصا بمحنة فاستحق الحنطة

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا اشترى شقصا من دار بمحنة بعينها فاستحق الحنطة
 أيرجع بائع الشقص فيأخذ الشقص أم يأخذ حنطة مثل الحنطة التي استحققت في
 يده وهل فيه شفعة (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا ولكن لو أن رجلا اشترى
 حنطة بعينها ثم استحققت الحنطة لم يكن على صاحب الحنطة أن يأتي بمحنة مثله
 عند مالك فأرى في مسألتك ان أخذها الشفيع بالشفعة قبل أن يستحق الطعام
 أن لا يرد ويكرم له قيمة الشقص الذي اشترى وان كان انما استحق قبل أن يأخذ
 الشفيع الشفعة فلا شفعة للشفيع (قال) وكذلك الرجل يشتري الدار بعبد فيستحق

العبد قبل أن يقوم الشفيع فلا شفعة له فيه لأنه لم يتم البيع وتورد الدار إلى صاحبها وينفسخ البيع ولو أخذت بالشفعة ثم استحق العبد رجوع بقيمة الدار ولم يؤخذ من الشفيع ما أخذ (قال) وشراء الطعام بالدرهم والدنانير سواء إذا استحق أنه يرجع بالدنانير ولا بيع بينهما والدار عندى بمنزلة

﴿ ما جاء في البائع يقر بالبيع ويشكر المشتري ﴾

﴿ فيريد الشفيع أن يأخذ بالشفعة بافرار البائع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن أقر البائع بالبيع وجحد المشتري البيع وقال لم أشتري شيئاً ثم تخالفاً ونفاسخا البيع فقام الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة بما أقررت لي أيها البائع (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى فيه شفعة لأن عهده على المشتري فإذا لم يثبت للمشتري ما اشترى فلا شفعة له

﴿ فيمن باع عبداً بشقص ودراهم ثم جاء الشفيع ليأخذ الشقص ﴾

﴿ قلت ﴾ لو أن رجلاً باع عبده بشقص من دار وبألف درهم فأنى الشفيع يأخذ بالشفعة بقيمة العبد ألف درهم بقيمة الشقص ألف درهم فبكم يأخذها الشفيع (قال) يأخذها الشفيع في قول مالك بخمسة مائة درهم لأن ثمن العبد وهو الألف درهم يقسم على ثمن الشقص وهو ألف درهم وعلى الألف درهم فيصير نصف هاهنا ونصف هاهنا فيأخذ الشفيع الشقص بنصف قيمة العبد وذلك خمسة مائة درهم

﴿ ما لا شفعة فيه من السلع ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت سفينة بنى وبين رجل أو خادماً بينى وبين رجل بعت حصصتى من ذلك أ يكون شريكى أولى بذلك في قول مالك أم لا (قال) لا يكون شريكك أولى بذلك عند مالك إنما يقال لشريكك بع معه أو خذ بما يعطى فأما إذا باع ورضي بأن يبيع وحده فليس لشريكه فيه شفعة وهذا قول مالك

باب الشفعة في العين والبئر

قلت ﴿ أرأيت لو أن أرضاً بيني وبين رجل ونحلا وعيناً لهذه الأرض والنخل قاسمت شريك في الأرض والنخل ثم بعت حصتي من العين ﴾ (قال) قال مالك لا شفعة لشريكك فيما بعت من العين ﴿ قلت ﴾ فإن هو لم يقاسمه الأرض والنخل ولكنه باع نصيبه من العين ولم يبع نصيبه من الأرض ﴾ (قال) قال مالك فأشريكه الشفعة في العين مادامت الشركة في الأرض والنخل ﴿ قال ﴾ قلت للمالك أرأيت الحديث الذي جاء لا شفعة في بئر ما هو ﴾ (قال) هو إذا قسم أصحابه الأرض والنخل ثم باع حصته من العين أو البئر قال مالك فهذا الذي جاء فيه الحديث لا شفعة في بئر ﴾ (قال) وإن هو لم يقسم كانت فيه شفعة باع حصته من الأرض والبئر أو باع البئر أو العين وحدها ففيها الشفعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت العين هل يقسم شريكها في قول مالك ﴾ (قال) قال مالك نعم يقسم بالقلد^(١) ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت شقصاً من الأرض فزرعتها أو غرستها فأني الشفيع ليأخذ بالشفعة ﴾ (قال) قال مالك له أن يأخذ بالشفعة والزرع للزراع ﴿ قلت ﴾ فهل يكون للشفيع من الكراء شيء أم لا ﴾ (قال) لا يكون له من الكراء شيء ﴿ قلت ﴾ فإذا كان قد غرسها نخلاً أو شجراً ﴾ (قال) إذا غرسها نخلاً أو شجراً فإنه يقال للشفيع أن شئت نفضها واغرم قيمة ما فيها من الفرس فإن أبي لم يكن له شفعة وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً بينه وبين شريك له أرض ونخل فافترسا النخل وتركوا الأرض لم يقتسماها فباع أحدهما ما صار له من النخل أليكون لشريكه الشفعة أم لا ﴾ (قال) سمعت مالكا يقول في النخلة تكون للرجل في الحائط فيبيعها أنه لا شفعة لرب الحائط فيها وكذلك مسائلك لأن كل ما قسم فلا شفعة فيه عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت أرضاً من رجل يزرعها قبل أن يبدو صلاحها بمائة دينار فأني رجل فاستحق نصف الأرض فطلب الأخذ بالشفعة كيف يصنع فيما بينهما في قول مالك ﴾ (قال) إذا استحق نصف الأرض

بطل البيع في النصف الذي استحق هذا المستحق فيما بين البائع والمشتري في
 الأرض وفي الزرع لأن نصف الزرع الذي صار في نصف الأرض التي استحققت
 صاريح الزرع قبل أن يبدو صلاحه فيرجع ذلك النصف من الزرع إلى بائع
 الأرض ويرد على المشتري الأرض نصف الثمن لأن نصف الأرض ونصف الزرع
 قد بطل البيع فيهما وبقي نصف الأرض ونصف الزرع والبيع فيهما صحيح ثم
 يبدأ الشفيع فيخير في الشفعة فإن اختار الإخذ بالشفعة كانت له الشفعة في نصف
 الأرض وليس له في نصف الزرع شفعة (قال) وإن ترك المستحق الشفعة فالمشتري
 مخير إن شاء تماسك بما بقي في يديه وإن شاء رد ذلك لأنه قد استحق منها ماله البال
 والقدر وعليه قيمة المضرة فله أن يرد ذلك إن شاء ويرجع بجميع الثمن ﴿قلت﴾
 ولم يبدأ الشفيع بالخيار في الإخذ بالشفعة والمشتري يقول لا أريد التماسك وأنا
 أريد الرد لأن ما استحق منها غيباً فيها شديداً فانا أريد الرد ولا أحب أن يكون
 للشفيع على عهدة إذا كان لي أن أرد (قال) ليس ذلك له وله الشفعة عليه ﴿قال﴾ وقال
 مالك في رجل باع حائطاً فأتى رجل فاستحق بعض الحائط فأراد أن يأخذ بالشفعة
 وفيه ثمر لم يبد صلاحها كيف يصنع (فقال) قال مالك يدفع الشفيع إلى المشتري قيمة
 ما أتفق في النخل في سقيها وعلاجها وتكون له الثمرة كلها وذلك أن بعض المدعين
 قالوا إن الثمرة للمشتري حين لم يدركها الشفيع حتى أبرت النخل فقال مالك ما أخبرتك
 ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً ابتاع أرضاً فزرع فيها ثم أتى رجل فاستحقها لم يكن
 له من الزرع قليل ولا كثير وإنما له كراء مثلها إذا كان زرع الأرض لم يفت ولو لم يكن
 فيها زرع لزرعها المستحق ولو كان فيها زرع وقد قامت زراعتها الأرض لم يكن له من
 كراء الأرض قليل ولا كثير وكان بمنزلة ما لو زرعه وهي في يديه قبل ذلك لما
 مضى من السنين ﴿قلت﴾ فإن استحق بعضها وأخذ البقية بالشفعة أيكون له فيها
 أخذ بالشفعة كراء أم لا (قال) أما الذي استحقه فله فيه كراء مثله على ما وصفت
 لك وأما الذي يأخذ بالشفعة فلا كراء له لأنه لم يجب له الأرض إلا بعد ما أخذها

وقد زرعها صاحبها قبل ذلك والذي استحق قد كان وجبت له قبل الزرع فله فيه الكراء على ما وصفت لك ما لم يبت ﴿قلت﴾ أرايت لو أتى اشترت من رجل أرضاً بمائة دينار وللبيع في الأرض زرع لم يبد صلاحه ثم اشترت الزرع أيضاً في صفقة واحدة أخرى بمائة دينار فأتى رجل فاستحق الأرض كلها (قال) اذا استحق رجل الأرض كلها بطل شراء المشتري في الزرع لانه انما جاز له أن يشتري الزرع قبل أن يبد صلاحه اذا كانت له الأرض فيشتري الزرع بعدها أو يشتري الأرض والزرع جميعاً مما فيجوز ذلك فأما اذا اشترى الزرع مع الأرض أو بعد الأرض في صفقة على حدة فاستحققت الأرض بطل البيع في الزرع الى البائع ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قيل﴾ فان اشترت الزرع في صفقة والأرض في صفقة أخرى أو اشترت الزرع والأرض جميعاً في صفقة واحدة فبعت الأرض وبقي الزرع في يدي أي بطل الشراء في الزرع لانه لم يبد صلاحه أم لا (قال) لا يهطل الشراء فيه لانك قد صرت فيه بمنزلة رب الأرض اذا زرع أرضه فباع أرضه وترك زرعها فذلك جائز له لان الأرض ها هنا لم يستحقها مستحق فيبطل شراؤك في الأرض وانما أنت رجل بعت الأرض وشراؤك اياها صحيح فمن ها هنا جاز لك شراء الزرع وطالب ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

ما جاء في الشفعة في النمرة

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى نخلاً وفي النخل طلع لم يؤبر فأتى رجل فاستحق نصفه وطلب النصف الباقي بالشفعة (قال) ان أتى الشفيع يوم باعه البائع أخذ النصف الذي استحق ورجع المشتري على البائع بنصف الثمن وأخذ النصف الباقي بشفعته ان أحب بما فيها ﴿قلت﴾ فان لم يأت حتى عمل المشتري في النخل وسقى وأبرت النخل وصارت بلحاً (قال) يقال للشفيع خذ النصف بالاستحقاق وخذ النصف الباقي إن أحببت بالشفعة وانعم للمشتري عمله فيما سقى وعالج في جميع ذلك فيما استحققت وفيما أخذت بالشفعة فان أبي أن يأخذ بالشفعة كان له نصف

الحائط ونصف الثمرة ويكون عليه نصف قيمة ما عمل المشتري في ذلك وسقى ان كان له فيه عمل فان أبي أن ينرم ذلك لم يكن له أن يأخذ نصف ما استحق ورجع على البائع بنصف الثمن ﴿ قلت ﴾ وان لم يأت هذا المستحق ولم يستحق الا بعد ما أزهى هذا الطلع (قال) يأخذ نصف النخل ونصف الثمرة بالاستحقاق وينرم نصف العمل كما وصفت لك ويأخذ النصف الباقي ان أحب بالشفعة بنصف ثمن الجميع ويكون له ثمرة هذا النصف الذي يأخذه بالشفعة اذا أزهى ما بينها وبين أن تيسر فاذا بيسر فلاحق للشفيع فيهما وكذلك قال مالك في الرجلين تكون بينهما الثمرة ان باع أحدهما حظه منها بعد أن أزهت ان للشريك أن يأخذ بالشفعة ما لم تيسر وتستجد فاذا بيسر واستجدت فباع بعد ذلك فلا شفعة له فيها ففسألك عندي مثباً (قال ابن القاسم) والذي يشتري النخل ثم يسقيها حتى تثر ثم يفسأ وفي النخل ثمرة ان البائع أحق بالنخل وبالثمرة ما لم تجد الثمرة الا أن يشاء الغرماء أن يدفعوا اليه الثمن ويكون لهم النخل والثمرة وهذا عندي مخالف للشفعة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً اشترى نخلاً وفي النخل ثمرة قد أزهى وحل بيعه فأتى رجل فاستحق نصف تلك النخل (قال) يأخذ نصف النخل وما فيها من الثمرة ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن وينرم المستحق للمشتري نصف قيمة ما عمل ان كان عاجل في ذلك شيئاً وسقى ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يأخذ بالشفعة أيكون له يأخذ الثمرة والنخل جميعاً بالشفعة (قال) نعم لان مالكا قال في قوم شركاء في ثمرة كان الاصل لهم أو كانت النخل في أيديهم مساقاة أو كانت نخلاً حبساً على قوم فأنثرت النخل وحل بيعها فباع أحد من سميت لك من أهل الحبس أو أحد من المسافين أو ممن كان النخل بينهم فباع حصته من الثمرة ولم يبع الرقاب فان شركاءه في الثمرة كان لهم الاصل أو لم يكن لهم الاصل يأخذون الذي باع شريكهم في الثمرة بالشفعة بما باع به فلذلك رأيت للمستحق أن يأخذ النخل والثمر جميعاً بالشفعة وان كانت الصفقة انما هي بعد أن أزهت الثمرة فله أن يأخذ

بالشفعة لان البائع لو باع الثمرة وحدها بغير أصل كان هذا الذي استحق نصف النخل شقيفا في الثمرة عند مالك فذلك كان هذا له أن يأخذ النخل والثمرة ﴿قال﴾ وقال مالك في الحائط اشتراه رجل ولا ثمرة فيه ففلس مشترى الحائط وفيه ثمر قد طاب وحل يمه ان الثمرة لصاحب الحائط مادامت في رؤس النخل وان أزهت الا أن يدفع اليه الغرماء الثمن ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى هذه النخل وفيها ثمرة قد أبرت ولم تزه فاستتناها البائع ثم أزهت عند المشتري وقام الغرماء (قال) فلا شيء للغرماء في النخل ولا في الثمرة ويقال للبائع خذ حائطك بثمرته الا أن يشاء الغرماء أن يدفعوا اليك الثمن الذي إمت به ويكونون أولى بالنخل وبثمرته فذلك لم ﴿قلت﴾ أرايت اذا اشتري أرضا وفيها زرع قد بدا صلاحه اشتري الارض والزرع جميعا فأتى رجل فاستحق نصف الارض فأخذها أيكون له الشفعة في النصف الآخر في الزرع (قال) قال مالك في الشريكين في الزرع يبيع أحدهما نصيبه بعد ما يبيع ويحل يمه انه لاشفعة له في الزرع اذا حل يمه ﴿قلت﴾ فلم قال مالك في الثمرة اذا طابت فاشتراها رجل مع النخل ان فيها الشفعة (قال) لا أدري الا أن مالكا كان يفرق بينهما ويقول انه لشيء ما علمت أنه قاله في الثمرة أحد من أهل العلم قبلي ان فيها شفعة ولكنه شيء استحسنته ورأيت فأرى أن يعمل به وقال الزرع لا يشبه الثمرة عندي (قال ابن القاسم) وبلغني عنه وهو رأيي أنه قال ما يبيع من الثمار مما فيه الشفعة من الثمر والجنب والماء كلها سوى الزرع مما يبيع في شجره فباع نصيبه اذا بيعت واستجدت فبيع فلا شفعة في ذلك مثل الزرع وذلك أن ما يبيع من الثمار بعد ما يبيع واستجد فلا جاشعة فيه وكذلك الزرع لا جاشعة فيه وأمرهما واحد ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترت نخلا فأكلت ثمرتها سنين ثم جاء الشفيع يطلب الشفعة فقال ان كان اشتراها وليس فيها ثمرة يوم اشتراها ثم أثمرت بعد ذلك فأكلها سنين فان مالكا قال لا شيء للشفيع من ذلك لان الشفيع انما صارت له النخل الساعة حين أخذها فيا كان قبل ذلك مما أثمرت النخل وهي في غير ملك

الشفيع فلا شئ للشفيع من ذلك ﴿ قلت ﴾ فان كان المشتري اشترى النخل وفي
رؤس النخل ثم يوم اشترها (قال) قد وصفت لك ذلك ان كانت لم تره فأزمت
عند المشتري أخذ الشفيع النخل والثمرة بالثمن وان كان المشتري اشترى النخل
وفيها ثمرة قد طابت وحل بيعها فلم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى صرم المشتري النخل
فان الثمن يقسم على قيمة النخل وعلى قيمة الثمرة يوم وقعت الصفقة فأخذ الشفيع
بالشفعة النخل بما أصاب النخل من للثمن ويوضع عن الشفيع ما أصاب الثمرة
من الثمن لان الصفقة حين وقعت وقع للثمرة حصة من الثمن (قال) وهذا قول
مالك ﴿ قلت ﴾ فان أدرك الشفيع النخل والثمرة قبل أن يجدها المشتري وقد
كان اشترها المشتري بمد ما أزمت وطابت (قال) يأخذ النخل والثمرة جميعاً عند
مالك بالشفعة (قال) وقال مالك وان أدرك الشفيع النخل وفيها ثمرة لم تره بمد أخذ
الشفيع النخل والثمرة بالثمن بمد أن يدفع اليه قيمة ما أتفق ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى
اشترت نخلاً وأرضاً فأكرت الارض وأثمرت النخل عندي فأكلت ذلك
فأردت أن أبيع الارض والنخل مرابحة (قال) قال مالك في الثياب والحيوان اذا
حالت أسواقه عند المشتري فلا يبيعه مرابحة حتى يبين أنه اشتراه في زمان كذا
وكذا فأرى النخل والارض عندي بتلك المنة ﴿ قلت ﴾ أرايت لو أتى اشترت نخلاً
صغاراً ودياً فلم يأت الشفيع ليأخذ بالشفعة حتى صارت نخلاً كباراً أو اسق نجاء الشفيع
يطلب الشفعة (قال) يفرم قيمة ما عمل المشتري ويأخذ الشفيع النخل وان كانت قد
كبرت ﴿ قيل ﴾ أرايت ان اشترت أرضاً وزرعاً لم يد صلاحه صفقة واحدة ثم
جاء الشفيع فاستحق بالشفعة بمد ما طاب الزرع أيبكون للشفيع في الزرع شفعة أم لا
(قال) لا شفعة له في الزرع ﴿ قلت ﴾ فبم يأخذ الارض الشفيع أجميع الثمن أم
يوضع عن الشفيع للزرع شئ أم لا وهل وقع للزرع حصة من الثمن في الصفقة
أم لا (قال) قد وقع للزرع حصة من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الزرع

يوم اشتراه المشتري بين الرجاء والخوف ثم يوضع عن الشفيع ما أصاب الزرع من
 الثمر ويأخذ الأرض بما أصابها من الثمن **قلت** لم كان هذا في الزرع هكذا وقد
 قلت في الطلع انه اذا استحق الشفيع في النخل الشفعة وقد انتقل الطلع الى حال
 الاثمار والييس انه يأخذ النخل بالشفعة ولا يوضع عن الشفيع للثمرة شيء ولا حصة
 للثمرة من الثمن يوم وقعت الصفقة **قال** لأن الثمرة جبل ما كانت في رؤس النخل
 ألا ترى أن النخل لو باعها بأئع وفيها طلع لم يؤثر فاستثنى البائع الطلع لم يجر
 استثناءه وان باع أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه كان الزرع للبائع فهذا فرق ما بينهما
قلت فان النخل اذا أبرت فباعها ربها فالثمرة للبائع لأن يشترطها المبتاع فقد
 صار للثمرة بعد الابار حصة من الثمن اذا جاء الشفيع فاستحق بالشفعة وقد انتقلت
 الثمرة الى حال الييس والاثمار فلم لا تجعل للثمرة حصة كما جعلت للزرع حصة من
 الثمن ولأن الأرض قد يبيعها صاحبها ويترك الزرع لصاحبها فكذلك النخل اذا كانت
 الثمرة قد أبرت فان صاحبها يبيعها وتكون له الثمرة فافرق بين هذين **قال**
 سمعت مالكا يقول في الشفيع اذا جاء ليأخذ وقد أبرت النخل انه يدفع الى المشتري
 ما أنفق في السقي والملاج ويأخذ الثمرة بالشفعة **قال** ومما يبين لك أيضاً فرق
 ما بينهما أن الثمرة نصفها للأخذ بالشفعة وان الزرع ليس للأخذ بالشفعة منه قليل
 ولا كثير لان الثمرة ولادة وليس الزرع بولادة فهذا الذي سمعت من قول مالك
 وبلغني عنه **قال** وأما اذا اشترى النخل وفيها ثمرة قد أبرت فاستثنى ثمرتها ثم جاء
 الشفيع ليأخذ بالشفعة وقد يست الثمرة **قال** للشفيع لا يأخذ الثمرة ولكن يقسم
 الثمن على قيمة الثمرة وقيمة النخل فيوضع عن الشفيع ما أصاب الثمرة من الثمن
 ويأخذ النخل بما أصابها من الثمن وهذا والزرع سواء ليس بينهما فرق وانما الذي
 قلت لك لا حصة له من الثمن اذا يست الثمرة فانما ذلك اذا اشترى النخل وفيها
 طلع لم يؤثر ولم يكن في النخل فلهذا الذي اذا يست الثمرة فأخذ الشفيع النخل

بالشفعة فلا شيء له من الثمرة ولا يكون للثمره حصه من الثمن لان هذه
الثمره ها هنا بمنزلة النخل ألا ترى أنه لا يجوز لصاحب النخل أن يبيع النخل
ويستثنى ذلك

﴿ ثم كتاب الشفعة الأول بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي ﴾

﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

—————

﴿ ويليه كتاب الشفعة الثاني ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب الشفعة الثاني ﴾

﴿ الشفعة في الارحاء ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرحارحا الماء هل فيها شفعة في قول مالك (قال) قال مالك لا شفعة في الارحية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت الارض التي نصب فيها البيت فيما بين الشريكين والنهر يخرق تلك الارض وجعلها الرحا فيه (قال) اذا باع البيت مع الرحا والارض فأرى في الارض والبيت الشفعة وأما الرحا فلا شفعة فيها ﴿ قلت ﴾ ولا ترى الرحا من البنيان (قال) لا لان مالكا قال لا شفعة في رحا الماء وانما هي عندي بمنزلة عرصه بين رجاين نصبا فيها رحا فكانا يدان فيها فباع أحدهما نصيبه من العرصه مع الرحا فليس في الرحا شفعة وليست الرحا من البنيان انما هي بمنزلة حجر ملقى في الدار ﴿ قال سحنون ﴾ والرحا في الارض ما كان يجره الماء أو الدواب فهو بمنزلة واحدة لا شفعة فيها وانما الشفعة في الارض

﴿ الشفعة في الحمام والمين والنهر والبئر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الحمام هل فيه شفعة في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت النهر والبئر والمين اذا اشترى الرجل شقصاً منه هل فيه شفعة (قال) قال مالك لا الا أن يكون لها أرض لم تقسم أو يميمها وأرضها فتكون الشفعة فيهما جميعاً في المين

والبئر والنهر والارض فان اشترى الماء وحده ولا يباض معه ولا نخل فلا شفعة فيه وكذلك قال لى مالك كل بئر لا يباض معها ولا نخل فان كانت مما يسقى بها الزرع والنخل فلا شفعة فيها والدين والنهر مثلهما انما تكون بينهم فيه الشفعة اذا كانت الارض معه وهذا لم يخلف قول مالك فيه قط ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك لو أن بئراً كانت بين رجلين ولها يباض ونخل فباع أحدهما نصيبه من الماء وترك نصيبه من النخل ولم يقاسم صاحبه النخل كان شريكه في النخل أحق بشفعته في هذا الماء اذا كان البائع باع أصل الماء اذا كانت النخل والارض لم تقسم ﴿ قلت ﴾ وان اقتسموا النخل والارض ثم باع بعد ذلك - ظه من الماء فلا شفعة له (قال) نعم لانه لو باع حصته من الماء والنخل لم يكن اشريكه فيه شفعة بعد أن يقاسمه وكذلك لو كان لهما يباض بفيرنخل كان مثل ما وصفت لك في النخل لان النخل قد قسم

﴿ باب اشترى شرباً فغار بعض الماء ﴾

﴿ قلت ﴾ هل يجوز في قول مالك أن اشترى شرب يوم أو يومين من هذا النهر لأسقى به زرعى ولم اشترط أصل الماء (قال) قال مالك لا بأس به ﴿ قال ﴾ وقال مالك فان اشترى رجل شرب يوم أو يومين أو شهر أو شهرين يسقى به زرع في أرض نفسه فغار الماء فعلم أن الذي غار من الماء هو ثلث الشرب الذي اشترى أو أقل أو أكثر فانه يوضع عن المشتري ما قل منه أو أكثر (قال) وان كان أدنى من الثلث اذا كان ما غار من الماء يضر به في سقيه وجاء من نقصانه ضرر بين فانه يوضع عنه ولا ينظر الى الثلث اذا كان ما غار من الماء يضر به في سقيه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأرى ان كان ما أكثر من الماء حتى قطع ذلك سقيه وضع عنه لأن مالكاً قال لى ما أصيب من الثمار من قبل الماء وان كان أقل من الثلث رأيت أن يوضع ولم يرهاك من الماء مثل ما يصيبه من أمر الله من الجراد والبرد وأشباه ذلك (وقال) أرى الماء من سبب ما باع به البائع فأرى أن يوضع عنه وان كان أقل من الثلث فكذلك الماء عندي اذا أتاه منه ما يضره ويقطع عنه بعض ما اشتراه له إلا أن يكون الذي فسد من ذلك

الشيء النافه اليسير الذي لا خطب له

﴿فمن اشترى أرضاً وفيها زرع أو نخل لم يشترطه﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت أرضاً وفيها زرع ولم أذكر الزرع لمن يكون الزرع (قال) الزرع زرع البائع الا أن يشترطه للمبتاع ﴿قلت﴾ فان اشترى أرضاً وفيها نخل ولم يشترط النخل ولم يذكر النخل لمن يكون النخل (فقال) اذا اشترى رجل أرضاً وفيها شجر فالشجر تبع للارض وهي للمشتري الا أن يقول البائع أبيعك الارض بغير شجر ألا ترى أن الرجل اذا اشترى الدار كان جميع ما في الدار من البنين للمشتري وان لم يسموا البنين في الشراء ألا ترى لو اشترى كراً ما كان يكون له ما فيه من الشجر من رمانه أو تفاحه أو أترنجيه أو غير ذلك وكذلك اشتراء الارض ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي لأني سمعت مالكا يقول لو أن رجلاً تصدق على رجل بأصل حائط له كانت الأرض تبعاً للأصل ولو تصدق عليه بأرض وفيها نخل كانت النخل تبعاً للأرض (قال مالك) الأرض من الأصل والأصل من الأرض فكذلك البيع

﴿باب اشترى أرضاً بعد فاستحق ثم أتى الشفيع﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشترت أرضاً بعد فاستحق نصف الأرض من يوى أو من الغد قبل أن تحول أسواق العبد فقال مشتري الأرض أنا آخذ عبدي وأرد البيع (قال) ذلك له عند مالك ﴿قلت﴾ فان قال المستحق أنا آخذ بالشفعة (قال) قال مالك ذلك له ﴿قلت﴾ وعلى من تكون عهدة الشفيع (قال) على المشتري ﴿قلت﴾ ولم يأخذ النصف بالشفعة (قال) بنصف قيمة العبد ﴿قلت﴾ أ رأيت لو اشترت نخلاً لها شفيع أو شقصا من دار أو شقصا من أرض فأتى الشفيع فاكترى الأرض منى أو عاملنى فى النخل أو اكترى الدار منى أو ساومنى بجميع ذلك ليشتره منى ثم طلب بعد ذلك الشفعة أتكون له الشفعة فى قول مالك أم لا (قال) قال مالك الشفيع على

شفته حتى يترك أو يأتي من طول الزمان ما يعلم أنه تارك لشفته ﴿ قال ﴾ قلت للمالك فالسنة الأشهر والسبعة الأشهر والسنة (قال) أما ما هو دون السنة فلم نشك فيه أن له أن يأخذ بالشفعة (قال مالك) السنة ما هو عندي بكثير فأرى ما سألت عنه من قول مالك أنه اكترى منه أو ساقاه أو ساومه بذلك فهذا تسليم منه لشفته ولا أرى له الشفعة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت نخلا لأقلعها ثم اشتريت الارض بعد ذلك فأقررت النخل فيها ثم أتى رجل فاستحق نصفها وأراد أخذ ما بقي له بالشفعة قلت له انما اشتريت النخل لأقلعها ثم اشتريت الارض فتركها فأما اذا ضرب بأخذ الشفعة فخذ الارض فأما النخل فاني أقلعها (قال) لا يستطيع أن يقطع النخل لان المستحق قد صار شريكا لك في جميع النخل فان رضى الشفع أن يأخذها بالشفعة أخذ جميع الارض والنخل وان أبى أن يأخذ الا حصته التي استحق كان المشتري غيرا أن أحب أن يأخذ نصف الارض ونصف النخل كان ذلك له وان أحب الرد رد واذا أخذ الشفع شفته في نصف الارض ونصف النخل أخذه بما يقع عليه من الثمن الاول الذي اشتراه به المشتري

باب اشتري تقص شقص والشريك غائب

﴿ قلت ﴾ ان اشتري تقص شقص في دار والشريك غائب أيجوز ذلك أم لا أو اشتري نصيب رجل في نخل وشريكه فيها غائب على أن يقطع النخل (قال) لا يجوز هذا الشراء لان الصفقة وقعت غير صحيحة لانه لا يستطيع أن يقطع ما اشتري لان للشريك فيه النصف الا ترى أن البائع نفسه لو أراد أن يقطع حصته بغير أمر شريكه لم يكن له ذلك فاذا لم يكن له ذلك فلا يجوز له أن يبيع ما ليس له الا ترى أيضا أنه لو أراد أن يقاسم شريكه النخل وحدها على أن يقلعها لم يكن له ذلك فاذا لم يكن له ذلك الا أن يقاسمه الارض والنخل جميعا فيصنع في نخله ماشاء فأما أن يقاسمه النخل وحدها ويترك الارض بينهما فيقطع نخله أو يترك نخل صاحبه في الارض فهذا لا يصلح ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت

ان اشترت نقض دار على أن أقله ثم أتى رجل فاستحق نصف الدار أيكون لمشتري
النقض أن يرد ما بقي في يديه من النقض مما لم يستحق على البائع (قال) نعم قلت
فاذا رده أيكون للمستحق في هذا النقض الشفعة أم لا (قال) لا لان المستحق
ليست له شفعة ولان البائع لم يبيع الارض انما باع القرض وحده والارض أرضه
فلا تكون الشفعة في القرض وان الذي يكون للمستحق أن يأخذ النقض بالقيمة
انما ذلك في رجل باع قرض داره كله على أن يقله المشتري فأتى رجل فاستحق
الارض دون البناء وقال المشتري أنا أقطع فقال المستحق أنا أعطيك قيمة بنيائك ان
ذلك للمستحق ويعطيه قيمة بنيانه ولا يأخذه منه بالثمن الذي اشتراه به ولكنه
يعطيه قيمته وليس هذا من وجه أنه شفع في هذا ولكنه من وجه أن النبي عليه
الصلوة والسلام قال لا ضرر ولا ضرار فاذا دفع اليه قيمة قرضه فليس على المشتري
الذي أراد أن يقطع القرض ضرر ولا يكون له أن يمتنع من ذلك وكذلك هذا في النخل
والارض ولو أن رجلا باع نخلا له في أرضه على أن يقله المشتري فأتى رجل
فاستحق الارض دون النخل كان له أن يدفع الى مشتري النخل قيمة النخل مقلوعا
والباع جاز فيما بين مشتري النخل وبين بائمه ويقال للمستحق ادفع قيمة النخل
الى المشتري فان أبي قيل للمشتري اقطع نخلك فهذا والنقض في هذا الوجه سواء
وهذا رأيي لان مالك قال لو أن رجلا غرس في أرض رجل نخلا لا يظنها الا له
فاستحقها أو اكثري أرضا سنين فأنقضت سنوه كان مستحق الارض ورب الارض
الذي اكراها بالخيار ان شاء دفع اليه قيمة شجره الا أنه في الكراء يدفع اليه قيمة
شجره مقلوعا وفي الذي غرس ولا يظنها الا له يدفع اليه قيمته غير مقلوع لانه غرس
على وجه الشبهة الا ترى أنه ان لم يرش هذا المستحق ان يدفع اليه قيمة شجره قيل له
أسلم أرضك بقيمتها فان أبي هذا ان يأخذ الشجر بقيمتها غير مقلوعة وأبي هذا
أن يأخذ الارض بقيمتها كانا شريكين هذا بقيمة أرضه وهذا بقيمة شجره وهذا
قول مالك

الرجل يشتري الدار فيهدمها أو يهدمها وجل تعديا ثم تستحق

قلت ﴿أرأيت أن اشتريت دارا فهدمتها ثم بعتها أو هدمها رجل أجنبي من الناس أو أنهدمت من أمر من السماء ثم أتى رجل فاستحق نصفها أيكون له على المشتري شيء أم لا﴾ قال قال مالك لا شيء على المشتري فيما هدم المشتري مما أراد أن يبنيه أو أراد أن يتوسع به ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن كان هدم فباع النقص فإن له نصف ثمن النقص وبعض الثمن الذي اشترى به المشتري على قيمة النقص الذي باع وعلى قيمة قاعة الدار فينظر إلى الذي باع كم هو من الدار ثلث أو ربع أو نصف فيكون له فيما بقي أن يأخذ بالشفعة بما يصيبه من حصة الثمن وينظر إلى قيمة النقص وقيمة العرصه كم كان منها فيفرض الثمن عليها ثم يأخذ العرصه بالذي يصيبها من حصة الثمن ﴿قال﴾ وهذا رأي وقد بلغني عن مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وإن هدمها إنسان ظلما فلم يأخذ المجترى منه ثمنها حتى استحق هذا نصف الدار ففرض الثمن على ما هدم منه وما بقي ثم أخذ العرصه بما يصيبها من حصة الثمن ثم تبع المشتري الغاصب بنصف قيمة ما قلع وكان له وكان بمنزلة ما باع وأتبعه المستحق مثل ذلك ﴿قلت﴾ فإن كان المشتري قد كان ترك للهادم قيمة ما هدم ثم استحق هذا ﴿قال﴾ فللمستحق على الهادم نصف قيمة ذلك وتسقط عنه حصة المشتري ﴿قلت﴾ فلو كان عبدا ما يرجع المستحق على المشتري بذلك ﴿قال﴾ لا ﴿قال﴾ وليس ما أنهدم بأمر من أمر الله مما لا شيء للمشتري فيه بمنزلة ما هدم فباعه أو غصبه غاصب أو هدمه هادم على وجه الظلم فقد صار ما هدم ضامنا للمشتري فجري عندى مجرى البيع ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى عبدا في سوق من أسواق المسلمين فوهبه لرجل ثم جاء رجل فاستحقه ﴿قال﴾ يقال للمستحق إن شئت فاتبع البائع بالثمن والا فاطلب العبد فإن وجدته أخذه ولا شيء لك على المشتري الواهب ﴿قلت﴾ والنصف الذي استحق والنصف الذي يأخذ بالشفعة سواء عندك في مسألتى الأولى ﴿قال﴾ نعم ذلك سواء لأنه لم يهدم ما هدم من ذلك على وجه التعدي لا في النصف

الذي استحق ولا في النصف الذي أخذ المستحق بالشفعة لانه هدم جمع ذلك على وجه أنه مالك له وليس بناصب ولا متعد

باب الشفعة فيما وهب للثواب

قلت ﴿ أرأيت ان وهبت شقصاً لي في دار على عوض أو تصدقت به على عوض أو وصيت به على عوض أتكون فيه الشفعة في قول مالك أم لا ﴾ (قال) نعم هذا كله بيع عند مالك وفيه الشفعة (قال مالك) ومن تصدق على عوض فهو بيع ﴿ قلت ﴾ وبأخذها الشفعة في جميع ذلك بقيمة العوض في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت الدار في يدى الواهب لم يدفعها بمدى أيكون للشفيع أن يأخذها بالشفعة (قال) ان كان وهب الدار على عوض قد سماه فللشفيع أن يأخذها بالشفعة بقيمة ذلك العوض ان كان عرضاً أو كان دنائير أو دراهم أو ورقاً أو ذهباً أخذها بذلك وان كان اشتراءً ^(١) بمحنة أو شعير أو زيت أو ما يشبه هذا من الطعام أو الادام أخذه بمثل ذلك بمثل كيله مثل صنفة فقبض الموهوب له هبته أو لم يقبض لان هذا بيع (قال) وان كان انما وهب الدار على عوض يرجوه ولم يسمه فليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة الا بعد العوض ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وهبت شقصاً في دار على ثواب أرجوه أيكون لرب الدار أن يأخذ الدار ويرجع فيها من قبل أن يثاب أم لا في قول مالك (قال) اذا أنابه الموهوب له قيمتها لم يكن له أن يرجع فيها وان هو أنابه أقل من قيمتها كان له أن يرجع فيها فأخذها قال وهذا قول مالك (قال) وان كانت الدار على حالها لم تتغير بنماء أو نقصان فرب الدار أن يأخذها اذا لم يثبه الموهوب له بقيمتها وليس على الذي وهبت له أن يجبر على ثواب اذا كانت الدار لم تتغير عن حالها (قال) وان كانت الهبة غير الدار فوهب حيواناً أو غيره فهو أيضاً سواء مثل ما وصفت لك وانما يقال لصاحب الدار خذها ان شئت ولا شيء لك غير ذلك الا أن يقبل ما أنابك به ان كان أنابه بأقل من القيمة وان كان لم يثبه شيء لم يجبر الموهوب له على ثواب الا أنه يجبر على رد الهبة ان كانت لم تتغير فان

كانت قد تغيرت بنائه أو نقصان لم يكن لرب الدار أن يأخذها ولا لرب الهبة فإن كانت
تغيرت الدار أجبر الموهوب له على قيمتها يوم قبضها على ما أحب أو كره ويقال
للشفيع خذ الآن بالشفعة أو دع إذا قضى على الموهوب له بقيمتها ﴿قلت﴾ وهذا
قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهبها له رجاء ثواب فتغيرت الدار في يدي
الموهوب له ثم أنابه الموهوب له بأكثر من قيمة الدار أضمافا (قال) يقال للشفيع
خذ بجميع ذلك أو دع أو يأخذها الشفيع بقيمتها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا
ولكن أرى أن يأخذها بجميع ما أنابه به لأن الناس إنما يهبون الهبات للثواب رجاء
أن يأخذوا أكثر منها من قيمة ما أعطوا وإنما رجعوا الى القيمة حين تشاحوا بعد
تغير السلعة ألا ترى أن الهبة لو كانت على حالها لم تتغير ردت الا أن يضمها الواهب
بغير شيء ولو كانت عند الناس هبة الثواب إنما يطلبون بها كفاف الثمن لما وهب
أحد للثمن ولحلها على وجه السوق فانتقد الثمن ولكنهم رجوا الفضل في ذلك عند
أهل الفضل ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهبت شقصا في دار رجاء الثواب فقال الشفيع
أنا آخذ الساعة بالقيمة أكون ذلك للشفيع (قال) قال مالك من وهب هبة رجاء
الثواب لم يكن للشفيع أن يأخذها بالشفعة الا بعد الثواب ﴿قلت﴾ أرأيت ان
أوصيت أن يباع شقص لي من داري من فلان بكذا وكذا درهما فلم يقبل الموصي
له بالبيع ذلك أتكون للشفيع الشفعة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى
له الشفعة وإنما ذلك عندي بمنزلة ما لو قال لرجل اشهدوا أني قد بعت شقصي هذا
من فلان بكذا وكذا درهما ان قبله فيقول لا أقبل فلا تكون للشفيع الشفعة ومما
يبين ذلك أن مالكا قال في رجل باع من رجل شقصا في دار على أن المشتري
بالخيار انه لا شفعة لشريكه في ذلك حتى يأخذ المشتري أو يدع ﴿قلت﴾
وكذلك ان كان الخيار للبائع (قال) الخيار اذا كان للبائع فهذا لا شك فيه أنه لا شفعة

— باب الهبة لتغير الثواب —

﴿قلت﴾ أرأيت ان وهبت هبة لتغير الثواب ولا رجاء الثواب فعوضني منها فقبلت

عوضه أيكون هذا نبيما وتجب الشفعة فيه أم لا (قال) ان كانت هبته هذه على وجه
صلة رحم أو على وجه صدقة لا يريد بها ثواباً ثم أتى به صاحبه بعد ذلك بأمر لم يكن
يلزم الموهوب له فيه قضاء من قاض فلا شفعة فيه ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أن
مالك قد قال في رجل تصدق على رجل بصدقة فأنابه الذي تصدق عليه بثواب ثم
أتى الرجل بعد ذلك يطلب ثوابه وقال اني ظننت أن ذلك يلزمني فأما اذا كان
لا يلزمني فأنا أرجع فيه (قال مالك) ان أدرك ذلك بعينه فله أن يأخذ ذلك وان فات
لم أر على صاحبه شيئاً فهذا يدل على أنه اذا كان له أن يأخذ ثوابه اذا وجدته فإن مشئتك
أنه انما هو شيء تطوع به الموهوب لم يكن يلزم الموهوب له فيه ثواب ﴿قلت﴾
أرأيت ان وهبت شقصاً من دار كان لابني وابني صغير في عيالي على عوض أتجاوز
هذه الهبة وتكون فيها الشفعة في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان حابي
الاب الموهوب له أتجاوز عياله عند مالك في مال ابنه وذلك أنه أخذ من العوض
أقل من قيمة الشقص الذي وهب من مال ابنه (قال) لا تجوز عياله هذه عند
مالك لان مالك قال لا تجوز هبته في مال ابنه (قيل) وكيف يصنع بهذا الشقص
الذي وهب من مال ابنه الذي حابي فيه الاب أتجاوز منه شيء أم لا (قال)
لا يجوز منه شيء ويزد كله ﴿قلت﴾ ولم رددته كله (قال) لانه ليس بيماً وانما
يجوز بيع الاب مال ابنه على وجه النظر له وابتناء الفضل له فاذا كان على غير ذلك
لم يجوز ذلك وكذلك سمعت مالكا ﴿قلت﴾ أسمعته من مالك (قال) قال مالك
لا يجوز ما وهب ولا ما حابي ولا ما تصدق من مال ابنه ولا ما اعتق إلا أن
يكون الاب موسراً في الثمن فان كان موسراً جاز ذلك على الاب وضمن قيمته في
ماله ولا يجوز في الهبة وان كان موسراً ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن القاضي وهب
شقصاً في دار الصبي أتجاوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا ينبغي للصبي
أن يبيع رباع اليتامي إلا أن يكون لذلك وجه مثل السلطان يكون جارا له أو الرجل
الموسر يكون جارا لهذا اليتيم فيعطيه بنصيبه من الدار أو بداره أو بقربه أو بحاطه

أكثر من ثمنها مما يعرف أن بيعها غبطة في ذلك ونظر للصبي أو يكون ليس في غلتها ما يحمله فيجوز ذلك عليه وما كان على غير هذا الوجه فليس بجائز فستلتك ان كان الذي وهب له على عوض على مثل هذا فهذا جائز وللشفيع فيه الشفعة وما كان على غير هذا الوجه فليس يجوز ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهب المكاتب شقصاً له في الدار على ثواب أيجوز ذلك أم لا (قال) هذا بيع وهو جائز اذا لم يجاب عند مالك ويكون للشفيع الشفعة كما وصفت لك ﴿قلت﴾ وكذلك العبد المأذون له في التجارة (قال) نعم اذا كان هذا بيعاً فهو من التجارة ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترت شقصاً من دار على أني بالخيار ثلاثة أيام فيبيع الشقص الآخر بما يتل به بغير خيار لمن الشفعة (قال) ما سمعت فيه شيئاً الا أني أرى الشفعة للمشتري الاول الذي كان له الخيار ان قبل البيع وكان أولى بالشفعة فيما اشترى صاحبه فان رد أيضاً الذي كان له الخيار البيع كان بأثره أولى بالشفعة فيما باع صاحبه ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشترت داراً على أني بالخيار ثلاثاً فأنهدمت في أيام الخيار أ يكون لي أن أردّها أم لا في قول مالك (قال) نعم لك أن تردّها عند مالك ولا يكون عليك فيما أنهدم منها شيء ﴿قيل﴾ ولا يكون للشفيع فيها شفعة (قال) نعم لا شفعة فيها ولو ردّها وهي قائمة عند مالك فكيف اذا أنهدمت فردّها فلا شفعة فيها أيضاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجت على شقص من دار أو خالمت امرأتني على شقص من دار أ يكون في ذلك الشفعة في قول مالك (قال) نعم مثل النكاح والخلع ﴿قلت﴾ فبماذا يأخذ الشفيع في الخلع والنكاح والصلح في دم العبد الشقص (قال) أما في النكاح والخلع فقال لي مالك يأخذ الشفيع الشقص بقيمته وأرى الدم العمد مثله يأخذه بقيمته ﴿قلت﴾ فان كان الدم خطأ فصالح من ذلك بشقص له في دار (قال) يأخذها الشفيع بالدية لان الذي أخذها به هذا الذي وجب له الدم انما أخذ الحقص بما قد وجب له وهي الدية ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هو رأيي مثل ما قال مالك في الشفعة اذا اشترت الدار بالدرهم فكذلك هذا انما أخذها بالدية والدية دراهم أو دنائير الا أني أرى

ان كان الدين وجبت عليهم الدية من أهل الدية من أهل الابل أخذ الشفيع الدار
 بقيمة الابل وان كانوا من أهل الذهب أخذ بالذهب وان كانوا من أهل الورق
 أخذ بالورق ويقطع على الشفيع نحو ما كانت تقطع الدية على المأفأة ان كانت الدية
 كاملة ففي ثلاث سنين وان كانت الثلاثين ففي سنتين وان كانت ثلث دية ففي سنة
 وان كانت نصف دية فان مالكا قال لي أرى اجتهاد الامام في ذلك على قدر ما يرى
 (فقلنا) له ألا تكون في سنتين (فقال) بما أجد فيه حداً ولكن أرى اجتهاد الامام
 يسمه فأرى للشفيع أن يأخذ بمثل ما وجبت عليهم الدية على اجتهاد الامام اذا كان
 النصف ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فأنا أخذ بقوله الاول يقطع نصف الدية في سنتين
 ﴿ قلت ﴾ أرايت ان استأجرت ابلا الى مكة بشقص لي في دار فأراد الشفيع
 الاخذ بالشفعة بهم يأخذها (قال) قال مالك يأخذها بمثل كراه الابل الى مكة ﴿ قلت ﴾
 ويكون في مثل هذا شفعة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تكفلت بنفس رجل
 فغاب المكفول به فطلبني الذي تكفلت له به فلم أقدر عليه فصالحته من الكفالة التي
 تكفلت له على شقص في دار (قال) اذا علم ما الدين الذي على المكفول به فالصلح
 جائز لان مالكا قال كل من تكفل بنفس رجل وان لم يذ كر المال فهو ضامن للمال
 وهذا حين تكفل بنفس هذا الرجل فهو ضامن للمال فاذا صالح وقد عرف المال
 الذي على المكفول بنفسه فالصلح جائز ويأخذ الشفيع الدار بالدين الذي كان
 للمكفول له على المكفول به لانه قد أخذ الشقص بالدين الذي كان له ﴿ قلت ﴾ وبم
 يرجع الذي دفع الشقص على الذي تكفل عنه (قال) ذلك الى المكفول عنه ان شاء
 دفع اليه ما كان عليه من المال وان شاء دفع اليه قيمة الدار الآخرة الا أن تكون
 قيمة الدار أكثر من الثمن فلا يكون عليه الا الدين لان الكفيل انما غرم عنه هذا
 فقط فالمكفول عنه مخير في ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع من
 مالك وهو رأيي وان لم يعرف ماله عليه فلا يصلح الصلح فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
 تكفلت بنفس رجل ولم يذ كره ما على المكفول عنه من المال أتجوز هذه الكفالة

في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن غاب المكفول عنه وطلب المكفول له
 هذا الكفيل بما كان له على المكفول عنه كيف يصنع (قال) يقيم البيعة على ما كان
 له عليه من الدين فإن أقام البيعة أخذ منه ﴿قلت﴾ فإن لم تقيم البيعة فادعى أن له على
 المكفول عنه ألف درهم فأراد أن يستحلف الكفيل على علمه أيكون له أن يستحلفه
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ فإن نكل عن اليمين هذا الكفيل (قال) يحلف المكفول له
 ويستحق حقه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان
 صالحت من قذف لرجل على شقص لي في دار فدفعته إليه أيجوز هذا الصلح
 وتكون فيه الشفعة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى الصلح في هذا
 جائزاً لأن الحدود التي هي لله لا عفو فيها إذا بلغت السلطان ولا يصلح فيها الصلح على
 مال قبل أن تنتهي إلى السلطان إنما فيها العفو قبل أن تبلغ السلطان فإن بلغت السلطان
 أقيم الحد ولا يبرف في هذا أكثر من هذا وكذلك المحارب إذا أخذه قوم ولهم
 قبله دم قتل ولهم فأخذه قبل أن يتوب فليس عفوهم عفا ولا يجوز أن يمسأحوه
 من الدم على مال فالصلح هاهنا باطل والمال مردود لأنه لا عفو لهم في ذلك وإن
 بلغوا السلطان ﴿قلت﴾ تحفظ هذا عن مالك (قال) لم أسمعه منه ولكنه رأيي
 ﴿قلت﴾ أرايت ان شجني رجل موضحين واحدة عمداً وأخرى خطأ فصالحته
 من ذلك على شقص له في دار فأراد الشفيع الأخذ بالشفعة (قال) يأخذ الشقص
 بدية موضحة خطأ ونصف قيمة الشقص لاني قسمت الشقص على الموضحين فصار
 نصف هاهنا ونصف هاهنا فصار ماصار للخطأ من ذلك مالا وما صار من ذلك العمد
 للشفيع أن يأخذه بقيمة الشقص وإنما صار للعمد نصف الشقص وهذا مثل
 ما أخبرتك من قول مالك في النكاح لأن مالكا قال في قتل العمد وفي جراح العمد
 ليس فيه دية إنما هو ما اصطالحوا عليه فلما قال لي مالك ليست فيه دية إنما هو
 ما اصطالحوا عليه كان فيما صار للعمد قيمة ذلك الشيء بمنزلة النكاح

❦ باب البيع الفاسد ❦

❦ قلت ❦ أرايت البيع الفاسد هل فيه شفعة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال يفسخ البيع الفاسد في الدور وغير ذلك وقال في الدور لا أرى الفوت فيها وان تطاول سنتين أو ثلاثا فوئا وانما الفوت في الدور المهدم والبيان فاذا تفاوتت بهدم أو ببيان كانت على المشتري القيمة يوم قبضها ولا يستطيع ردها فأرى الآن للشفيع أن يأخذها بما لزم المشتري من القيمة يوم قبضها لانها صارت الآن يما لا يقدر على ردها وان كان المشتري أحدث فيها بناء لم يأخذها حتى يدفع اليه قيمة ما أنفق مع القيمة التي وجبت للبائع على المشتري وان كانت قد أنهدمت لم يوضع للشفيع من قبل المهدم شيء وقيل له خذ قيمتها التي وجبت على المشتري أودع وان كانت لم تنف ففسخ البيع وليس للشفيع أن يأخذ لان البيع فاسد فلا يستطيع أن يدفع الى الشفيع شفعته لانه انما صنفته مثل صفقة المشتري وصفقة المشتري وقت فاسدة فكذلك تقع صفقة الشفيع فكما ترد صفقة البائع فكذلك أيضا ينبغي أن ترد صفقة المشتري ❦ قلت ❦ فلو اشتراها مشتر بما فاسدا ثم باعها من غيره بما صحيحا (قال) فللشفيع أن يأخذها ان شاء بالبيع الثاني وهو البيع الصحيح وليس له أن يأخذ بالبيع الفاسد فان قال أنا أخذ بالبيع الفاسد قلنا فليس ذلك لك انما له أن يأخذ بالبيع الصحيح أو يدع لان بيع المشتري الاثراء الفاسد فوت فلذلك جاز البيع الثاني وكان للشفيع أن يأخذ بالشفعة بالبيع الثاني ❦ قلت ❦ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الاشياء كلها من باع يما حراما كان لا يقرب على حال ويفسخ قبل أن يتفاوت بشيء من الاشياء فان باعه المشتري قبل أن يتفاوت في يديه يما حلالا قال مالك البيع الثاني ينفذ ولا يرد ويراد ان البائع الاول والمشتري الاول اتفقا فيما بينهما ويلزمه البيع بالقيمة يوم قبض فعلي هذا رأيت مسائلتك في الشفعة وانما رأيت للشفيع الاخذ بالبيع الاول لانه ان أخذ بالبيع الاول كان ذلك مفسوخا فيرد حينئذ الى البائع الاول ويفسخ بيع الآخر الصحيح فلا يكون للشفيع شفعة ان طلب

أن يأخذ بالبيع الفاسد وإنما له أن يأخذ بالبيع الصحيح أو يدع ويتراثن الاول لان
القيمة فيما بينهما ولم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى استحسنت هذا ﴿ قال ابن
القاسم ﴾ وهذا اذا كانت الدور والارض بعينها لم تفت ببناء ولا هدم فان قامت
بالبناء أو الهدم فان الشفيع يأخذ إن شاء بالقيمة التي لزم المشتري وإن شاء أخذها
بالمثل الذي بيعت به في البيع الصحيح وهي اذا قامت فانما كان للشفيع أن يأخذها
بالقيمة لانها ترد بالبيع الفاسد وقد لزمته القيمة فيها حتى كأنه بيع صحيح ﴿ قلت ﴾
أرايت ان تراد البيع فيما بينهما البائع الاول والمشتري الاول والشفيع من الدار في
يد المشتري الثاني الذي اشترى شراء صحيحاً فقدم الشفيع بعد ما تراد الثمن فيما بينهما
وعزم المشتري الاول القيمة للبائع فقدم الشفيع فقال أنا أخذ بالشفعة (فقال) ذلك
للشفيع يأخذ بأى ذلك شاء ألا ترى أن المشتري الثاني الذي اشترى الدار اشتراء
صحيحاً لو أصاب بالدار عيباً بعد ما تراد البائع الاول والمشتري الاول الثمن فيما بينهما
وتراجعا الى القيمة بقضاء قاض أو بفتر قضاء فأراد هذا المشتري الثاني أن يرد الدار على
المشتري الاول بالعيب كان ذلك له فان ردها عليه بالعيب فأراد المشتري الاول أن
يردها على البائع الاول بالبيع الفاسد لم يكن ذلك له لان البيع قد صح فيما بينهما
بالقيمة التي تراجعا اليها الا أن يكون انما يرد بها بالعيب فيكون له أن يرد بها بالعيب
الذي ردت عليه به ويرجع على البائع الاول بالقيمة التي كان أخذها منه ﴿ قال ﴾ وقال
لى مالك ولو أن رجلاً اكرى دابة الى موضع من المواضع فتعدي ذلك الموضع
فضلت منه الدابة فضمنه رب الدار قيمة الدابة وقبض القيمة ثم أصاب المتعدي بعد
ذلك الدابة بمجالها لم تتغير فأراد ردها أن يستردها ويرد الثمن على المتعدي (قال) قال
مالك ليس ذلك له لانه قد ضمن القيمة وقد ذلك بينهما فليس له أن يستردها لان
ذلك بيع قد تم بينهما فكذلك ما فسرت لك من البيع الفاسد اذا تراجعا الى القيمة
﴿ قلت ﴾ أرايت ما كان من الآجام والنياض أيكون في ذلك الشفعة (قال) اذا
كانت الارض بينهما ففيها الشفعة عند مالك لان مالك قال في الارض كلها الشفعة

﴿ قلت ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ شَقَصًا فِي أَرْضٍ وَشَقَصًا فِي عَيْنٍ مِنْ رَجُلٍ وَالْعَيْنُ
لِنَاسِكَ الْأَرْضِ تَشْرَبُ تِلْكَ الْأَرْضُ مِنْ تِلْكَ الْعَيْنِ أَوْ كَانَ مَوْضِعَ الْعَيْنِ بَثْرًا تَشْرَبُ
مِنْهَا فَاشْتَرَيْتَ شَقَصًا مِنَ الْأَرْضِ وَبَثْرًا فَمَاءُ الْبَثْرِ أَوْ مَاءُ الْعَيْنِ ثُمَّ أَتَى الشَّفِيعَ
لِيَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ (قَالَ) يَقَالُ لِلشَّفِيعِ خُذْ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ دَعِ لَانَ مَالِكَا قَالَ فِي الْبَيَانِ
مَا قَدْ أَخْبَرْتُكَ لَوْ احْتَرَقَ أَوْ انْهَدَمَ أَوْ هَدَمَهُ الْمُشْتَرِي بَيْنَهُ فَانِ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ بِالشَّفْعَةِ
بِجَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ يَدَعِ فَكَذَلِكَ هَذَا ﴿ قلت ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ اشْتَرَيْتَ دَارًا فَهَدَمْتُهَا ثُمَّ
بَنَيْتَهَا فَأَتَى رَجُلًا فَاسْتَحَقَّ نَصْفَهَا فَأَرَادَ الْأَخْذَ بِالشَّفْعَةِ (قَالَ) يَقَالُ لَهُ ادْفَعْ إِلَيْهِ قِيَمَةَ
بَنِيَانِهِ وَالْأَفْلَ شَفْعَةً لَكَ وَأَمَّا فِي النِّصْفِ الَّذِي اسْتَحَقَّ فَيَقَالُ لِلْمُسْتَحَقِّ ادْفَعْ قِيَمَةَ
بَنِيَانِهِ أَيْضًا فَإِنْ أَبَى قِيلَ لِلْمُسْتَشْتَرِي الَّذِي بَنَى ادْفَعْ إِلَيْهِ قِيَمَةَ نِصْفِ الدَّارِ بِغَيْرِ بَيَانٍ إِنْ
كَانَ هَدَمَ الْبَنِيَانِ كُلَّهُ فَإِنْ أَبَى كَمَا شَرِيكَيْنِ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَمَّا هَدَمَ لِأَنَّهُ هَدَمَ
عَلَى وَجْهِ الشَّبْهِ وَهَذَا رَأْيِي ﴿ قلت ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ رَجُلٌ يَا فُلَانُ اشْتَرِ هَذَا
النَّصِيبَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ فَقَدْ سَلَّمْتُ لَكَ شَفْعَتِي وَأَشْهَدُ لَكَ بِذَلِكَ فَاشْتَرَاهَا ثُمَّ طَلَبَ شَفْعَتَهُ
وَقَدْ كَانَ سَلَمَهَا لَهُ قَبْلَ الْاِشْتِرَاءِ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ وَلَيْسَ بِتَسْلِيمِهِ
وَأَنْ أَشْهَدَ فِي ذَلِكَ قَبْلَ الْاِشْتِرَاءِ بِشَيْءٍ وَلَا ذَلِكَ بِمَا يَقْطَعُ شَفْعَتَهُ (قَالَ) وَقَالَ مَالِكٌ
وَلَوْ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْمُشْتَرِي مَالًا عَلَى أَنْ يَسْلَمَ لَهُ الشَّفْعَةَ وَذَلِكَ قَبْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ كَانَ هَذَا
الْمَالُ مُرَدُّوْدًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ هَذَا الْمَالُ وَيَكُونُ عَلَى شَفْعَتِهِ ﴿ قَالَ ﴾ وَقَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ
اشْتَرَى دَارًا فَأَتَى رَجُلًا فَأَدْرَكَ فِيهَا شَقَصًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ الدَّارَ بِالشَّفْعَةِ (قَالَ) قَالَ
مَالِكٌ ذَلِكَ لَهُ قَبِيلٌ لِمَالِكٍ فَاهْمُ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يَسْلَمَ الْمُشْتَرِي لِلْمُسْتَحَقِّ الَّذِي يَرِيدُ
أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ بَيْتًا مِنَ الدَّارِ بِمَا يَصِيبُهُ مِنْ قَدْرِ الثَّمَنِ عَلَى مَا اشْتَرَى بِهِ الدَّارَ (قَالَ)
تَقُومُ الدَّارُ جَمِيعًا وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَيْهَا فَمَا أَصَابَ ذَلِكَ الْبَيْتَ مِنْ شَيْءٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
ذَلِكَ ﴿ قلت ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ وَكَلْتُ وَكِيلًا يَطْلُبُ شَفْعَتِي فَيَسْلَمُهَا أَيْكُونُ تَسْلِيمُهُ جَائِزًا
فِي قَوْلِ مَالِكٍ (قَالَ) إِنْ كَانَ أَمَّا فَوْضَ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ لَهُ إِنْ رَأَى غُبْطَةً أَخَذَ لَهُ
وَإِنْ رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ سَلَّمَ فَيَسْلَمُ الشَّفْعَةَ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ أَمَّا أَمْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ شَفْعَتَهُ

ولم يفوض اليه أبى ينظر له وانما أمره بالاخذ فقط فلم الشفعة فذلك غير جائز
﴿قلت﴾ أ رأيت شفعة الصغير ان سلمها الاب أو الوصى أ يجوز ذلك على الصغير
في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان لم يكن له وصى (قال) القاضى ينظر له ﴿قلت﴾
فان سلم القاضى شفخته (قال) اذا رأى القاضى أن يسلم شفخته فذلك جائز على الصغير
في رأى ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اشترك شريكان شركة مفاوضة في شراء الدور وبيعها
فباع أحدهما داراً قد اشتريها فطلب شريكه الشفعة (قال) لا أعرف المفاوضة في
الدور فان نزل هذا وتفاوضا في شراء الدور وبيعها فباع أحدهما فليس لصاحبه أن
يأخذ بالشفعة مثل ما قال مالك في المتفاوضين في الاشتراء والبيع لان أحد
المتفاوضين اذا باع جاز بيعه على شريكه وليس لشريكه أن يرد فهذا اذا باع فقباع
صاحبه أيضاً لأن بيعه جائز على صاحبه ﴿قلت﴾ أ رأيت ان دفعت الى رجل مالا
قراضاً فأتى الى شقص من دار أنا فيها شريك فاشتري ذلك الشقص فأردت أن
أخذ بالشفعة (قال) ذلك لك لان مالكاً قال لو أن رجلاً اشترى شقصاً من دار
والمشتري نفسه شقيقها ورجل آخر فطلب ذلك الرجل الآخر الأخذ بالشفعة فان
للمشتري أن يأخذ بالشفعة مع ذلك الرجل أيضاً يضرب المشتري والرجل الآخر
كل واحد منهما فيما اشترى المشتري بقدر ما لكل واحد منهما في الدار ولا يضرب
المشتري بما اشترى ولكن يضرب بقدر ما كان له من الدار قبل الاشتراء فيما
اشترى ﴿قلت﴾ أ رأيت رب المال أيجوز له أن يبيع شيئاً بما في يده المقارض بغير
أمر المقارض في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن
مضارباً اشترى شقصاً من دار بمال المضاربة وهذا المضارب شقيق في الدار التي
اشترى فأراد الاخذ بالشفعة فقال رب المال ليس لك أن تأخذ بالشفعة لأنك أنت
اشتريت وفيه فضل فلا شفعة لك في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى
له أن يأخذ بالشفعة ألا ترى لو كان مع هذا المقارض رجل آخر شريك في الدار لم
يبيع فأراد أن يأخذ ما اشترى هذا المقارض بالشفعة كان ذلك له ولم يكن لرب

المال أن يدفعه عن ذلك فإن أخذ بالشفعة شاركه هذا المقارض بشفيعا معه فإذا كان له أن يأخذ مع شريكه بالشفعة وهو المشتري فإن له الشفعة وإن لم يكن معه شريك وإن كان هو المشتري فإن ذلك لا يبطل شفيعته عندي

باب شفعة المكاتبين والعبيد

قلت ﴿أرأيت العبد هل له شفعة في قول مالك﴾ (قال) نعم إذا كان مأذونا له في التجارة ﴿قلت﴾ فإن كان غير مأذون له في التجارة ﴿قال﴾ سيده أولى أن أحب أن يأخذ لعبد بالشفعة أخذ وإن أحب أن يترك ترك ﴿قال﴾ وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان مأذونا له في التجارة فبعت الأرض وهذا المأذون له في التجارة شفيعا فطلب العبد الأخذ بالشفعة وسلم المولى الشفعة ﴿قال﴾ أرى أن كان على العبد دين فأراد العبد أن يأخذ ذلك لدين عليه ولفضل قد تين في الذي يأخذ بالشفعة فليس تسليم السيد هاهنا شيئا لأن ذلك ضرر على العبد وعلى الغرماء لأن الدين بقي في ذمته ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾ هذا رأي وإن لم يكن عليه دين فأراد الغرماء تسليم السيد كان ذلك جائزا عليه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك ﴿قال﴾ هذا رأي ﴿قلت﴾ أرأيت إن اشتريت أرضا والمأذون له في التجارة شفيعا فسلم شفيعته وطلب سيده الأخذ بالشفعة ﴿قال﴾ تسليمه جائز وكذلك سمعت مالكا يقول في الترميم إذا سلم الشفعة وفيها فضل فبأي ذلك الغرماء وليس في ماله وفاء قال ليس ذلك للغرماء وتسليمه جائز ﴿قلت﴾ أرأيت المكاتب أله الشفعة في قول مالك ﴿قال﴾ نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن أسلم شفيعته وقال مولاه أنا أخذ أ يكون ذلك له ﴿قال﴾ ليس له ذلك في قول مالك لأن المكاتب أحق بماله من سيده ﴿قال﴾ ولقد سمعت من مالك فيما هو أقوى من هذا فلم يرفيه الشفعة وذلك في رجل عليه دين وقمت له شفعة مرهجة كثيرة الفضل فقال غرامؤه خذ بالشفعة فإن لنا فيها فضلا ودينه كثير يفتقر ماله وقال الترميم لا أريد الشفعة فقال مالك يجبر على ذلك وليس للغرماء هاهنا حجة إن شاء أخذ وإن شاء ترك فهذا بين لك أمر المكاتب والعبد ﴿قلت﴾ أرأيت إن

أسلمت المرأة شفعة وجبت لها وأبى زوجها ذلك (قال) تسليماً جائزاً عند مالك
 لأنها تقول لا أشتري وهي أحق بما لها أن لا تشتري به شيئاً (قال) وقال مالك
 واشترأوها وباعها جائز رضى ذلك الزوج أو لم يرض إلا أن تحابى في بيعها واشترائها
 فيأبى ذلك زوجها فيكون في ثنها (قلت) أرايت أن كانت غير مولى عليها ولا سفينة
 في عقلها فباعت واشترت فحابت أيكون لأحد من الناس والد أو غيره أن يرد محاباتها
 ما خلا زوجها (قال) قال مالك ليس ذلك لأحد إلا للزوج وحده فانه يردّه ويكون
 ذلك في ثلث جميع ما لها فان كان ذلك أكثر من اثلث لم يجز منه قليل ولا كثير
 وردت جميعه وهذا قول مالك (قال) وإن أعطت المرأة زوجها ما لها كله جاز ذلك
 لزوجها اذا كانت غير سفينة وانما يرد من عطية الزوجة عطيتها لغير زوجها * (قلت)
 أرايت الشفعة هل تورث في قول مالك (قال) نعم (قلت) أرايت من أمر العمرى
 على عوض أيجوز هذا وهل تكون الدار لمن أمرها ولورثته وبأخذ الشفيع بالشفعة
 في قول مالك (قال) لا ولا يجوز هذا ويفسخ لان هذا كراه أكره حصته من الدار
 حياة هذا المتكاري فلا يجوز هذا عند مالك لان العمرى عند مالك مرجعها الى الذي
 أمرها (قال) فان كان استغلها هذا الممر رد ما استغل لان الضمان كان من صاحبها
 وكانت الأجرة فاسدة ويكون عليه اجارة ما سكن وهذا قول مالك (قال) وقال
 مالك ولو أن رجلاً تصدق على رجل بدار على أن ينفق عليه حياته فلم يعلم ذلك إلا
 بعد سنين ان الذي أنفق عليه ينرم ما أنفق عليه وما استغل الذي قبض الدار فهو له
 ولا يقاصه صاحب الدار بشئ من ذلك لانه كان ضامناً للدار فصار الكراه له بالضمان
 (قال ابن القاسم) وتفسير قول مالك في الصدقة هاهنا انما هي بمنزلة البيع القاسد
 وانما مسألتك في العمرى فلا يجوز لان العمرى ضامناً من رباها الذي أمرها لانها لم
 تجب للذي أمرها (قلت) أرايت المتصدق عليه بالدار على أن ينفق على هذا
 الرجل حياته ان أنفق عليه سنين ثم عرفت الدار أو احترمت أو غلب عليها النساء
 فصارت بحرأ كيف يصنعون (قال) يرجع بما أنفق على رب الدار فيأخذ رب الدار

من هذا المتصدق عليه قيمة داره يوم قبضها هذا المتصدق عليه لأنها قد فأت في يديه
 بمنزلة الاشتراء الفاسد ألا ترى لو أنه اشترى اشتراء فاسداً فأنهدمت في يديه أو
 احترقت كان ضامناً لقيمتها ورجع بالثمن الذي دفع على بآله وهذا قول مالك وكذلك
 هذا في البيوع الفاسدة كلها ﴿قلت﴾ رأيت الهبة أتجاوز غير مقسومة في قول مالك
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت أن اشترى رجل في صفقة واحدة أرضاً ونخلاً وقرى
 وشفيعاً واحداً وهي في بلدان مختلفة (قال) سألت مالكا عنها فقال يأخذ الشفيع الجميع
 أو يدع ولم أذكر له اختلاف البلدان فلو كان هذا إذا كان في بلدان مختلفة كان له أن
 يأخذ ما شاء من ذلك لكان له أيضاً أن يأخذ النخل دون الدور لأن هذا مختلف هذا
 يقسم على حدة وهذا يقسم على حدة ﴿قلت﴾ رأيت الشفعة في دور القرى ودور
 المدن أي سواء عند مالك (قال) ما اختلف هذا فيما علمنا عند مالك وكل هذا عندنا
 محل واحد فيه الشفعة ﴿قلت﴾ رأيت أن اشترت شقصاً من دار بأفريقية وكانت
 صفقة الاشتراء بمصر وشفيعها ممي بمصر فأقنا زماناً لا يطلب شفيعته أياكون هذا
 قطماً لشفيعته (قال) نعم لأن مالكا قال الغائب على شفيعته إذا قدم لا تقطع عنه
 الشفعة لطول غيبته وهذا ليس بفائب ﴿قلت﴾ فإن هذا لما قدم أفريقية طلب
 بالشفعة فقال إنما تركت أن آخذ بالشفعة بمصر لأنني لم أرد أن أنقص مالي إلا حيث
 أقبض الدار (قال) لا يكون قوله في هذا شيئاً لأن النقد في الدور جائز وإن كانت
 الدور غائبة وهذا إن كان الأول نقداً لم يكن له أن يأخذ وإن كانت الدار غائبة حتى
 يتقد وإن كان صاحبه لم يتقد وكان الثمن إلى أجل أخذ بمثل ما أخذ به صاحبه إن
 كان ملياً وإن كان غير ملي أتى بحميل ملي إن كان لم يتقد ﴿قلت﴾ رأيت أن
 وكأت وكيلاً يقبض شفيعتي فأقر الوكيل أنني قد سلمت شفيعتي (قال) لم أسمع
 من مالك فيه شيئاً وأرى هذا هاهنا شاهداً بخلف المشتري معه ويسلم بما اشترى
 ولا يكون للشفيع الشفعة ﴿قلت﴾ رأيت أن نسكل المشتري عن اليمين أي بخلف
 الآخذ بالشفعة أنه ما أسلمها وبأخذ شفيعته (قال) نعم ﴿قلت﴾ رأيت أن ادعى

أن فلانا وكله ان يطلب شفعة في هذه الدار والمشتري غائب أيجوز ذلك ويمكن
 من الوكالة والاخذ بالشفعة والمشتري غائب في قول مالك (قال) اذا أقام البينة على
 الوكالة أمكن من ذلك ولم يلتفت الى مفيد المشتري عند مالك ﴿قلت﴾ أرأيت
 ان قال رجل قد اشتريت هذا الشقص من هذه الدار من فلان وفلان صاحب ذلك
 الشقص غائب فقام الشفيع فقال أنا آخذ بالشفعة وأبى هذا أن يدفع اليه ذلك أترى
 أن يحكم القاضي عليه بالشفعة في قول مالك ولا يعلم أنه اشترى الا بقول المشتري
 (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى له أن يحكم بالشفعة لان هذا الذي
 ادعى الشراء ان أتى رب الدار فقال لم أبه الدار كان له أن يأخذ كراء ما سكن ويأخذ
 داره وان قضى لهذا بالشفعة فأتى رب الدار فقال لم أبع دارى لم يكن له أن يأخذ من
 هذا الذي قضى له بالشفعة شيئاً من الكراء فيما سكن لانه سكن على وجه الشبهة
 ولا يكون لرب الدار أن يأخذ كراء ما سكن هذا الذي أخذ بالشفعة من الذي
 ادعى الاشتراء أيضاً فهذا القاضي اذا قضى بالشفعة هاهنا كان قد أبطل حقاً لرب
 الدار في كراء ما سكن هذا الذي ادعى الشراء في الدار بالضمان الذي يضمنه فلا
 تكون له شفعة الا أن يقيم بينة على الاشتراء ﴿قلت﴾ أرأيت شهادة اخي أو أبى
 أو زوجي أو ابنتي أو جدي أيجوز شهادة هؤلاء على وكائني اذا أنا وكلت أو وكلني
 غيري (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأما أنا فلا أرى شهادتهم جائزة بما وكله
 غيره وأراها جائزة اذا وكل هو غيره ﴿قلت﴾ هل تجوز شهادة النساء في الوكالة
 في طلب الشفعة (قال) قال مالك كل موضع تجوز فيه شهادتهن في الاموال تجوز
 فيه شهادتهن في الوكالة على ذلك الشيء الذي لو شهدن عليه أنفسهن جازت شهادتهن
 فيه ﴿وقال مالك﴾ لا تجوز شهادة النساء على الوكالة في شيء لو شهدن على ذلك الشيء
 لم تجز شهادتهن فيه مثل أن يشهدن على عتي أو طلاق أو قتل لم تجز شهادتهن عليه
 فبن اذا شهدن على الوكالة في ذلك لم تجز شهادتهن عليه وأما في الشفعة فشهادتهن
 جائزة على الوكالة على الاخذ بالشفعة عند مالك لانهن لو شهدن على أنه شفيع جاز

ذلك أو شهدن على أنه سلم شفيعته جاز ذلك أو شهدن على المشتري أنه قد أثر بأن
هذا شفيع هذه الدار جاز ذلك ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يجوز تزكية النساء في وجه
من الوجوه ولا فيما يجوز فيه شهادتهن ولا في غير ذلك ولا يجوز للنساء أن يزكين
النساء ولا الرجال ﴿قال مالك﴾ وليس للنساء من الزكية قليل ولا كثير ولا تقبل
تزكيتهن في شهادة على مال ولا غير ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن بنت دارا أنا شفيعها
فأردت أن أخذ بالشفعة لغيري أيجوز ذلك (قال) بلغني عن مالك أنه قال في رجل
باع حصته من دار فقام شريكه يريد أن يأخذ شفيعته لغيره (قال مالك) لا أرى
ذلك له إلا أن يريد لنفسه فأما لغيره فلا فهذا يشبه عندي ما سألت عنه ﴿قلت﴾ هل
يجوز لي أن أؤكل من يطلب شفيعي وأنا حاضر في قول مالك (قال) نعم لأن مالكا
قال يجوز للرجل أن يؤكل من يخصم عنه وهو حاضر ﴿قال﴾ فقل للمالك فلو أن
رجلا خصم رجلا حتى ينظر القاضي في أمرهما ويوجه أمرهما وتحاجا عند القاضي
ثم حلف أحدهما أن لا يخصم صاحبه وأراد أن يؤكل (قال) ليس ذلك له إلا أن
يكون له عذر مثل أن يكون شتمه أو أمرع^(١) عليه أو ما أشبه ذلك ﴿قال ابن
القاسم﴾ وأنا أرى أنه إن مرض أو أراد سفراً أو غزواً أو حجاً ولم يكن ذلك منه
الداد لصاحبه ولا قطعاً له في خصومته رأيت له أن يستخلف ﴿قلت﴾ ويكون هذا
المستخلف على حجة الأول (قال) نعم ويحدث من الحجة ما شاء ﴿قلت﴾ وهذا
الذي يؤكل ما أقام من بيته الذين شهدوا على الذي وكل هذه الوكالة جائزة وكل
ما كان أوقع من حجته على خصمه الأول قبل أن يؤكل هذا ذلك جائز على هذا
المؤكل عليه عند مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرأيت أن وكلت وكيلاً على خصومتي
وأنا حاضر فقال خصمي لا أرضى (قال) ذلك جائز عند مالك له أن يؤكل وإن لم
يرض خصمه إلا أن يكون الذي يؤكل إنما يؤكل ليضر بهذا الخصم ولعداوة بينهما
(قال مالك) فلا يجوز ذلك ﴿قلت﴾ فكل وكالة كانت ممن يتوكل بها أو يؤكل
هذا اضراً فلا يجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ولقد سئل مالك عن رجل كان

له على رجل دين فأراد أن يتاعه وهو يعلم أنه إنما دعاه الى ذلك لعداوة بين المشتري وبين الذي عليه الدين ويعلم أنه إنما أراد بذلك عتته (قال مالك) اذا علم ذلك رأيت أن لا يمكن من ذلك ﴿قلت﴾ رأيت ان باع شقصا له في دار ولها شفعة بعضهم غيب وبعضهم صغار وكلهم عبيد الا رجلا واحدا حاضرا من الشفعة فطلب أن يأخذ بالشفعة (قال) قال مالك يأخذ جميع الشفعة أو يدع ﴿قلت﴾ فان قال البائع لا أدفع اليه الا قدر حصته من الشفعة (قال) قال مالك ليس ذلك له اذا طلب الشفع وأراد أخذ جميع ذلك فذلك له وليس لهذا أن يمنعه وليس للذي طلب الشفعة أن يأخذ بعض ذلك دون بعض اذا أبى ذلك المشتري ﴿قيل﴾ فان أخذ جميع الشفعة فقدم واحد من الغيب (قال) يقال له خذ ما في يد صاحبك من الشفعة وتكون الشفعة بينكما والا فلا شفعة له ﴿قلت﴾ وكل من قدم من الغيب يدخل معهم فيكون معه في الشفعة (قال) نعم وليس له أن يقول أنا أخذ قدر حصتي من الشفعة وأسلم بقية الشفعة فان أبى الا أن يأخذ بقدر حصته من الشفعة فلا شفعة له وهو قول مالك ﴿قلت﴾ رأيت الوصي يأخذ بالشفعة للحبل في قول مالك أم لا (قال) لا يأخذ له بشفعة حتى يولد لانه لا ميراث له الا بعد الولادة فكذلك لا شفعة له الا بعد الولادة والاستئلال صارخا ﴿قلت﴾ رأيت لو أن دارا بين رجلين مسلم ونصراني هما شريكان في الدار فباع المسلم حصته من مسلم أو نصراني أيكون الشريكة النصراني فيه شفعة أم لا (قال) قال مالك لشريكة الشفعة وان كان نصرانيا ﴿قلت﴾ رأيت العبد النصراني ومولاه نصراني أسلم العبد وسيده غائب أبيع على سيده أم ينتظر سيده حتى يقدم (قال) ان كانت غيبة السيد قريبة نظر الامام في ذلك ولم يجعل بيعه لمل سيده يكون قد أسلم فيكون العبد له على حاله عبدا وان كان بعيدا باعه السلطان ولم ينتظره وكذلك ان كانت أمة لان مالكا قال في نصراني تزوج نصرانية فأسلمت النصرانية وزوجها غائب قبل أن يني بها زوجها (قال مالك) ينتظر السلطان في ذلك فان كان موضع الزوج قريبا استوفى بالمرأة وكتب الى ذلك الموضع لعله يكون قد أسلم قبل

المرأة فان كان قد أسلم قبلها فهو أحق بها وان كانت غيبة بعيدة لم يأمرها أن تنتظره
 ولها أن تنكح مكانها ان أحبت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجت ولم تنتظره لبعده غيبته
 فقدم الزوج وقد كان أسلم في غيبه قبلها (قال) اذا أدركها قبل أن يبنى بها زوجها
 فهو أحق بها وان بنى بها زوجها الثاني فلا نكاح بينهما لان مالكاً قال في التي تسلم
 وزوجها غائب وقد كان يدخل بها ان كانت غيبته قريبة سئل عنه وان كانت غيبته
 بعيدة انتظرت فيما بينها وبين أن تنقضي عدتها فان قدم زوجها وقد تزوجت ودخل
 بها زوجها الثاني وقد كان اسلامه قبل اسلامها أو في عدتها فلا سبيل له اليها وان
 أدركها قبل أن يدخل بها وقد كان اسلامه على ما وصفت لك فهو أحق بها ﴿ قلت ﴾
 ولم قال ذلك مالك (قال) أراه مثل قول عمر بن الخطاب في التي يطلقها زوجها فتسلم
 بطلاقها ثم يراجعها ولا تعلم يرجعته حتى تنكح زوجا غيره انه ان أدركها قبل أن يبنى
 بها زوجها هذا الثاني فهو أحق بها وان أدركها بعد ما بنى بها زوجها الثاني فلا سبيل
 للأول عليها فكذلك هذه في اسلامها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شقصا من
 دار فقامت شركي ثم بنيت مسجدا ثم جاء الشفيع فأراد رد قسمي وأن يأخذ
 بالشفعة ويهدم المسجد أله ذلك أم لا عند مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا
 أن ذلك له لانه حين بيع هذا الشقص كان له الاخذ بالشفعة فلا تبطل شفيعته بما
 أحدث المشتري في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى شقصا من دار وهو
 مديان فقام عليه غرامؤه فباعوا ما اشترى أو مات فباع ذلك ورثته للغراء ثم أتى
 الشفيع فأراد أن يأخذ بالشفعة الاولى أ يكون ذلك له (قال) قال مالك في الرجل
 يشتري الشقص من الدار فيبيعها من غيره ويبيعها ذلك أيضا من غيره ثم يأتي
 الشفيع ان له أن يأخذ أى صفقة شاء من ذلك فكذلك مسائلك ﴿ قيل ﴾ أرأيت
 من بنى مسجداً على ظهر بيت له أو على غير ظهر بيت أو على أرضه ولم يبنه على
 بيت أيجوز له أن يبيعه (قال) لا يجوز له أن يبيعه لان هذا عندى بمنزلة الحبس
 أرأيت من حبس عرسه له أو بيتا له في المساكين أو على المسلمين أيجوز له أن

يبيعه (قال مالك) لا يجوز له أن يبيعه وكذلك المسجد عندى مثل ما قال مالك في
 الحبس لا يجوز بيعه اذا كان بناؤه اياه على وجه الصدقة والاباحة للتاس ﴿قلت﴾
 أرايت لو أن جداراً بينى وبين رجل الجدار بين دارى وداره أنا وهو في الجدار
 شريكان بعت نصيبى منه أ يكون شريكى فيه شفعياً في قول مالك أم لا (قال) نعم هو
 شفيع ﴿قيل﴾ فان كان الجدار جدارى وانما له عليه مواضع خشب فبعت الجدار
 أ يكون شفعياً بمواضع الخشب أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا شفعة له الا
 في الشركة في أصل الارض وهذا ليس بشريك فلا شفعة له ﴿قلت﴾ أرايت ان
 بعت عوالي وتحت سفلى لسيرى أو بعت سفلى وتحت عوال لسيرى أ يكون لبعضا
 الشفعة فيما باع صاحبه في قول مالك (قال) لا شفعة لهم لان هؤلاء قد عرف كل
 واحد منهم حقه ما هو وحيث هو ﴿قلت﴾ أرايت ان اشترى مسلم من ذى
 أرض خراج وشفيعها مسلم أ يجوز هذا البيع وتكون فيه شفعة في قول مالك أم لا
 (قال) قال مالك لا تباع أرض الذى اذا كانت الارض أخذت عنوة ﴿قلت﴾ فان
 كانت الارض أرض صالح عليها خراج باع أرضه رجل من أهل الذمة من مسلم
 أو من نصرانى وشفيعها مسلم أ يجوز هذا البيع وتكون له الشفعة في قول مالك أم لا
 (قال) قال مالك لا يعجبني هذا البيع ولا أراه جائزاً ان اشترط البائع على المشتري
 خراجاً يؤديه للأرض وان اشترى بلا خراج عليه لم يكن بذلك بأس وأرى فيها
 حينئذ الشفعة ولا يذبح في قول مالك أن يبيع رجل من رجل أرضاً على أن المشتري
 عليه كل عام شئ يدفعه (قال ابن القاسم) قال مالك في أهل الصلح ان لهم أن يبيعوا
 أرضهم فان كان المشتري انما يبيعه البائع على أن عليه خراجاً يتبع به فلا يحل وان كان
 يكون الخراج على البائع ويسقط عن المشتري فلا بأس به وأصل هذا فيما سمعنا
 من قول مالك أن أهل الصلح يبيعون أرضهم ممن أحبوه بمنزلة أموالهم ولا جزية
 على من اشترى ذلك منهم لانه لو أسلم سقطت الجزية عنه وعن أرضه وهو يتبع

بما صالح عليه فأتى عليه ما صالح عليه ولا يبيع^(١) من أرضه ومن ماله ما شاء وهذا قول مالك فأما أن يبيعه علي أن على المشتري خراجها فلا يحل ﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت أرضاً ونحوها صفقة واحدة فاستحق نصف النخل أيكون لي أن أرد جميع صفقتي والأرض أرض النخل (قال) ينظر في ذلك فإن كان الذي استحق من النخل شيئاً يسيراً فأما لم يكن له أن يرد شيئاً منها بما اشترى فكذلك قال مالك ويوضع عنه من الثمن ما يصيب الذي استحق من النخل ويقسم الثمن على جميع ما اشترى فيوضع عنه من الثمن ما صار لهذا الذي استحق من يديه وإن كان الذي استحق من النخل شيئاً كثيراً كان له أن يرد جميع ذلك أو يماسك بما بقي في يديه ويأخذ من الثمن بقدر ما استحق وهذا قول مالك ﴿قيل﴾ له فإن كانت الأرض على حدة والنخل على حدة فاشترى الأرض والنخل صفقة واحدة فاستحق بمض النخل (قال) ينظر في الذي اشترى فإن كان الذي استحق من النخل هو وجه ما اشترى وفيه كان يرجو الفضل ولمكان هذا الذي استحق جميع صفقة الأرض وما بقي من النخل فله أن يرد ذلك وإن لم يكن ذلك وجه ما اشترى ولا فيه طلب الفضل كان له أن يرد جميع النخل وحدها بما يصيب النخل من الثمن إذا كان الذي استحق من النخل هو أكثر النخل وإن كان النخل الشيء الألفه الذي استحق من النخل كان له أن يرجع بما يصيب ذلك من الثمن ولم يفسخ البيع

باب اشترى دارين صفقة واحدة فاستحق من أحدهما شيئاً

﴿قلت﴾ أ رأيت أن اشتريت دارين صفقة واحدة فاستحق شيئاً من إحدى الدارين والدار التي استحق بمضها ليست وجه ما اشتريت (قال) ينظر فيما استحق من الدار فإن كان شيئاً فأما لا ضرر فيه لم يكن له أن يرد شيئاً من اشتراؤه وكان له أن يرجع بمحصه ما استحق من الدار في الثمن وإن كان ما استحق من الدار هو أكثر

(١) (قوله ولا يبيع الخ) كذا بالأصل ولعل الصواب حيزف لا بدليل ما قبله وحرر

تلك الدار وفيه ضرر ذلك الدار وحدها ورجع في الثمن بمحصة تلك الدار ولم يكن
 له ان يرد الدار الاخرى لان التي استحق أكثرها ليست وجه ما اشترى فان
 استحق من احدى الدارين التي هي جل ما اشترى ولها اشترى الدار الاخرى وفيها
 الفضل جلفا أو مافيه الضرر فإن له أن يرد الدارين جميعا يرد جميع بيعه ويرجع بالثمن
 وهذا قول مالك (قال) وان كان الذي استحق منها شيئا نافعا لا ضرر فيه وذلك الذي
 استحق منها فقط رجع بقدر ذلك من الثمن ولم يكن له أن يرد بقية الدار ولا الدار
 الاخرى وهو قول مالك ﴿قلت﴾ رأيت ان اشترت دارا وشقيها حاضر فتاب
 الشقي فأقام في غيبته سنين عشرين أو أكثر من ذلك ثم قدم يطلب الشفعة أيكون
 له ذلك (قال) ان كان خروجه بمحدثان اشترائه وفيما لو قام كانت له فيه الشفعة نظرا
 فان كانت غيبته قد علم أنه لا يأتي الا في مثل ما تنقطع فيه الشفعة فلا شفعة له وان
 كان سافرا رجع في مثله فيدرك فيه شفته فمافيه أمر من الله بعد ذلك رأته على
 شفته ويحلف بالله ما كان في ذلك تاركا لشفته لان مالكا قال لا تنقطع شفعة
 الغائب لغيبته وهذا يقول انما خرجت الى سفرى ولم تنقطع شفتى في الايام التي
 خرجت فيها وخرجت وأنا أرجو أن أرجع وخرجت ولست بتارك لشفتى فأنا في
 منفي على شفتى ويكون ذلك له لان شفته لم تنقطع عندنا الى اليوم الذي طلب فيه
 على حال من الحال ﴿قلت﴾ ولا يبالى أشهد حين خرج في سفره أنه على شفته
 أو لم يشهد هو عندك سواء وهو على شفته (قال) نعم ذلك سواء ﴿قلت﴾ رأيت
 ان ادعيت في دار دعوى فصالحني الذي ادعيت في داره هذه الدعوى على مائة درهم
 دفعها الى ولم أسم دعواى ما هي ثلث ولا ربع ولا نصف أيجوز هذا الصلح ويكون
 في الدار الشفعة أم لا (قال) لا يجوز هذا الصلح لان مالكا قد جعل الصلح بمنزلة
 البيع لا يجوز فيه المجهول كما لا يجوز في البيع المجهول اذا كان يعرف ما يدعى من الدار
 فلا بد من أن يسميه ثم يصطلحان بعد تسمية ذلك على ما أحبا فان لم يفعلا فالصلح
 فاسد ولا شفعة فيه لانه غير جائز الا أن يكونا يترفعان ذلك فيجوز الصلح ﴿قال﴾

ابن القاسم ﴿ ولقد سألت مالكا عن الرجل يهلك ويترك دورا ورقيقا وماشية وغير ذلك من العروض فيريد ورثته أن يصلحوا المرأة على ميراثها من ذلك ﴾ (قال) قال مالك ان كان ما ترك الميت قد عرفته المرأة وعرفه الورثة فلا بأس بذلك وان كان مجهولا لا يعرف فالصلح فيه غير جائز وانما هو بمنزلة البيع ولا يجوز في الصلح من هذا الوجه الا ما يجوز في البيع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت أجيراً سنة بحظي من هذه الدار أكون في هذه الدار شفعة أم لا في قول مالك (قال) فيها الشفعة ﴿ قلت ﴾ فبكم يأخذها الشفيع (قال) يأخذها بقيمة الاجارة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم الاجارة عند مالك بيع من البيوع فاذا كانت بيعاً من البيوع فالشفعة فيها اذا اشترت الدار فالاجارة بمنزلة الشراء والبيع بالاموال والعروض تكون في الدور الشفعة بقيمة الاجارة (قال) وهذا كله قول مالك ﴿ قيل ﴾ وكذلك ان بمت حظي من هذه الدار بسكنى دار أخرى أكون فيها الشفعة (قال) نعم له الشفعة عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ادعيت في دار سدسا وذلك حظ رجل في تلك الدار وجحدني فصالحته على أن سلمت له شقصالي في دار أخرى على أن يسلم لي هذا السدس الذي ادعيت في يديه أكون فيهما جميعاً شفعة أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هذا ولكن أرى الشفعة في الشقص الذي لم يكن فيه دعوى وأما السدس الذي كانت فيه دعوى المدعى فلا أرى فيه الشفعة لان هذا المدعى يقول انما أخذت حقا كان لي ولم أشتريه فيؤخذ مني بالشفعة ويكون في الشقص الذي لم يكن فيه دعوى الشفعة وأخذ الشفيع الشقص بقيمة السدس الذي كانت فيه الدعوى لان الذي أخذ الشقص من الدار دفع هذا السدس الى الذي كانت فيه الدعوى وهو مقر بأن السدس الذي دفع عن لهذا الشقص الذي في يديه من هذا الشقص لانه مقر أنه قد اشتراه وتمنه السدس الذي دفع فيه وأما مدعى السدس الذي أخذه فيقول أنا لم أشتري هذا السدس انما أنا رجل أخذت حقى وظلمت في شفعي الآخر لما جحدتني هذا السدس فاقتديت بهذا الشقص الذي

دفعته من مالى فلا يكون فيما في يديه من السدس شفعة لانه لا يقر بشراء هذا
السدس ﴿قلت﴾ رأيت ان ادعيت على رجل انه قتل دابتي فصالحته من ذلك على
شقص له في دار فأتى الشفيع يطلب بالشفعة بم يأخذها (قال) بقيمة الدابة
﴿قلت﴾ فالقول قول من في قيمة الدابة (قال) القول قول رب الدابة ﴿قيل﴾
ولا يقال له ها هنا صف الدابة (قال) لا لان مالكاً قال في الذى يشتري الدار
بالمرض فيغوث المرض ان القول فيه قول المشتري ويقال للشفيع خذ بذلك أو دع
ولم يقل مالك يقال له صف ﴿قيل﴾ فان قال قيمة ذلك المرض ما يعلم الناس انه فيه
كاذب ليس ذلك قيمة ذلك المرض (قال) لا يصدق واذا أتى بما لا يشبه كان
القول قول الشفيع اذا أتى بما يشبه ﴿قلت﴾ رأيت اللقيط اذا تصدق عليه بصدقة
أو وهبت له هبة أيكون الذى هو في حجره القابض له ولم يجعله السلطان وصياً ولا
ناظراً (قال) نعم لان مالكاً قال في الرجل يتصدق على الرجل بصدقة والمتصدق
عليه غائب فيقول هذا الذى تصدق لرجل أجني انبض فلان صدقته فيدفعها اليه
ويحوزها هذا الاجنبى لذلك الرجل الغائب ولم يعلم الغائب بما تصدق هذا عليه ولا
بما حاز له هذا الرجل (قال) قال مالك ذلك جائز وكذلك اللقيط عندى هو بمنزلة هذا
﴿قلت﴾ رأيت ان أخذت عبداً لرجل فغصبته اياه فاشتريت به شقصاً في داراً يكون
فيه الشفعة أم لا (قال) أما ما كان العبد قائماً بعينه ولم يمت ولم يتغير فلاشفعة في الدار
فاذا مات العبد حتى يجب على أخذه قيمته فالشفعة للشفيع بقيمة العبد يوم اشترى به
الدار لان البيع قد تم بينهما حين لزم المتسدى القيمة ﴿قلت﴾ رأيت ان اشتريت
شقصاً في دار بألف درهم غصبتها من رجل يعلم ذلك ثم طلب الشفيع الشفعة (قال)
له الشفعة والشراء جائز وانما عليه ألف درهم مثلاً ولربها الذى استحقها أن يأخذها
من بائع الدار ان كانت الدراهم قائمة بعينها لان الدراهم والدنانير في هذا لا تشبه
المروض ﴿قلت﴾ اتحفظه عن مالك (قال) لا (قال ابن القاسم) اذا أقام البيعة على
دراهمه بعينها أخذها ورجع البائع على المشتري بمثل تلك الدراهم ولا ينقض البيع

بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت لو أني اشتريت شقصاً من دار بألف درهم فأتى الشفيع يطلب بالشفعة فقال المشتري بنيت في هذا البيت وهذا البيت وكذبه الشفيع (قال) القول قول الشفيع لأن المشتري مدع فيما بنى فلا يصدق إلا بينة ﴿قيل﴾ وهذا قول مالك (قال) لا أحفظ عن مالك الساعة شيئاً ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت عرصة دار فيها بئان على أن النقض لرب الدار ولم أشت منه النقض ثم اشتريت بعد ذلك النقض أو اشتريت منه النقض أولاً ثم اشتريت العرصة بعد ذلك فطلب الشفيع الشفعة أيكون له شفعة في العرصة والنقض جميعاً (قال) نعم تكون شفعة الشفيع في النقض والعرصة جميعاً في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان وهب لي رجل شقصاً له في دار لا يملك ذلك إلا بقوله أيكون القول قوله أنه لم يهب للثواب (قال) سئل مالك عن رجل تصدق على رجل بشقص له في دار فقال الشفيع لمالك اني أخاف أن يكون قد باعه في السر أو أعطاه ثواباً وأشهد له بالصدقة ليقطع شفعتي فأنا أريد أن أحلف للتصدق عليه (قال مالك) ان كان رجل صدق لا يتهم على مثل هذا فلا يمين عليه وان كان يتهم على مثل هذا حلف له وكذلك الهبة ﴿قلت﴾ أرأيت ان اشتريت شقصاً من دار من رجل فتصدقت به على رجل ثم قدم الشفيع فأراد الاخذ بالشفعة أننقض الصدقة يأخذ بالشفعة بصفقة البيع أم لا في قول مالك (قال) نعم تنقض الصدقة يأخذ بالشفعة بصفقة البيع ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن داراً بيني وبين رجل غير مقسومة بعت أنا طائفة منها بغير اذن شريكي فقدم شريكي والذي بعت أنا من الدار هو نصف الدار الا أن الذي بعت هو نصف بعينه (قال) قال مالك ان أحب شريكه أن يأخذ ما باع ويدفع الى المشتري نصف الثمن الذي اشتري به المشتري فذلك له وهذا النصف الثمن الذي يدفع انما هو ثمن حصّة شريكه لان البيع انما يجوز في حصّة شريكه ولا يجوز في حصته هو الا أن يجيزه ﴿قال﴾ قلت لمالك أفلا يقاسم هذا الذي لم يبع شريكه الذي باع فان صار هذا النصف الذي باعه البائع في حظه جاز عليه البيع وان صار في حظ صاحبه بطل البيع (قال مالك) لا يكون

هذا هكذا ولكن الذي لم يبيع يأخذ حصة شريكه الذي باع بشفعته ويأخذ حصته من ذلك ولا يجوز فيه البيع إذا لم يجزه هو ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن لأن الشريك الذي أخذ شفعته قد دفع إلى المشتري نصف ثمنه وهو حصة البائع ويقاسمه النصف الباقي من الدار إن شاء ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن نخلة بيني وبين رجل بعث نصيبي منها أ يكون لصاحبي الشفعة فيها أم لا (قال مالك) لا شفعة فيها

﴿تم كتاب الشفعة الثاني بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي﴾

﴿وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿ويليه كتاب القسمة الاول﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب القسمة الاول ﴾

﴿ ما جاء في بيع الميراث ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت لو أتى بعت مورثي من هذه الدار ولم أسم ما هو أخس أو ربيع أو عشر أو نصف أيجوز هذا البيع (قال) لا خير في هذا البيع عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان تصدق بميراثه من هذه الدار أو وهبه ولم يخبر ما هو أثل أو ربيع أيجوز هذا (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان ورثنا دارين ونحن أشراك كثير فبعت نصيبي من هذه الدار من أحد الورثة بنصيبه من الدار الأخرى ولم أسم عند البيع ما نصيبي ولا سماء هو لي أيضاً إلا أن كل واحد منا قد عرف نصيبه ما هو وعرف نصيب صاحبه أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان ورثت في دار سدساً أو ربعا أو خمسا فبعت مورثي من الدار من رجل ولم أسم عند عقدة البيع أن ذلك ربع ولا خمس ولا سدس وقد عرف البائع والمشتري ما ميراث البائع من الدار (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان عرف المشتري ما مورث البائع ولم يعرف البائع ما مورثه من الدار (قال) قال مالك اذا جمل أحدهما كم ذلك من الدار فلا خير في ذلك البيع

﴿ ما جاء في التهايز في القسم ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن داراً بيني وبين رجل انقسمناها على أن أخذت أنا النصف

وأخذ هو الأسافل أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾
 رأيت لو أن داراً بين ثلاثة رجال رضوا بأن يأخذ أحدهم بيتاً من الدار على أن
 تكون للآخرين بقية الدار أيجوز هذا عند مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أليس قد قال
 مالك لا يجمع بين رجلين في القسم (قال) إنما قال ذلك مالك في القرعة بالسهم

— ما جاء في شراء الثمر وقسمة الدار على أن الطريق على أحدهم —

﴿قلت﴾ رأيت لو أن داراً بيني وبين رجل قاسمته الدار فأخذ طائفة وأخذت
 أنا طائفة على أن الطريق لي إلا أن له في الطريق للممر فصار الطريق لي وله الممر فيه
 أيجوز هذا القسم أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز ﴿قلت﴾ رأيت أن اشتري
 رجل من رجل ممرأ في دار من غير أن يشتري من رقبة البنيان شيئاً أيجوز هذا أم لا
 في قول مالك (قال) ذلك جائز لهما

— ما جاء في قسمة الدار وأحدهما يجهل حظه —

﴿قلت﴾ رأيت لو أن دارين ورثهما رجلان أحدهما قد عرف مورثه من الدارين
 والآخر يجهل مورثه منهما فرضيا بأن يأخذ أحدهما بمورثه من إحدى الدارين
 النصف ومن الأخرى الثلث فسلم بقيتها لصاحبه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا
 يجوز هذا عند مالك لأن مالكا قال في المرأة تصالح على مورثها من الدار ولا تعرف
 ما هو قال الصالح باطل

— في الرجوع في القسم —

﴿قلت﴾ رأيت لو أن داراً بيني وبين رجل تراضينا أن جعلت له طائفة من
 الدار على أن جعل لي طائفة أخرى فرجع أحدهما قبل أن تنصب الحدود بيننا (قال)
 ذلك لازم لهما ولا يكون لهما أن يرجعا عند مالك لأن هذا بيع من البيع
 ﴿قلت﴾ رأيت لو أن أفرقة^(١) متباعدة بين قوم شتى أرادوا أن يقتسموا قال بعضهم

(١) أفرقة جمع قراح كحجاب وكأثير هي الأرض التي لا ماء بها ولا شجر اهـ

اقسم لنا في الاقرحة كلها وقال بعضهم بل اجمع لنا نصيب كل واحد منا في موضع واحد (قال) ان كانت الارض بعضها قرية من بعض وكانت في الكرم سواء قسمت كلها وجمع نصيب كل واحد منهم في موضع واحد وان كانت الاقرحة مختلفة وكانت قرية قسم كل قريح على حدة وان كانت الاقرحة في الكرم سواء الا انها متباعدة متباعدة مسيرة اليوم واليومين قسم كل قريح على حدة أيضاً لان مالكا قال في القوم يرثون الحواط والدور ويكون بينهم اليوم واليومان (قال) ارى ان تقسم الحواط والدور كل واحد على حدة

قسم القرى

قلت وكذلك ان كانت القرى بينهم ورثوها أو اشتروها فأرادوا أن يقسموها فقال بعضهم اجمع نصيب كل واحد منا في موضع واحد وقال بعضهم اقم لنا في كل قرية منها وأعط كل واحد منا في موضع حظه من كل قرية (قال) ان كانت القرى متقاربة وهي في رغبة الناس فيها ونفاقها عند الناس سواء جمعت تلك القرى كلها في القسم فقسم لكل واحد منهم حصته في موضع واحد منها قلت ارايت ان كانت القرى متباعدة متباعدة مسيرة اليوم ونحوه واليومين وهي في رغبة الناس فيها سواء وفي حرص الناس عليها وفي نفاقها عند الناس سواء (قال) ارى ان تقسم كل قرية على حدة كما قال مالك في الدور التي أخبرتك

ما جاء في قصة الدور بين ناس شتى

قلت فان كانت قرية بين قوم شتى فأرادوا أن يقسموا الدور فقال بعضهم اقم حظي في كل دار من القرية وقال بعضهم بل اجمع نصيب كل واحد منا في موضع واحد (قال) ينظر في ذلك فان كانت الدور سواء في نفاقها عند الناس ورغبة الناس فيها وفي موضعها قسمت وجمع لكل انسان حظه في موضع واحد وان كانت الدور متفاوتة مختلفا نفاقها عند الناس وموضعها كذلك جمع القاسم كل دار منها

إذا كانت صفقتهم واحدة في رغبة الناس فيها ونفاقها وموضعها فتقسم هذه كلها
قسما واحداً فينظر الى ما اختلف من الدور فيقسم ذلك على حدة يعطى لكل انسان
حظه من ذلك وان اتفقت داران على صفة واحدة جمعتهم في القسم وهذا قول مالك

ما جاء في قسمة القرى وفيها دور وشجر

قلت ﴿أرأيت لو ورثنا أنا وأخ لي قرية من القرى فيها دور وشجر وأرض بيضاء
فأردنا أن نقسم كيف نقسم ذلك بيننا﴾ (قال) أما دور القرية فتقسم كما وصفت لك في
قسمة الدور وأما الأرض البيضاء فتقسم كما وصفت لك في قسم الأرض البيضاء
قلت ﴿وكيف وصفت لي في قسمة الأرض البيضاء﴾ (قال) ينظر الى ما كان من
الأرض التي يشبه بعضها بعضاً في الكرم والفاق عند الناس وقارب موضع بعضه
من بعض جمع له هذا كله فجعل نصيب كل انسان في موضع واحد وان اختلفت
الأرض اختلافاً بينا أعطى كل انسان منهم حظه في كل أرض على حدة وهذا مثل
الدور والنخل قلت ﴿وما حدة قرب الأرض بعضها من بعض﴾ (قال) لم يحدة لنا مالك
فيه حدة ﴿قال ابن القاسم﴾ وأرى الميل وما أشبهه قريباً في الحوائط والأرضين
قلت ﴿أرأيت الشجر التي في هذه القرية بين هذين الأخوين كيف يقسمها
مالك بينهما وهي من أنواع الأشجار تفاح ورمان وخوخ وأترج وأنواع الفاكهة
مختلطة في جنان واحد أو كانت الاجنة كل نوع على حدة﴾ (قال) لم أسمع من مالك
في هذا بعينه شيئاً ولكني أرى ان كانت الأشجار مختلطة في حائط واحد كما وصفت
لي قسم الحائط وجمع نصيب كل واحد منهما في موضع واحد على القيمة وان كانت
الاجنة التفاح جنان على حدة والرمان جنان على حدة وكل نوع جنان على حدة
وكل واحد منها بمحتمل ان يقسم بينهم قسم بينهم كل جنان على حدة على القيمة
وأعطى لكل واحد منهم حظه من كل واحد منها وهذا مثل قول مالك في النخل
يكون في الحائط منه البرني والصيحاني واللون والجمرور وأنواع التمر رأيت يقسم
على القيمة ويعطى كل واحد منهم يجمع له حظه في موضع واحد من الحائط ولا

يلتفت الى ما يصير في حظ هذا من ألوان التمر وما يصير في حظ هذا من ألوان التمر
﴿قلت﴾ أرايت لو أن داراً في يد رجل غائب أتى رجل فادعى أنه وارث هذه
الدار مع الغائب أيقبل القاضي منه البينة والذي كانت الدار في يده غائب أم لا (قال)
لا أحفظه عن مالك إلا أني سمعت من يذكر هذا عن مالك أن الدور لا يقضى على
أهلها فيها وهم غيب وهو رأي ﴿قال ابن القاسم﴾ إلا أن تكون غيبته تطول
فينظر في ذلك السلطان مثل من يغيب الى الاندلس أو طنجة فيقيم في ذلك
الزمان الطويل فأرى أن ينظر في ذلك السلطان ويقضى به ﴿قلت﴾ أرايت ان
أقام البينة أنهم ورثوا هذه الدار عن أبيهم وان ذلك الغائب الذي هذه الدار في يديه
لا حق له فيها (قال) لم أسمع من مالك في هذه الا ما أخبرتك أنه بلغني فأرى أنه
ان كانت النية مثل ما يسافر الناس ويقدمون كتب الوالى الى ذلك الموضع بذلك أن
يستخلف أو يقدم فيخاصمهم وان كانت غيبته بعيدة يعلم ان الذين طلبوا لا يقدر
على الذهاب الى ذلك الغائب الذي في يده الدار ولا يوصل اليه لبعد البلاد رأيت أن
يقضى لهم بحقوقهم ﴿قلت﴾ هل يقيم القاضي وكيلاً لهذا الغائب يقوم له بحجته
(قال) لا أحفظ في هذا شيئاً ولا أعرفه من قول مالك أنه يستخلف للغائب ولكن
يقضى عليه ولا يستخلف له خليفة ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان الذي في يديه الدار
صبيّاً صغيراً وادعى رجل أن الدار داره وأقام البينة هل يستخلف القاضي لهذا الصبي
خليفة (قال) ما علمت أن مالكا ولا أحداً من أهل المدينة ولا رأيته في شيء من
مسائل مالك قال انه يستخلف له القاضي خليفة ولا أرى ذلك

— ماجاء في قسمة الثمار —

﴿قلت﴾ أرايت ان كانت أرض وشجر ونخل وفي الشجر والنخل ثمار فأرادوا أن
يقتسموا الارض والنخل والثمار (قال) قال مالك لا تقسم الثمار مع الاصل وكذلك
الزروع لا تقسم مع الارض ولكن تقسم الارض والشجر وثمر الثمرة والزروع حتى
يحل بهمها فإذا حل بهما فإن أجبوا أن يبيعوا الثمرة والزروع ثم يقتسموا الثمن على

قراض الله تعالى فذلك لهم ولا يقسمون الزرع فدادين ولا مزارعة ولا قتا ولا يقسم
الا كيلا . وأما الثمرة من النخل والنب فان مالكا قال فيه اذا طاب وحل بيعه
واحياج أهله الى قسمته (قال مالك) ان كانوا يريدون أن يحقوا كلهم فلا أرى أن
يقسموه وان كانوا يريدون ان يأكلوه رطباً كلهم أو يبيوه رطباً كلهم فلا أرى
أيضاً أن يقسموه كذلك وان كان بعضهم يريد أن يبيع وبعضهم يريد أن يتر وبعضهم
يريد أن يأكل فاختلفت حوائجهم أو أراد بعضهم أن يبيع وبعضهم أن يتر رأيت ان
يقسم بينهم بالخرص اذا وجدوا من أهل المعرفة من يعرف بالخرص ﴿ قلت ﴾ للمالك
فالفاكهة والمان والفرسك ^(١) وما أشبهه (قال) لا يقسم بالخرص وان احتاج أهله
اليه لان هذا مما ليس فيه الخرص من عمل الناس وانما مضى الخرص في النخل والنب
﴿ قال ابن القاسم ﴾ وذلك أنه ذكر بعض أصحابنا ان مالكا أرخص في قسم الفواكه
بالخرص فسأله عنه فقال لا أرى ذلك (قال) ولقد سأله عنه غير مرة فأبى
أن يرخص لي فيه

— ما جاء في قصة البقل —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان ورثنا بطلاً أبصاح لنا أن نقسمه (قال) لا يعجبني ذلك ولم أسمع
من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا كره قسم الثمار بالخرص وقال هو مالكو كان شيء يجوز
فيه الخرص لجاز في الثمار والبقل أبعد من الثمار في الخرص ولا أرى أن يقسم حتى
يجد ويباع فيقسمون منه وذلك أن جبل الثمار من التفاح والفرسك والخواج
والمان والأترج والموز وما أشبهه لا بأس به اثنين بواحد يدأيد والقرط لا بأس
به اثنين بواحد يدأيد فلما لم يجوز لي مالك فيما يجوز من الثمار اثنين بواحد يدأيد أن
يقسم ذلك بالخرص كرهت أن يقسم البقل القائم بالخرص وانما هذه الفاكهة الخضراء
عند أهل العلم بمنزلة البقل في أثمانها في الزكاة لانه لازكاة فيها وفي تفاضلها سهل اثنان
بواحد ﴿ قلت ﴾ هل يجوز بيع فدان كراث بفداني كراث أو سريس أو خس أو

(١) (والفرسك) قال في القاموس الفرسك كزبرج ملحوظ أو ضرب منه أجرد أحمر اهـ

سلقى (قال) لاخير فيه عند مالك الا ان يحزا ذلك مكانهما ويقطعا ذلك قبل أن يتفرقا
 وذلك أتى سألت مالكا عن الرجل يشتري الثمرة قد طابت بقمح يدفعه اليه أو
 بثمره يابسة يكتبها له من غير صنفها أو ثمره في رؤس النخل بثمره في رؤس شجر
 سوى النخل وكل قد طابت (قال مالك) لا يحل ذلك إلا أن يجد ما في رؤس الشجر من
 ذلك قبل أن يتفرقا ﴿قلت﴾ أرأيت ان جد أحدهما وتفرقا قبل أن يجهد الآخر
 (قال) لا يجوز ذلك وكذلك لو اشترى ما في رؤس النخل بحنطة فدفع الحنطة وتفرقا
 قبل أن يجد ما في رؤس النخل لم يحز ذلك عند مالك فكذلك البقل عندى مثل
 هذا والذي أخبرتك من التمار هو قول مالك

— ماجاء في قسمة الارض ومائها وشجرها —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن ثلاثة نفر ورثوا قرية لها ماء وشجر ومجري ماء ورثوا أرضها
 وماءها وشجرها وشربها لأحدهم الثلث وللآخر السدس وللآخر النصف فأرادوا أن
 يقسموا (قال) تقسم الارض عند مالك على قدر موارثهم منها ويكون لهم في شربهم
 من الماء على قدر موارثهم منه وكل قوم كانوا أشراكا في فلدمن الافلاذ فباع أحدهم
 نصيبه من ذلك فشركاؤه ذبوا أحق بالشفعة من سائر شركائه في الماء ﴿قلت﴾
 والذبية في قول مالك هم أهل وراثة يتوارثون دون شركائهم (قال) نعم ﴿قلت﴾
 وإن كانت الارض قد قسمت إلا أنهم لم يقسموا الماء فباع رجل حظه من الماء ولم
 يبع الارض كانت فيه الشفعة في قول مالك (قال) سألت مالكا عن نخل بين قوم
 اقتسموها ولها بئر وتركوا البئر على حالها ليسقوا بها فباع أحدهم حظه من الارض
 وترك حظه من البئر لم يبعه معه ثم باعه بعد ذلك من انسان فقال شريكه في البئر أنا
 آخذ بالشفعة (قال) قال لى مالك لا شفعة له فيها ﴿قال﴾ فقلت لمالك البئر التي
 لا شفعة فيها ما هي (قال) هي هذه التي اذا قسمت النخل وترك البئر فلا شفعة
 فيها فالعيون بهذه المنزلة ﴿قلت﴾ فإن لم تقسم النخل فاذا باع رجل حظه من الماء ان
 له بالشفعة (قال ابن القاسم) سمعت مالكا يقول في رجل له شرك في نخل يسيرة

حظه فيها يسير ولهم نبع ماء فأراد أحدهم أن يبيع حظه من الماء من رجل وهو القليل الخط ولا يبيع النخل (قال) أرى شركاه في الماء أحق بالشفعة

ما جاء في قسمة الزرع الأخضر قبل أن يبدو صلاحه

قلت ﴿ أرايت هل يقسم الورثة الزرع في قول مالك من قبل أن يبدو صلاحه على أن يحصد كل واحد منهم حصته مكانه (قال) اذا كان ذلك يستطيع أن يعدل بينهما بالتحري في القسم جاز ذلك بينهما بمنزلة غيره من الاشياء التي تقسم على التحري ﴾ قلت ﴿ أرايت ان اقتسماه على أن يحصدها فحصد أحدها وترك الآخر نصيبه حتى صار حبا (قال) تنتقض القسمة أيضا فيما بينهما ويكون على الذي حصده قيمة ما حصد من الزرع ويكون هذا الزرع الذي استحصد بينهما يقتسمانه بينهما حبا ويقتسمان القيمة أيضا بينهما ﴾ قلت ﴿ وهذا قول مالك (قال) انما قال مالك في القصب والتين اذا قسم على التحري فذلك جائز فرأيت قسمة هذا الذي ذكرت لك على التحري جائزا في رأيي فاذا ترك أحدها نصيبه حتى يصير حبا فقد فسدت القسمة بينهما لان التسمية هاهنا بيع من البيوع ولا يصلح لأحدهما أن يبيع حصته من هذا الزرع قبل أن يبيع على أن يتركه مشتره حتى يصير حبا فلما كان هذا في البيع لا يجوز عند مالك كان أيضا في القسمة غير جائز وكذلك ان اقتسماه على التحري على أن يحصدها وهو بقل ثم تركاه جميعا حتى صار حبا فان القسمة تنتقض ويصير جميع ذلك بينهما يقتسمانه كيلا وهذا رأيي مثل ما قال مالك في البيوع

ما جاء في قسمة البلح الكبير والبسر والربط في رؤس النخل

قلت ﴿ أرايت ان أردنا أن نقسم بلحا في رؤس النخل وورثناه أو اشتريناه (قال) ان كان البلح كبيرا واختلفت حاجتهما في ذلك أراد أحدهما أن يأكل البلح وأراد الآخر أن يبيع البلح فلا بأس أن يقتسماه على الخرص يحرص بينهما اذا اختلفت حاجتهما اليه لان مالكا كره البلح الكبير واحداً بأثنين (قال) ولا أرى أن يباع البلح

اذا كان كبيراً الا مثلاً بمثل (قال) وكذلك في البسر والرطب وقال مالك في البسر
 والرطب لا بأس أن يقتسم ذلك على الخرص فيما بينهما اذا اختلفت حاجتهما اليه
 وجعل مالك البلع الكبير في البيع مثل البسر والرطب فكذلك ينبغي أن يكون
 البلع الكبير في القسمة مثل الرطب والبسر ﴿قلت﴾ أرايت ان اقتسما هذا البلع
 الكبير بالخرص وخرص بينهما على أن يأخذه أحدهما لياً كله وأزاد الآخر أن يديه
 أما يخشى أن يكون هذا بيع الطعام بالطعام ليس بدأيد (قال) اذا اقتسماه في رؤس
 النخل وخرص بينهما اذا كانت حاجتهما اليه مختلفة وعرف كل واحد منهما الذي
 له من ذلك وقد قبض كل واحد منهما الذي له فلا بأس بهذا القسم وان لم يجد الذي
 حاجته الى الاكل الا بعد يومين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك ما لم يتركه حتى يزهي
 وقسمتها بالخرص اذا اختلفت حاجتهما قبض والخرص فيه بمنزله السكيل وكذلك
 الذي حاجته الى البيع لان مالكا قال في الرطب اذا اختلفت حاجتهما الى ذلك
 فلا بأس أن يقتسماه بالخرص ثم يأخذ كل واحد منهما من الرطب كل يوم مقدار
 حاجته من ذلك فكذلك البلع الكبير في رأبي ﴿قلت﴾ أرايت ان اقتسما هذا
 البلع الكبير بالخرص وكانت حاجتهما الى البلع مختلفة فجاء أحدهما وترك الآخر
 حصته حتى أزهي أو تركا جميعا حصتهما حتى أزهد النخل أنفقوا القسمة فيما بينهما
 أو تكون القسمة جائزة (قال) تنقض القسمة فيما بينهما ان تركاه جميعا حتى أزهي
 أو تركه أحدهما وجد الآخر ﴿قلت﴾ ولم تنقض القسمة فيما بينهما (قال) لانه بيع
 الثمر قبل أن يبدو صلاحه ألا ترى أن أحدهما ابتاع نصف نصيب صاحبه بنصف
 ما كان له من البلع فلا يصلح أن يتناع النخل وان كان كبيراً على أن يتركه حتى
 يزهي ﴿قلت﴾ أرايت ان اقتسماه بعد ما أزهي وحاجتهما الى ما في رؤس النخل
 مختلفة فتركاه حتى أثمر أنفقوا القسمة فيما بينهما أم لا (قال) لا بأس بذلك ولا
 تنقض وكذلك قال لي مالك اذا اختلفت حاجتهما فيه بشمن واحد وبجد آخر وبيع
 آخر لان الرجل لو اشترى رطباً في رؤس النخل ثم تركه حتى يتثمر لم ينقض البيع

فبما بينهما عند مالك وكذلك القسمة أيضاً عندى ﴿ قلت ﴾ رأيت مثل تمر افرقية
 فاتهم يحدونه بسراً اذا بدا قبل أن يرطب ثم يتركونه حتى يتمتع على ظهور البيوت وفى
 الا نادر رأيت ان اقتسامه بعد ما جداه أيجوز ذلك فيما بينهما (قال) نعم ذلك جائز
 اذا اقتسامه كيلاً ﴿ قلت ﴾ ولا يخشى أن يكون هذا التمر بالتمر ليس مثلاً بمثل لانه
 اذا جف وانتقض لا يدرى أيكون ذلك سواء أم لا (قال) لا بأس بهذا لان ذلك
 الرطب كله شئ واحد فان اقتسامه فلا أشك أن نقصان ذلك كله شئ واحد
 ﴿ قلت ﴾ ويصالح الرطب بالرطب كله مثلاً بمثل (قال) نعم لا بأس بذلك عند
 مالك فلما قال مالك هذا رأيت أنا أنه جائز اذا اقتسامه ثم جف بعد ذلك نصيب
 كل واحد منهما وصار تمرًا فذلك جائز (قال) ولو كان ذلك يختلف أيضاً ما كان
 به بأس لانه الرطب بالرطب ﴿ قلت ﴾ رأيت ان اقتسامه بلباح صغاراً أيجوز ذلك فى
 قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك اذا اقتسامه على التحرى واجتهدا حتى يخرجوا
 من وجه المخاطرة (قال مالك) وانما البليح الصغير علف (قال ابن القاسم) وهو بقل
 من البقول (قال مالك) وان اقتسامه وفضل أحدهما صاحبه فلا بأس بذلك اذا عرف
 أنه قد فضله بذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ لا بأس ببلح نخلة ببلح نخلتين على أن يجدها
 مكانهما اذا كان البليح صغاراً ﴿ قلت ﴾ ويجوز قسمتهما هذا البليح وحاجتهما فى ذلك
 سواء (قال) نعم يجوز ذلك وان كانت حاجتهما الى البليح سواء لان هذا لا يشبه
 الرطب بالرطب وانما هو بمنزلة البقل والمالف ﴿ قلت ﴾ فان اقتسما هذا البليح فلم
 يجدها حتى صار بليحاً كباراً لا يشبه الرطب انتقض القسمة فيما بينهما وأحدهما قد
 فضل صاحبه فى القسمة (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان لم يكونا اقتسما على تفاضل (قال)
 لا أحفظ من مالك فى هذا شيئاً ولكن أرى ان كانا اقتسما بينهما على غير تفاضل
 وكان اذا كبر يتفاضل فى الكيل فأراه مفسوخاً والا لم أره مفسوخاً الا أن يزهى قبل
 أن يجدها أو قبل أن يجدها أحدهما أو يكونا قد جدا الا أن أحدهما قد بقى له فى
 رؤس النخل شئ لم يجده حتى أزهى (قال) واذا أكل أحدهما جميع ما صار له فى

القسم وأكل الآخر نصف قيمة ما صار له أيتقضى القسم في نصف ما أكل الذي
أكل جميع ما صار له فعليه أن يخرج نصف قيمة ما صار له فيكون ذلك بينهما ويكون
هذا الذي أزهى فيهما أيضاً (قال) وكذلك الزرع اذا اقتسماه بقلا على أن
يحصدها فتركاها حتى أفرك أو ترك بعضه حتى أفرك ﴿قلت﴾ أرايت قول مالك
في الرطب والبسر حين يقول يقتسمانه بالخرص اذا وجد من يخرص ذلك بينهما
اذا كانت حاجتهما الى ذلك مختلفة وقال ذلك في العنب أيضاً لم قاله ولم فرق ما بين
هذا اذا كانت حاجتهما اليه سواء أو مختلفة (قال) لان الخرص عند مالك كيل
اذا اختلفت حاجتهما اليه فاذا اتفقت حاجتهما الى ذلك الرطب لم يقتسماه الا كيلا
لان حاجتهما الى هذا الرطب حاجة واحدة وان كانت حاجتهما الى أن يبيعا ذلك
جميعا قيل لهما يبيعا ثم اقتسما الثمن واذا اختلفت حاجتهما الى ذلك لم يكن لهما بد من
أن يقتسماه بالخرص ويجعل الخرص بينهما بمنزلة الكيل فلا يكون الخرص في القسمة
بينهما بمنزلة الكيل اذا كانت حاجتهما واحدة لانه اذا كانت حاجتهما الى ذلك
واحدة كان بمنزلة الطعام الموضوع بينهما فلا يقتسمانه الا بالصاع

— ما جاء في قسمة العبيد —

﴿قلت﴾ أرايت العبيد هل يقتسمون وان أبي ذلك بعضهم في قول مالك (قال)
نعم اذا كان ذلك يتقسم

— ما جاء في قسمة اللبن في الضروع والصوف على ظهور النعم —

﴿قلت﴾ فهل يجوز أن يقسم اللبن في ضروع الماشية مثل غنم بني وبين شريكي
تقتسمها للحلب يحلب وأحلب (قال) لا يجوز هذا لان هذا من المخاطرة وقد كره
مالك القسمة على المخاطرة ﴿قلت﴾ أرايت أن فضل أحدهما صاحبه حتى يتبين
ذلك (قال) اذا كان ذلك منه على وجه المعروف وكانا ان هلك النعم التي في يد
أحدهما رجع على صاحبه فيما بقى في يديه فلا بأس بذلك لان هذا رجل ترك فضلا

لصاحبه على غير وجه القاسمة ﴿ قال سحنون ﴾ لا خير في هذا القسم لانه الطعام بالطعام ﴿ قلت ﴾ هل يقسم الصوف على ظهور الغنم بين الشركاء (قال) نعم لا بأس بذلك اذا كانا يميزانه بحضرتها أو الى أيام قربة يجوز أن يشتريه ليلها فان تباعد ذلك لم يكن فيه خير

حجج في قسمة الجذع والمصرعين والخفين والنملين والثياب

﴿ قلت ﴾ أرأيت الجذع يكون بين الرجلين فدعا أحدهما الى قسمته الى أن يقطع بينهما وأبى ذلك صاحبه (قال) لا يقسم بينهما كذلك قال مالك (قال) وقال مالك في الثوب لا يقسم بينهما الا أن يجتمعا على ذلك وكذلك الجذع ﴿ قلت ﴾ وكذلك الباب (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك المصرعان والنملان والخفان هو مثل ما ذكرت في الثوب والخفين والنملين والمصرعين انما هو شيء واحد (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك هذه الثياب الملققة مثل العرق والمرق والملقق أهو عندك سواء (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الساعدين والساقين والذراعين (قال) لا تقسم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرحا هل تقسم آخذ أنا حجراً وصاحبي حجراً (قال) لا الا أن يراضيا بذلك فان أبى أحدهما لم تقسم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الفص والياقوتة واللؤلؤة والخاتم (قال) نعم هذا كله سواء لا يقسم عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي سألتك عنه اذا اجتمع من كل صنف منه شيء كثير يحتمل القسمة أتجمعه كله بعضه الى بعض فتقسمه بينهم أم تجعل كل صنف على حدة بينهم (قال) يجعل كل صنف على حدة اذا كان ذلك يحمل القسمة فيقسم بينهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت المتاع اذا كان خزاناً أو جبراً أو قطعاً أو ديباجاً أو كناناً أو صوفاً أتجمعه في القسمة أم لا وكيف ان كان كل نوع منها كثيراً يحمل القسمة على حدة (قال) هذه ثياب كلها تجمع في القسمة اذا كانت لا تحمل أن يقسم كل صنف منها على حدة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان مع هذا المتاع فراء (قال) الفراء عندي بمنزلة الثياب ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كان معها بسط ووسائد (قال) لا أرى أن يجمع هذا مع الثياب والبز لان هذا المتاع سوى البز (قال) والبز

أيضاً كل إن كان في كل صنف مما سألت عنه ما يحمل القسمة على حدة قسمة على حدة
 (قال) ولا أقوم على حفظه وهو رأي ﴿قلت﴾ أرايت القرايتين أيقسمان بين
 الشريكين (قال) إن كان ذلك فساداً اذا قسم لم أقسمه وإن كان ليس فساداً قسمته
 مثل الثملين والخفين ﴿قلت﴾ أرايت الجبل هل يقسم اذا أبي أحدهما ذلك (قال)
 لا يقسم ﴿قلت﴾ وكذلك الخرج (قال) نعم ﴿قلت﴾ أرايت الحمل هل يقسم
 اذا أبي أحدهما ذلك (قال) ينظر فيه الي المضرة ونقصان الثمن فان كان فيه نقصان
 الثمن ومضرة على أحدهما لم يقسم الا أن يجتمعا

﴿ في قسمة الجبنة والطعام ﴾

﴿قلت﴾ أرايت الجبنة بين الرجلين أنقسم بينهما أم لا (قال) نعم تقسم وإن أبي
 أحدهما لأن هذا مما يقسم وقد قال مالك في الطعام انه يقسم فأرى هذه الجبنة
 بمنزلة الطعام

﴿ في قسمة الارض والعيون ﴾

﴿قلت﴾ أرايت قوما ورثوا أرضين وعيونا كثيرة فأرادوا قسمة ذلك فقال بعضهم
 تجمع لكل واحد منا نصيبه في موضع واحد من العيون والارضين وقال بعضهم
 بل أعطني نصبي من كل عين ومن كل أرض (قال) اذا استوت العيون في سقيها
 الارض واستوت الارض في الكرم وكانت قرية بعضها من بعض حتى لا يكون
 اختلافاً بينا شديداً قسمت لكل واحد منهم حصته في موضع واحد وإن اختلفت
 العيون في سقيها الارض وغزرها واختلفت الارض في كرمها قسمت كل أرض
 وعيونها على حدة بمنزلة ما وصفت لك في الدور والارضين عند مالك

﴿ في بيع النخل بالنخل وفيها ثمر قد أزهى أو لم يزه ﴾

﴿قلت﴾ أيجوز لي أن أبيع نخلا لي فيها ثمر قد أزهى أو لم يزه أو هو طلع بنخل
 لرجل فيه ثمر قد أزهى أو لم يزه أو هو طلع بمد (قال) سألت مالكاً عن الجنانين

أو الحائطين يبيع أحدهما جناحه أو حائطه من النخل يجنان صاحبه أو بحائط صاحبه من النخل (قال) قال مالك إذا لم يكن فيها ثمرة فلا بأس بذلك (قال مالك) وإن كان فيها ثمر فلا خير في ذلك (قال ابن القاسم) وإن كان في أحدهما ثمرة وليس في الأخرى ثمرة فلا بأس بذلك ﴿قلت﴾ وسواء إن كانت ثمرة الحائطين بلعاً أو طلعاً أو بسرّاً أو رطباً أو تمرّاً في قول مالك (قال) نعم ذلك كله سواء وهو مكروه إذا اشترط الثمرة مع الأصل (قال) لأن مالكاً سئل عن الرجل يبيع الحائط وفيه ثمرة لم تؤبر بمد بقمح نقداً أو إلى أجل (قال مالك) لا خير فيه فإذا اشترط الثمرة مع الأصل فلا خير في ذلك وإن تبايعا الأصليين بغير ثمرتهما فلا بأس بذلك إذا كانت ثمرتهما قد أبرت أو كانت بلعاً أو بسرّاً أو رطباً وإن كانت ثمرتهما لم تؤبر فلا خير في أن يتبايعاهما على حال لا أن كانت ثمرة كل واحد من الحائطين لصاحبه ولا إن كانت تبعاً للأصل لأنها إن كانت تبعاً للأصل فهو بيع ثمرة لم تبلغ ثمرة وهو التمر بالتمر إلى أجل وإذا لم يكن تبعاً لم يميز لانه لا يجوز لأحد أن يبيع حائطاً وفيه ثمر لم يؤبر ويستثنى ثمرة فإذا لم يميز له أن يستثنى لم يميز له أن يبيع صاحبه حائطه بحائطه ويحبس ثمرة لانه استثنى وإن كانت ثمرة أحدهما قد أبرت وثمره الآخر لم تؤبر فلا بأس أن يبيع أحدهما بصاحبتها إذا كانت التي قد أبرت لصاحبها فإن استثناهما صاحب الثمرة التي لم تؤبر فلا يحل ﴿قلت﴾ فأصل ما كره مالك من هذا أن النخل إذا كان فيها طلع أو بلع أو رطب أو تمر لم يصلح أن تباع تلك النخل بما في رؤسها بشئ من الطعام ويجوز بالدراهم وبالعروض كلها (قال) نعم إلا أن يجدا ما في رؤس النخل ويتمايزا قبل أن ينفردا فيجوز ذلك بالطعام وغيره

ما جاء في قصة الثمر مع الشجر

﴿قلت﴾ رأيت أن ورتنا نخلاً أو شجراً وفيها ثمر قد بدا صلاحه أولم يبد صلاحه وهو طلع بعد فأردنا أن نقسم النخل وما في رؤسها أو الشجر وما في رؤسها (قال ابن القاسم) يقسم الشجر على حدة ولا يقسم ما في رؤسها ﴿قلت﴾ رأيت أن قالاً

نحن نريد أن نقسم النخل وما في رؤوسها من الرطب بيننا وقد اختلفت حاجتهما الى الرطب (قال) يقسم اذا بينهما اذا كان بحال ما وصفت لك يقسم الاصل على القيمة وما في رؤوس النخل بالخرص وعلى كل واحد منهما سقي نخله وان كانت ثمرتها لصاحبه لانه من باع ثمرا كان على صاحب النخل سقي الثمرة فكذلك اذا كانت ثمرتي في حائطك كان سقي الاصل عليك فيجمع من الاصل لكل رجل حقه في موضع ويكون حقه في الثمرة حيث وقع وان كان وقع ذلك له في نصيب صاحبه ﴿قلت﴾ فان ورنّا نخلا فيها بلح أو طلع فأرادا أن يقسما النخل والبلح (قال) أما البلح والطلع فلا يقسم على حال الا أن يجدها ويقسما الرقاب بينهما ويترك البلح والطلع حتى يطيب ثم ان أرادا أن يقسماه اذا طاب اقتسماه وكذلك قال مالك في هذا الطلع ﴿قلت﴾ ولم كره مالك أن يقسما البلح في النخل (قال) أرايت الزرع أبصالح أن يقسماه مع الارض اذا ورنّا الزرع والارض جميعا قلت لا (قال) فالارض والزرع بمنزلة النخل والبلح عند مالك ﴿قلت﴾ فاذا كانت في رؤوس النخل لم قسمه مالك بينهما بالخرص (قال) ألا ترى أن الزرع اذا حصد وصار حيا قسماه بينهما بالكيل والخرص في ثمرة النخل بمنزلة الكيل لان الزرع ليس فيه خرص والنخل فيها الخرص فاذا طاب قسم بينهما بالخرص

ما جاء في قسمة الفواكه

﴿قلت﴾ أرايت الشجر في غير النخل هل يقسم بالخرص ما في رؤوسها اذا طاب وقد ورنّاها وما في رؤوسها (قال) سألت مالكا عن هذه غير مرة فقال لا يقسم بالخرص (قال مالك) لا يقسم بالخرص الا العنب والنخل لان الخرص ليس في شيء من الثمار الا فيها جميعا فجعل مالك الخرص فيهما اذا طابا بمنزلة الكيل في غيرهما من الثمار وان لم يطيب النخل والعنب فلا يقسم بينهما بالخرص وانما يقسم ان أرادا ذلك بأن يجدها ثم يقسماه كيلا ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك ورنّة وترك ديناً على رجل شقي وترك عرضاً ليست بدين فاقسماه فأخذ أحدهما الدين على أن يدفع الثمن وأخذ

الآخر المروض أيجوز هذا (قال) إذا كانت الزمراء حضوراً وجمع يده ويدهم فذلك جائز وإن كانوا غيباً فهو غير جائز (قال) وهذا قول مالك في البيوع أنه قال لا خير في أن يشتري ديناً على غريم غائب إذا كان بحال ما وصفت لك (قلت) هل يقسم الدين على الرجال في قول مالك (قال) قال مالك يقسم ما كان على كل رجل منهم ولا يقسم الرجال لأن هذا يصير ذمة بذمة وهو قول مالك وبلغني عن مالك أنه قال سمعت بعض أهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدين بالدين

— ما جاء في اقتسام أهل الميراث ثم يدعى أحدهم الفلظ —

(قلت) رأيت إذا اقتسم أهل الميراث فادعى أحدهم الفلظ وأنكر الآخرون (قال) لا يقبل منه قوله إذا ادعى الفلظ إلا أن يأتي بأمر يستدل به على ذلك بينة تقوم أو يتفاحش ذلك حتى يعلم أنه غلط لا شك فيه لأن مالكا قال في الرجل يبيع الثوب مرابحة ثم يأتي البائع فيدعي وهما على المشتري أنه لا يقبل ذلك منه إلا أن تكون له بينة أو يأتي من رقم الثوب ما يستدل به على الناطق فيحلف البائع ويكون القول قوله فكذلك من ادعى الفلظ في قسم الميراث (قلت) رأيت أن اقتسموا فادعى بعضهم الفلظ بعد القسمة أيقبل قوله في قول مالك أم لا (قال) قال مالك فيمن باع ثوباً فادعى الفلظ يقول أخطأت أو باعه مرابحة فيقول أخطأت أنه لا يقبل إلا بينة أو أمر يستدل به على قوله أن ثوبه ذلك لا يؤخذ بذلك الثمن فإن تلك القسمة بهذه المنزلة لأن القسمة بمنزلة البيوع (قلت) رأيت أن ادعى أحدهم الفلظ في قسم الميراث وأنكر الآخرون ذلك اتخلفهم له أم لا (قال) نعم

— في الرجلين يقتسمان الثياب فيدعي أحدهما ثوباً بعد ما قسم —

(قلت) رأيت أن ثوباً ورثاها فاقسمناها فأخذت أنا أربعة أثواب وأخذ صاحبي ستة ثم ادعيت أن ثوباً منها لي في قسمي. وأنكر صاحبي ذلك أنقص القسمة بيننا أم تخلفه وتكون القسمة جائزة (قال) أحلفه وتكون القسمة جائزة (قلت) ولم

(قال) لان الذي ادعى الثوب الذي في يدي صاحبه قد أقر بالقسمة وهو يدعي ثوبا
 بما في يدي صاحبه فلا يصدق والقسمة جائزة اذا كانت تشبه ما يقاسم الناس وحلف
 شريكه على الثوب فلا شيء له ﴿ قلت ﴾ ولم جعلت القول قول من في يديه الثوب
 مع عينه وأنت تقول لو أني بعت عشرة أبواب من رجل فلما قبضها جثته فقلت له
 إنما بعتك تسعة أبواب وغلطت بالعاشر فدفعته اليك وقال المشتري بل اشتريت
 العشرة كلها والأثواب قائمة بأعيانها ان البيع ينتقض بينهما بعد ما يحلف كل واحد
 منافا للقسمة لم لا تجعلها بهذه المنزلة (قال) لا لا تكون القسمة بهذه المنزلة لان القسمة
 اذا قبض كل واحد منهما ما صار له وحازه لم يحز قول شريكه على ما في يديه ولو
 كان هذا يجوز لم يشأ رجل بعد ما يقاسم أصحابه أن يفسخ القسمة فيما بينهما الا فعل
 ذلك والبيع يجوز أن يقول بعتك نصفها أو ربعها وكذلك في الجارية وكذلك في
 الثياب والقسمة اذا تجاوزا فالقول في الذي حاز كل واحد منهما قوله ولا يلتفت الى
 قول صاحبه في ذلك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أقنا البينة على الثوب الذي ادعيته أقت
 أنا البينة أنه صار لي في القسمة وأقام صاحبي أيضاً البينة على مثل ذلك لمن يكون
 (قال) اذا تكافأت البينتان كان القول قول من في يديه الثوب في رأيي ﴿ قلت ﴾
 والغنم بمنزلة ما ذكرت لك من الثياب اذا اقتسماها فادعى أحدهما غلطا (قال) نعم
 ذلك سواء

— ما جاء في الرجلين يقتسمان الدار فيدعي أحدهما بيتاً بعد القسم —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان اقتسما داراً فاختلفنا في بيت من الدار وليس ذلك البيت في
 يد واحد منا فادعاه كل واحد منا (قال) ان لم يكن لواحد منهما بيعة تجالفا وفسخت
 القسمة كلها بينهما وان كانت لأحدهما بيعة أو كان قد حاز ذلك البيت كان القول
 قوله مع عينه وان أبي اليمين واحد منهما حمل البيت لصاحبه الآخر بعد أن يحلف
 ولا يكون له البيت اذا أبي صاحبه اليمين الا بعد ما يحلف بوهذا قول مالك وأما
 ما أخبرت بك في رد اليمين فاني سمعت مالكا يقول في الرجل يدعي على الرجل

بالا وقد كانت بينهما مخالطة فيقال للمدعى عليه احلف وأبرأ فينكل عن اليمين
أيقضي بالمال عليه أم يقول السلطان للمدعى احلف والا لم يقض له بشئ والمدعى
عليه لم يرد اليمين على صاحبه (قال مالك) لا يبنى للسلطان أن يقضى بذلك على
المدعى عليه حتى يحلف المدعى وإن لم يطلب ذلك المدعى عليه لأنه ليس كل من ادعى
عليه يعرف أن له رد اليمين على صاحبه الذي ادعى عليه فهذا يشبه ما أخبرتك به
من اختلافهما في البيت من تلك الدار في القسمة

❦ ما جاء في الاختلاف في حد القسمة ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أن اختلفا في الحد فيما بينهما في الدار فقال أحدهما الحد من هاهنا
ودفع عن جانبه الى جانب صاحبه وقال صاحبه بل الحد من هاهنا ودفع عن جانبه
الى جانب صاحبه (قال) أن كانا قسما البيوت على حدة والساحة على حدة يخالفان اذا
لم يكن لهما بيعة وفسخت القسمة بينهما في الساحة ولم تفسخ القسمة في البيوت لأن
اختلافهما إنما هو في الحد والساحة وهذا كله مثل قول مالك في البيوع وإن كانا
انقسما البيوت والساحة قسما واحداً راضيا بذلك فسخت القسمة بينهما كلها لأنها
قسمة واحدة اختلفا فيها

❦ في قسمة الوصي مال الصغار ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الوصي هل يقسم مال الصغار فيما بينهم إذا لم يترك الميت الا صبيانا
صغاراً وأوصى بهم وبتركهم الى هذا الرجل (قال) لا أرى أن يقسم الوصي ما لهم
بينهم ولا يقسم مال الصغار بينهم إذا كانوا بحال ما وصفت الا السلطان إن رأى ذلك
خيراً لهم ❦ قال ❦ وسمعت مالكا يقول لا يقسم بين الاصغار أحد الا السلطان
❦ قلت ❦ أ رأيت إذا أوصى رجل الى رجل وترك صبيانا صغاراً أو أولاداً كباراً
أليس يجوز للوصي أن يقاسم الوزنة الكبير للصغار بغير أمر قاض (قال) أحب الى
أن يرفع ذلك الى القاضي لأنني سمعت مالكا ويسئل عن امرأة حلفت لتقاسم من

اخرتها فأرادوا أن يقاسموها فقال مالك أحب إلى أن يرفعوا ذلك إلى القاضي حتى يثبت من يقسم بينهم (قال ابن القاسم) فإن قاسم الوصي والقاضي الكبار للصغار على وجه الاصابة والاجتهاد فذلك جائز ﴿قلت﴾ أرأيت إذا قاسم الوصي أو القاضي هؤلاء الكبار للصغار فوقعت سهمان الاصاغر كل واحد منهم على حدة فأخذ الكبار حظهم وبقي حظ الاصاغر كل واحد منهم على حدة فهل يجمع ذلك بينهم أم لا (قال) لا يجمع ذلك بينهم ويكون سهم كل صغير منهم حيث وقع لأن مالكا قال لا يجمع حظ اثنين في القسم

﴿ما جاء في قسمة الوصي على الكبير الغائب﴾

﴿قلت﴾ أرأيت قسمة الوصي على الكبير الغائب إذا كان في الورثة صغار وكبار أتجوز على هذا الغائب (قال) لا تجوز قسمة الوصي على الغائب ولا يقسم لهذا الغائب إلا السلطان فإن قسم لهذا الغائب الوصي لم يجز ذلك عليه ﴿قلت﴾ هل يجوز بيع الوصي العقار على التام أم لا (قال) قال مالك لا أحب له أن يبيع إلا أن يكون لذلك وجه مثل أن يكون الملك يجاوره فيعطيه الثمن الكثير المرغوب فيه وقد أضعف له في الثمن أو نحو ذلك أو يكون ليس فيما يخرج منها ما يحمل اليتيم في نفقة اليتيم فإذا كان هذا وما أشبهه رأيت للوصي أن يبيع ويجوز ذلك على اليتيم إن كبر ﴿قلت﴾ أرأيت نصيب الغائب إذا قسم السلطان له كيف يصنع بنصيبه وفي يد من يتركه (قال) ينظر في ذلك السلطان للغائب لأنني سمعت مالكا يقول في الوصي ينظر بالدين وفي الورثة كبار (قال) إذا كان الورثة كبارا فلا يجوز عليهم فهذا مثله ليس للوصي في حظ الكبار شيء أن يقول أترك نصيب هذا الكبير الغائب في يدي حتى يقدم وإنما ينظر للغائب السلطان

﴿في المسلم إذا أوصى إلى الذي وقسمة مجرى الماء﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المسلم إذا أوصى إلى الذي أتجوز وصيته في قول مالك (قال) قال

مالك كل من أوصى الى من لا يرصى حاله والوصى اليه مسخوط لم تجز وصيته فهو
 ممن لا يرصى ﴿قلت﴾ هل يقسم مجرى الماء في قول مالك (قال) لم أسمع مالكا
 يقول يقسم مجرى الماء وما علمت ان أحداً أبازه وما أحفظ من مالك فيه شيئاً
 ولا أرى أن يقسم مجرى الماء ﴿قلت﴾ أرايت ان افتسموا أرضاً بينهم على أنه
 لا طريق لواحد منهم في أرض صاحبه ولبعضهم اذا وقعت القسمة على هذا تبعاً
 لا طريق له الى أرضه (قال) لا يجوز هذا ولا أرى هذا من قسمة المسلمين وقد بلغني
 أن مالكا كره ما يشبه هذا

﴿فيمن كانت له نخلة في أرض رجل فقلعها﴾

﴿وأراد أن يفرس مكانها نخلتين﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن لي نخلة في أرض رجل فلما الريح أو قلعتها أنا بنفسى فأردت
 أن أغرس مكانها نخلة أخرى (قال) قال مالك وسأله عنها أهل المغرب فقال ذلك
 له ﴿قلت﴾ فإن أراد أن يفرس مكانها زيتونة أو جوزة أو يفرس في موضع أصل
 تلك النخلة نخلتين أو شجرتين من سوى النخيل أيجوز ذلك له أم لا (قال) إنما يجوز
 له أن يفرس في موضع نخلته ما يعلم أنه مثل نخلته كائناً ما كان من الأشجار وليس
 له أن يزيد على أصل تلك النخلة وليس له أن يفرس ما يعلم الناس أنه يعظم حتى يكون
 أكثر انتشاراً وأضر بالارض من نخلته ولم أسمع ذلك من مالك ولكن ذلك رأيت
 لأن مالكا جعل للرجل أن يفرس في موضع نخلته مثلاً ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نخلة
 لي في أرض رجل فأردت أن أجدها فقال رب الارض لا أتركك تتخذ في أرضي
 طريقاً (قال) لا أرى أن يمنعه من الذهاب الى نخلته ليجدها أو ليصلحها ﴿قلت﴾
 فإن كان رب الارض قد زرع أرضه كلها فأراد أن يخرق زرعاً الى نخلته أيبكون له ذلك
 قال لا أرى أن يمنعه الممر الى نخلته ولا أرى أن يضر صاحب النخلة برب الارض في
 الممر الى نخلته ان له أن يمر ويسلك الى نخلته هو ومن يجده له ويجمع له وليس له أن
 يجمع نفراً من الناس يفسدون عليه فيما يتوطنون به من الذهاب الى نخلته والرجوع

(قال) ولقد سئل مالك عن الرجل تكون له الارض في وسط أرض الرجل فيزرع الرجل ما حول أرض صاحبه من أرضه فأراد صاحب الارض الوسطي أن يمر في أرض هذا الرجل الى أرضه ببقرة وماشيته ليرعى الخصب الذي في أرضه (قال مالك) لا أرى له ذلك فأرى أن يمنع من مضرة صاحبه لأنه ان سلك بماشيته في أزرع هذا الى أرضه أفسد عليه زرعه (قال ابن القاسم) وأرى له أن يدخل بحش خصب أرضه ولا يمنع من ذلك ولم أسمع من مالك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن نهرا الى يمر في أرض قوم فأرادوا أن يفرسوا حافيتي النهر من أرضهم فأردت ان أمنهم من ذلك (قال) لا أرى أن يمنهم من ذلك ولم أسمع فيه شيئا ﴿قلت﴾ فان غرسوا واحتاج صاحب النهر الى أن يلقى طينته أليكون له ان يلقى طينه في حافتي النهر في أرض هذا الرجل وان يطرح ذلك على شجرة (قال) ان قدر أن يطرح ذلك على حافيتي النهر من غير أن يطرح ذلك على الشجر منع من أن يطرح ذلك على الشجر وان كان لا يقدر على طرحه الا على الشجر لكثرة الطين وكثرة الشجر بحافتي النهر ولا يكفي القاء الطين فيما بين الشجر رأيت أن يطرح على الشجر ولم أسمع هذا من مالك وذلك اذا كانت الانهار عندهم انما يلقى طينها على حافتي النهر (قال) ولكل أهل بلد سنة في هذا وانما يحمل أهل كل بلد على سنتهم عندهم

— ماجاء في الميت يلحقه دين بعد قسمة الميراث —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وعليه دين وترك دورا ورققا وصاحب الدين غائب فاقسم الورثة مال الميت جهلوا أن الدين يخرج قبل القسمة وقبل الميراث أو جهلوا أن عليه ديناً حين اقتسموا ثم علموا ان عليه ديناً (قال) أرى ان ترد القسمة حتى يخرجوا الدين ان أدرك مال الميت بعينه لان مالكا قال في رجل مات وترك دارا وديناً قال أرى أن يباع من الدار مقدار الدين ثم يقسم الورثة ما بقي من الدار الا أن يخرج الورثة الدين من عندهم فتكون الدار دراهاهم ولا يباع عليهم ويقسمونها بينهم ﴿قلت﴾ أرايت الورثة الذين جهلوا أن الدين يخرج قبل الميراث أو جهلوا

أن على الميت ديناً أن كانوا قد اقتسموا الميراث فأتلف بعضهم ماصار له وبقي في يد بعضهم الذي أخذ من الميراث فقدم صاحب الدين كيف يأخذ دينه وقد أراد أن يأخذ جميع دينه من الميراث الذي أدرك في يد هذا الوارث الذي لم يتلف ما بقي في يده من ذلك (قال) قال مالك للفرير أن يأخذ جميع ما أدرك في يد هذا الوارث إلا أن يكون حقه أقل مما في يد هذا الوارث فليأخذ مقدار دينه من ذلك وي طرح هذا الدين فلا يحسب من مال هذا الميت وينظر إلى ما بقي من مال هذا الميت مما بقي في يد هذا الذي أخذ الغريم منه ما أخذ وما أتلف الورثة مما أخذوا فيكون هذا كله مال الميت فينظر إلى ما بقي في يد هذا فيكون له ويتبع جميع الورثة بما بقي له من تمام حقه من ميراثه من مال الميت بمسد الدين إن بقي له شيء ويضمن الورثة ما أكلوا واستهلكوا مما كان في أيديهم وما مات في أيديهم من حيوان أو رقيق أو غير ذلك وما كان بقي في أيديهم من العروض والامتعات أصابها الجوائح من السماء فلا ضمان عليهم في ذلك وكذلك قال مالك في هذا فهذا يدل على أن القسمة كانت باطلا إذا كان على الميت دين لأن مالكا قد جعل في قوله هذا المال مال الميت على حاله وجعل القسمة باطلا لما قال ما أصابت الجوائح من الأموال التي في أيديهم وما مات مما في أيديهم فضائه من جميعهم علمنا أنه لم يحجز القسمة فيما بينهم للدين الذي كان على الميت ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ما جنى عليه مما في أيديهم بعد القسمة قبل أن يلحق الدين ثم لحق الدين (قال) يتبعون جميعا صاحب الجناية لأنه كان لجيمهم يوم جنى عليه عند مالك وكانت القسمة فيه باطلا ولأن مالكا قال فيما باعوا مما قبضوا من قسمتهم مما لم يجابوا فيه فائسا يؤدون الثمن الذي باعوا به ولا يكون عليهم قيمة تلك السلعة يوم قبضوها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت إذا أعطى القاضي أهل الميراث كل ذي حق حقه أ ترى أن يأخذ منهم كشيلا مما يلحق الميت في هذا المال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أنه لا يأخذ منهم كشيلا ويدفع إليهم حقوقهم بلا كفيل ﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن قسم القاضي بينهم ثم لحق الميت دين أنتقص القسمة فيما بينهم بحال ما وضعت لك في قول مالك (قال)

أرى ان القسمة تنقض لان قسمة القاضى بينهم بمنزلة ما لو قسموا هم أنفسهم بغير
أمر قاض وهم رجال

في الوارث يلحق بالميت بعد قسمة الميراث

قلت رأيت لو أن قوماً وزنوا رجلاً فاقسموا ميراثه بينهم ثم قدم عليهم رجل
فأقام البينة أنه وارث هذا الميت معهم وقد أئلف بعضهم مأخذاً من مال الميت وأدرك
بعضهم وفي يديه مأخذ من مال الميت أو بعض مأخذ من مال الميت (قال) قال مالك
يتبع هذا الوارث الذي قدم فأقام البينة أنه وارث الميت جميعهم يأخذ من كل واحد
قدر ما يصير عليه من ميراثه وليس له على هذا الذي بقي في يديه مال الميت الا مقدار
ما يصيبه من ميراثه اذا فضضت ميراثه على جميع الورثة فيأخذ من هذا الذي لم يتلف
ما في يديه مقدار ما يلزمه من ذلك ويتبع بقية الورثة بما يصير عليهم من ذلك أملاء كانوا
أو عدماء (قال مالك) وليس له الا ذلك. وكذلك قال مالك في رجل هلك وترك
عليه ديناً قسم ماله بين الغرماء ثم قدم قوم فأقاموا البينة على دين لهم على هذا الميت
وقد أعدم بعض الغرماء الاولين الذين أخذوا دينهم (قال مالك) يكون لهؤلاء
الذين قدموا فأحيوا على هذا الميت ديناً أن يتبعوا كل واحد من الغرماء بما يصير عليه
من دينهم اذا فض دينهم على جميع الغرماء الذين قبضوا دينهم ويكون ذلك على
الخاصة في مال الميت وليس لهؤلاء الذين أحيوا على هذا الميت ديناً أن يأخذوا ما وجدوا
في يدها الغريم من مال الميت الذي لم يتلف ما اقتضى من دينه ولكن يأخذون من هذا
مقدار ما يصير عليه من ذلك ويتبعون بقية الغرماء بقدر ما يصير لهم على كل رجل منهم
مما اقتضى من حقه وكذلك أبداً انما ينظر الى مال الميت الذي أخذه الغرماء وينظر الى
دين الغرماء الاولين ودين هؤلاء الذين أحيوا دينهم على هذا الميت فيقسم بينهم مال
الميت بالخصص فاصار لهؤلاء الذين أحيوا على الميت الدين كان لهم أن يتبعوا أولئك
الغرماء الذين قبضوا دينهم قبل أن يعلموا بهؤلاء ولا يتبعون كل واحد منهم الا بما أخذ
من الفضل على حقه في الخاصة وليس لهم أن يأخذوا ما وجدوا من ذلك بميتهم فيقسموه

بينهم ولكن يأخذون منه مثل ما وصفت لك ويتبعون العديم والمالي بما يصير عليهم
 من الفضل الذي أخذوا حين وقعت المحاصة بينهم وبين هؤلاء الذين أحيوا دينهم
 وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً هلك وترك مالا وترك ورثة وترك
 عليه ديناً فأخذ الغرماء دينهم وانقسم الورثة ما بقي بعد الدين ثم أتى قوم فأحيوا على
 الميت ديناً وقد أتلف الورثة جميع ما قبضوا من مال الميت وأعدموا أيكون لهؤلاء
 الذين أحيوا هذا الدين على الميت أن يتبعوا هؤلاء الغرماء الذين أخذوا حقهم من مال
 الميت والذي أخذ الغرماء الأولون من مال الميت في أيديهم لم يستهلكوه (قال)
 قال مالك ليس لهم أن يتبعوا الغرماء الأولين إذا كان ما أخذ الغرثة بعد الدين فيه
 وفاء لهذا الدين الذي أحيوا هؤلاء الآخرون لأن دينهم يجعل فيما أخذ الورثة ولا
 يجعل دينهم فيما اقتضى الغرماء من مال الميت لأن هاهنا فضل مال وإنما يكون لهؤلاء
 الذين أحيوا هذا الدين أن يتبعوا الورثة عديماء كان الورثة أو أملياء فليس لهم غير
 ذلك (قال مالك) وإن كان ليس فيما أخذت الورثة بعد الدين وفاء بهذا الدين الذي
 أحيوا هؤلاء الغرماء رجع هؤلاء الذين أحيوا هذا الدين على الغرماء الأولين بما زاد
 من دينهم على الذي أخذت الورثة فيحاصون الغرماء بما يصير لهم في يد كل واحد
 من الغرماء بحال ما وصفت لك وتفسير ذلك أنه ينظر إلى هذا الغريم كم كان يدرك
 أن لو كان حاضراً في محاصتهم فيما في أيديهم وفيما في أيدي الورثة فينظر إلى عدد
 الذي كان يصيبه في محاصته ثم ينظر إلى الذي في يد الورثة فيقاس به فيتبعهم به
 ويرجع بما بقي له على الغرماء فيأخذهم منهم على قدر حصصهم يضرب بذلك في نصيبهم
 ولا يحاص له بجميع دينه فيما أخذ ولكنه يحاص بما فسر لك ﴿قلت﴾ لم جمل
 مالك لهؤلاء الغرماء الأولين الذين اقتضوا حقوقهم ما قبضوا دون الغرماء الآخرين
 الذين أحيوا الدين على الميت إذا كان ورثته قد أتلفوا ما في أيديهم وكان فيما بقي في
 أيدي الورثة وفاء لديون الآخرين (قال) لأنه يقال للغرماء الآخرين ليس منيكم
 إذا لم يعلم بدينكم مما يمنع به هؤلاء الحضور من قضاء ديونهم فلما كان لهم أن يقبضوا

ديونهم اذا لم يعلموا بكم دونكم جاز ذلك وكان ذلك لهم دونكم لانه كانه حكم فلا
يرد اذا وقع

❦ في اقرار الوارث بالدين بعد القسمة ❦

❦ قلت ❦ ارأيت لو أن ورثة الميت اقتسموا مال الميت فأقر أحدهم بدين على الميت فقال المقر له بالدين أنا أحلف وأخذ حق (قال) قال مالك ذلك له ❦ قلت ❦ ولا ترى أن هذا يريد أن يبطل القسمة باقراره لهذا بالدين ولا تنهم على أنه إنما أراد أن يبطل القسمة باقراره لهذا بالدين لانه اذا ندم في القسمة أقر بمشرة دراهم أو بمثل ذلك يريد به ابطال القسمة لعله أن يجر الى نفسه بذلك منفعة كبيرة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يقال للورثة اذا حلف هذا المقر له ان شئتم فادفعوا اليه ما استحق باقرار هذا مع يمينه أنتم وهذا المقر بالدين فينفذ قسمكم والا أبطلنا القسمة وأعطينا هذا دينه ثم قسمنا ما بقي بينكم ❦ قلت ❦ ارأيت ان قالت الورثة نحن نخرج ما يصيبنا من هذا الدين وقال هذا الذي أقر لا أخرج أنا دينه ولكن انقضوا القسمة ويبيعوا حتى توفوه حقه (قال) يقال للورثة اخرجوا هذا الذي يصير عليكم من حق هذا فاذا فعلوا ذلك قيل للذي أقر أعط حصتك والا بيع عليك ما أخذت من ميراثك (قال) ولم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه قال يحلف المقر له ويستحق حقه ❦ قلت ❦ ارأيت ان أقر أحد الورثة بدين قبل القسمة حلف المقر له (قال) لا يجوز لهم أن يقتسموا حتى يأخذ هذا المقر له حقه لانه قد استحق حقه

❦ ما جاء في الوصية تلحق الميت بعد القسمة ❦

❦ قلت ❦ ارأيت ان اقتسموا دوراً وورقياً وأرضين وحيواناً وغير ذلك فأثنى رجل وأقام البينة ان الميت قد أوصى له بالثلث أو أثني رجل فأقام البينة انه وارث معهم (قال) ان كانت دراهم وذنابير وعروضاً فأثنا لهذا الموصى له ولهذا الوارث الذي لحق أن يتبع كل واحد منهم بما صار في يده من حقه اذا كان ما أخذ كل واحد منهم

يقدّر على أن يدفع إلى هذا الموصى له أو إلى هذا الوارث حقه مما في يديه ويتقسم ذلك
وأما الدور والارضون فإن كانوا اقتسموا كل دار على حدة ولم يجمعوا الدور في التقسم
فأعطى كل انسان حقه في موضع واحد والارضون كذلك اقتسموها والاجنة
كذلك اقتسموها فأرى أن تنقض القسمة حتى يجمع له حقه في كل دار أو أرض أو
جنان كما يجمع لهم ولا يأخذ من كل انسان منهم قدر نصيبه فيتفرق ذلك عليه ويكون
ذلك به ضرراً بنا وكذلك لو اقتسموا الدور فلم يقطع لكل الانسان منهم نصيبه في كل
دار ولكن جمع له فانه أيضاً لا يأخذ من كل انسان حقه فيتفرق ذلك عليه ولكنهم
يقتسمون الثانية فيجمعون نصيبه كما جمع لهم قلت رأيت ان كان ترك دوراً أو
عقاراً أو عروضاً ولم يترك دراهم ولا دنائير فأقام رجل البينة بعد ما اقتسم الورثة ان
الميت أوصى له بألف درهم أن تنقض القسمة فيما بينهم أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه
شيئاً الا أنى أرى أن يقال للورثة اصطلاحوا فيما بينكم وأخرجوا وصية هذا الرجل وأقروا
فستحكم بحالها ان أحيتهم فإن أبوا ردت القسمة وبيع من مال هذا الميت مقدار وصية
هذا الرجل اذا كان الثالث يحمل ذلك ثم يقسم الورثة ما بقى وانما جعلنا الورثة هاهنا
بالتحيار ان أحبوا أن يؤدوا الدين الذى لحق من الوصية فى مال الميت والاردوا
مأخذوا من مال الميت فباعوا منه مقدار دين هذا الميت واقتسموا ما بقى بينهم لانهم
يقولون هذا مال الميت الذى ورثناه فأخرجوا منه الدين ولا نخرج نحن الدين من
أموالنا وكذلك أن قال ذلك واحد منهم كان ذلك له ولا يجبر على أن يخرج حظه
من الدين من مال نفسه فإن قال بعضهم نحن نخرج الدين من أموالنا وقال أحدهم
لا أخرج الدين من مالى ولكن ردوا القسمة وبيعوا فأوفوا الوصية ثم اقتسموا ما بقى
فيا بيننا (قال) القول قول هذا الذى أبى وتنقض القسمة ويدفون الى هذا المستحق
حقه من الوصية ثم يقتسمون ما بقى وذلك أنه ليس لهم اذا أبى صاحبهم أن يشتروا
مافي يديه بنسب رضاه لان الدين لما لحق في جميع مافي أيديهم فلو جوزنا لهم
ما قالوا قلنا لهذا الذى أبى بيع مما في يديك وأوفى الغرماء أو هذا الموصى له حصتك من

ذلك ولعل ذلك الذي لحقه يفترق مافي يديه ولعل قسمتهم انما كانت على التغايب فيما بينهم أو لعله قد أتت جائحة من السماء على مافي يديه فأتلفته ثم لحق الدين أو الوصية فلا يكون عليه لذلك شيء فهذا يدل على ابطال القسمة فيما بينهم اذا أبي هذا الواحد وقال لا أخرج حصتي ولا يجوز شراء مافي أيديهم بحصتهم من الدين لان هذا الذي أبي لوتلف مافي يديه مما كان أخذ من مال الميت بجائحة أتت من السماء لم يضمن فلا تتم الوصية ولا يتم الدين ولم أسمع هذا بعينه من مالك الا أنه رأي لان مالك قال اذا لحق الميت دين وقد اقتسمت الورثة أخذ الدين مما في أيديهم وماتلف بأمر من السماء مما كان في أيديهم لم يلزم واحدا منهم ماتلف في يديه من ذلك فلما قال مالك هذا علمت ان القسمة تنتقض فيما بينهم ﴿قلت﴾ أرايت ان لحق دين أو وصية في مال هذا الميت وقد اقتسم الورثة الدور والريق وجميع مترك الميت فيما بينهم فقال الورثة كلهم تنقض القسمة وينبع فنوفى هذا الرجل حصه أو وصيته والوصية دراهم أو كيل من الطعام فقال واحد منهم لا تنتقض القسمة ولكن أنا وفي هذا الرجل دينه أو وصيته من مالي ولا أتبعكم بشيء وذلك لانه مغتبط بحظه من ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى ذلك ولا تنتقض القسمة

— في قسم القاضى المقار على الغائب —

﴿قلت﴾ أرايت ان كانت قرية بين أبى وبين رجل من شراء أو ميراث ورثاها فغاب الرجل وهلك والذي فأردنا أن نقسم (قال) قال مالك يرفعون ذلك الى القاضى فيقسم ذلك بينهم ويعزل نصيب الغائب ﴿قلت﴾ وسواء ان كانت شركة أبى مع هذا الغائب من شراء أو ميراث في قول مالك (قال) قال مالك القسمة في الدور والريق وجميع الاشياء اذا كانت بينهم من شراء أو ميراث فهو سواء ويقسم ذلك بينهم (قال) والذي قال مالك في الغائب يدعى عليه في الدور والارضين انما قال مالك لا يقضى عليه ولكن يستأنى به وأما أهل القسم فيقسم عليهم وان كان غائبا ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان شريك أيهم حاضرا وبعض ورثة الميت غيب أيقسمها القاضى بينهم أم لا (قال)

قال لي مالك يقسمها القاضي بينهم ويوزل نصيب الثائب ﴿قلت﴾ فلو ان قوما ورثوا دوراً وورقياً فرفعوا أمرهم الى صاحب الشرط وفي ورثة الميت قوم غيب فسمع من بينهم فقسم ذلك بينهم أيجوز ذلك على الثائب أم لا (قال) قال مالك لا يجوز قسمته الا بأمر القاضي ولا أرى أن يجوز ذلك

﴿ما جاء في قسمة الارض والشجر المفترقة﴾

﴿قلت﴾ أرايت الارض التي فيها الشجر المفترقة هاهنا شجرة وهاهنا شجرة ورثوها فأرادوا أن يقسموها كيف يقسمون هذه الشجر (قال) أرى أن يقسموا الارض والشجر جميعا لانهم ان اقتسموا الارض على حدة والشجر على حدة لصار لهذا شجرة في أرض هذا ولهذا شجرة في أرض هذا فأفضل ذلك أن يقسموا الارض والشجر جميعا فيكون الشجر لمن تصير له الارض ﴿قلت﴾ أرايت لو أن قوما ورثوا دوراً وورقياً وعروضا وحيواناً فأرادوا أن يقسموا بالسهم فجعلوا البقر حظاً واحداً والحيوان والريق حظاً واحداً والعروض حظاً واحداً والدور حظاً واحداً على أن يضربوا بالسهم (قال) لاخير في هذا لانه خطر وانما تقسم هذه الأشياء كل نوع على حدة وهو قول مالك أنه يقسم كل نوع على حدة البقر على حدة والنعم على حدة والعروض على حدة لأن يراضوا على شيء بينهم بغير سهم

﴿ما جاء في قسمة ما لا يقسم﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كان الميراث عبداً واحداً أو دابة واحدة أو ثوباً واحداً أو سرجاً أو ثوراً أو طستاً واحداً فأرادوا أن يقسموا (قال) قال مالك ان هذا لا يقسم ولكن يباع عليهم جميع هذا لان هذا مما لا يقسم كل نوع منه على حدة الا أن يراضوا على شيء فيكون لهم ما راضوا عليه فأما بالسهم فلا يجوز أن يقسموه

﴿ما يجمع في القسمة من البز والماشية﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان هلك رجل وترك بزاً فيه الخنزير والحريز والقطن والكتان والاكسية

والجباب أيجمل هذا كله في القسمة نوعاً واحداً أم يقسم كل نوع على حدة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن أرى أن يجمع البز كله في القسمة فيجعل نوعاً واحداً فيقسم على القيمة مثل الرقيق لأن الرقيق عند مالك نوع واحد وفيهم الكبير والصغير والهرم والجارية الفارغة فهذا كله نوع واحد وهو يتفاوت في الاثمان بنزلة البز أو أشد فقد جعله مالك نوعاً واحداً والبز عندي بهذه المنزلة والرجل يهلك ويترك قصا وجباباً وأردية وسراويلات فلم أسمع مالكا يقول تجمل السراويلات قسماً على حدة والجباب قسماً على حدة ولكن هذا كله نوع واحد يجمع في القسمة على القيمة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت الابل من صنوف الابل والبقر من صنوف البقر جمعها كلها في القسمة على القيمة في قول مالك بحال ما وصفت لي في الرقيق (قال) نعم ﴿ قالت ﴾ أرايت الخيل والبقال والحير والبراذين أتجمع مع هؤلاء في القسمة (قال) لا يجمع هؤلاء في القسمة بالسهم ولكن يقسم كل صنف منها على حدة البغال على حدة والحير على حدة والخيول والبراذين صنف واحد على حدة ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي

ما جاء في قسمة الحلي والجوهر

﴿ قالت ﴾ أرايت لو أن امرأة هلكت وترك زوجها وأخاها وترك حلياً كثيراً ومتاعاً من متاع النساء مختلفاً كيف يقسمه الزوج والأخ في قول مالك (قال) أما الحلي فلا يقسم إلا وزناً وأما متاع جسدها أو متاع بيتها فالقيمة ﴿ قلت ﴾ أرايت الحلي إذا كان فيه الجوهر واللؤلؤ والذهب والفضة فكان قيمة ما فيه من الجوهر واللؤلؤ الثلثين والذهب والفضة الثلث فأدنى أن يقسم على القيمة أم لا والسيوف الحلاة التي ورثها فيها من الحلي الثلث فأدنى قيمة النصول الثلثان فصاعداً أيضاح أن تقسم السيوف على القيمة أم لا (قال) لا بأس بالقسمة في هذا بالقيمة لأن السيف إذا كان فيه من الفضة الثلث فأدنى فلا بأس به بالفضة كان أقل مما في السيف أو أكثر إذا كان يداً بيد عند مالك ولا بأس بالفضة والعروض بهذا السيف ألا ترى

لو أن رجلين أتيا بسيفين فضتهما أقل من الثلث أو فضة أحدهما أقل من الثلث والآخر أكثر من الثلث فتبايعا السيفين يداً بيد لم يكن بذلك بأس فكذلك القسمة أيضاً وإن كان في كل سيف من تلك السيوف أكثر من الثلث فلا خير في القسمة فيه بالقيمة وكذلك الحل مثل ما وصفت لك في السيوف

ما جاء في قسمة الأرض والزرع الأخضر

قلت أ رأيت أن ورثنا أرضاً فيها زرع فأراد أن يقتسماها (قال) قال مالك يقتسمان الأرض على حدة ويتركان الزرع لا يقسم قلت ولم كره مالك أن يقتسما الأرض والزرع جميعاً وقد جوز مالك بيع الأرض والزرع جميعاً قبل أن يطيب الزرع للبيع فقد جوز مالك بيعه فلم لم يجز مالك القسمة فيه (قال) إنما جوز مالك بيع الأرض والزرع جميعاً بالدناير والدرهم كان الزرع أقل من ثلث قيمة الأرض أو أكثر ولم يجوز بيع ذلك بالطعام وهذان إذا اقتسما فقد صار أن يشتري كل واحد منهما نصف ما في يديه من الزرع والأرض بنصف ما صار لصاحبه من الأرض والزرع فصار بيع الأرض والزرع بالأرض والزرع فلا يجوز هذا قلت فلو أن قوما ورثوا رجلاً قسم أنقسام بينهم الرقيق والابل والدور والمروض فجعل السهام على عدة الفرائض فأفرع بينهم فخرج سهم رجل منهم والورثة عشرة رجال فقال بعض من بقى لا نجيز القسمة أو قالوا ما عدلت في هذا القسم فأردده أو قالوا دع هذا السهم الذي خرج لصاحبه واخط هذا الذي بقى فأقسمه بيننا فانك لم تعدل فيه (قال) لا ينظر إلى قول الذين أبوا وقالوا أردد القسمة ولكن يقرع بينهم وينظر القاضي في ذلك فإن كان قد عدل في القسمة أمضاه بينهم ولا أبطله وذلك أن مالكاً قال لو أن القاضي يمت رجلان يقسم بين ورثة ما ورثوا من دور أو غير ذلك فادعى بعضهم أن القاسم قد جار عليهم قال مالك ينظر القاضي في ذلك فان كان قد جار عليهم أو غلط رد القسمة (قال) ولم ير مالك قسم القاسم بمنزلة حكم الحاكم قلت أ رأيت ثوبابين اثنين دعا أحدهما إلى القسمة وأبى الآخر (قال) قال مالك لا يقسم ويقال لهما تقاوماه

فيا يئسكما أو يما فان لم يتقواماه وأرادا بيعه فاذا استقر على ثمن فان شاء الذي كره البيع أن يأخذه وألا يبيع ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلين ورثا داراً أو عروضاً أو اشتريا ذلك فقسم ذلك القاسم بينهما ثم أقرع بينهما فلما خرج سهم أحدهما قال لا أرضى أو كانوا جميعاً فلما خرج منهم أحدهم قال لا أرضى هذا لأنني لم أظن أن هذا يخرج لي هل ترى هذا من المخاطرة أو يلزمه السهم الذي خرج له أم لا يلزمه (قال) ذلك لازم له عند مالك ﴿قلت﴾ لم يلزمه مالك بهذا وأنت لا تجيز هذا في البيوع وتجهله مخاطرة لأن رجلاً لو أتى بعشرة أثواب أو بثوبين فباع أحدهما بعشرة دراهم على أن يقرع على الثياب فأبها خرج السهم عليه فهو لازم للمشتري فهذا عند مالك غرر ومخاطرة فلم جوزّه في القسمة (قال) لأن القسمة عند مالك بالقرعة ليست من البيوع والقسمة تفارق البيوع في بعض الحالات عند مالك وفي القسمة عند مالك قد كان هؤلاء شركاء وفي البيع لم يكن المشتري شريكاً للبائع

— ما جاء في قسمة الموارث على غير رؤية —

﴿قلت﴾ فلو أنا ورثنا كرمًا أو نخلاً ولم ير واحد منا الكرم والنخل فتراضينا أنا وصاحبي على أن أعطيته الكرم وأخذت النخل أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك عند مالك إلا بعد الرؤية أو يكونان قد عرفا الصفة فيقتسمان على الصفة فلا بأس أن يراضيا بعد معرفتهما بالصفة على ما أحبا من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك لو كان أحدهما قد عرف الكرم والنخل أو عرف صفة ذلك ولم يعرف ذلك الآخر (قال) كذلك أيضاً لا يجوز لأن الذي لم ير ولم يعرف الصفة لا يدري ما يأخذ ولا ما يعطي فهذا لا يجوز عند مالك إلا أن يكونا قد رأيا ذلك أو وصف لهما فيجوز على ما تراضيا من ذلك

— ما جاء في القسمة على الخيار —

﴿قلت﴾ أرأيت لو أنا انقسمنا داراً وعروضاً ورقيقاً على أن أحدهما بالخيار ثلاثة أيام أو

نحو ذلك (قال) قال مالك ذلك جائز اذ كانت تلك السلع مما يجوز فيها الخيار عدد الايام التي اشترط الخيار فيها لنفسه فهذا مثل ما قال مالك في البيع ﴿قلت﴾ رأيت ان جعلت الخيار لهذا الذي اشترط الخيار لنفسه أ يكون لصاحبه من الخيار في الرد الذي لم يشترط شيء أم لا (قال) لا خيار له في ذلك وقد لزمته القيمة وانما الخيار لصاحبه ﴿قلت﴾ رأيت ان أحدث هذا الذي اشترط لنفسه الخيار بناء في الدار أو هدم فيها شيئاً أو ساوم بها أتلتزمه القسمة ويبطل خياره أم لا (قال) نعم كذلك قال مالك في البيوع اذا اشترط المشتري الخيار فصنع من ذلك ما يبطل به خياره فهو بمنزلة ما صنع هذا في القسمة

﴿في قسمة الاب أو وصيه على ابنه الصغير وهبته ماله﴾

﴿قلت﴾ هل يجوز أن يقاسم على الصغير الدور أو العقار أبوه أو وصى أبيه (قال) ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك العروض وجميع الاشياء (قال) نعم ذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ رأيت لو أن صبياً صغيراً في حجر أبيه ورث من أمه مورثاً أو من غير أمه مورثاً فاقاسم الاب لابنه الصغير فإني أيجوز ذلك على الصغير وقد حابي الاب شركاه (قال) قال مالك لا تجوز هبة الأب مالا لابنه الصغير ولا يتصدق بمال ابنه الصغير فكذلك الهبة أيضاً لا تجوز عند مالك ﴿قلت﴾ فإن أدركت هذه الهبة وهذه الصدقة وهذه الهبة ردت بعينها وإن فأت ضمن ذلك الاب للابن في ماله (قال) نعم اذا كان الأب موسراً فإن فأت ضمن الأب ذلك في ماله ﴿قلت﴾ رأيت ان كان هذا الموهوب له من مال الصبي أو المتصدق عليه من مال الصبي أو الهبة في مال الصبي الذي ذكرت مما فعله الأب في مال ابنه ان كان المتصدق عليه والحابي والموهوب له قد أتلّف الصدقة والهبة بعينها وهو ملّي أ يكون للأب اذا غرم ذلك للصبي أو للصبي أن يرجع عليه في ماله فيأخذ منه قيمة ما أتلّف من ذلك في ماله وكيف ان كان عديماً وقد استهلك تلك الصدقة والهبة والهبة فأراد الاب أو الابن أن يتبعاً بقيمة ما استهلك من ذلك أ يكون ذلك لهما في قول مالك أم لا (قال)

إذا كان الأب موسراً يوم يختصمون لم يكن للأب ولا لابن أن يتبع المتصدق عليه ولا الحايي ولا الموهوب له وإنما يكون ذلك لابن على الأب ﴿قلت﴾ فإن كانا عديمين الأب والمتصدق عليه يوم يختصمون (قال) يتبع الصبي أيهما أيسر أولاً الأب أو المتصدق عليه وللابن أن يتبع أولهما يسراً بقيمة ماله ذلك إن كان الأب أتبعه وإن كان المتصدق عليه أتبعه ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأيي ألا ترى أن مالكا قال إذا تصدق الأب بشئ من مال الابن والابن صغير وإن كان الأب موسراً لم يجوز رد فان فات ضمن وللابن أن يتبعه إذا أيسر أو يتبع المتصدق عليه إذا أيسر يتبع أيهما شاء إلا أن يوسر الأب أولاً فيقول الابن أنا أتبع الاجنبي ولا أتبع أبي فلا يكون له ذلك لأن الأب لو كان موسراً يوم يختصمون لم يكن لابن أن يتبع المتصدق عليه ويترك الأب ﴿قال﴾ وقال مالك ولو أعتق الأب غلاماً لابن له صغير في حجره جاز أن كان موسراً يوم أعتق وكان عليه الثمن في ماله وإن لم يكن موسراً يوم أعتق لم يجوز عتقه ورد ﴿قال﴾ وقال لي مالك إلا أن يتناول زمان ذلك وينكح الحرار وتجاوز شهادته فلا أرى أن يرد ويتبع الأب بقيمة ﴿قلت﴾ فإن أيسر الأب وأولهما غرم ذلك للابن أيكون له أن يتبع المتصدق عليه (قال) لا ﴿قيل﴾ فإن أيسر المتصدق عليه أولاً فغرم ذلك للابن أيكون له أن يتبع الأب بذلك أم لا (قال) ليس له أن يتبعه بذلك

ما جاء في وصي الام ومقاسمته

﴿قلت﴾ فلو أن امرأة هلكت وتركته ولداً صغيراً يتيماً لا وصى له فأوصت الام بالصبي وبما لها إلى رجل ولها ورثة سوى الصبي فقاسم وصى الام لهذا الصبي الذي أوصت به الام إليه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا يجوز من وصية الام شئ ولا يجوز شئ مما صنع وصى الام وليس وصى الام بوصى وهو كرجل من الناس فلا يجوز على الصبي شئ من صنيعه ﴿قلت﴾ فهل يترك مال المرأة في يده وقد أوصت إليه أم لا (قال) قال مالك إذا كان الذي تركت المرأة نافعاً يسيراً جاز ذلك وذلك إن مالكا سئل عن امرأة هلكت وأوصت إلى رجل بما لها قال مالك

كم تركت قالوا له خمسين ديناراً أو ستين (قال) هذه يسير وجوزة في اليسير
﴿قلت﴾ أ رأيت أن هلكت امرأة وأوصت بثلاثها أن ينفذ وأوصت بذلك إلى رجل
أن ينفذه (قال) فهو وصي في ثلثها وذلك إليه تكون وصيتها إلى هذا الرجل في ثلثها
وينفذه وذلك جائز عند مالك ﴿قلت﴾ فإن تركت أختها وأختها صغيرين وأوصت
إلى رجل بهما وبمالها ولا وارث لهما غيرهما (قال) أرى وصيتها غير جائزة إلا أن يكون
مالها الذي تركت قليلاً مثل الذي ذكرت لك فيجوز ذلك إلى الملك خاصة ولا يكون
لها وصيا بذلك في انكاحهم وشرائهم والمصالحة عليهم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن هلك رجل
وترك ابن أخ له صغيراً وهو وارثه ومعه وارث غيره أيضاً كبير وأوصى المم بهذا
الصبي إلى رجل أيكون وصيه وتجوز مقاسمته له أم لا في قول مالك أو كان الجد
أباً لاب أو كان أخاً لهذا الصبي فهلك فأوصى إلى رجل بحال ما وصفت لك (قال)
لا يجوز من وصية هؤلاء قليل ولا كثير وليس لواحد من هؤلاء من الوصية
قليل ولا كثير لأن الميت نفسه لم يكن يجوز أمره ولا صنيعه في مال الصبي قبل
موته فكذلك وصيه أيضاً لا يكون أحسن حالاً منه نفسه ﴿قلت﴾ ولا تجوز وصيته
في الشيء القليل مثل ما أجاز مالك وصية الأم في الشيء القليل (قال) لا أرى أن
تجوز وصيته لهذا في قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ وما فرق ما بين هؤلاء وبين
الأم (قال) إنما استحسنت مالك في الأم وليست الأم كغيرها من هؤلاء لأن
الأم والددة وليست كغيرها وهو مالها وهذا ليس بماله الذي يوصي به لغيره وما
هو بالقياس ولكنه استحسان ألا ترى أن الأم تمتص ما وهبت لابنها أو ابنتها
وتكون بمنزلة الأب والجد والأخ لا يمتصان فهذا يدل أيضاً على الفرق فيما بينهم
﴿قلت﴾ فما يصنع بهذا المال الذي أوصى به إلى هذا الوصي الذي لا يميز وصيته
(قال) ذلك إلى السلطان عند مالك يرى فيه رأيه وينظر فيه للصغار ويجوزه عليهم
وعلى الغائب

﴿ ما جاء في قسمة الكافر على ابنته البالغ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الكافر أيجوز له أن يقاسم على ابنته الكبيرة التي لم تتزوج وقد أسلمت وهي في حجره في قول مالك (قال) قال مالك ليس له أن يزوج ابنته الكبيرة إذا أسلمت فلما قال مالك ليس له أن يزوج ابنته الكبيرة إذا أسلمت رأيت أن لا تجوز عليها قسمته

﴿ في قسمته الام أو الاب على الكبار الغيب ومقاسمة الام على ولدها ﴾

﴿ قلت ﴾ فالوصى هل يجوز أن يقاسم على الغيب الكبير في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لان مالكا قال لي في الوصى يؤخر الدين وفي الورثة كبار وصغار فيؤخر ذلك على الغريم على وجه النظر (قال مالك) يجوز ذلك على الصغار ولا يجوز على الكبار فلما قال مالك لا يجوز على الكبار رأيت أن لا تجوز مقاسمته على الغيب اذا كانوا كبارا ﴿ قلت ﴾ فالاب هل يقاسم على ابنه الكبير اذا كان غائبا في قول مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أيجوز للام أن تقاسم على ابنها الصغير (قال) لا يجوز من مقاسمة الام على الصغير قليل ولا كثير الا أن تكون الام وصية

﴿ في قسمة وصى اللقيط للقيط ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن لقيطا في حجر رجل أوصى له بوصية أيجوز لهذا الرجل الذي اللقيط في حجره أن يقاسم لهذا اللقيط (قال) أرى ذلك جائزا له ولو أن رجلا أخذ ابن أخ له أو ابن أخته وهو صغير في حجره لا مال له واحتسب فيه فأوصى له بمال فقام فيه وقاسم له وباع له لم أر ذلك يجوز له ولا يجوز له أن يعمد الى أخ له يموت فيتب على ماله وولده فيقبض ذلك بغير خلافة من السلطان فيبيع فيه ويشترى فهذا بمنزلة الناصب

﴿ ما جاء في قضاء الرجل في مال امرأته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان زوج رجل ابنته وهي صبية صغيرة فأتت أمها فورثت الصبية

مالا فقال الزوج أنا أقبض ميراثها وأقسم لها وقال الاب أنا أقبض ميراثها (قال)
قال مالك الاب أحق بمال الصبية ما لم تدخل بيتها ويؤنس منها الرشد لان مالك
قال لو أن رجلا تزوج جارية قد بلغ مثلها ولها عند الوصي مال لم تأخذ مالها وان
دخلت منزلها حتى يرضى حالها فلما قال لى مالك فى الوصى هذا الذى أخبرتك كان
الاب والوصى أحق من الزوج بقبض ميراثها من الزوج والزوج أيضا لا حق له فى
قبض مال امرأته ألا ترى أنها اذا دخلت ولم يؤنس منها الرشد لم يدفع اليها مالها
وانما يدفع اليها مالها اذا أنس منها الرشد وان كانت عند الزوج فهذا يدل على ان
الزوج لا يقبض مال امرأته والاب والوصى الناظران لها والحائزان لها وان تزوجت
ودخلت منزلها ما لم يرض حالها ويجز أمرها وليس للزوج قضاء فى مال امرأته
قبل دخوله بها ولا بعده ﴿قلت﴾ أرايت هذه الصبية ان هلك والدها ولم يوص ثم
هلكت أمها وقد تركت مع هذه الصبية ورثة فأرد الزوج أن يقاسم لامرأته وليس
لها وصى ولا أب أيجوز له ذلك فى قول مالك أم لا (قال) لا يجوز الا بأمر القاضى

﴿تم كتاب القسمة الاول بحمد الله وعونه﴾

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى﴾

﴿وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه كتاب القسمة الثانى﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب القسمة الثاني ﴾

﴿ ما جاء في الشريكين يقتسمان فيجد أحدهما بحصته عيباً أو ببعضها ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن شريكين اقتسما دوراً أو رقيقاً أو أرضاً أو عروضاً فأصاب أحدهما عيب من العيب عيباً أو بعض الدور أو بعض العروض التي صارت في حظه عيباً كيف يصنع في قول مالك (قال) أرى ذلك مثل البيوع والدور ليس فيها فوت فإن كان الذي وجد به العيب هو وجه ما أخذ في نصيبه وكثرته رد ذلك كله ورجع على حقه وردت القسمة إلا أن يفوت ما في يد صاحبه بيعاً أو هبة أو حبس أو صدقة أو هدم أو يكون قد هدم داره فبناها فهذا عند مالك كله فوت (قال) فإن فأت في يد هذا وأصاب الآخر عيباً فانه يردّها ويأخذ من الذي فأت الدار في يده نصف قيمة الدور يوم قبضها وتكون هذه الدور التي ردها صاحبها بالعيب بينهما وإن كانت لم تقف ردت وكانت بينهما على حالها واختلاف الاسواق ليس بفوت في الدور عند مالك ﴿ قلت ﴾ وإن كان الذي وجد به العيب أقل مما في يده من الذي صار له رده (قال) قال مالك إذا كان الذي وجد به العيب أقل مما في يده من ذلك وليس من أجله اشترى رده ونظر اليه كم هو مما اشترى فإن كان السبع أو الثمن رجع الى قيمة ما في يده أصحابه فأخذ منهم قيمة نصف سبع ذلك أو نصف ثمنه ذهباً أو ورقاً ولم يرجع في شيء مما في أيديهم ﴿ قال مالك ﴾ في الرجل يبيع

الدار ثم يجد المشتري بها عيباً أو يستحق منها شيء (قال) ان كان الذي وجد به العيب أو استحق من الدار الشيء التافه مثل البيت يكون في الدار العظيمة والخلات تكون في النخل الكثيرة فان ذلك يرجع بحصته من الثمن ويلزمه البيع فيما بقي وان كان جل ذلك رده فكذلك القسمة والدار الواحدة والدور الكثيرة اذا أصاب بها عيباً سواء على ما فسرت لك ان كان الذي أصاب العيب يسيراً رد ذلك الذي أصاب به العيب بحصته من الثمن ويلزمه ما بقي ويرجع على صاحبه بالذي يصيبه من قيمة ما في يديه ولا يرجع عليه في شيء مما في يديه فيشاركه فيه وانما له قيمة ذلك ذهباً أو ورقاً كان حظ صاحبه قثناً أو قثناً (قلت) وكذلك لو انقسماه فأخذ أحدهما في حظه نخلاً ودوراً ورقياً وحيواناً وأخذ الآخر في حظه بزاً وعطراً وجوهرات وتراضياً بذلك فأصاب أحدهما في بعض ما صار له عيباً أصاب ذلك في الجوهر وحده أو في بعض المطر أيكون له أن يرد جميع ما صار له في نصيبه أم يرد هذا الذي أصاب به العيب وحده (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي أصاب به العيب هو وجه ما صار له رد جميعه بحال ما وصفت لك وان لم يكن ذلك رد ذلك وحده بعينه بحال ما وصفت لك

— ما جاء في الخطة يقسمانها فيجد أحدهما حنطته عيباً —

(قلت) فان كان قمح بين اثنين ورثاه فاقسماه فطعن أحدهما حنطته ثم ظهر على عيب في حنطته من عفن أو غير ذلك فأراد أن يرجع على صاحبه كيف يرجع عليه (قال) يرد صاحبه الذي لم يطعن حنطته ان كانت لم تقف وان كانت قد قامت أخرج مكيلتها ويخرج هذا الذي طعن حنطته قيمة حنطته التي طعن فتكون بينهما (قلت) ولم لا يخرج هذا الذي طعن حنطته حنطة مثلاً مغفونة معينة فتكون بينهما نصفين (قال) لان الاشياء كلها اذا وجد بها المشتري عيباً وقد قامت ولا يجد مثلاً لم يخرج مثلاً ولان من اشترى حنطة بدراهم فاتفقها فظهر على عيب كان عند البائع فانه يرجع في دراهمه بقدر العيب ولا يقال له يرد حنطة مثلاً مغفونة معينة لان

المشتري لو أراد أن يأتي بخنطة مثلها معقونة معينة لم يحط بمعرفة ذلك والعروض كلها والحيوان كذلك وهذا الذي قاسم صاحبه خنطته فطحنها فظهر على عيب بهد طحنه ان أراد أن يرجع في حصة صاحبه من الخنطة بنصف العيب لم يصلح ذلك لانها تصير خنطة بخنطة وفضل فلا يصلح ذلك فلما كان هذا لا يصلح لم يكن له بد من أن يخرج قيمة الخنطة التي طحنها وليس عليه أن يخرج مثلها لان من اشترى سلعة من السلع كائنة ما كانت طعاما أو غيره فوجد بها عيبا وقد فأت عنده لا يكون له أن يقول أنا أخرج مثلها لانه لا يحاط بمعرفته ولو كان يحاط بمعرفة ذلك لرأت أن يكون له ذلك أن يخرج منها فيما يكال أو يوزن ﴿ قلت ﴾ أرأيت الطعام المعفن بالطعام المعفن أ يصلح أن يكون هذا مثلا بمثل (قال) ان كان ذلك المعفن يشبه بعضه بعضا فلا بأس به وان كان المعفن متفاوتا فلا خير في ذلك وكذلك القمحان يكون فيهما من التبن والتراب الشيء الخفيف فلا بأس به مثلا بمثل ولو كان أحدهما كثير التبن أو التراب حتى يصير ذلك الى المخاطرة فيما بينهما أو يكون أحدهما نقيا والآخر مغشوشا كثير التبن والتراب فلا خير في ذلك الا أن يكونا نقيين أو يكون فيهما من الفلث الشيء اليسير فان كان ذلك كثيرا صار الى المخاطرة والى طعام بطعام ليس مثلا بمثل وليس هذا يشبه ما اختلف من الطعام مثل البيضاء والسمراء أو الشعير والسلت بعض هذه الاصناف ببعض لان هذين الصنفين اختلفا جميعا فتبايعا به ولان هذا مغشوش فلا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كانت سمراء مغلوثة بشعير مغلوثة أ يصلح ذلك أم لا (قال) لا خير في ذلك الا أن يكون شيئا خفيفا بحال ما وصفت لك (قال) وليس حشف التمر بمنزلة غلت الطعام لان الحشف من التمر والفلث انما هو من غير الطعام وهذا كله رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الطعام المغلوث اذا كان صبرة واحدة أم يجوز أن يقسماء بينهما (قال) نعم لا بأس بذلك اذا كان من صبرة واحدة فان كان من صبرتين مختلفتين لم يصلح ذلك لانه لا يدري ما وقع غلت كل واحدة منهما من صاحبها والواحدة اذا كانت

مملوثة عليها شيء واحد لا يدخله من خوف الاختلاف والمخاطرة ما يدخل الصبرتين
 إذا كانتا مختلفتين ﴿ قال ﴾ واقف سألت مالكا عن غربة القمح في بومه فقال هو الحق
 الذي لا شك فيه وأرى أن يعمل به والذي أجيز من القمح بالتمح أو التمح بالشعير
 أن يكونا نقيين أو يكونا مشتهين ولا يكون أحدهما مملوثا والآخر نقياً ولا يكون
 الا مثلاً بمثل وهذا الذي سمعته ﴿ قالت ﴾ أرأيت ان اقتسمنا داراً بيننا فهنت حصتي
 أو هدمتها فأصبت عيباً كان في حصتي قبل ان أهدم أو قبل أن أبني (قال) قد
 أخبرتك بهذا انه اذا هدم أو بني ثم أصاب عيباً فهو فوت ويرجع بقيمة نصف العيب
 فيأخذ ذلك دنائير أو دراهم على ما فسر لك قبل هذا فينظر ما قيمة العيب فيرجع
 بنصفه دنائير أو دراهم وهذا مثل ما قال مالك في البيوع

﴿ في الرجل يشتري عبداً فيستحق ﴾

﴿ قالت ﴾ فلو أن رجلاً اشترى عبداً فباع نصفه من يومه ذلك ثم استحق زجل ربع
 جميع العبد أي يكون للمشتري أن يرد نصف هذا العبد أم لا (قال) قال مالك من
 اشترى عبداً فاستحق بعضه نصفه أو ثلثه أو ربعه أو غير ذلك فإن المشتري بالخيار ان
 شاء رد الجميع وان شاء حبس ما بقى من العبد بعد الذي استحق منه ويرجع على بائنه في
 ثمن العبد بقدر ما استحق من العبد ﴿ قالت ﴾ أرأيت هذا الذي اشترى من المشتري
 الاول اذا استحق ربع جميع العبد أيكون عليه في النصف الذي اشترى شيء أم لا
 (قال) نعم يأخذ المستحق الربع منهما جميعاً ويرجع هذا المشتري الثاني على بائنه بقدر
 ما استحق من العبد من حصته ان شاء أو يرد ان شاء ويكون للمشتري الاول على
 بائنه مثل ما وصفت لك في هذا يكون خيراً (قال) وهذا رأيي ﴿ قالت ﴾ فلو أن رجلاً
 اشترى عبداً أو ثوباً فباع نصفه مكانه ثم ظهر على عيب فرضى المشتري الثاني بالعيب
 وقبل العبد وقال المشتري الاول أنا أريد أن يكون له أن يرد نصف العبد في قول مالك
 أم لا (قال) قال مالك له أن يرد إلا أن البائع الاول بالخيار ويقال له اردد الآن ان أحببت
 نصف قيمة العيب الى الذي باع نصف العبد ولا يرد لك من نصف الذي باعه من العيب

شيئاً أو خذ نصف العبد وادفع اليه نصف الثمن **قلت** فان أقتسمت أنا وصاحبي
 عبيدين بيننا فأخذت أنا عبداً وهو عبداً فاستحق نصف العبد الذي صار لي (قال)
 انما كان قبل القسمة لكل واحد منكما نصف كل عبد فلما أخذت جميع هذا العبد
 وأعطيت شريكك العبد الآخر كنت قد بعته نصفه ذلك العبد الذي صار له بنصف
 هذا العبد الذي صار لك فلما استحق نصف العبد الذي صار في يدك قسم هذا
 الاستحقاق على النصف الذي كان لك وعلى النصف الذي اشتريته من صاحبك فيكون
 نصف النصف الذي استحق من نصيبك ونصف النصف من نصيب صاحبك فترجع
 على صاحبك ربع العبد الذي في يده لانه ثمن لما استحق من العبد الذي في يدك من
 نصيب صاحبك فترجع على صاحبك اذا كان العبد لم يفت في يد صاحبك وان كان
 العبد قد فات في يد صاحبك كان لك عليه ربع قيمته يوم قبضه ولا تكون بالخيار في أن ترد
 نصف العبد على صاحبك فتأخذ نصف عبدك لان مالكاً قال في الدار والارض يشتريها
 الرجل فتستحق منها الطائفة (قال) ان كان الذي استحق منها يسيراً رأيت أن
 يرجع بقيمته من الثمن ولا ينتقض البيع فيما بينهما (قال) قال مالك وأرى البيت من
 الدار الجامعة والنخلة من النخل الكثيرة والشئ اليسير من الارض الكثيرة ليس
 ذلك اذا استحق بفساد لها فأرى أن يلزم للمشتري البيع فيما بقي في يديه ويرجع في
 الثمن بقدر الذي استحق وان كان الذي استحق هو جل الدار وله القدر من الدار
 رأيت للمشتري بالخيار ان أحب أن يحبس ما بقي في يديه بعد الاستحقاق من الدار
 ويرجع في الثمن بقدر الذي استحق فذلك له وان أحب أن يرد ما بقي في يديه بعد
 الاستحقاق ويأخذ الثمن كله فذلك له (قال) فقيل للمالك فالغلام أو الجارية يشتريها
 الرجل فيستحق منه أو منها الشئ اليسير (قال) قال مالك لا يشبه العبد أو الامة
 عندى الدور والارضين ولا النخل لان الغلمان والجواري يريد أهلهم أن يظعنوا بهم
 ويطأ الرجل الجارية ويسافر الرجل بالغلام فهو في الغلام والجارية اذا اشترى واحدا
 منهما فاستحق منه الشئ اليسير كان بالخيار ان أحب أن يتماusk بما بقي ويرجع في

الثمن بقدر ما استحق منه كان ذلك له وإن أحب أن يردّه كله فذلك له فسألتك
 في القسمة في العبدین عندی تشبه الدور ولا تشبه العبد لان كل واحد منهما كان له
 في كل عبد نصفه فكان ممنوعاً من الوطء ان كانتا جارتين سوكان ممنوعاً من أن
 يسافرا بهما ان كانا عبدین فلما قاسم صاحبه فأخذ كل واحد منهما نصف عبده ونصف
 عبد صاحبه فاستحق نصف عبد صاحبه فاستحق من نصف صاحبه ربعه لم يكن
 له أن يرد نصف صاحبه كله ولكنه يرجع بذلك الربع الذي استحق منه في العبد
 الذي صار لصاحبه ان كان لم يفت فان كان قد فات رجع عليه بربع قيمة العبد الذي
 صار لصاحبه يوم قبضه (قال) وقال مالك والنقوت في المبيد في مثل هذا التماء
 والنقصان والبيع واختلاف الاسواق ألا ترى أن مالكا قال في الرجل يشتري
 السام فيجد بعضها عيباً أو يستحق منها الشيء (قال) ان كان الذي وجد به عيباً أو
 استحق ليس هو جل ذلك ولا كثرته ولا من أجله اشترى رده بعينه ولزمه البيع
 فيما بقي فكذلك هذا العبد ليس الربع جل ما اشترى أحدهما من صاحبه ولا فيه
 طلب الفضل فلما قال مالك هذا في هذا وقال في العبد انما كان له أن يردّه اذا اشتراه
 كله من رجل لان للمشتري أن يسافر به ولان له في الجارية أن يطأها اذا اشتراها
 فاذا استحق منها القليل ردها ان أحب ولم يكن للبائع حجة أن يقول لا أقبلها لانها
 انما استحق منها الشيء اليسير لان هذا قد انقطعت عنه المنفعة التي كانت في الوطء
 والاسفار وما أشبه هذا وأما الذي قاسم صاحبه فأخذ في نصف عبده الذي كان له
 نصف عبد صاحبه الذي كان معه شريكاً فاستحق الربع من نصيب كل واحد منهما
 فليس له أن يرد ما بقي في يديه من حظ شريكه لان العبد والجارية انما يردهما في
 هذا الى الحال الاولى وقد كان في العبد والامة في الحال الاولى قبل القسمة لا يقدر
 على أن يسافر بهما ولا يطأ الجارية فالعبد اذا كانوا بين الشركاء فاقسموهم ثم
 استحق من بعضهم بعض ما في يديه انما يحملون بحمل السلع والدور اذا اشترت
 فاستحق بعضها ان كان ذلك الذي استحق كثيراً كان له أن يرد الجميع وان كان

تأفها يسيراً لا قدر له لم يرد ما بقي ويرجع بما يصيبه على ما فمرت لك وهذا في
القسمة في العبيد كذلك سواء ألا ترى أن من قول مالك لو أن رجلاً اشترى عبيدين
وهما في القية سواء لا تفاضل بينهما فاستحق منهما واحد لم يرد الباقي منهما لأنه لم
يشتر أحدهما لصاحبه فكذلك النصف حين اشترى لم يشتر الربع الذي استحق
للربع الآخر الذي لم يستحق فتكون له حصة يرده بها أو يقول كنت أسافر بالعبد
أو أظن الجارية فلا أحب أن يكون معي شريك فتكون له حصة فلما لم تكن له في
هذا الوجه ولا في هذا الوجه الآخر حصة لم يكن له أن يرد ما بقي في يديه من
نصيب صاحبه بعد الاستحقاق ولكن يرجع على صاحبه بربع العبد إن كان لم يفت
وإن كان قد فات في حال ما وصفت لك

حجاء ما جاء في استحقاق بعض الصفقة

قلت ﴿ رأيت أن اشترت عشرة أعبد بألف دينار قيمة كل عبد مائة دينار
فاستحق من العبيد تسعة أعبد وبقي عندي منهم عبد واحد فأردت رده أيتكون
ذلك لي أم لا (قال) قال مالك نعم إذا استحق جل السلفة التي فيها كان يرجي
الفضل والرجح أو كثرته ولا ينظر في ذلك إلى استواء قيمة المتاع ولا تفاوت في ذلك
قلت ﴿ فإن كانت هذه الصفقة داراً أو عبداً أو دابة أو ثوباً أو جوهراً أو عطراً
فأصاب بأكثر هذه الصنوف عينا أو استحق أكثرها وكل صنف منها في الثمن
قريب من صاحبه وليس من هذه الصنوف شيء اشترى الصنف الآخر لمكانه
ولأنه طلب الفضل ولكن يطلب الفضل في جميع هذه الأشياء أيتكون له أن يرد
(قال) نعم له أن يرد ما بقي في يده بعد الاستحقاق إذا كان إنما استحق من ذلك
أكثر المتاع أو الذي فيه يرجي النماء والفضل ﴿ قلت ﴿ فلو أن داراً بيني وبين
صاحبي اقتسمناها فأخذت أنا رابعها من مقدمها وأخذ صاحبي ثلاثة أرباعها من
مؤخرها أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز في قول مالك لأن هذا يجوز
في البيع فإذا جاز في البيع جاز في القسمة ﴿ قلت ﴿ فإني استحق من يدي

هذا الذي أخذ الربع نصف مافي يديه كيف يرجع على صاحبه (قال) يرجع على الذي أخذ ثلاثة أرباع الدار من مؤخر الدار بقيمة ربع مافي يديه وكذلك ان استحق من صاحب الثلاثة الارباع نصف مافي يديه أو ثلثه فعمل هذا يعمل فيه وهذا مثل قول مالك في البيوع ﴿قلت﴾ ولا تنتقض القسمة فيما بينهما في هذا الاستحقاق في قول مالك (قال) القسمة لا تنتقض فيما بينهما اذا كان ما استحق من يد كل واحد منهما نافها يسيراً فان كان ما استحق من يد كل واحد منهما هو جل مافي يديه فأرى أن القسمة تنتقض فيما بينهما لان القسمة انما تحمل بحمل البيع ولانه لاحجة لمن استحق في يديه شيء أن يقول انما بملك نصف مافي يدك بنصف مافي يدي لانه ليس فيما انما هي مقاسمة فاذا استحق من ذلك الشيء النافه الذي لا يكون ضرراً لما بقي في يديه ثبتت القسمة فيما بينهما ولا تنتقض ويرجع بعضهم على بعض بحال ما وصفت لك وان كان ذلك الذي استحق من الدار ضرراً لما بقي في يديه من نصيبه رده كله ورجع يقاسم صاحبه الثانية الا أن يفوت نصيب صاحبه فيخرج القيمة بحال ما وصفت لك ﴿قلت﴾ هذا الذي أسعك تذكر عن مالك اذا استحق القليل لم تنتقض القسمة واذا استحق الكثير انتقضت القسمة ما حد هذا (قال) قال مالك في الرجل يبيع الدار فيستحق النصف منها في يد المشتري فالمشتري أن يرد النصف الباقي ﴿قلت﴾ فان استحق من الدار الثلث (قال) لم يحد لنا مالك في الثلث شيئاً أحفظه ولكني أرى الثلث كثيراً وأرى أن يرد الدار اذا استحق منها الثلث لان استحقاق ثلث الدار فساد على المشتري

﴿ما جاء في قسمة الغنم بين الرجلين بالقيمة﴾

﴿قلت﴾ فان ورثنا أنا وأخي عشرين شاة فأخذت أنا خمس شياء تساوي مائة وأخذ أخي خمسة عشر شاة تساوي مائة أيصلح هذا في قول مالك (قال) نعم لا بأس بذلك أن تقسم الغنم على القيمة اذا كان بالسهم الا أن يراضوا على أمر فيكون ذلك على ما راضوا عليه ﴿قلت﴾ فان استحق مما في يد أحدهما شاة انتقضت القسمة فيما

بينهما أم لا (قال) لا أرى أن تنقض القسمة فيما بينهما ولكن ينظر فإن كانت هذه الشاة المستحقة هي خمس ما في يديه رجع هذا على أخيه بنصف قيمة خمس ما في يديه ﴿قلت﴾ وكذلك ان استحق جل ما صار لاحدهما من النعم (قال) نعم تنقض القسمة اذا كان الذي استحق من يدى أحدهما هو جل حصته وفيه رجاء الفضل والثناء (قال ابن القاسم) قال لى مالك في التوم يرثون الحائط من النخل يقتسمونه بينهم انه لا يجوز أن يقتسموا التمر فيفضل بعضهم في الكيل لرداءة ما يأخذ من التمر ولا أن يأخذ مثل مكيلة ما يأخذ أصحابه من التمر الا أن تمر أصحابه أجود ف يأخذ هو لموضع جودة ثمرة أصحابه دراهم (قال) قال مالك لا يجوز هذا ولكن يتناومون الاصل كل صنف منها فيما بينهم ثم يترادون هذا الفضل ان كان بينهم فضل وقال مالك ولو أن رجلا أتى بخنطة ودراهم وأتى آخر بخنطة ودراهم فتبادلها وان كان الكيل واحداً ووزن الدراهم واحداً فلا خير فيه

— ما جاء في قسمة الخنطة والدراهم بين الرجلين —

﴿قلت﴾ فإن ورثت أنا وأخي ثلاثين أردباً من خنطة وثلاثين درهما فاقسمناهما فأخذت أنا عشرين أردباً من الخنطة وأخذ أخي عشرة أرداب من الخنطة وثلاثين درهما أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ان كان القمح مختلفاً سمراء ومحمولة أو نقية ومغلوقة فلا خير فيه وهو مثل ما وصفت لك في التمر وان كان الطعام من صبرة واحدة وتقاوة واحدة وصنف واحداً لا يؤخذ أوله للرغبة فيه ويهرب من رداءة آخره فلا بأس بذلك لانه انما أخذ عشرة أرداب وأعطى أخاه عشرة أرداب ثم بقيت عشرة أرداب بينهما وثلاثون درهما فأخذ بحصته من الثلاثين درهما حصه أخيه من هذه العشرة أرداب فلا بأس بهذا لانه لم يأت هذا بطعام وهذا بطعام ودراهم فيكون فاسداً وانما كان هذا القمح بينهما فكأنه قال له خذ هذه الدراهم وأخذ أنا هذا القمح أو قال خذ هذه الدراهم من نصيبك هذا من القمح ربعة أو نصفه فلا بأس بهذا وهذا فيما فضل بعد حصته من الخنطة يسع من البيوع فلا بأس به ﴿قلت﴾ فلو

ورثنا أنا وأخي لي مائة أردب من حنطة ومائة أردب من شعير فأخذت أنا ستين أردبا من حنطة وأربعين أردبا من شعير وأخذ أخي ستين أردبا من شعير وأربعين أردبا من حنطة أتجاوز هذه القسمة فيما بينهما أم لا في قول مالك (قال) لا بأس بهذا في قول مالك لأن الحنطة التي يأخذها أحدهما هي مثل ما أخذ شريكه وما زاد على الذي أخذ شريكه فأنما هو بدل يادله ألا ترى أن مالكاً قال لا بأس بالشعير بالحنطة مثلاً بمثل إذا كان يدأ بيد (قال) وقد سألت مالكا عن القوم يرثون الحلي من الذهب فيقول أحدهم أتركوا لي هذا الحلي وأنا أعطيكم وزن حطكم من هذا الحلي ذهباً (قال) قال مالك إذا وزن ذلك لهم يدأ بيد فلا بأس بذلك (قلت) وكذلك لو ورثنا حنطة وقطنية فاقسمنا ذلك أنا وأخي أخذت أنا الحنطة وأعطيت أخي القطنية أتجاوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس بهذا إذا كان ذلك يدأ بيد فان كان زرعاً قد بلغ وطاب للحصاد فلا خير في ذلك إلا أن يحصده كله مكانه فان كان كذلك فلا بأس به إذا كان حنطة وقطنية وإن كان صنفاً واحداً فلا يصلح أن يقسماه زرعاً حتى يحصدها ويدرساه ويقسماه بالكيل

حجاء ما جاء في القوم يقسمون الدور فتستحق حصة أحدهم وقد بيني

(قلت) فان اقسامنا داراً فيما بيننا فبني أحداً في نصيبه البنيان ثم استحق نصف نصيب الذي بني بعينه (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال إذا بني أحدهما في نصيبه فذلك فوت (قلت) وكذلك ان كان انما استحق نصف نصيب الآخر الذي لم يبن في نصيبه شيئاً كان ذلك فوتاً في قول مالك (قال) نعم ويقال للذي بني أخرج قيمة ما صار لك ويرد هذا كل ما في يديه ثم يقسمان القيمة وما بقي من الأرض بينهما نصفين إذا كان الذي استحق كثيراً وإن كان قليلاً تركت القسمة ورجع بنصف قيمة ذلك في قيمة نصيب صاحبه وإن كان الذي استحق ربع ما في يديه رجع ثمن قيمة نصيب صاحبه الذي بني نصيبه وكان نصيبه فوتاً (قلت) والداران والدار الواحدة في ذلك سواء (قال) نعم (قلت) وكذلك ان كانت أرضاً واحدة

فانقسموها فاستحق بعضها أو أرضين مختلفتين فهما سواء في قول مالك (قال) ثم
﴿قلت﴾ فان اقسمننا أرضين فأخذت أنا أرضاً وأخذ صاحبي أرضاً أخرى ففرس
أحداً في أرضه وبني ثم أتى رجل فاستحق بعض الأرض التي صارت لهذا الذي
غرس وبني (قال) يقال لهذا المستحق ادفع الى هذا الذي غرس قيمة غراسه وبنيانه
في الأرض التي استحققتها والا دفع اليك قيمة أرضك براحاً لانه لم يبن في أرضك
خاصباً وإنما بنى على وجه الشبهة ثم ينظر فيما بينه وبين شريكه الذي قاسمه فان كان
انما استحق من أرضه الشيء النافه القليل لم يكن له أن ينقض القسمة ولكن ان كان
استحق ربع ما في يديه رجع بقيمة ثمن ما في يدي صاحبه ولا يرجع بذلك في الدار
كانت قائمة لم تفت أو قد فانت (قال ابن القاسم) وانظر أبدأ الى ما يستحق فان كان
كثيراً كان له أن يرجع بقدر نصف ذلك فيما في يدي صاحبه يكون به شريكاً له
فيما يديه اذا لم تفت وان كان الذي استحق نافعاً يسيراً رجع بنصف قيمة ذلك دنائير
أو دراهم ولا يكون بذلك شريكاً لصاحبه وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فالدار اذا
اقسمها فبني أحدهما في نصيبه ثم استحق نصيبه وقد بناء أو نصفه يقال
للمستحق ان شئت فادفع الى هذا قيمة بنيانه أو خذ منه قيمة أرضك براحاً في قول
مالك (قال) نعم قال ابن القاسم والمبيد والدور بمنزلة واحدة اذا استحق جل ما في
يديه رد الجميع وان استحق الاقل مما في يديه لم يرد الا ما استحق وحده بما يقع
عليه من حصة الثمن فالقسمة اذا استحق من يد أحدهما جل نصيبه رجع بقدر
نصف ذلك فشارك به صاحبه وان كان الذي استحق نافعاً يسيراً رجع بنصف قيمة
ذلك كما وصفت لك ولا يشارك به صاحبه في حصته التي في يديه وهذا كله قول
مالك وتفسيره لان مالكاً قال في الرجل يشتري مائة أردب من حنطة فيسحق
خمسون منها (قال مالك) يكون المشتري بالخيار ان أحب أن يحبس ما بقي بحصته
من الثمن فذلك له وان أحب أن يرد فذلك له فكذلك الداران (قال مالك) واذا
أصاب بخمسين أردباً منها عيياً أو ثلث ذلك الطعام أو ربعه لم يكن له أن يأخذ

ما وجد من طيبه ويرد ما أصاب فيه العيب انما له أن يأخذ الجميع أو يرد الجميع
وكذلك قال مالك

❦ في قسمة الدور الكثيرة يستحق بعضها من يد أحدها ❦

❦ قالت ❦ أ رأيت ان كانت عشرون داراً تركها والدي ميراثاً بيني وبين أخي
فاقسمناها فأخذت أنا عشرة دور في ناحية وأخذ أخي عشرة دور في ناحية أخرى
تراضينا بذلك واستهمننا على القيمة فاستحققت دار من الدور التي صارت لي (قال)
قال مالك في البيوع ان كانت هذه الدار التي استحققت من نصيبه أو أصاب بها عيبا
هي جل ما في يديه من هذه الدور وأكثر هذه الدور ثمناً ردت القسمة كلها وان
كانت ليس كذلك ردها وحدها ورجع على شريكه بحصتها من نصيب صاحبه
❦ قلت ❦ وكيف يرجع في نصيب صاحبه أيضا بذلك في كل دار (قال) لا
ولكن تقوّم الدور فينظر كم قيمتها ثم ينظر الى الدار التي استحققت كم كانت من
الدور التي كانت في يدي الذي استحققت منه فان كانت عشراً أو ثمناً أو تسعاً رجع
فأخذ من صاحبه قيمة نصف عشر ما في يد صاحبه وان كان انما أصاب عيباً بدار
منها قسمت هذه المعيبة وما يأخذ من صاحبه بينهما نصفين ❦ قلت ❦ والدار
الواحدة في هذا مخالفة في القسمة في قول مالك للدور الكثيرة (قال) نعم لان
الدار الواحدة يدخل فيها الضرر عليه فيما يريد أن يبنى أو يسكن فلذلك جعل له
في الدار الواحدة أن يرد بمنزلة العبد الواحد يشتري فيستحق نصفه فله أن يرد
جميعه واذا كانت دوراً كثيرة فانما تحمل حمل الشراء والبيع في جملة الرقيق وجملة
الدور وجملة المتاع اذا استحق من ذلك بعضه دون بعض الا أن يكون ما استحق
من هذه الدار لا مضرة فيه على ما بقي فيكون مثل الدار ❦ قلت ❦ فلو أن
جارتين بيني وبين رجل من شراء أو ميراث أخذت أنا واحدة وأعطيته أخرى
فوطئ صاحب جاريته فولدت منه ثم أتى رجل فاستحقها بعد ما ولدت منه
(قال) يأخذ الجارية ويأخذ قيمة ولدها ويرجع هذا الذي استحققت في يديه على

صاحبه فيقاسمه الجارية الاخرى الا أن تكون قد فانت فان فانت بئاء أو نقصان
أو اختلاف أسواق أو شيء مما يفوت به كان له عليه نصف قيمتها يوم قبضها

حرج الرجل يشتري الجارية فتلد منه فيستحقها رجل

قال ابن القاسم وقد قال مالك اذا وجد رجل جاريته عند رجل وقد ولدت منه
وقد كانت سرقت منه فثبتت له اليئنة على ذلك فله أن يأخذها وقيمة ولدها يوم
يستحقها ثم قال بعد ذلك ليس له أن يأخذها ولكن يأخذ قيمة ولدها الا أن يكون
عليه في ذلك ضرر . والذي أخذ به أنا أنه يأخذها ويأخذ قيمة ولدها قلت فلو
أن رجلاً باع جارية في سوق المسلمين فاستحقها رجل من المسلمين بعد ما فانت
بئاء أو نقصان أو حوالة أسواق في يده هذا المشتري أيكون المستحق بالخيار
ان يشاء أخذ من المشتري قيمة الجارية لأنها قد فانت في يديه وان شاء أخذ ثمنها من
البائع (قال) لا يكون للمستحق الا أن يأخذ جاريته بعينها وان كانت قد حالت
بئاء أو نقصان أو حوالة أسواق فليس له غيرها أو يأخذ ثمنها من بائنها هو بالخيار
في هذا قلت فان كان ثمنها عروضاً أو حيواناً قد حال بالأسواق أو بئاء أو
نقصان (قال) فان له أن يأخذ العروض من بدى بائع الجارية زادت العروض أو
نقصت ولا حجة للبائع في زيادة العروض ولا نقصانها لأنها ثمن جاريته لان مالكاً
قال لو أن رجلاً باع سلعة بسلمة فوجد أحد الرجلين بالسلمة التي أخذ من صاحبه
عيها فردها وقد حالت الأسواق في التي وجد بها العيب وفي الاخرى كان له أن يرد
التي وجد فيها العيب ولم يكن له أن يأخذ الاخرى ولكن يأخذ قيمتها وكذلك قال
مالك قلت ولم قال مالك ذلك (قال) لان الذي لم يجد بجاريته عيباً كان ضامناً
لها فعليه نقصانها وله نماؤها والذي وجد بجاريته عيباً ولم يرض بها فله أن يردّها للعيب
الذي أصاب بها فاذا ردّها فليس له أن يأخذ مازاد في الجارية الاخرى التي في يد
صاحبه فلما كانت الزيادة التي في الجارية التي في يد صاحبه لصاحبه كان عليه النقصان
أيضاً قلت فقول مالك الذي يؤخذ به في مستحق الجارية التي قد ولدت عند

سَيِّدَهَا لَمْ قَالَ مَالِكٌ لَا يَأْخُذْهَا وَلَكِنْ يَأْخُذْ قِيَمَتَهَا وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْجَارِيَةِ الَّتِي قَدْ
 حَالَتْ بِنَاءً أَوْ نَقْصَانٍ أَوْ حَوَالَةِ أَسْوَاقٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّهَا رَجُلٌ إِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ أَنْ يَأْخُذْهَا
 بِعَيْنِهَا فَمَا فَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا (قَالَ) لِأَنَّ الْوِلَادَةَ إِذَا وَلَدَتْ الْجَارِيَةُ مِنْ سَيِّدِهَا إِنْ أَخَذَتْ
 مِنْ سَيِّدِهَا الَّذِي وَلَدَتْ مِنْهُ كَانَ ذَلِكَ عَارًا عَلَى سَيِّدِهَا الَّذِي وَلَدَتْ مِنْهُ وَعَلَى وَلَدِهَا
 وَهَذَا الَّذِي اسْتَحَقَّهَا إِذَا أُعْطِيَ قِيَمَتَهَا قَدْ أُعْطِيَ حَقَّهُ فَإِنْ أَبَى فَبِذَا الضَّرَرُ وَيَمْنَعُ مِنْ
 ذَلِكَ (قَالَ) وَهَذَا تَفْسِيرُ قَوْلِ مَالِكٍ الْآخَرِ فَأَنَا أَخَذْتُ بِقَوْلِهِ الْقَدِيمِ يَأْخُذْهَا وَيَأْخُذْ
 قِيَمَةَ وَلَدِهَا ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ قَالَ لَا أُرِيدُ الْجَارِيَةَ وَأَنَا أَخَذْتُ قِيَمَتَهَا وَقَالَ سَيِّدُ الْجَارِيَةِ الَّتِي
 وَلَدَتْ عَنْده لَا أُدْفَعُ إِلَى هَذَا الْمُسْتَحَقِّ شَيْئًا وَلَكِنْ يَأْخُذْ جَارِيَتَهُ يُجْبِرُهُ مَالِكٌ عَلَى
 أَنْ يَدْفَعَ قِيَمَتَهَا أَمْ لَا (قَالَ) نَعَمْ يُجْبِرُهُ مَالِكٌ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ قِيَمَتَهَا وَقِيَمَةَ وَلَدِهَا
 وَذَلِكَ رَأَيْتُ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ الْمُسْتَحَقُّ فَإِنْ الْمَشْتَرَى يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ قِيَمَتِهَا وَقِيَمَةَ وَلَدِهَا فِي
 الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا قَوْلِ الْأَوَّلِ وَالْآخَرِ ﴿قُلْتُ﴾ وَكَيْفَ يَأْخُذْ قِيَمَةَ جَارِيَتِهِ فِي قَوْلِ
 مَالِكٍ إِذَا وَلَدَتْ عَنْده أَيُّومَ اشْتَرَاهَا أَوْ يَوْمَ حَمَلَتْ أَوْ يَوْمَ اسْتَحَقَّهَا (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ
 يَوْمَ اسْتَحَقَّهَا لِأَنَّهَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَسْتَحَقَّهَا مَسْتَحَقَّهَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُسْتَحَقِّ أَنْ يَتَّعِ
 الَّذِي وَلَدَتْ عَنْده بِقِيَمَتِهَا دَيْنًا وَلَوْ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَّعِ أَنْ هَلَكَتْ بِقِيَمَتِهَا مَا كَانَ لَهُ
 فِي وَلَدِهَا قِيَمَةٌ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قِيَمَتُهَا يَوْمَ يَسْتَحَقَّهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا يَوْمَ يَسْتَحَقُّهُمْ وَلَيْسَ لَهُ
 مِنْ قِيَمَةِ وَلَدِهَا الَّذِي هَلَكَوا شَيْءٌ ﴿قُلْتُ﴾ فَهَذَا الْمُسْتَحَقُّ الْجَارِيَةُ الَّتِي وَلَدَتْ
 أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَى الْوَاطِئِ مِنَ الْمَهْرِ شَيْءٌ أَمْ لَا (قَالَ) لَا يَكُونُ لَهُ مِنَ الْمَهْرِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ
 ﴿قُلْتُ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ (قَالَ) نَعَمْ

— في الرجل يوصي للرجل بثلث ماله فيأخذ في وصيته —

﴿ثَلَاثُ دَارٍ فَيَسْتَحِقُّ مِنْ يَدِهِ بَعْدَ الْبِنَاءِ﴾

﴿قُلْتُ﴾ فَلَوْ أَوْصَى رَجُلٌ لِرَجُلٍ بِثَلَاثِ مَالِهِ فَأَخَذَ فِي وَصِيَّتِهِ ثَلَاثَ دَارٍ مِلْتَ فَبَنَى
 ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ مُسْتَحَقٌّ (قَالَ) يَقَالُ لِلْمُسْتَحَقِّ أَدْفَعْ قِيَمَةَ بِنَائِ هَذَا
 الْمَوْصِي لَهُ أَوْ خُذْ قِيَمَةَ أَرْضِكَ بِرَاحٍ ﴿قُلْتُ﴾ فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ قِيَمَةَ بِنَائِهِ وَقَدْ أَتَقَّى

الموصى له في بئانه أكثر من القيمة التي أخذ لان أسواق البنيان حالت أيكون له أن يرجع بما خسر في قيمة البنيان على ورثة الميت لانهم أعطوه في ثنته ما ليس لهم فقروه (قال) لا يكون له أن يرجع على ورثة الميت من ذلك بقليل ولا كثير ﴿قلت﴾ فننقض القسمة فيما بينهم (قال) نعم فننقض القسمة في الدور وينقسمون ثانية ويأخذ الموصى له بالثلث ثلث دور الميت بعد الذي استحق ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في البيوع الا أن تقوت الدور في أيدي الورثة بيع أو بنيان فيرجع عليهم بالقيمة يوم أعطوا الدور في القسمة فيقسمون القيمة فيما بينهم على قدر الوصية والموارث فيما بينهم ﴿قلت﴾ فان كانت الدور قد فاتت في أيدي الورثة بهدم (قال) يقال للموصى له خذ ثلث هذه الدور مهدومة وثلث نقضها ولا يكون عليهم فيما نقض الهدم شيء الا أن يكونوا قد باعوا من النقض شيئاً فيكون له ثلث ما باعوا به ولا يكون له عليهم شيء غير ذلك لا قيمة ولا غيرها لان مالكا قال في رجل اشترى داراً فهدمها فاستحقها رجل فقال لى مالك ان أحب مستحقها أن يأخذها مهدومة بحالها فذلك له وان أبي كان له أن يتبع البائع بالثمن وليس له على المشتري قيمة ولا غيرها فيما تقدم (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان هذا المشتري الذي هدم باع من نقضها شيئاً فأراد المستحق أخذ الدار مهدومة كان له ثمن الذي باعه المشتري لانه ثمن شيء ﴿قلت﴾ فان اشترى رجل جارية فعميت عنده ثم استحقها رجل أيكون للمستحق أن يضمن المشتري قيمتها (قال) لا يكون له ذلك عند مالك انما له أن يأخذها بحالها أو يأخذ من البائع عنها هو غير في ذلك (قال) ولقد قال لى مالك لو أن رجلاً ابتاع داراً فاحترقت ثم أتى صاحبها فاستحقها أو أدرك رجل فيها شفعة لم يكن له على صاحبها الذي احترقت في يديه قليل ولا كثير الا أن يأخذها أو يسلمها ويتبع البائع بالثمن وللشفيع أن يأخذها بجميع الثمن محترقة أو يدعها لاشئ له غير ذلك

ما جاء في النقض يكون بين الرجلين والعرصة لهما فيقتسمانه

قلت ﴿فلو أن تقضا بين رجلين والعرصة ليست لهما فأرادا أن يقتصما تقضهما على القيمة ثم يستهما أو يتراضيا على شيء أيكون ذلك لهما في قول مالك (قال) أرى أن ذلك جائز لأن هذا بمنزلة العروض ﴿قلت﴾ فإن أراد أحدهما قسمة النقض وأبى صاحبه أن يجبر على القسمة أم لا (قال) نعم يجبر على ذلك وإنما هو بمنزلة العروض ﴿قلت﴾ فإن أرادا أن يهدما النقض وصاحب الدار غائب أيكون لهما أن يهدماه أم لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أنني أرى أن أرادا أن يهدماه وصاحب الدار غائب أن يرفع ذلك إلى السلطان فينظر السلطان للغائب فإن كان أفضل للغائب أن يعطيها قيمة النقض ويأخذ النقض له فعل ذلك وإن رأى أن يخليهما وتقضيهما خلاهما وذلك وما صنع السلطان فهو جائز على النائب ﴿قلت﴾ فمن أين يقدّم الثمن إن رأى أن يأخذ له (قال) ينظر السلطان في ذلك والسلطان أعلم ﴿قلت﴾ فإن تقضا ولم يرفعا ذلك إلى السلطان أيكون عليهما لذلك شيء أم لا (قال) لا شيء عليهما ويقتسمانه بينهما ﴿قلت﴾ فإن أذنت لرجل يبنى في عرصه لي ويسكن ولم أوقت له كم يسكن سنة ولا شهراً أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) نعم لا بأس بذلك ﴿قلت﴾ فإن بنى فلما فرغ من بنيانه قال رب العرصه اخرج عني (قال) بلغني عن مالك أنه قال ليس له ذلك إن كان على هذا الوجه إلا أن يدفع إليه ما أنفق وإن كان قد سكن ما يرى من طول السنين ما يكون سكني في مثل ما أذن له ثم أراد أن يخرججه دفع إليه قيمة ذلك منقوضا إن أحب أو قال له خذ بنيانك ولا شيء لك غير ذلك ﴿قلت﴾ فإن كان قد سكن السنة والستين أو العشر سنين فقال رب العرصه اخرج عني (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا إلا أنه إذا سكن الأمر الذي يعلم أنه إنما أذن له في البنيان ليسكن مقدار هذه السنين لكثرة ما أنفق في بنيانه كان ذلك له ﴿قلت﴾ فإذا أخرجه أعطيه قيمة نقضه أم لا (قال) قال مالك رب العرصه مخير في أن يدفع إلى صاحب النقض قيمة نقضه اليوم حين يخرججه منقوضاً أو في أن يأمره

أن يقطع تقضه وليس لصاحب النقض اذا قال له صاحب العرصه أنا أدفع اليك قيمة
 نقضك أن يقول لا أقبل ذلك ولكنني أطلع وانما الخيار في ذلك الى رب العرصه
 ﴿قلت﴾ فاذا أذن رجل لرجلين في أن يبنيا عرصه له ويسكها فبنياها فأخرج
 أحدهما بعد ما قد سكن مقدار ما يعلم أنه اذا أعطاه العرصه ليبنى فيسكن مقدار
 ما سكن كيف يخرج به رب العرصه ألمطيه قيمة نصف النقض أم يقول رب العرصه
 اقطع نصف النقض أم لا يكون رب العرصه في هذا خيراً لأن صاحب النقض
 لا يقدر على أن يقطع تقضه لأن له فيه شريكاً (قال) ان كان يستطيع أن يقسم
 النقض بين الشريكين فيكون نصيب هذا على حدة ونصيب هذا على حدة قسم
 بينهما ثم يقال للذي قال له رب العرصه اخرج عني يقال له اقطع نقضك الا أن يشاء
 رب العرصه أن يأخذه بقيمته فان كان لا يستطيع القسمة في هذا النقض قيل
 للشريكين لا بد من أن يقطع هذا الذي قال له رب العرصه اقطع نقضك فليتراض
 الشريكان على أمر يصطاحان عليه بينهما اما أن يتقاوماه بينهما أو يبيعهما وان باع الثمن
 فأحب المقيم في العرصه أن يأخذه كان ذلك له بشفعته وقد سمعت من مالك في رجلين
 بنيا في ربيع ليس لهما فباع أحدهما حصته من ذلك النقض فأراد شريكه أن يأخذه
 بشفعته (قال مالك) أرى ذلك له (قال مالك) وما هو بالأمر الذي جاء فيه شيء
 ولكنني أرى ذلك له فالشريكان عندي بهذه المنزلة

— ما جاء في قسمة الطريق والجدار —

﴿قلت﴾ هل يقسم الطريق في الدار اذا أبنى ذلك بمضهم (قال) لا يقسم ذلك
 عند مالك ﴿قلت﴾ والجدار بين الشريكين هل يقسم اذا طلب ذلك أحدهما وأبنى
 الآخر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان كان لا يدخل في ذلك
 ضرر وكان ينقسم رأيت أن يقسم ذلك بينهما ﴿قلت﴾ فان كان لهذا عليه جذوع
 ولهذا عليه جذوع قال اذا كانت جذوع هذا من هاهنا وجذوع هذا من هاهنا
 كيف يقسمه هذان لا يستطيعان قسمة هذا الخائط فاذا كان هذا هكذا رأيت أن

يتقاولاه بمنزلة ما لا ينقسم من العروض والحيوان

— ما جاء في قصة الحمام والآبار والمواجل والعيون —

﴿قلت﴾ فالحمام أيقسم إذا دعيا أحد الشريكين إلى القسمة وأبى ذلك شريكه (قال) قال مالك ذلك يقسم ﴿قلت﴾ فافرق ما بين الحمام والطريق والحائط إذا كان في قسمته ضرر عليهما ومالك يقسم الحمام وفيه ضرر ولا يقسم الطريق والحائط وفيه ضرر (قال) لأن للحمام عرصة والطريق والحائط ليس لهما كبير عرصة فأنما يقسمان على غير ضرر فإذا وقع الضرر لم يقسما إلا أن يتراضيا على قسم ذلك فيكون لهما ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أيضا في الحمام أن كان في قسمته ضرر أن لا يقسم وأن يباع عليهما ﴿قلت﴾ فهل تقسم الآبار في قول مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ فهل تقسم المواجل في قول مالك (قال) أما في قول مالك فتقسم وأما أنا فلا أرى ذلك لأن في ذلك ضرراً إلا أن لا يكون في ذلك ضرر إن اقتسماه فيكون لكل واحد منهما ما جيل على حدة ينفع به فلا أرى به بأساً ﴿قلت﴾ فهل تقسم العيون في قول مالك (قال) ما سمعت أن العيون تقسم أو الآبار إلا على الشرب فيكون لكل قوم حظهم من الشرب معلوم فأما قسمة أصل العيون أو أصل بئر فلم أسمع أن أحداً قال تقسم ولا أرى أن تقسم إلا على الشرب

— ما جاء في قصة النخلة والزيتونة —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن نخلة وزيتونة بين رجلين هل يقسمانها بينهما (قال) إذا اعتدلتا في القسمة وتراضيا بذلك فسفتها بينهما يأخذ هذا واحدة وهذا واحدة فإن كرها لم يجبرا على ذلك وإن كانتا لا تمتدلان في القسمة تقاولهما بينهما أو يتبايعانها وأنما الشجرتان عدى بمنزلة الشجرة بين اثنين أو ثلاثة والشجرة بمنزلة الثوب أو العبد وقد قال مالك في الثوب بين الفرائد لا يقسم ﴿قلت﴾ فإن كان لا يقسم وقال أحدهما أنا أريد أن أبيع وقال صاحبه لا أبيع (قال) قال مالك يجبر الذي لا يريد البيع على البيع

فاذا قامت السلعة على ثمن قيل الذى لا يريد البيع ان شئت نخذ وان شئت نبيع مع صاحبك والنخلة كذلك فان باع فلا شفعة لصاحبه فيها

ما جاء في قسمة الارض القليلة والدار كان بين الشركاء

﴿ قلت ﴾ فاذا كانت الارض قليلة بين أشراك كثير ان اقتسموها فيما بينهم لم يصرفى حظ أحدهم الا القليل الذى لا ينتفع به أنقسم بينهم هذه الارض أم لا فى قول مالك (قال) قال مالك تقسم بينهم وان كره بعضهم ومن دعا الى القسم منهم قسمت الارض بينهم وان لم يدع الى ذلك الا واحد منهم ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان دكان فى السوق بين رجلين دعا أحدهما الى القسمة وأبى صاحبه (قال) اذا كانت المروعة أصلها بينهم فن دعا الى القسمة قسم بينهما عند مالك ﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً فى جوف دار الدار الداخلة لقوم والخارجة لقوم آخرين ولاهل الدار الداخلة الممر فى الخارجة فأراد أهل الخارجة أن يحولوا باب دراهم فى موضع سوى الموضع الذى كان فيه وأبى عليهم أهل الدار الداخلة ذلك أيكون ذلك لهم (قال) لا أحفظ عن مالك فى هذا شيئاً وأرى أن كانوا أرادوا أن يحولوه الى جنب باب الدار الذى كان وليس فى ذلك ضرر على أهل الدار الداخلة وأيت أن لا يمنموا من ذلك وان أرادوا أن يحولوا بابهم الى ناحية من الدار ليس فى قرب الموضع الذى كان فيه باب الدار فليس لهم ذلك ان أبى عليهم أهل الدار الداخلة ﴿ قلت ﴾ فان أراد أهل الدار الخارجة أن يضيقوا باب الدار وأبى عليهم أهل الدار الداخلة (قال) ليس لهم أن يضيقوا الباب ولا أحفظه عن مالك ﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً بينى وبين رجل أنا وهو شريكان فيها لم تقسم الى جانبها دار لى فأردت أن أفتح باب الدار التى لى فى الدار التى بينى وبين شريكى وأبى شريكى ذلك (قال) ذلك له أن يمنك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان الموضع الذى تزيد أن تفتح فيه باب دارك هو بينك وبين شريكك وان كان فى يديك لانكما لم تقسماها بعد ﴿ قلت ﴾ فان أردنا أن تقسم فقلبت اجملاوا نصيبى فى هذه الدار الى جنب دارى حتى أفتح فيه باباً (قال) سألت مالكا عن هذا بعينه فقال لا يلتفت الى قوله هذا

ولكن تقسم الدار على القيمة كما وصفت لك ثم يضرب بينهما بالسهم فان صار له
 الموضع الذي الى جنب داره فتح فيه بابه ان شاء كما وصفت لك وان وقع نصيبه في
 الموضع الآخر أخذه ولم يكن له غير ذلك ﴿قلت﴾ فلو أن داراً بين قوم اقتسموها
 على أن يأخذ هذا طائفة وهذا طائفة فوُقت الاجنحة في حظ رجل منهم أ تكون
 الاجنحة له (قال) اذا وقعت الاجنحة في حظ رجل منهم فذلك له ﴿قلت﴾ ولم
 جعلت الاجنحة للذي صارت له تلك الناحية والاجنحة انما هي في هواء الافنية
 فلما أخذ كل واحد منهم ناحية كان فناء هذه الدار بينهما على حاله والاجنحة انما هي
 في الفناء (قال) الاجنحة اذا كانت مبنية فهي من الدار وقد خرجت من أن تكون من
 الفناء وصارت خزائن للدار فلما اقتسموا على أن أعطوا كل واحد منهم طائفة من
 الدار كانت الاجنحة للذي أخذ تلك الناحية التي فيها الاجنحة وانما الاجنحة خزائن
 لحصته وقد خرجت من أن تكون فناء وهذا رأيي

﴿ في الرجلين يقتسمان الجدار على أن يزيد أحدهما ﴾

﴿ صاحبه دنائير أو سلعة نقداً أو الى أجل ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن داراً بين رجلين اقتسما فيها بينهما فأخذ هذا طائفة وأعطى
 صاحبه طائفة على أن أعطى أحدهما صاحبه عبداً أو أعطاه دراهم أو عروضاً نقداً
 أو الى أجل وكيف ان لم يضرب للذي يعطيه أجلاً اذا لم يكن بعينه (قال) ذلك جائز
 اذا كان بعينه واذا كان ديناً موصوفاً فلا يصلح الا أن يضرب لذلك أجلاً يجوز من
 هذا ما يجوز في البيع ويفسد من هذا ما يفسد في البيع (قال) وهذا رأيي لان مالكاً قال
 لا بأس أن يأخذ أحدهما طائفة من الدار والآخر طائفة من الدار على أن يزيد أحدهما
 صاحبه دنائير ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان اقتسما فيما بينهما فأخذ هذا طائفة وهذا طائفة
 على أن يتصدق أحدهما على صاحبه بصدقة معروفة أو يهب له هبة معروفة (قال) قال
 مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فلو اشتري رجل من رجل ممره في داره من غير أن
 يشتري من ربة الدار شيئاً أ يجوز ذلك (قاله) ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾

ما قول مالك في أليت الصغير يكون بين القوم فيكون في نصيب أحدهم ما لا ينتفع به
 إذا قسم أقسم أم لا (قال) قال مالك يقسم وإن كان في نصيب أحدهم ما لا ينتفع به يقسم
 بينهم لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه مما قل منه أو أكثر نصيباً مفروضاً فالقليل
 النصيب في هذا والكثير النصيب في هذا سواء يقسم عليهم إذا طلبوا القسمة ولا يلتفت
 إلى قليل النصيب ولا إلى كثير النصيب ﴿قلت﴾ فإذا دعا واحد من الشركاء إلى القسمة
 وشركتهم من ميراث أو شراء وأبى بقيتهم القسمة (قال) قال مالك من دعا منهم
 إلى القسمة وكان مافي أيديهم مما يقسم قسم من رقيق أو دواب أو غير ذلك قال لي
 مالك كان ذلك من شراء أو ميراث فإنه يقسم وإن كان مما لا يقسم وقال أحدهم أنا
 لا أبيع وقال بقيتهم نحن نبيع (قال) يباع عليه وعليهم جميع ذلك على ما أحبوا أو
 كرهوا إلا أن يريد الذين كرهوا البيع أن يأخذوا ذلك بما يعطون به فيكون ذلك لهم

ما جاء في أرزاق القضاة والعمال والقسام وأجرهم على من هو

﴿قلت﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أرزاق القضاة والعمال (قال) أما المال
 فكان يقول إذا عملوا على حق فلا بأس بأرزاقهم وأما أرزاق القضاة فلم أر مالكا يرى
 بذلك بأساً ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت قسام المغنم أ يصلح أن يأخذوا عليها أجراً
 (قال) قال مالك في قسام القاضي لا أرى أن يأخذوا على القسم أجراً فقسام المغنم
 عندي لا ينبغي لهم أن يأخذوا على ذلك أجراً ﴿قلت﴾ لم كره مالك أرزاق القسام
 وجوز أرزاق العمال (قال) لأن أرزاق القسام إنما يؤخذ ذلك من أموال التامى
 وأرزاق العمال إنما تؤخذ من بيت المال ﴿قلت﴾ أفأريت أن جعل للقسام أرزاقاً
 من بيت المال (قال) لا بأس بذلك (قال مالك) وكذلك أشياء من أمور الناس مما
 ينوبهم يبعث فيها السلطان إنما ذلك على السلطان يرزقون من بيت مال المسلمين
 ﴿قلت﴾ أرأيت أن استأجر قوم قاسماً يقسم بينهم دارهم (قال) لا أرى بذلك
 بأساً (قال) ولقد سئل مالك عن القوم يكون لهم عند الرجل المال فيستأجرون رجلاً
 يكتب بينهم الكتاب ويستوثق بهم جميعاً على من ترى جعل ذلك (قال) أراه بينهم

﴿قيل﴾ له أقربى على الذى على يديه المال شيئاً وانما المال لهؤلاء (قال) ثم لانه يستوثق له وانما هذا عندى بمنزلة الدار تكون بين قوم فيطلب بعضهم القسم ولا يطلب بعضهم القسم فيستأجرون الرجل فيكون ذلك على من طلب وعلى من لم يطلب وانما وجه ما رأيت مالكا كره من ذلك انه يحمل القاضي للقاسم أرواقاً من أموال الناس ﴿قلت﴾ أرايت ان قال أهل المغنم نحن نرضى أن نعطي هذا القاسم على أن يقسم بيننا (قال) لا أرى بذلك بأساً وأرجو أن يكون خفيفاً (قال) وانما رأيت مالكا كره ذلك أن يأخذ ذلك الامام من أموال الناس بمنزلة صاحب السوق ويرزقه من أموال الناس فهذا الذى كرهه وقال انما يحمل هذا الامام فأما ان رضوا أن يعطوا من يقسم بينهم مغنمهم فلا بأس بذلك

﴿فيم دبر في الصحة والمرض والعق في المرض﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً أعتق عبداً له في مرضه لا يحملهم الثلث (قال) قال مالك يقرع بينهم ﴿قال﴾ فقلت لما لك فان دبرهم جميعاً (قال مالك) مادبر في الصحة وفي المرض عتق منهم مبلغ الثلث وما دبر منهم جميعاً في مرض أو في صحة في كلمة واحدة لم يكن تدبير بعضهم قبل بعض فانه يعتق منهم جميعاً ما حمل الثلث لا يبدأ أحد منهم قبل صاحبه ان عتق منهم أنصافهم عتق منهم أنصافهم كلهم أو ثلثهم أو ثلاثة أرباعهم ويبقى ما بقى منهم رقيقاً وعلى هذا يحسبون وما دبر بعضهم قبل بعض في صحة كان أو في مرض بدئ بالاول فالاول يبدأ بالمدبر في الصحة الاول فالاول فكل ما كان في الصحة على ما كان في المرض ويبدأ بما دبر في المرض الاول فالاول (قال مالك) ولا يشبه العتق التدبير في القرعة ﴿قلت﴾ أرايت من أعتق ثلاثة أعبد له والثلث يحمل منهم عبيدين ونصفاً (قال ابن القاسم) يعتق ما حمل الثلث منهم بالسهم (قال مالك) ويقومون ثم يضرب بينهم بالسهم (قال) وقال مالك تقسم الاشياء كلها بينهم على القيمة ثم تقرب بالسهم فينظر الى الذى يخرج السهم عليه فان كان هو وحده كفاف الثلث رق الاثنان الباقيان وان كان هو أكثر من الثلث عتق منه ما حمل الثلث ورق منه ما بقى

ورق صاحبه جميعاً وان كان الذي خرج السهم عليه هو أقل من الثلث عتق جميعه
ثم ضرب السهم في الاثنين الباقيين فان كان الذي يقع عليه السهم هو أقل من بقية
الثلث عتق كله وعتق من الآخر الباقي تمام الثلث ورق منه ما بقي وان كان الذي وقع
عليه السهم هو أكثر من بقية الثلث عتق منه تمام الثلث ورق ما بقي منه وصاحبه
كله رقيق (قال) وكذلك فسرلى مالك كما فسررت لك ﴿قلت﴾ فهل يكون شئ
من الثياب لا ينقسم أو من الدواب أو من الرقيق (قال) نعم قال لى مالك رأسان
بين عشرة رجال أو ثوب بين رجلين فهذا لا ينقسم ﴿قلت﴾ وقول مالك في القسمة
على القيمة أم لا (قال) قال مالك تقسم الاشياء كلها على القيمة ثم يضرب بالسهم

ما جاء في قسمة الدار بالاذرع على السهم

﴿قلت﴾ أو أيت ان كانت دار بينى وبين صاحبي فاقسمناها مزارعة ذرعنا نصفها
في ناحية ونصفها في ناحية على أن يضرب بيتنا بالسهم فحيثما خرج سهم أحدهما أخذه
(قال) اذا كانت الدار كلها سواء وقسمها بالاذرع سواء فلا بأس أن يضربا على هذا
بالسهم وان كانت الدار مختلفة بعضها أجود من بعض فقسماها بحال ما وصفت لى
فهذا لا يجوز أن يضرب عليه بالسهم عند مالك لان هذا مخاطرة لا يدرى أحدهما
أينخرج سهمه على الجيد أم على الردى فلا خير في هذا ﴿قلت﴾ وكذلك ان كانت
الدار كلها سواء فقسماها فجعلنا في ناحية أكثر مما في ناحية على أن يضربا بالسهم على
ذاك (قال) لا خير في هذا أيضا عند مالك لان هذا مخاطرة ﴿قلت﴾ فان رضيا
أن يعطى كل واحد منهما صاحبه طائفة من الدار وبعض ذلك أكثر من بعض أو
أفضل من بعض (قال) هذا جائز عند مالك لان هذا ليس فيه مخاطرة ﴿قلت﴾
ولا تجوز في قول مالك القسمة بالسهم الا أن يقسما الدار على قيمة عدل (قال) نعم
لا تجوز الا على قيمة العدل اذا كان أصل القسمة بالقرعة

﴿ ما جاء في قسمة الدور والساحة والمرفق بالساحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الدار تكون بين القوم لها ساحة ولها بنيان كيف يفتسمونها
أفتسمون البنيان على حدة والساحة على حدة أم يفتسمون البنيان ولا يفتسمون
الساحة (قال) إذا كانت الساحة على حدة لم يفتسموا البنيان ولا يفتسمون الساحة
(قال) إذا كانت الساحة إذا قسمت مع البنيان كان لكل واحد منهم في حصته من
الساحة ما ينتفع به في مدخله ومخرجه ومربط دوابه ومراقفه فإن كانت هكذا
قسمت الساحة والبنيان جميعا وإن كانت الساحة إذا قسمت مع البنيان لا يكون
في نصيب كل واحد منهم ما يرتفق به في مدخله ومخرجه وحوائجه أو كان واحد
منهم لقلته نصيبه من الساحة لا يكون في نصيبه من الساحة ما يرتفق به في مدخله
ومخرجه ومراقفه وكان بقيتهم يكون في نصيبهم ما يرتفقون به فلا تقسم الساحة
وتترك الساحة بينهم ويقسم البناء ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كان أحدهم قليل النصيب
فكان الذي يصير له من الساحة قدر مدخله ومخرجه وقدر طريقه فقط وبقيتهم
يصير حظ كل واحد منهم من الساحة ما ينتفع به فأرادوا القسمة (قال) لا تقسم
الساحة لأن القليل النصيب أن اقتسموا لم يرتفق بأكثر من المدخل والمخرج وهم
يرتفقون بأكثر من ذلك وإنما يرتفق الساحة بينهم كلهم القليل النصيب والكثير
النصيب في ذلك سواء في الانتفاع بالساحة ﴿ قلت ﴾ فإن أراد بعضهم أن يبني في
الساحة بناء كان لهم أن يمنموه (قال) نعم

﴿ في قسمة البيوت والغرف والسطوح ﴾

﴿ قلت ﴾ فلو أن داراً لها غرف وبيوت أسفل ولها غرف سطوح والبيوت ساحة
بين يديها فاققسموا البنيان على القيمة أيكون لصاحب الغرف أن يرتفق بساحة الدار
(قال) نعم لصاحب الغرفة أن يرتفق بساحة أسفل الدار فيما قال لنا مالك كما يرتفق
صاحب البيوت السفلى ولا يكون لصاحب السفلى أن يرتفق بسطح بين يدي الغرفة

وانما المرفق في ساحة الدار ولا يكون ذلك في السطوح ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
 (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت السطح الذي بين يدي الغرفة اذا أراد القسام أن يقسموا
 البنيان بينهم أ يقومون السطح فيما يقومون من البنيان أم لا في قول مالك (قال) نعم
 يقومون السطح فيما يقومون من البنيان لان السطح ليس بساحة عند مالك وكل
 ما ليس من الساحة فلا بد للقسام من أن يقسموه ويدخلوه في القسمة يقومون الغرفة
 بما بين يديها من المرفق ﴿قلت﴾ أ رأيت خشب هذا السطح الذي بين يدي هذه
 الغرفة على من يقومون خشب السطح هؤلاء القسام (قال) ان كان تحت هذا السطح
 بيت جعل القسام قيمة خشب هذا السطح من البيت الذي تحته الذي سقفه هذا
 السطح (قال) وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ فلو كانت غرفة فوق بيت فأراد القسام
 أن يقسموا البنيان كيف يقومون خشب سقف هذا البيت وعليه خشب الغرفة (قال)
 قال مالك يقسم خشب سقف البيت الذي فوقه غرفة مع البيت الاسفل ولا يقسم مع
 الغرفة (قال مالك) وكذلك ان انكسرت خشبة من سقف هذا البيت وفوقها
 غرف كان على رب البيت السفلى اصلاح هذه الخشبة (قال) مالك ويجبر على أن
 يصلحها لان فوقها غرفة (قال) مالك وكذلك هذا البيت الذي فوقه غرفة لغير رب
 البيت اذا رثت حيطان البيت كان على رب البيت السفلى اصلاح الحيطان لئلا تنهدم
 غرفة الاعلى (وقال ابن القاسم) على صاحب العلو أن يدعم علوه حتى يبنى صاحب السفلى
 سقفه ويغريغ منه وليس على صاحب السفلى أن يبنى سفله الا بما كان مبنيا قبل ذلك
 وان كان في ذلك ضرر على صاحب العلو (قال) وقال مالك واذا انهدمت الغرفة فسقطت
 على البيت فهدمته أجبر رب البيت السفلى على أن يبنى بيته لصاحب الغرفة حتى يبنى
 صاحب الغرفة غرفته فان أبى صاحب السفلى أن يبنى بيته أجبر على أن يبيع بيته بمن
 يبنيه ﴿قلت﴾ فان اشتراه مشتر على أن يبنيه فقال لأبيه (فقال) يجبر أيضاً على
 أن يبنيه أو يبيعه أيضاً ممن يبنيه ﴿قلت﴾ أ رأيت البيت اذا كان نصيب أحدهم
 اذا قسم لم ينفع به أ يقسم في قول مالك (قال) قال مالك يقسم لان الله تبارك وتعالى

يقول مما قل منه أو أكثر نصيباً مفروضاً ﴿قلت﴾ فيكون لصاحب هذا النصيب القليل الذي لا يقدر على أن يسكنه أو يرتفق من الساحة في حوائجهم مثل ما يرتفق به الكثير النصيب في حوائجهم ﴿قال﴾ ان سكن معهم فله أن يرتفق وان لم يسكن معهم فأراد أن يرتفق بالساحة وهو ساكن في دار أخرى فأرى ذلك له ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى أن كل ما لا يتقسم من الدار والمنازل والأرضين والحمامات وغير ذلك مما لا يكون في قسمته الضرر ولا يكون فيما يقسم منه منتفع فأرى أن يباع ويقسم منه على الفرائض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار وهذا ضرر ﴿قلت﴾ أرايت ان كان نصيب أحدهم لا ينتفع به ولا يقدر على سكنه فقال أصحاب الدار شركاؤه نحن تقسم الساحة وجميع البنيان لينتفع كل واحد منا بنصيبه من الساحة يبنى ويصنع فيه ما شاء وقال القليل النصيب الذي ليس له في نصيبه من البنيان ما يسكن لا تقسموا الساحة ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وأرى ان كان هذا هكذا لا تقسم عليه الساحة وتترك على حالها

— في صفة قسم الدور والأرضين بين الورثة —

﴿قال ابن القاسم﴾ وسألت مالكا عن رجل هلك وترك ولداً وامراً وترك أرضاً ودوراً ﴿قال مالك﴾ تقسم الدور والأرض اثماً فيضرب للمرأة بثلثها في إحدى الناحيتين ويضرب للورثة في الناحية الأخرى ولا يضرب لهما بثلثها في وسط الأرض ولا في وسط الدار ﴿قلت﴾ كيف يضرب لهما في أحد الطرفين ﴿قال﴾ تقسم الدار اثماً ثم ينظر إلى الثمنين من الطرفين الذي من هذه الناحية والذي من الناحية الأخرى فيسهم للمرأة عليهما ولا يسهم لهما إلا عليهما فأرى الطرفين خرج للمرأة أخذته المرأة وضم ما بقي بعضه إلى بعض فيقسم بين الورثة أيضاً ﴿قلت﴾ أرايت ان اقتسموا البنيان بالقيمة والساحة مذاكرةً أيحوز هذا في قول مالك ﴿قال﴾ اذا كانت الساحة مما يحمل القسمة وكانت الساحة كلها سواء وتساووا في الذرع فيما بينهم جاز ذلك وان كانت متفاضلة فلا أرى ذلك ﴿قلت﴾ أرايت

ان قال بعضهم لا تقسم الساحة وقال بعضهم تقسم الساحة وفي الساحة في نصيب كل واحد منهم ما ينتفع به ويرتفع به (قال) تقسم الساحة اذا كانت بحال ما وصفت لى عليهم عند مالك ﴿قلت﴾ أيجوز أن تقسم بيتاً يدنى وبين شريكى مذارعة ثم نسهم في قول مالك (قال) قد أخبرتك أن مالكا قال لا يجوز أن يقتسما شيئاً من الاشياء مساهمة اذا كان أحد النصيبين أفضل من الآخر لان هذا يصير مخاطرة وأما اذا كان غير مساهمة يأخذ هذا ناحية وهذا ناحية تراضيا بذلك فلا بأس بذلك

حـ في قسم الدار للثلاثة وقسم الوصى على الكبير الغائب والصغار

﴿قلت﴾ أرايت داراً ورثناها عن رجل والدار غائبة عنا بلد من البلدان وقد وصفت لنا الدار ويونها وما فيها من ساحتها فأردنا أن نقتسمها على صفة ما وصفوا لنا عرف بكل واحد منا ناحيته وموضعه وما يكون لنا من البنين أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) لا أرى بذلك بأساً لان الدار الغائبة قد تباع بالصفة عند مالك فاذا جاز البيع فيها جازت المقاسمة فيها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وترك دوراً وعقاراً وأهلاً ولم يوص وترك ورثة كلهم أغنياء الا رجلاً واحداً حاضراً من الورثة فأراد هذا الحاضر أن يقسم هذه الدور والعروض والرباع ويأخذ حقه من العروض ونصيبه من الارضين (قال) قال مالك يرفع ذلك الى السلطان فيوكل السلطان وكلاً يقسم للحاضر والغائب خيماً فما صار للغائب عزله السلطان له وأحرزه له (قال) وهذا بعينه سألت مالكا عنه فقال مثل ما قلت لك ﴿قلت﴾ فان كان الميت قد أوصى والورثة غيب كلهم غير واحد منهم فأراد الحاضر أن يقسم نصيبه من جميع هذه الاشياء هل يكون الوصى هاهنا بمنزلة السلطان في نصيب الغائب أم لا (قال) ان كان الغيب كباراً كلهم لم يجوز أن يقاسم الوصى لهم ولكن يرفع ذلك الى السلطان حتى يقاسمه لهم وان كان الورثة الغيب صغاراً كلهم جازت مقاسمة الوصى لهم وعليهم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي (قال) ولقد سئل مالك عن امرأة حلفت لاختوتها لقسامتهن داراً بينهما وبينهم فقال لها اختوتها أما اذ حلفت فنحن نقاسمك (قال مالك)

أرى أن ترفع ذلك إلى السلطان فيقسم لها ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك هذا (قال) خوفاً
من الدلسة فتحت ﴿ قلت ﴾ أرايت إذا كان كبير من الورثة غائباً وجميع الورثة
صغار وهم حضور عند الوصى أيقسم الوصى الدار وينزل نصيب الغائب أم لا (قال)
قال مالك في هذه المسألة بينهما لا يقسم الوصى للغيب ولكن يرفع ذلك إلى السلطان
فيقسمها عليهم وينزل نصيب الكبير فيحوزه له ﴿ قلت ﴾ فإن كان الصغار غيباً
والكبير حاضراً فأراد الكبير أن يقاسم الوصى أو الوصى أراد أن يقاسم الكبير
للصغار فيحوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز لأنه إذا كان الكبير حاضراً لم
يلتفت إلى غيب الصغير إذا كان الوصى حاضراً (قال) وهذا رأيي ﴿ قلت ﴾ ما قول
مالك في الحمام والجدار يكون بين الشريكين أيقسم (قال) قال مالك في الحمام
يكون بين الشركاء أنه يقسم ولم أسمع من مالك في الجدار شيئاً ﴿ قلت ﴾ لم يجوز
مالك قسمة الحمام وهو إذا قسم بطل لذا أخذ كل واحد منهم حصته (قال) هو
مثل البيت ألا ترى أن البيت قد يكون بين القوم الكثير وهم ان اقتسموا لم يصير
في حظ أحدهم ما يسكن ولا يصير له فيه منفعة فيقسم بينهم فكذلك الحمام
﴿ قلت ﴾ أرايت لو أن رجلاً هلك وأوصى لرجل بالثلث وترك دوراً وعماراً وتلك
الورثة غيب فأراد الموصى له بالثلث أن يقسم يأخذ نصيبه (قال) قال مالك الموصى
له بالثلث في هذا بمنزلة الوارث يرفع ذلك إلى السلطان فيوكل رجلاً يقسم مال
الميت ويعطى السلطان هذا الموصى له بالثلث حقه ويجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ أليس كل
واحد من أهل الدار هو أولى بما بين يدي باب بيته من الساحة في الارتفاق بها
(قال) نعم عندى (قال) ولا يطرح في الساحة بين يدي باب غيره الخطب
والغلب إذا كان في الدار سعة عن ذلك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وإن احتاج إلى طرح
ذلك في الساحة ووضع بعض ذلك على باب غيره طرحه إلا أن يكون في ذلك ضرر
بمن يطرح ذلك على بابه فيمنع من أن يضر بغيره ﴿ قلت ﴾ أرايت إن اقتسما البنيان
وساحة الدار أ يكون على كل واحد منهما أن يترك الطريق لا يعرض فيها لصاحبه

(قال) نعم تقرر الطريق على حالها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ فان اقتصساها على أن يصرف كل واحد منهما بابا في ناحية أخرى ولا يتركا طريقا ورضيا بذلك (قال) فاقسمه جائزة ولا يكون لهما طريق يرتفعان به بينهما ولكن يأخذ هذا حصته فيصرف بابه حيث شاء اذا كان له موضع يصرف اليه بابه وكذلك صاحبه ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿قلت﴾ أرايت ان قسما البنيان ثم قسما الساحة بينهما ولم يذكر الطريق أنهما يرتفعان به بينهما ولم يرتفعا الطريق بينهما ثم قسما الدار على هذا فصار باب الدار في حصة أحدهما أتري هذا قطعا للطريق بينهما أو تأمر الذي صار باب الدار لتغيره أن يفتح في نصيبه بابا لان باب الدار قد صار لتغيره وقد رضى بذلك (قال) اذا لم يذكر في قسمتهما أن يحمل أحدهما ولا كل واحد منهما مخرجه من الدار في حصته يفتح في نصيبه بابا فأرى الطريق بينهما على حالها وباب الدار الذي صار له في حصته ولكن الممر لهما جميعا ليس له أن يمنع شريكه الذي قاسمه من الممر في ذلك (قال) ولا أحفظ ذلك عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان اقتصسا دارا بينهما فأخذ أحدهما دبر الدار وأعطى صاحبه ناحية من مقدم الدار على أن لا يكون له طريق في حصة صاحبه (قال) ذلك جائز على ما شرطنا ورضيا اذا كان له موضع يصرف بابه اليه وان لم يكن له موضع لم يجوز ذلك فكذلك قال مالك فيها وقد بلغني عن مالك أنه قال في قوم اقتصسوا دارا على أن أخذ بعضهم غرضا على أن لا يكون له طريق في الدار فكره ذلك وكان ليس للغرض طريق يصرف اليه وقال لا يجوز ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ ولو كان لهما طريق يفتح بابها اليه لم يكن بذلك بأس

ما جاء في اختلاف الورثة في قسمة الدور

﴿اذا أرادوا أن يحملوا أسهامهم في كل دار﴾

﴿قلت﴾ أرايت دورا بين قوم شقي أرادوا أن يفتسموا فقال رجل منهم اجملوا نصيبي في دار واحدة وقال بقيتهم بل يحمل نصيبك في كل دار (قال) سألت مالكا عن الشركاء يريدون قسم دورهم فقال ان كانت الدور في موضع واحد رأيت أن

يُجَمَّلُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ فِي دَارٍ يَجْمَعُ نَصِيبَهُ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَلَا
تَفْرُقُ أَنْصِبَاؤُهُمْ فِي كُلِّ دَارٍ وَإِنْ كَانَتْ مَوَاضِعُهَا مُخْتَلِفَةً مِمَّا يَتَشَاحُّ النَّاسُ فِيهَا لِلْعِمْرَانِ
أَوْ لِنَفْسِ الْعِمْرَانِ رَأَيْتُ أَنْ تَقْسَمَ كُلُّ دَارٍ عَلَى حِدَّتِهَا ﴿قَالَ﴾ وَأَخْبَرَنِي بَعْضُ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ قَالَ وَأَرَاهُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ دَوْرًا وَكَانَ وَرَثَتُهُ فِي دَارٍ مِنْ
دَوْرِهِ كَانُوا يَسْكُنُونَهَا وَدَوْرَهُ الَّذِي تَرَكَ كُلُّهَا سِوَاهُ فِي مَوَاضِعُهَا وَفِي أَتَشَاحُّ النَّاسُ فِيهَا
فَتَشَاحُّ الْوَرَثَةُ فِي الدَّارِ الَّتِي كَانُوا يَسْكُنُونَهَا أَنَّهُ تَقْسَمُ بَيْنَهُمْ هَذِهِ الدَّارُ وَيَجْمَعُ لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهَا نَصِيبٌ إِذَا كَانَتِ الدَّارُ الَّتِي تَرَكَ الْمَيِّتُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي
الدَّارُ فِيهِ الَّتِي يَسْكُنُونَهَا ثُمَّ يَقْسَمُ مَا بَقِيَ مِنَ الدَّوْرِ فَيَجْعَلُ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي
دَارٍ يَجْمَعُ نَصِيبَهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إِذَا كَانَتِ الدَّوْرُ فِي نِفَاقِهَا عِنْدَ النَّاسِ وَتَشَاحُّ النَّاسُ
عَلَى مَوَاضِعِهَا سِوَاهُ وَكَانَ بَعْضُهَا قَرِيبًا مِنْ بَعْضٍ وَذَلِكَ كُلُّهُ رَأَيْتُ ﴿قَالَ﴾ فَإِنْ
تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ الدَّارَيْنِ تَكُونُ الدَّارُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَالدَّارُ الْآخَرَى فِي الْبُنَاحِيَةِ
الْآخَرَى مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَّا أَنَّهُ مَوَاضِعُهَا وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِيهَا فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ وَتَشَاحُّ النَّاسِ فِيهَا
فِي الْمَوْضِعَيْنِ سِوَاهُ ﴿قَالَ﴾ فَهَاتَانِ يَجْمَعُ نَصِيبَ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ
أَحَدِي الدَّارَيْنِ وَلَا يَقْسَمُ نَصِيبُهُ فِي هَذِهِ وَهَذِهِ لِأَنَّ الدَّارَيْنِ سِوَاهُ فِي الْمَوَاضِعِ وَالتَّفَاقُ
عِنْدَ النَّاسِ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى اقْتِرَاقِ الدَّارَيْنِ فِي ذَلِكَ الْمَصْرَ إِذَا كَانَتَا بِحَالٍ مَا وَصَفْتَ لَكَ
﴿قَالَ﴾ أَرَأَيْتَ إِنْ تَرَكَ الْمَيِّتُ دَوْرًا بَعْضُهَا سِوَاهُ فِي مَوَاضِعُهَا وَنِفَاقِهَا عِنْدَ النَّاسِ
بِحَالٍ مَا وَصَفْتَ لَكَ وَبَعْضُهَا لَيْسَتْ سِوَاهُ أَتَجْمَعُ هَذِهِ الدَّوْرَ الَّتِي مَوَاضِعُهَا عِنْدَ النَّاسِ فِي
التَّفَاقُ سِوَاهُ فَيَقْسَمُ كُلُّ إِنْسَانٍ حَصَّتَهُ مِنْهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَيَنْظُرُ إِلَى
كُلِّ دَارٍ مِمَّا تَرَكَ الْمَيِّتُ لَيْسَتْ فِي الْمَوَاضِعِ سِوَاهُ فَتَقْسَمُ عَلَى حِدَّةٍ فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ حَصَّتَهُ مِنْهَا ﴿قَالَ﴾ نَعَمْ ﴿قَالَ﴾ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ﴿قَالَ﴾ نَعَمْ ﴿قَالَ﴾ أَرَأَيْتَ
إِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَيْنَ قَوْمٍ شَتَّى لِأَحَدِهِمْ فِيهَا الْخُمْسُ وَلَا آخِرُ فِيهَا الرَّبْعُ وَلَا آخِرُ السَّبْعِ
كَيْفَ تَقْسَمُ هَذِهِ الدَّارُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ ﴿قَالَ﴾ تَقْسَمُ بَيْنَهُمْ عَلَى سَهْمِ أَثْلِهِمْ نَصِيبًا وَكَذَلِكَ
قَالَ مَالِكٌ ﴿قَالَ﴾ فَإِنْ قَسَمْتَ عَلَى سَهْمِ أَثْلِهِمْ نَصِيبًا أَيْطَى سَهْمُهُ حَيْثَا خَرَجَ أَمْ

يحمل سهمه في أحد الطرفين (قال) قال مالك في الرجل إذا ترك إمرأته وعصبته
أنه يضرب للمرأة في أحد الطرفين ويضم نصيب العصبه الى شق واحد (قال مالك)
ولا يجمع نصيب اثنين في القسم وإن أراد ذلك ولكن يقسم لكل واحد منهم
نصيبه على حدة (قلت) رأيت إذا ترك الرجل أخته وأمه وإمرأته كيف تقسم
هذه الدار بينهم في قول مالك (قال) قال مالك تقسم على أقلهم سهماً (قال) ويجمع
حق كل واحد منهم على حدة ولا يفرق (قال) وتفسير هذا عندي أن الدار تقسم على
أقلهم سهماً أو الأرض إن كانت أرضاً فيضرب على أحد الطرفين فإن تشاح الورثة
وقال بعضهم اضرب على هذا الطرف أولاً وقال بعضهم بل اضرب على هذا الطرف
أولاً ضرب القاسم بالسهم على أي الطرفين يضرب عليه أولاً فيلبي أي الطرفين
يخرج السهم فانه يضرب عليه أولاً ويأخذ سهامهم فيضرب على هذا الطرف فأى
سهم يخرج من سهامهم إن كانت الابنة أو الأخت أو المرأة أو الأم ضم الى سهمها
هذا بقية حقها حتى يكمل في موضعها ذلك (قال ابن القاسم) ثم تضرب أيضاً سهام
من بقي فإن تشاحوا في الطرفين ضرب القاسم أيضاً بالسهم على الطرفين فعلى أي
الطرفين خرج السهم ضرب بسهامهم عليه فأيتن خرج سهمها أكل لها بقية نصيبها
من ذلك الموضع فإذا بقي منهن اثنتان وتشاحا على الطرفين لم ينظر الى قول واحد منهما
وضرب القاسم على أي الطرفين شاء لانه ضرب على أحد الطرفين فقد ضرب لها
جميعاً في الطرفين وهذا رأيي (قلت) رأيت إن كانت السهام لا تعتدل في الحساب
الا أن يزفوا ذلك في الحساب فيصير سهم أحدهم لا يعتدل حتى يضعف الى عشرة
أسهم فإذا ضرب عليه بالسهم فخرج على أحد هذه العشرة ضمت التسعة اليه (قال)
ثم وهذا رأيي (قلت) رأيت إذا كانت الساحة واسعة فأرادوا أن يقسموها وفي
حظ كل واحد منهم ما يرتفق به إذا قسمت بينهم وليس لهم مخرج ولا طريق الا من
باب الدار فاشتجروا في الطريق فقال بعضهم اجعلوا ثلاثة أذرع وقال بعضهم أكثر من
ذلك (قال) قال مالك في هذا انه يترك لهم طريقاً قدر ما تدخل الحولة وقدر

ما يدخلون ﴿قلت﴾ ولا يترك لهم من الطريق قدر عرض باب الدار ﴿قال﴾ لا أعرف هذا من قول مالك ﴿قلت﴾ هل يكون للجار أن يرفع بنيانه فيجاز به بزيان جاره فيشرف عليه ﴿قال﴾ له أن يرفع بنيانه إلا أني سمعت مالكا يقول يمنع من الضرر ﴿قلت﴾ أرايت إذا رفع بنيانه ففسد على جاره كراه وأظلمت أبواب غرفه وكواه ومنعه الشمس أن تقع في حجرته ﴿قال﴾ لم أسمع من مالك إلا ما أخبرتك أنه يمنع من ضرر جاره ولا أرى أن يمنع هذا من البنيان

﴿مأجاء في اتخاذ الحمامات والافران والارحية﴾

﴿قلت﴾ أرايت ان كانت لى عرصة الى جانب دور قوم فأردت أن أحدث في تلك العرصة حماما أو فرنا أو موضعا لرحا فأبى على الجيران ذلك أ يكون لهم أن يمنعوني في قول مالك ﴿قال﴾ ان كان ما يحدث ضررا على الجيران من الدخان وما أشبهه فلهم أن يمنوك من ذلك لان مالكا قال يمنع من ضرر جاره فاذا كان هذا ضررا يمنع من ذلك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان حداذاً فاتخذ فيها كيراً أو اتخذ فيها أفرازا يسيل فيها الذهب والفضة أو اتخذ فيها أرحية تضر بمحدران الجيران أو حفر فيها آبارا أو اتخذ فيها كنيفا قرب جدران جيرانه منعه من ذلك ﴿قال﴾ نعم كذلك قال مالك في غير واحد من هذا في الدخان وغيره ﴿قلت﴾ هل ترى التنوير ضررا في قول مالك ﴿قال﴾ ماسمعت من مالك فيه شيئا وأراه خفيفا ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان كانت دار الرجل الى جنب دار قوم ففتح في غرفه كوى أو أبوابا يشرف منها على دور جيرانه أيمنه مالك من ذلك أم لا ﴿قال﴾ قال مالك يمنع من ذلك في قسمة الدور والريقى اذا كانت القيمة واحدة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن دورا وريقا بين رجلين فقووا الرقيق فكانت قيمة الرقيق ألف دينار وقوموا الدور فكانت قيمة الدور أيضا ألف دينار فأرادا أن يحملوا الرقيق في ناحية والدور في ناحية على أن يستهما على الرقيق والدور ﴿قال﴾ لا يجوز هذا ﴿قلت﴾ لم ﴿قال﴾ لان هذا من المخاطرة ﴿قلت﴾ كيف يكون هذا من المخاطرة وقيمة الرقيق ألف

دينار وقيمة الدور أثبت دينار (قال) وان كانت القيمة سواء لان هذين شيان مختلفان الدور غير الرقيق والرقيق غير الدور فالتماخا طراً على ان من خرج سهمه على الرقيق فلا شيء له من الدور فلا خير في هذا وانما ينبغي لهذا ان يقسموا الدور على حدة والرقيق على حدة \bullet قلت \bullet ولم كرهت هذا في الدور والرقيق وأنت تميزه فيما هو مثل هذا الدار تكون بين الرجلين أو الداران تكونان بين الرجلين هملق الموضع والتفاق سواء عند الناس فقسمها القاسم على القيمة وكان في بنيان احدي الدارين ضعف بنيان الاخرى في القيمة لان بنائها قدرث وبنيان الاخرى أحسن وأطرى فقسمها القاسم على القيمة فجعل مكان البنيان المرتفع ضعفه من البنيان الرث أو قسم الدار الواحدة التي بينهما فكانت ناحية من الدار قد تقادم بنائها ورث وناحية من الدار الاخرى جديدة البنيان فصار البنيان الذي تقادم في القسم ضعف البنيان الجديد فغضب على ذلك بالسهم فجوزه ملك وأنت تميزه فما فرق ما بين هذا وما بين الرقيق والدور وهذا كل واحد منهما قد خاطر بالبنيان الجديد (قال) ليس هذا مثل الدور والرقيق لان الرقيق يقسم على حدة والدور على حدة وهذا اذا كانت الدور بحال ما وصفت لك من ان ناحية منها حسنة البنيان وناحية أخرى دون ذلك لم يكن للقاسم بد من أن يقسم على القيمة ويجعل حفظ كل افسان في موضع واحد ويسهم بينهم فان خرج سهمه في البنيان الجديد أخذه بقيته وان خرج في غير الجديد كان ذلك له فلا بد من هذا وذلك في الرقيق والدور يقدر على أن يقسم الرقيق على حدة والدور على حدة وأما الدور والرقيق فذلك من المخاطرة ألا ترى أنه ان كان هو اهما جميعاً في الدور فجعلنا الرقيق في ناحية والدور في ناحية على ان يستهما فكلهما قد تخاطرا فيما هو اهما فيه \bullet قلت \bullet فان تراضى هذان في الدور والرقيق فأخذ واحد منهما الدور والآخر الرقيق (قال) فذلك جائز اذا كان من غير قرعة \bullet قلت \bullet أرايت ان ورثا رقيقاً ودنانير فجعلنا الرقيق في ناحية والدنانير في ناحية على ان يستهما على ذلك وقيمة الرقيق مثل الدنانير سواء أيجوز ذلك أم لا وكيف ان كانت دوراً ودنانير

فجمل الدور في ناحية والدنانير في ناحية أو كانت دوراً وثياباً وقيمة الحيوان مثل قيمة الثياب فجمل الثياب في ناحية والحيوان في ناحية على أن يستهما ذلك وقيمة الحيوان وقيمة الثياب سواء (قال) لاخير في ذلك كله لان الصنفين اذا اختلفا دخله الخاطرة والنرد الا أن يقتسما ذلك بنير القرعة ﴿قلت﴾ فان كان صنفاً واحداً جاز ان يقتسما ذلك بالقرعة اذا عدلا القسمين في القيمة (قال) نعم

﴿ في الرجل يريد أن يفتح باباً في زقاق نافذ أو غير نافذ ﴾

﴿قلت﴾ أرايت لو أن زقاقاً نافذاً أو غير نافذ فيه دور تقوم شتى فأراد أحدهم أن يحصل لداره باين يفتح ذلك في الزقاق أو أراد أن يحول باب داره الى موضع من السكة فيمنعه أهل السكة أيكون ذلك لهم أم لا (قال) ليس له أن يحدث باباً حذاء باب دار جاره أو قرب ذلك اذا كانت السكة غير نافذة لان جاره يقول قد كان هذا للموضع من السكة الذي هو حيال بابي الذي تريد أن تفتح فيه باباً لدارك لي فيه مرفق أفتح بابي وأنا في ستره وأقرب همولتي الى باب داري فلا أؤذي أحداً ولا أتركك تفتح حيال باب داري باباً أو قرب ذلك فتتخذ عليّ فيها المجالس وما أشبه هذا فان كان هذا ضرراً فلا يجوز أن يحدث على جاره ما يضره به وان كانت السكة نافذة فله أن يفتح باباً حيث شاء ويحول باباً الى أي موضع شاء ﴿قلت﴾ واذا كانت السكة نافذة فهو قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن دارين احدهما في جوف الأخرى الدار الداخلة تقوم شتى والخارجة لتيرهم الا أن لأهل الدار الداخلة الممر في هذه الدار الخارجة والطريق لهم فيها قسم أهل الدار الداخلة دارهم بينهم فأراد كل واحد منهم بعد ما اقتسموا أن يفتح في حصته باباً الى الدار الخارجة لان لهم فيها الممر وقال صاحب الدار الخارجة لا أترككم تفتحون هذه الابواب على وانما لكم الممر من موضعكم الذي كان (قال) له أن ينعمهم من ذلك ولا يكون لهم أن يحدثوا باباً في الدار الخارجة الا الباب الذي كان لهم قبل أن يقتسموا (وقال مالك) في حديث عمر بن الخطاب في التبايع الذي أمره في أرض الرجل بنير

رضاه قال مالك ليس عليه العمل ﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن دارا بين رجلين اقتسماها
ولرجل في جنبهم دار لصيقة أحد النصيبين فاشتري هذا الرجل النصيب الذي هو
ملاصقه ففتح بابا في هذا النصيب وأحدث الممر ممر داره في طريق هذا النصيب فأبى
عليه صاحب النصيب الآخر ذلك (قال) قال مالك في هذه المسئلة بمينها ليس له
أن يمنعه اذا كان انما جمل في النصيب الذي اشترى ليرتقى بذلك هو ومن معه
ممن سكن من ولده ويتوسع بالنصيب ويكون ممره فيه وان كان انما أراد أن يحملها
سكة نافذة للناس يدخلون من باب داره فيخرجون الى النصيب ويمرون في النصيب
الى مخرج النصيب حتى يتخذ ممرأ شبه الممر في الرقاق فليس له ذلك وكذا لك قال لي
مالك حين سأته عنها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان أسكن معه غيره أو أجر الدار أن يكون
لهم أن يمرؤا في النصيب كما كان له (قال) نعم (قال) وانما رأيت من كراهية مالك أن
يحملها سكة نافذة فقط

تم كتاب القسم الثاني بحمد الله وعونه ﴿

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وبه تم الجزء الرابع عشر ﴾

— ❦ — ❦ — ❦ — ❦ — ❦ —

﴿ يليه كتاب الوصايا الأول وهو أول الجزء الخامس عشر ﴾

فهرست الجزء الرابع عشر من المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضي الله عنهم اجمعين)



صحيفه	صحيفه
٢ كتاب الرهن	٢ كتاب الرهن
٢ في الرهن يجوز غير مقسوم	٢ في الرهن يجوز غير مقسوم
٢ فيمن ارتهن رهنا فلم يقبضه حتى قام	٢ فيمن ارتهن رهنا فلم يقبضه حتى قام
٢ الترماء على الراهن وفي رهن مشاع	٢ الترماء على الراهن وفي رهن مشاع
٢ غير مقسوم من العروض والحيوان	٢ غير مقسوم من العروض والحيوان
٣ فيمن ارتهن نصف دابة أو نصف ثوب	٣ فيمن ارتهن نصف دابة أو نصف ثوب
٣ قبض جميعه فضاء الثوب	٣ قبض جميعه فضاء الثوب
٣ فيمن ارتهن رهنا فاستحق بمضيه والرهن	٣ فيمن ارتهن رهنا فاستحق بمضيه والرهن
٣ مشاع غير مقسوم	٣ مشاع غير مقسوم
٤ في ضياع الرهن من الحيوان والعروض	٤ في ضياع الرهن من الحيوان والعروض
٤ اذا ضاع ضياعا ظاهرا أو غير ظاهر	٤ اذا ضاع ضياعا ظاهرا أو غير ظاهر
٤ في بيع الراهن الرهن بنير أمر المرتهن	٤ في بيع الراهن الرهن بنير أمر المرتهن
أو بأمره	أو بأمره
٥ فيمن ارتهن طعاما مشاعا	٥ فيمن ارتهن طعاما مشاعا
٦ فيمن ارتهن ثمرة لم يبد صلاحها أو	٦ فيمن ارتهن ثمرة لم يبد صلاحها أو
بمد ما بدا صلاحها أو زرعا لم يبد	بمد ما بدا صلاحها أو زرعا لم يبد
صلاحه	صلاحه
٦ فيمن ارتهن شجرة أهل تكون ثمرتها	٦ فيمن ارتهن شجرة أهل تكون ثمرتها
رهنا معها أو دارا هل تكون غلتها	رهنا معها أو دارا هل تكون غلتها
٧ في الكفالة واعطاء الكفيل رهنا بنير	٧ في الكفالة واعطاء الكفيل رهنا بنير
أمر المكفول به أو بأذنه	أمر المكفول به أو بأذنه
٨ في الكفالة بالدم اخطأ والرهن فيه وفي	٨ في الكفالة بالدم اخطأ والرهن فيه وفي
العارية	العارية
٩ فيمن أعار دابة وارتهن بها رهنا ففضاع	٩ فيمن أعار دابة وارتهن بها رهنا ففضاع
الرهن	الرهن
٩ في رجل ادعى قبل رجل بألف درهم	٩ في رجل ادعى قبل رجل بألف درهم
فأخذ منه رهنا فضاء الرهن وقد أقر	فأخذ منه رهنا فضاء الرهن وقد أقر
المدعي أنه لاحق له فيما كان ادعى قبله	المدعي أنه لاحق له فيما كان ادعى قبله
١٠ فيما ولدت الأمة للرhone وفي أصواف	١٠ فيما ولدت الأمة للرhone وفي أصواف
الغنم وألبانها وأولادها وسمونها اذا	الغنم وألبانها وأولادها وسمونها اذا
رهن	رهن
١٠ في الرهن يجعل على يدى عدل أو	١٠ في الرهن يجعل على يدى عدل أو
يكون على يدى المرتهن فاذا حل الاجل	يكون على يدى المرتهن فاذا حل الاجل
باعه العدل أو المرتهن بنير أمر السلطان	باعه العدل أو المرتهن بنير أمر السلطان
١١ فيمن ارتهن رهنا فأرسل وكيله قبض	١١ فيمن ارتهن رهنا فأرسل وكيله قبض
له الرهن قبضه فضاء الرهن من	له الرهن قبضه فضاء الرهن من
للسول عن ضياعه	للسول عن ضياعه

صحيحة .

صحيحة

- ١١ فيمن رهن عبداً على من نفقته أو كفته ودفنه اذا مات
- ١٢ في الرهن يحمل على يد عدل فيدفعه العدل الى الراهن أو المرتهن
- ١٣ في الرهن يحمل على يد عدل فيموت العدل فيوصى الى رجل هل يكون الرهن على يده وفي المرتهن رفع الرهن الى السلطان فيأمر السلطان رجلا يديه فبضيع الثمن من المأمور
- ١٤ في الفلاس يأمر السلطان ببيع ماله للفرما فبضيع الثمن ممن ضياعه
- ١٥ فيمن ارتهن رهنا فلما حل الاجل دفعه الى السلطان فباعه وقضاه حقه ثم استحق الرهن رجل وقد فات من يد المشتري
- ١٦ في الرهن اذا كان على يد عدل فقال بعت بهائة وقضيتك اياها أيها المرتهن وقال المرتهن بل بعت بخمسين وقضيتي خمسين
- ١٧ في اختلاف الراهن والمرتهن في الاجل في تمدى المأمور ببيعة السلعة بما لا يتابع به
- ١٨ في الرهن يرجع الى الراهن بوديعة أو باجارة
- ١٩ في الرجل يرتهن رهنا فلا يقبضه حتى يموت الراهن
- ٢٠ فيمن رهن رهنا وعليه دين يحيط بماله فيمن كان له قبل رجل مائتا دينار فارتهن منه بهائة منها رهنا ثم قضاه مائة دينار ثم ادعى أن الرهن انما كان بالمائة التي قضى وادعى المرتهن أن الرهن انما هو عن المائة التي بقيت
- ٢١ فيمن أسلم سلبا وأخذ بذلك رهنا في الرهن في الصرف واختلاف الراهن والمرتهن
- ٢٢ في العبد المرتهن يحبس جناية في ارتهان فضلة الرهن وازدياد الراهن على الرهن
- ٢٣ في النفقة على الرهن باذن الراهن أو بغير اذنه
- ٢٤ في الوصي يرهن مال اليتيم أو يعمل به قراضاً أو يعطيه غيره
- ٢٥ فيما رهن الوصي لليتيم نذر صيام
- ٢٦ في الورثة يعزلون ما على أيهم من الدين ويتقسمون ما بقي فيضيع ما عزلوا وفي

صحيفه

صحيفه

- ٢٨ الراهن يستعير من المرتهن الرهن وفي
 رهن الرجل مال ولده الصغار
 ٢٩ في اشتراط المرتهن الانتفاع بالرهن
 واجارة الرجل نفسه فيما لا يحل
 ٣٠ في المرتهن بيع الرهن وفي المرتهن
 يؤاجر الرهن أو يعيره بأمر الراهن
 ٣١ في الرجل يرهن الأمانة قتلى الرهن
 فيقوم الغرماء على ولدها
 ٣٢ في الرجل يرهن ذنانير أو دراهم أو
 فلوساً أو طعاماً أو مصحفاً
 ٣٣ في ارتهان الخمر والخزير وفيمن ارتهن
 حل ذهب أو فضة
 ٣٤ في الراهن يقول للمرتهن ان جئتك
 الى أجل كذا وكذا والا فالرهن لك
 بمالك على
 ٣٥ فيمن أسلف فلوساً فأخذ بها رهناً
 ففسدت الفلوس بعد السلف أو اشترى
 بفلوس الى أجل
 ٣٦ فيمن ارتهن رهناً من غريم فضاع الرهن
 فقام الغرماء على المرتهن هل يكون
 الراهن أولى بما عليه من الغرماء
 ٣٧ في التكتفل يأخذ رهناً
 ٢٨ الدعوى في الرهن
 ٢٩ الدعوى في قيمة الرهن
 ٣٠ في الرجل يبيع السلعة على أن يأخذ
 رهناً بغير عينه أو رهناً بيمينه
 ٣١ اختلاف الراهن والمرتهن
 ٣٢ في ارتهان الزرع الذي لم يبد صلاحه
 والثمرة التي لم يبد صلاحها
 ٣٣ في رهن الحيوان وتظالم أهل الذمة في
 الرهون ورهن المكاتب والمأذون له
 ٣٤ في الرجل يرهن أمته فبعته أو يكاتبها
 أو يديرها أو يطوؤها فيولدها
 ٣٥ فيمن رهن عبداً فأعتقه وهو في الرهن
 في الرجل يستعير السلعة ليرهنها
 ٣٦ فيمن رهن عبداً ثم أقر أنه لنيره وفي
 العبد يكون رهناً فيجزي جناية
 ٣٧ فيمن رهن رجلاً سلمة سنة فاذا مضت
 السنة فهو خارج من الرهن
 ٣٨ فيمن استعار عبداً كرهته فأعتقه السيد
 وهو في الرهن
 ٣٩ في العبد المأذون له في التجارة يشترى
 أباً مولاه
 ٤٠ فيمن ارتهن عصيراً فصار خيراً

صحيفه.

صحيفه

- ٣٧ فيمن رهن جلود السباع والميتة
 ٣٧ في المقارض يشتري بجميع مال القراض
 عبد آثم يشتري آخر في رهن الاول
 وفي الرجل يرهن الجارية فيطؤها
 المرتهن
 ٣٨ فيما وهب للامة وهي رهن
 ٣٩ فيمن ارتهن زرعاً لم يبد صلاحه أو
 نخلاً يبيئها فانهارت البئر
 ٤٠ فيمن ارتهن أرضاً فأذن للراهن أن
 يزرعها أو يؤجرها وفي الرهن يرتهنه
 رجلان على يدي من يكون
 ٤١ في الرجلين يكون لهما دين مفترق دين
 أحدهما من سلم والآخر من قرض
 أو دين أحدهما دراهم والآخر شعير
 فأخذ بذلك رهناً
 ٤١ في الرجل ينجي جناية في رهن بذلك
 رهناً
 ٤٢ فيمن رهن رهناً فأقر الراهن أنه جنى
 جناية أو استهلك مالا وهو عند المرتهن
 ٤٢ في الرجل يحبس على ولده الصغار داراً
 أو يتصدق عليهم بدار وهو فيها
 ساكن حتى مات
 ٤٤ في الرجل ينصب الرجل عبداً فيجنى
 عنده أو يرتهن عبداً فيعيره
 ٤٤ في الرجل يرهن أمته ولها زوج أيجوز
 أن يطأها أو يزوج أمته وقد رهنها
 قبل ذلك أو يرهن جارية عبده
 ٤٥ في الرهن بالسلف
 ٤٦ في ارتهان الدين يكون على الرجل
 ٤٧ كتاب الغصب
 ٤٨ فيمن اغتصب جارية فزادت عنده ثم
 باعها أو وهبها أو قلها
 ٤٨ فيمن اغتصب جارية فباعها من رجل
 فأتت عند المشتري فأثى سيدها
 ٤٩ فيمن اغتصب جارية من رجل فباعه
 فاشتراها رجل وهو لا يعلم بالغصب
 فقتلت عنده فأخذ لها أو شام قدم
 سيدها
 ٥٠ فيمن اشترى جارية في سوق المسلمين
 فقطع يدها أو قفاً عنها فاستحقها رجل
 ٥٠ فيمن اشترى جارية منصوبة ولا علم
 له فأصابها أمر من السماء
 ٥١ فيمن غصب دابة فباعها في سوق
 المسلمين فقطع يدها أو قفاً عنها

صحيفة

فاستحقها رجل

٥٢ فيمن اغتصب جارية فأصابها عيب
مفسد ثم جاء ربها أو ولدت عنده فأتى
ربها

٥٣ فيمن اغتصب جارية صغيرة فكبرت
ثم ماتت أو غصبها صغيرة فهرمت أو
اختلفت أسواقها

٥٣ فيمن أقام شاهداً واحداً على أن فلانا
غصبه جاريته أو أقام شاهداً آخر أنه
أقر أنه غصبها

٥٤ فيمن اغتصب من رجل جارية فباعها
فضاع الثمن عنده فأجاز البيع أيكون
على الناصب شيء أم لا

٥٤ فيمن غصب جارية رجل فباعها فولدت
عند المشتري فأتى ربها فأجاز البيع

٥٤ فيمن غصب جارية بعينها يابض فباعها
الناصر ثم ذهب البياض

٥٥ فيمن باع الجارية فأقر أنه اغتصبها من
فلان أيصدق على المشتري

٥٦ فيمن غصب جارية فادعى أنه قد استهلكها
أو قال هلك فاختلفا في صفقتها

٥٧ فيمن أقام بنته على رجل أنه غصبه

صحيفة

جارية وقد ولدت من الناصب أو من
غيره

٥٨ فيمن غصب من رجل أمة وقيمتها
ألف درهم فزادت قيمتها فباعها
الناصر بألف وخمسة فذهب بها
٥٩ فيمن اغتصب من رجل طعماً أو
ادماً فاستهلكه

٥٩ فيمن استهلك نيباً أو حيواناً أو
عروضاً مما لا يكال ولا يوزن

٥٩ فيمن استهلك لرجل سناً أو عتلاً
٦٠ فيمن غصب جارية فأصابها عنده عور
أو عوى ثم استحقها ربها فأراد أخذ
الجارية

٦١ فيمن اغتصب رجلاً نخلاً أو شجراً أو
ابلاً أو غنماً فأثمرت النخل وتولدت
الغنم

٦٢ في الدور والبيد إذا غصبها رجل زماناً
والأرضين فاستحق ذلك

٦٢ فيمن اغتصب داراً فلم يمسكنها
وانهدمت من غير سكي

٦٣ فيمن استمار دابة أو أكثرها فتمدى
عليها

صيفه

٦٥ فيمن سرق دابة من رجل فأكراها

٦٦ فيمن استعار دابة أو أكثرها فتعدى

عليها

٦٦ فيمن وهب لرجل طعاماً أو ثياباً أو

أدماً فأثى رجل فاستحق ذلك وقد أكله

٦٧ فيمن استعار من رجل ثوباً شهرين

فلبسه شهرين فنقصه اللبس فأثى رجل

فاستحقه

٦٧ فيمن ادعى قبل رجل أنه غصبه ألف

درهم

٦٨ فيمن اغتصب من رجل ثوباً فادى

الناصر أنه غصبه منه خلقاً وقال

المنصوب منه غصبته جديداً

٦٩ فيمن اغتصب من رجل سويقاً فله

بسمن فأثى رجل فاستحق ذلك

السويق

٦٩ فيمن سرق من رجل دابة فنقصها

٦٩ فيمن اغتصب من رجل سوار ذهب

فاستهلكها ما ذاع عليه

٧٠ فيمن كسر لرجل سوارين من فضة

٧٠ فيمن ادعى وديلة لرجل أنها له

٧٠ فيمن غصب من رجل خنطة ومن

صيفه

آخر شعيراً فظلمها أو خشبة فجملها في

بنائها

٧١ فيمن غصب من رجل خشبة فعمل

بها مصراعين

٧١ فيمن اغتصب من رجل فضة فضر بها

دراهم أو صاغ منها حلياً

٧١ في مسلم غصب مسلماً خيراً فظلمها أو

غصب من رجل جلد ميتة غير مدبوغ

فأثله

٧٢ في الناصب يكون محارباً

٧٣ فيمن اغتصب سلمة فاستودعها رجلاً

فتلفت عنده فأثى ربه

٧٣ منع الإمام الناس الحرس إلا بأذن

٧٣ فيمن أقر أنه غصب من رجل ثوباً

فجعله ظهارة لجنته

٧٤ فيمن اغتصب أرضاً ففرسها أو شيئاً

بما يوزن أو يكال فأثله

٧٤ الحكم بين أهل الذمة والمسلم ينصب

نصراًياً خيراً

٧٥ فيمن استحق أرضاً وقد عمل المشتري

فيها عملاً

٧٧ فيمن غصب ثوباً فصبه أحر

صحيفه

٧٨ ﴿ كتاب الاستحقاق ﴾

٧٩ في الرجل يكتري الارض فيزوعها ثم

يستحقها رجل في أيام الحرث

٨١ في الرجل يكتري الارض بالمبد أو

بالثوب ثم يستحق المبد أو الثوب أو

بجديد أو رصاص أو نحاس بعينه ثم

يستحق ذلك

٨٢ في الرجل يكرى داره سنة يسكنها

المكتري ستة أشهر ولم يقبض منه

الكراء ثم يستحقها رجل

٨٣ في الرجل يكرى داره من رجل

فيهدمها التثكاري تمدياً أو المكري ثم

يستحقها رجل

٨٣ في الرجل يكرى الدار فيستحق

الرجل بعضها أو يتأمنها

٨٤ في الرجل يشتري الدار أو يرثها

فيستقلها زماناً ثم يستحقها رجل

٨٧ الرجل يتاع السلعة بثلثين إلى أجل فاذا

حل الاجل أخذ مكان الدنانير دراهم

ثم يستحق رجل تلك السلعة

٨٨ الرجل يشتري الجارية ثم يستحقها

رجل

صحيفه

٨٨ الرجل يشتري الجارية فتلد منه ولداً

فيقتله رجل خطأ أو عمدًا ثم يستحقها

سيدها

٨٩ الرجل يشتري الجارية فتلد منه

فيستحقها رجل

٩١ الرجل يشتري الجارية فتلد منه ثم

يستحقها رجل والسيد عديم والولد

قائم موثر

٩٢ الرجل يبنى داره مسجداً ثم يأتي

رجل فيستحقها

٩٢ في الرجل يشتري سلماً كثيرة أو

يصلح على سلع كثيرة ويأتي رجل

فيستحق بعضها

٩٣ الرجل يتزوج المرأة على جارية

فيستحقها رجل

٩٣ الرجل يشتري الصبر من القمح

والشعير بالثلثين الواحد فيستحق

بعضها

٩٤ الرجلان يصطالحان على الأفراد أو على

الانكار يستحق ما في يد أحدهما

٩٥ الرجل يتاع المبد فيجده به عيباً

يفصله من الميب على عبد آخر

صحيفه	صحيفه
١٠٥ تشافع أهل السهام	فيستحق أحد العبدین
١٠٧ باب اقسام الشفعة	٩٦ العبد يشترى الرجل بمرض فيموت
١٠٨ ما لا تقع فيه الشفعة	العبد ويستحق المرض
١٠٨ الشفعة في النقض	٩٦ الرجل يكاتب عبده علي حيوان
١٠٩ شفعة العبد وشفعة الصغير	موصوفة فيؤدى ذلك الى سيده
١١٠ باب أجل شفعة الحاضر والغائب	فيتمتق ثم يستحق الحيوان
١١٠ شفعة الجدل ابن ابنه والمكاتب	٩٧ الرجل يهب الهبة للرجل فيموضه
وأم الولد	من هبته فتستحق الهبة أو العوض
١١٠ اختلاف المشتري والشفيع في الثمن	٩٨ الرجل يشتري الغلام بجارية فيتمتق
١١١ باب عهدة الشفيع	الغلام ثم يستحق نصف الجارية
١١٢ في طلب الشفيع الشفعة والمشتري	٩٨ الرجل يهلك فيوصى بوصايا فتنفذ
غائب	وصاياه ويقسم ماله فيستحق رجل
١١٢ اشتراك الشفعاء في الشفعة	رقبته
١١٣ اشتراء شقص وعروض صفقة	١٠٠ الرجل يسلف الدراهم والسلعة في
واحدة	الطعام فتستحق السلعة أو الدراهم أو
١١٤ باب اشتراء الرجلين الشقص والشفيع	الطعام بمد قبضه
واحد	١٠١ الرجل يبتاع السلعة على أن يهب له
١١٤ باب رجوع الشفيع في الشفعة بمد	البائع هبة فتستحق السلعة وقد
تسليمه اياها	فانت الهبة
١١٥ باب اختلاف الشفيع والمشتري في	١٠٣ الرجل يشتري الخلى بذهب أو
الثمن	بورق ثم يستحق
١١٦ باب فيمن اشترى شقصاً فقامم	٢٠٥ ﴿كتاب الشفعة الاول﴾

صحيفه

صحيفه

- شركاه أو وهبه أو باعه أو تزوج به
ثم قدم الشفع
١١٧ باب اشترى شقصا بثلث ثم زاد البائع
على ذلك الثمن أو وضع منه
١١٨ باب تلوم السلطان للشفيع في الثمن
وأخذ الشفعة من الغائب
١١٩ باب اشترى دارا فباع بعضها ثم
استحق نصفها
١٢٠ ما جاء فيمن اشترى أنصبا
١٢١ ما جاء فيمن اشترى شقصا فوهبه
ثم استحق أو غير ذلك
١٢٢ الرجوع في الشفعة بعد تسليمها
وأخذ الشفعة بالبيع الفاسد
١٢٣ تنازع الغرماء والشفعاء في الدار
١٢٤ شفعة الغائب
١٢٥ الدعوي في الدار
١٢٦ باب الكفالة في الدور
١٢٧ أخذ الشفع الشفعة بالبيع الفاسد
١٢٧ باب باع شقصا من دار بمبد فأخذ
الشقص بالشفعة ثم أصيب بالمبد
عيب
١٢٨ باب اشترى شقصا بجنطة فاستحققت
- الجنطة
١٢٩ ما جاء في البائع يقر بالبيع وينكر
المشتري فيريد الشفع أن يأخذ
بالشفعة بافراو البائع
١٢٩ فيمن باع عبدا بشقص ودراهم ثم
جاء الشفع ليأخذ الشقص
١٢٩ ما لاشفعة فيه من السلع
١٣٠ باب الشفعة في العين والبئر
١٣٢ ما جاء في الشفعة في الثمرة
١٣٨ ﴿كتاب الشفعة الثاني﴾
١٣٨ الشفعة في الارحاء
١٣٨ الشفعة في الحمام والعين والنهر والبئر
١٣٩ باب اشترى شرا بفانار بمض الماء
١٤٠ فيمن اشترى أرضا وفيها زوج أو
نخل لم يشترطه
١٤٠ باب اشترى أرضا بمبد فاستحق ثم
أتى الشفع
١٤١ باب اشترى نقص شقص والشريك
غائب
١٤٣ الرجل يشتري الدار فيهدمها
أو يهدمها رجل تعديا ثم تستحق
باب الشفعة فيما وهب للثواب

صحيفه

صحيفه

١٧٥ ما جاء في قسمة الزرع الاخضر قبل

١٤٥ باب الهبة لنير الثواب

أن يبدو صلاحه

١٥٠ باب البيع الفاسد

١٧٥ ما جاء في قسمة البلح الكبير والبسر

١٥٤ باب شفعة المكاتبين والعبيد

والرطب في رؤس النخل

١٦٢ باب اشترى دارين صفقة واحدة

١٧٨ ما جاء في قسمة العبيد

فاستحق من احدهما شيء

١٧٨ ما جاء في قسمة اللبن في الضروع

١٦٨ كتاب القسمة الاول

والصوف على ظهور النعم

١٦٨ ما جاء في بيع الميراث

١٧٩ في قسمة الجذع والمصرعين

١٦٨ ما جاء في التهايز في القسم

والخفين والنملين والثياب

١٦٩ ما جاء في شراء المر وقسمة الدار

في قسمة الجنبه والطعام

على أن الطريق على أحدهم

١٨٠ في قسمة الارض والعيون

١٦٩ ما جاء في قسمة الدار وأحدهما يحمل

١٨٠ في بيع النخل بالنخل وفيها ثمر قد

حظه

أزهي أولم يزه

١٦٩ في الرجوع في القسم

١٨١ ما جاء في قسمة الثمر مع الشجر

١٧٠ قسمة القرى

١٨٢ ما جاء في قسمة الفواكه

١٧٠ ما جاء في قسمة الدور بين ناس

١٨٣ ما جاء في اقتسام أهل الميراث ثم

شقى

يدعى أحدهم الغلط

١٧١ ما جاء في قسمة القرى وفيها دور

١٨٣ في الرجلين يقتسمان الثياب فيدعي

وشجر

أحدهما ثوبا بعد ما قسم

١٧٢ ما جاء في قسمة الثمار

١٨٤ ما جاء في الرجلين يقتسمان الدار

١٧٣ ما جاء في قسمة البقل

فيدعى أحدهما يتا بعد القسمة

١٧٤ ما جاء في قسمة الارض ومثلها

١٨٥ ما جاء في الاختلاف في حد القسمة

وشجرها

صحيفه

١٨٥ في قسمة الوصي مال الصغار

١٨٦ ما جاء في قسمة الوصي على الكبير

الغائب

١٨٦ في المسلم اذا اوصى الى الذي وقسمة

يجرى الماء

١٨٧ فيمن كانت له نخلة في أرض رجل

فقلعها وأراد أن ينرس مكانها نخلتين

١٨٨ ما جاء في الميت باحقه دين بعد قسمة

الميراث

١٩٠ في الوارث يلحق بالميت بعد قسمة

الميراث

١٩٢ في اقرار الوارث بالدين بعد القسمة

١٩٢ ما جاء في الوصية تلحق بالميت بعد

القسمة

١٩٤ في قسم القاضي المقار على الغائب

١٩٥ ما جاء في قسمة الارض والشجر

المفترقة

١٩٥ ما جاء في قسمة ما لا يقسم

١٩٥ ما يجمع في القسمة من البرز والملاشية

١٩٦ ما جاء في قسمة الحلى والجوهر

١٩٧ ما جاء في قسمة الارض والزرع

الاخضر

صحيفه

١٩٨ ما جاء في قسمة الموارث على غير

رؤية

١٩٨ ما جاء في القسمة على الخيار

١٩٩ في قسمة الأب أو وصيه على ابنه

الصغير وهبته ماله

٢٠٠ ما جاء في وصي الام ومقاسمته

٢٠٢ ما جاء في قسمة الكافر على ابنته

البالغ

٢٠٢ في قسمة الام أو الاب على الكبير

الغيب ومقاسمة الام على ولدها

٢٠٢ في قسمة وصي اللقيط للقيط

٢٠٢ ما جاء في قضاء الرجل في مال

امرأته

٢٠٤ كتاب القسمة الثاني

٢٠٤ ما جاء في الشريكين يقتسمان فيجد

أحدهما بمحضته عيياً أو بمضها

٢٠٥ ما جاء في الخنطة يقتسمانها فيجد

أحدهما بخنطته عيياً

١٠٧ في الرجل يشتري عبداً فيستحق

٢١٠ ما جاء في استحقاق بعض الصفقة

٢١١ ما جاء في قسمة الغنم بين الرجلين

بالقيمة

صحيحة

صحيحة

- ٢١٢ ما جاء في قسمة الخنطة والدرهم بين الرجلين
- ٢١٣ ما جاء في القوم يقتسمون الدور فيستحق حصة أحدهم وقد بنى
- ٢١٥ في قسمة الدور الكثيرة يستحق بعضها من يد أحدهما
- ٢١٦ الرجل يشتري الجارية فتلد منه فيستحقها رجل
- ٢١٧ في الرجل يوصي للرجل بثلث ماله فيأخذ في وصيته ثلث دار فيستحق من يده بعد البناء
- ٢١٩ ما جاء في النقص يكون بين الرجلين والعرصة لما فيقسمانه
- ٢٢٠ ما جاء في قسمة الطريق والجدار
- ٢٢١ ما جاء في قسمة الحمام والآبار والمواجل والعيون
- ١٢١ ما جاء في قسمة النخلة والزيتونة
- ٢٢٢ ما جاء في قسمة الأرض القليلة والدكان بين الشركاء
- ٢٢٣ في الرجلين يقتسمان الجدار على أن يزيد أحدهما صاحبه دنائير أو سلعة
- تقدأو الى أجل
- ٢٢٤ ما جاء في أرزاق القضاة والمال والقسام وأجرهم على من هو
- ٢٢٥ فيمن دبر في الصحة والمرض والعق في المرض
- ٢٢٦ ما جاء في قسمة الدار بالاذرع على السهام
- ٢٢٧ ما جاء في قسمة الدور والساحة والمرفق بالساحة
- ٢٢٧ في قسمة البيوت والغرف والسطوح
- ٢٢٩ في صفة قسم الدور والارضين بين الورثة
- ٢٣٠ في قسم الدار الغائبة وقسم الوصي على الكبير الغائب والصغار
- ٢٣٢ ما جاء في اختلاف الورثة في قسمة الدور اذا أرادوا أن يجعلوا سهامهم في كل دار
- ٢٣٥ ما جاء في اتخاذ الحمامات والافران والارحية
- ٢٣٧ في الرجل يريد أن يفتح بابا في زقاق نافذ أو غير نافذ

